مقتضب الأطروحة:

يتناول هذا البحث نظام التدبير الاجتماعي والثقافي للماء وديناميته، باعتبارها سيرورة تغير اجتماعي وثقافي تتحكم فيها البنيات والتشكيلات الاجتماعية التقليدية منها والحديثة، وذلك من أجل استكناه واستنطاق الاجتماعي والثقافي في علاقته بالماء والتحولات المجتمعية، إذ أصبح الماء اليوم في صلب العملية التنموية لما له من آثار قوية على حياة المجتمعات الإنسانية بشكل عام، والمجتمع المغربي على وجه الخصوص.

تطرق هذا البحث في كثير من محطاته إلى تيمات ذات أهمية كبيرة، حيث استقرأنا من خلال المعطيات النظرية والميدانية نظام التدبير الاجتماعي في كل من منبع "عين السلطان"، ومنبع "تلعينين"، إذ مست كلا منهما تحولات اجتماعية وثقافية اعتمدت على الماء والأرض، والثروة والسياسية والثقافة. وقد مكنتنا هذه المعطيات من فتح عدة مداخل تحليلية ارتبطت باللسان والاثنية والتراتبية الاجتماعية، والانصهار والانشطار في توزيع الماء، فضلا عن الكيفيات التي انتقل بها المجتمع المحلي من الانتجاع إلى الاستقرار والتي كان الماء عاملا رئيسيا فيها.

حاول البحث ملامسة واقع التدبير الاجتماعي والثقافي للماء باعتباره دينامية اجتماعية تنبني على المؤسسات والهياكل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع المدروس، الذي يعرف اندثارا لأنظمة التدبير الاجتماعي والثقافي للماء. حيث أن الجفاف كان عاملا رئيسيا في تراجع هذه الأنظمة الاجتماعية وانهيار النظم والبنيات المرتبطة بها، مما أدى إلى تراجع دور العرف، واختفاء مجالس التوزيع، وتقهقر المؤسسات الاجتماعية، وتقلص التواصل بين مختلف الفاعلين المتدخلين في عملية التدبير والتوزيع، وكذا ظهور فئة فلاحون بدون ماء، وهي فئة نتجت عن أزمة الجفاف. ومن هذا المنطلق توصلنا إلى أن الماء ليس فقط مورد مادي، وإنما آلية للتواصل، ومرآة تعكس التناقضات الاجتماعية وتبرزها.

يستخلص البحث أن التنمية الفلاحية أيديولوجيا تصرفها الدولة في مجتمع المدروس، الذي يعي ويؤكد أن هذه التنمية مجرد وهم معمم، لا تمس الفلاح الصغير وإنما تقضي عليه، وفي مقابل ذلك يزدهر أصحاب الفلاحة الرأسمالية الذين لديهم القدرة على الاستمرار في استنزاف الفرشة المائية –مهما بلغ عمقها –والقدرة على جلب التقنيات الضرورية لتدبير الماء بالطرق العصرية، وقد خلق هذا التوزيع غير العادل للتنمية هوة بين من يملك القدرة على هذه الاستمرارية، وبين من لا يملك القدرة على ذلك، مما يؤكد فرضية التفاوت الطبقي الحاصل في المجتمعات الزراعية في المجتمع المغربي.

الكلمات المفتاحية: التحولات المجتمعية، التدبير الاجتماعي والثقافي، التوزيع التقليدي، القبيلة، اجماعة، التنمية، الماء، الأرض، العرف، الدينامية، التجديد الفلاحي، الصراع، التضامن، التهيئة الهيدروفلاحية، الجفاف

محمد الكندري الروضي

الماء والتحولات المجتمعية بالمغرب:
دراسة سيوسيو أنثروبولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي والثقافي
منطقة صفرو أنموذجا

2024/2023

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس — كلية الآداب و العلوم الإنسانية - ظهر المهراز
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⴻⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⴱⴰⵙ - ⴻⵙⵙⴰⵢⴰⵙ ⵏⵜⵣⵔⵡⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵏ - ⴻⵎⵇ ⵏⵜⵣⵔⵡⵉⵜ
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Dhar El Mahraz — UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES

الرقم الترتيبي: .....

مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية والفنون وعلوم التربية
تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية
الحقل المعرفي: علم الاجتماع
التخصص: علم الاجتماع
المختبر: الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية

أطروحة لنيل الدكتوراه

الماء والتحولات المجتمعية بالمغرب:
دراسة سيوسيو أنثروبولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي والثقافي
منطقة صفرو أنموذجا

إعداد الطالب الباحث: محمد الكندري الروضي

تاريخ المناقشة: .....

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	الإطار	مؤسسة الانتماء	الصفة
			رئيسا
			عضوا
			عضوا
			عضوا
الدكتور: عبد الغني زياني	أ.م.م	كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس.	مشرفا

السنة الجامعية :2024/2023

ملخص البحث باللغة العربية

عنوان الأطروحة

الماء والتحولات المجتمعية في المغرب:

دراسة سيوسيو أنثروبولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي والثقافي

منطقة صفرو أنموذجا

إعداد: محمد الكندري الروضي

يتناول هذا البحث نظام التدبير الاجتماعي والثقافي للماء وديناميته، باعتبارها سيرورة تغير اجتماعي وثقافي تتحكم فيها البنيات والتشكيلات الاجتماعية التقليدية منها والحديثة وكذا أزمات الجفاف، وذلك من أجل استكناه واستنطاق الاجتماعي والثقافي في علاقته بالماء والتحولات المجتمعية، إذ أصبح الماء اليوم في صلب العملية التنموية لما له من آثار قوية على حياة المجتمعات الإنسانية بشكل عام، والمجتمع المغربي على وجه الخصوص.

وقد تم اختيار منطقة صفرو كحقل للاشتغال وجمع المعطيات، بحيث تعتبر مجالا جبليا يعاني من تداعيات الأزمة المناخية والتي تنعكس بالأساس على المجتمع والثقافة والتصورات الاجتماعية والدينية. ولقد اعتمدنا على المقاربة السوسيولوجية والأنثربولوجية من أجل فهم واستيعاب المعطيات وتحليلها، إذ أن إشكالية الماء في المغرب لم تعرف بعد زخما كبيرا من حيث الإنتاج الفكري والعلمي في كل من الحقل الأنثروبولوجي والسوسيولوجي، مما يجعل منها ليس فقط إشكالية بحثية، وإنما تتعدى ذلك نحو إشكالية مقاربات وتكييفها مع البحث، لذلك اعتمدنا على كل من المقاربة السوسيولوجية التي ارتكزنا فيها على النظرية الوظيفية والنظرية الصراعية، والمقاربة الأنثربولوجية من أجل تفسير الوقائع الخاصة بالجانب الثقافي، فضلا عن المقاربة الاقتصادية في شقها المرتبط بالإنتاج الفلاحي والتنمية. ولجمع المعطيات الميدانية ارتكزنا على المنهج الكيفي، وذلك لتعميق فهم أنظمة التدبير الاجتماعي، بحيث كانت كل من أداة المقابلة وأداة الملاحظة وسائل الاتصال مع الميدان.

تطرق هذا البحث في محطاته إلى ثيمات ذات أهمية كبيرة، حيث استقرأنا من خلال المعطيات النظرية والميدانية نظام التدبير الاجتماعي في كل من منبع "عين السلطان"، ومنبع "تلعينين"، إذ مست كل منهما تحولات اجتماعية وثقافية اعتمدت على الماء والأرض، والثروة والسياسية والثقافة. وقد مكنتنا هذه المعطيات من فتح عدة مداخل ارتبطت باللسان

والاثنية والتراتبية الاجتماعية، والانصـهار والانشـطار في توزيع الماء، فضـلا عن الكيفيات التي انتقل بها المجتمع المحلي من الانتجاع إلى الاسـتقرار والتي كان الماء عاملا رئيسـيا فيها.

حاول البحث ملامسـة واقع التدبير الاجتماعي والثقافي للماء باعتباره دينامية اجتماعية تتبني على المؤسسات والهياكل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع المدروس، الذي يعرف اندثارا لأنظمة التدبير الاجتماعي والثقافي للماء. حيث أن الجفاف كان عاملا أسـاسـيا في تراجع هذه الأنظمـة الاجتمـاعيـة وانهيـار النظم والبنيـات المرتبطـة بهـا، ممـا أدى إلى تراجع دور العرف، واختفت مجالس التوزيع، وتقهقرت المؤسـسـات الاجتماعية، وتقلص التواصـل بين مختلف الفاعلين المتدخلين في عملية التدبير والتوزيع، وقد توصلنا أن الماء من هذا المنطلق ليس فقط موردا ماديا، وإنما آلية للتواصل، ومرآة تعكس التناقضات الاجتماعية وتبرزها.

ينتهي البحث في دينامية تدبير الماء، بتأكيد أن آليات توزيعيه وتدبيره معقدة جدا، وتعتمد على كثير من الأنساق الاجتماعية والثقافية المضمرة منها والمعلنة. فآليات التضامن الاجتماعي تتغير بتغير أشـكال التدبير، وتؤثر على المجال والمجتمع، فالتضـامن باعتباره ثقافة، وأيديولوجية قهرية، تأخذ الفرد في دواليبها وتخضـعه لمعاييرها من أجل منع التمرد وضمان الاستمرارية. كما أنا الصراع محرك أساسي لتوزيع الماء، بحيث يلعب دورا محوريا في عملية التدبير، فتوزان القوى بين الأطراف الخاضـعة للتوزيع يتطلب بالأسـاس الصـراع كمحرك اجتماعي للجماعات الاثنية في المجتمع.

يستخلص البحث أن التنمية الفلاحية أيديولوجيا تصرفها الدولة في المجتمع المدروس، الذي يعي ويؤكد أن هذا التنمية مجرد وهم معمم، لا تمس الفلاح الصغير بل وتقضي عليه، في مقابل ذلك يزدهر أصـحاب الفلاحة الرأسـمالية الذين لديهم القدرة على الاسـتمرار في استنزاف الفرشة المائية –مهما بلغ عمقها –والقدرة على جلب التقنيات الضرورية لتدبير الماء بالطرق العصـرية، وقد خلق هذا التوزيع غير العادل للتنمية هوة بين من يملك القدرة على هذه الاسـتمرارية، وبين من لا يملك القدرة على ذلك، مما يؤكد فرضـية التفاوت الطبقي الحاصل في المجتمعات الزراعية في المجتمع المغربي.

تأكد لنا خلال محطات هذا البحث أن اندثار وتراجع الأنظمة التقليدية للسـقي، سـاهم في بروز فئة جديدة من الفلاحين، والتي أطلقنا عليها مسـمى فلاحون بدون ماء، وهي فئة

تملك الأرض ولا تملك الماء، حيث أدى نضـــوب الماء إلى إفلاس كثير من هؤلاء الفلاحين الذين لم تكن لهم القدرة على حفر البئر، لأنهم لا يملكون مساحة كبيرة من الأرض. انضافت مجموعة أخرى من الفلاحين مع اســتمرار موجة الجفاف إلى هذه الفئة، وهم الفلاحون الذين فقدوا مياه آبارهم ولم تعد لهم القدرة على الحفر.

يركز البحث في النهاية على مآل المجتمعات السطحية والجوفية، حيث يخلق وجود الماء في المجال توازنا من نوع خاص، لا يمكن لأي مورد آخر أن يخلقه، خصوصا في المناطق الجبلية، وبغياب هذه القوة ســـيعرف المجتمع خللا واســـعا يؤثر على الأنســـاق والبنيات الاجتماعية والثقافية، مما ســـيطرح أســـئلة مهمة حول هوية هذا المجتمع والتحولات التي ستعرفها خلال السنوات القادمة.

الكلمـات المفتـاحيـة: **التحولات المجتمعيـة، التـدبير الاجتمـاعي والثقـافي، التوزيع التقليدي، القبيلة، اجماعة، التنمية، الماء، الأرض، العرف، الدينامية، التحديث الفلاحي، الصراع، التضامن، التجديد الفلاحي**

Finally, the research focuses on the fate of surface and groundwater communities, where the presence of water in the field creates a unique balance that no other resource can replicate, especially in mountainous areas. In its absence, the community would experience significant disruptions affecting social, cultural, and structural patterns, raising important questions about the identity of this community and the transformations it will undergo in the coming years.

Keywords: social transformations, social and cultural management, traditional distribution, tribe, community, development, water, land, custom, dynamics, agricultural modernization, conflict, solidarity.

Thesis Title:

Water and Social Transformations in Morocco:

A Socio-Anthropological Study of Social and Cultural Management Forms The Case of the Sefrou Region

Prepared by: Mohammed Kendri Rodi

This research examines the system of social and cultural management of water and its dynamics, considering it a process of social and cultural change controlled by traditional and modern social structures as well as drought crises. The study aims to understand and explore the social and cultural dimensions in relation to water and social transformations, as water has become central to the developmental process due to its profound impact on human societies in general and Moroccan society in particular.

The Safrou region was selected as the field of study and data collection because it is a mountainous area affected by climate crises that primarily reflect on society, culture, and social and religious perceptions. Sociological and anthropological approaches were employed to understand, comprehend, and analyze the data, as the issue of water in Morocco has not yet received significant attention in terms of intellectual and scientific production in both anthropological and sociological fields.

The research addresses various significant themes, exploring the social management system through theoretical and field data analysis from sources like "Ain Sultan" and "Telatinen," which experienced social and cultural transformations based on water, land, wealth, politics, and culture. These data allowed us to uncover several dimensions related to language, ethnicity, social hierarchy, and the distribution of water, as well as the community's transition from retreat to stability, where water played a key role.

The study highlights the reality of social and cultural water management as a social dynamic based on the institutions and social structures of the studied community, which witnesses the disappearance of traditional social and cultural water management systems. Drought has been a fundamental factor in the decline of these social systems, leading to the collapse of associated systems and structures, diminishing the role of custom, the disappearance of distribution councils, the decline of social institutions, and reduced communication among various stakeholders involved in water management and distribution. Water is thus not merely a material resource but also a mechanism for communication, reflecting and highlighting social contradictions.

The research concludes that agricultural development, as an ideology directed by the state in the studied society, is perceived as a generalized illusion that does not benefit small-scale farmers but rather eradicates them. Instead, it fosters capitalist farmers who have the ability to continue depleting water resources and adopt modern water management techniques, resulting in an unjust distribution of development that creates a gap between those who have the ability to sustain it and those who do not. This reinforces the class disparity existing in Moroccan agricultural communities.

Throughout the stages of this research, the disappearance and decline of traditional irrigation systems contributed to the emergence of a new class of farmers, referred to as "farmers without water," who own land but lack water resources. Drought-induced water scarcity led to bankruptcy for many of these farmers, who couldn't afford well digging due to limited land ownership. Another group of farmers joined this category as the drought persisted, losing access to water from their wells and lacking the ability to dig new ones.

الإهداء

إلى عائلتي

إلى كل الأصدقاء اللذين كانوا سندا لي في إتمام هذا العمل

إلى كل المشاركين في هذا البحث الذين لم يبخلوا علي بالمعطيات الميدانية

أهدي هذا البحث.

محمد الكندري الروضي

الشكر

أتقدم بالشـــكر والتقدير وجميل العرفان إلى الأســـتاذ الفاضـــل **عبد الغني زياني** الذي أشـــرف على هذا البحث، ولم يبخل علي بالتوجيهات النظرية والمنهجية اللازمة لإخراجه في أحسن حلة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين **عبد القادر المحمدي ومحمد الصياد** على دعمهما المتواصل لي وتشجيعاتهم الدائمة، كما أشكر أيضا الصديق **محمد وحدو** على التدقيق اللغوي والصـديق **ياسين ودة** على قراءته لهذا العمل، وأخيرا أشكر جميع الأصـدقاء الذين ساهموا في سيرورة إنجاز هذا العمل، سواء بالتصحيح والملاحظات، أو بتيسير القيام بالمقابلات الميدانية في مجتمع البحث.

محمد الكندري الروضي

تقـــديم عـــام

احتل الماء منذ القدم مكانة مهمة في المجتمعات البشرية، ولا غرابة أن جل الحضارات العريقة والأكثر تطورا تكونت حول الأنهار والمجاري المائية، فالماء يعد مادة لا يمكن تعويضها بمادة أخرى، إذ هو أساس الزراعة والصناعة، لهذا اكتسب قيمة كبيرة عبر التاريخ، وتزداد أهميته يوما بعد يوم، خصوصا مع التحولات المناخية التي يشهدها العالم.

تعرف الموارد المائية اليوم ضـــغطا مهولا منذ عقد من الزمن، ومع موجة الجفاف القاســـية التي يعرفها المغرب، والتي تتباين حدتها من منطقة لأخرى، فإن تدبير الماء يتميز بدينامية قوية تؤثر على البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا.

على هذا الأســـاس، تعتبر دينامية التدبير الاجتماعي والثقافي للموارد المائية باعتبارها ظاهرة اجتماعية وتاريخية، دينامية ممتدة في التاريخ والمجتمع تكشف عن أشكال التنظيمات والهياكل الاجتماعية الخاصـــة/العامة/ التقليدية / والعصـــرية، التي تســـاهم في تدبير الماء والأرض وأشـــكال حيازتهما، وذلك بالاعتماد على قوانين عرفية التي تعتبر آلية من آليات الضبط الاجتماعي، وأساس التنظيمات الاجتماعية ومنطلقا للعلاقات الاجتماعية والسلطوية في المجتمعات الفلاحية، التقليدية منها والحديثة.

من هذا المنطلق، يعد البحث في أشـكال تدبير وتنظيم الماء سـواء التقليدية أو الحديث منها، مدخلا مهما من مداخل دراسة المجتمع، فتحقيق التنمية المحلية في المجتمعات الزراعية يرتكز بالأســاس على هذه الأشــكال الاجتماعية والثقافية لتنظيم الماء، لذلك، فإن البحث في تدبير الماء سوسيوأنثروبولوجيا أضـحى ضـرورة حتمية، لأنه يقدم نظرة موسـعة حول ديناميته وحول طرق تعامله مع السـلطة وخلقه للصـراع والتضـامن، كما يشـكل ميدانا لاسـتقراء واقع التحولات المجتمعية المرتبطة بأشـــكال تدبير. فما الحاجة للبحث في الماء مرة أخرى؟ وما علاقته بالتحولات المجتمعية؟ وماهي أهم المداخل الأساسية لمعالجة هذا الموضوع؟

المداخل الأساسية للموضوع:

1. الماء من الأسطورة إلى الدين

في السـياق الأسـطوري والديني، اعتبر الماء أصـل الحياة وجوهرها في جل الأديان، خصـوصـا الأديان السـماوية التي تؤكد في أكثر من سـياق أن تكوين البشـر نتاج لعمليات تطورية معقدة أصلها الماء. و" مثل الماء منذ القدم مكانة مقدسة، وصلت إلى حد الألوهية، ذلك أنه عصب الحياة لجميع الأحياء وسر وجودها".[1]

تجعل الأسطورة السومرية من الماء أصل الخلق،" ففي البدء كانت المياه الأولى، أزلية غير مخلوقة ولا منبجسة عن العدم"[2]، ولتتم عملية خلق أخرى بالاعتماد على هذه المياه. أما الأسطورة البابلية فتقول: "لم يكن في الوجود سوى المياه الأولى ممثلة في ثلاثة آلهة "أبسو" "تعامو" و"ممو"، فأبسـو هو الماء العذب، وتعامة كانت زوجته كانت الماء المالح، أما ممو فيعتقد البعض، أنه الأمواج المتلاطمة الناشئة عن المياه الأولى."[3] وتتجه الأساطير، المتبقية كالكنعانية[4] إلى نفس الرؤية مع اختلاف في أسماء الآلهة، وطرق الخلق.

تتفق الديانات السماوية على أن أصل الخلق هو الماء، إذ نجد أن الإصحاح الأول في التوراة يقول: "كانت الأرض خربة وخالية، وعلى وجه الغمر ظلمة، وروح الرب يرف فوق وجه الماء".[5] ولا تختلف الديانة المسـيحية عن الديانة اليهودية، في هذه المسـألة باعتبار أن العهد القديم يجمع بين معتقدات اليهود والمسيحيين على حد سواء.

يعتبر الدين الإسلامي أن الماء أصل كل شيء، بما فيها الكون والبشر، وذلك حسب الآية 30 من سـورة الأنبياء﴿ **وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَـيْءٍ حَيٍّ** ﴾والتي تؤكد أهمية عنصـر الماء في الخلق والتكوين. لذلك أخذ الماء عبر التاريخ مكانة مهمة، فهو حاضـر في النسـق

---

[1]– أسماء **(عبد الرحمان)**، عبد **(الرحيم أحمد)**، أساطير الماء وأساطيله، (دراسة ميثولوجية في الحكايات الشعبية)، حولية اللغة العربية، العدد الرابع والعشرون، 2020، الجزء الحادي عشر، ص: 11125.

[2]– فراس**(السواح)**، مغامرة العقل الأولى، دراسة في الأسطورة، سوريا، وبلاد الرافدين، دار الكلمة، بيروت، الطبعة الحادية عشر لا وجود لسنة الطبع، ص: 34

[3]– نفسه، ص 52.

[4]– نفسه، ص: 112

[5]– نفسه، ص: 141.

الثقافي والاجتماعي والطقوسي، ولا تستقيم الحياة بدونه. وقد تعامل معه الإنسان منذ بداية التاريخ البشري بحساسية كبيرة خصوصا فيما يتعلق بجانب الشرب والسقي والطقوس[1].

2. الماء كإشكال فلسفي

لا يخفى على أي أحد أن الماء اعتبر خلال عصور طويلة ينبوع الحياة، وسر الوجود، ومعجزة الطبيعة...كما أنه ارتبط، "منذ عصور ما قبل التاريخ حتى الآن، بالشعائر الدينية، وأساطير الآلهة والأبطال"2. وقد كان الماء موضوع اشتغال العديد من الفلاسفة منذ بروز الفكر الفلسفي، حيث كان طاليس، "هو أول من وضع ولأول مرة مسألة الطبيعة وضعا نظريا بعد محاولات الشعراء واللاهوتيين، فشق للفلسفة طريقها، ووصل إلى فرضية أن الماء هو المادة الأولى والجوهر الأوحد الذي تتكون منه الأشياء".[3]

ويعتبر **غاستون باشلار** G.Bachelard من أبرز الفلاسفة الذين تحدثوا عن الماء وجعلوا منه موضوعا أساسيا مما يدفع الباحث بالماء إلى أقصى حدود التأمل، ويجعل منه مقوما للفكر البشري، إذ يقول "ولا شك في أن الموضوعات الاجتماعية، مثلما بين علماء الاجتماع بإفاضة، هي أصل مقومات التقويم الكبرى، بعبارة أخرى، التقويم الحقيقي جوهر اجتماعي... إن نقاء الماء يجعل منه إغراء مستمر لرمزية طهر سهلة"[4].

إن الماء عامل مهم في استمرار الحياة البشرية، لذلك فالقوة التي يمنحها للمجال والإنسان هي قوة جبارة ونقية، قادرة على التحكم في مجريات الحياة البشرية، إن هذه القوة نفسها هي التي جعلت الشاعر الجاهلي في " شدة لهفته على الماء، وتأمله له ولآثاره في بلاده، و كان يعكس أيضا نفسية العربي في الصحراء شبه الجزيزة العربية، ذلك الإنسان الذي كان في شوق مقيم دائم إلى الماء، فنجده يكافح وينافح ويناضل من أجل قطرة الماء

---

[1]–أنظر: فراس **(السواح)**، لغز عشتار: الألوهة المؤنثة وأصل الدين والأسطورة.

[2]– محمد **(بن عبد العزيز بنعبد الله)**، الماء في الفكر الإسلامي والآداب العربي، الجزء الرابع، مطبعة فضالة، المحمدية، 1997، ص: 97

[3]– مصطفى **(النشار)**، فكرة الألوهة عند أفلاطون وأثرها في الفلسفة الإسلامية والغربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1997، ص 39.

[4]– غاستون **(باشلار)**، الماء والأحلام دراسة عن الخيال والمادة، ترجمة علي نجيب ابراهيم، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2007، ص: 31–198.

ينقع بها الغلة، ويبل الصدى، فيلاحقها أينما وجدت، فهو في ترحال دائم عينه معلقة بالسماء يتتبع مواقع القطر، ويراقب حركة السحاب، هو لا يتبعه بعينه وجسمه"[1].

والحال أن التعامل الفلســـفي مع الماء كان منبثقا من رغبة البحث عن ماهية الخلق، حيث أن سؤال الوجود أرق تفكير الفلاسفة والمفكرين في جل حقب تاريخ المعرفة. وباختصار يمكن القول إن الماء كموضوع للدراسة في الأسطورة أو في الدين، أو في باقي التخصصات الفكرية في هذه المرحلة التاريخية مهم وأساسي، بل وضروري إن صح التعبير.

3. دينامية تدبير الماء كموضوع راهني

إن اختيار موضوع دينامية أشكال تدبير الماء ورهانات التنمية المحلية كإشكالية لهذه الأطروحة ليس وليد الصدفة، بل تم التفكير في دارسته منذ مدة، خصوصا وأن العالم بأسره يعاني من تغييرات مناخية كبيرة، مما يؤدي إلى عدم انسجام التساقطات المطرية والثلجية في كثير من المناطق. ونظرا لوجود علاقة وطيدة بين الطبيعة والإنســـان والمجتمع، فإن هذه التغيرات تؤثر بشكل مباشر على المجتمع والإنسان. ومع اندماج هذه المتغيرات فيما بينها يصبح "تدبير الماء بشكل متزايد مسألة شرعية سياسية واختيارات تنموية".[2] بمعنى أن الماء يدخل يوما بعد يوم في صلب المخططات التنموية.

وغني عن البيان أن الماء "شـــكل منذ القدم، عاملا محددا للتنمية وأداة رئيســـية في هيكلة المجال والمجتمع. فدوره المهيكل الرئيســـي لهذين القطاعين، يزداد أهمية مع تعاقب العقود، أي مع تكاثر السكان وتنوع الاقتصاد، سيغدو أكثر فأكثر حاسما في المستقبل، نظرا للإمكانات الجد محدودة"[3]، سيؤدي حتما إلى نقصان الموارد المائية وإلى ضغط رهيب على الدولة والمجتمع.

---

[1]– محمد **(بن عبد العزيز بنعبد الله)**، نفس المرجع السابق، ص: 28

[2] – Annabelle (**Houdert**), Les conflits autour de l'eau au Maroc: origines sociopolitiques et écologiques et perspectives pour une transformation des conflits,Hal archives-ouvertes, Université Paris VIII Vincennes-Saint Denis; Universität Duisburg-Essen, 2008 p 62.

[3]– الحسين **(بوضليب)**، أيوب **(الشاوش)**، عادل **(أقلوش)**، الماء بالريف الشرقي: الموارد والاستعمال ومخاطر **الندرة**، ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب، أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بشراكة مع الكلية المتعددة التخصصات بتازة بتاريخ 2-3 نونبر 2016 تنسيق على بنطالب وآخرون، منشورات، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الطبعة الأولى ص: 377.

ولا شـك أن الموارد المائية سـتزداد تناقصـا في المسـتقبل، و"الحروب القادمة سـتدور رحاها حول الموارد المائية"[1]، وهناك عدة نزاعات (كالصـراع بين إثيوبيا والسـودان ومصـر، وبين تركيا سوريا والعراق، موريتانيا والسينغال...)، وتتسع رقعة هذه النزاعات يوما بعد يوم، لا سيما وأن جل بلدان العالم تعرف موجه جفاف واسعة النطاق. وعلى هذا الأساس أعلنت هولندا بتاريخ 3 غشت*2022 عن شح المياه بسبب موجه الجفاف التي تضربها. مما يؤكد على واقعية الأزمة المناخية وتسارعها.

وفي السـياق المحلي عرف المغرب خلال السـنوات القليلة الماضـية، موجة جفاف امتدت على نطاق واسـع. وقد تنبأ المرحوم المهدي المنجرة بقدوم الجفاف ونبه الدولة إلى خطورة الأمر، وأكد بشكل واضح أن احتياطات ماء السدود والتساقطات ستنخفض إلى حدود 10 بالمائة*، وهو أمر يدعو للقلق، وبوادره ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية.

بناء على ما سـبق وبالرغم من الإمكانيات المحدودة للموارد المائية والنزاعات المرتبطة بها، إلا أنها تعد منذ عهود، عاملا أسـاسـيا في التنمية ومدخلا رئيسـيا لهيكلة المجال والمجتمع، "غير أن التعاطي مع هذا المورد يبقى ذا حسـاسـية شـديدة لعوامل تاريخية واجتماعية وفي بعض الأحيان سياسية"[2].

تتم هذه الهيكلة عبر عمليات اجتماعية تأسـست وصـرفت في المجال والمجتمع على شكل مؤسسات اجتماعية وسياسية، تأخذ شرعيتها من الأعراف والعادات والتقاليد القائمة في المجتمع، وتدور حول الماء علاقات وتفاعلات اجتماعية تتجاوز أحيانا أنظمة القرابة والدم، ويعمل فيها الرابط الاجتماعي على تكوين التحام يمنع انهيار المجتمع.

---

[1]–إدريس **(الضـحاك)**، الماء عالميا ووطنيا موارده–نظامه القانوني، مؤسـسـة الذاكرة للدراسـات والأبحاث، مطبعة الأمنية، الرباط، 2013، ص 23.

*– لمزيد من المعلومات أنظر SNRTNews | بسـبب الجفاف هولندا تعلن عن شـح فً المياه، تاريخ الزيارة 23 غشـت 2022.

*–أنظر محاضـرة د. المهدي **(المنجرة)** رحمه الله: الدراسـات المسـتقبلية –مكناس 1993YouTube– تاريخ الزيارة 23 غشت 2022.

[2]– أحمد **(الغزوي)**، محمد **(بوداح)**، عبد السـلام **(بوهلال)**، الثروة المائية ورهانات التنمية الفلاحية بتلال مقدمة الريف، حالة جماعتي المرابيح وتوغليت–إقليم سيدي قاسم، ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب، مرجع السابق، ص :409.

ولما كان الماء عاملا مهما في العملية التنموية وأساسها لاسيما في المجتمعات التي يعتمد اقتصادها على الفلاحة، فإنه من الأساسي أن نتساءل عن ما مدى مشروعية دراسة تدبير الماء في العلوم الاجتماعية؟

4. الماء كمعطى سوسيوأنثروبولوجي.

إن تناول إشكالية الماء من الجانب السوسيوأنثربولوجي، تتخذ مشروعيتها بالأساس، من الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي جعلت النسق الطبيعي والبيئي عاملا رئيسيا ومؤثرا في بناء الحضارات، وفي تشكيل الثقافات والمجتمع على حد سواء، لهذا نجد أن الماء كان دائما مركزا لكيفية تمثل الأفراد والجماعات للعالم، كما تشهد على ذلك العديد من الأساطير والطقوس التي تتخذ الماء كمادة مقدسة.

تؤسس دينامية وتدبير الماء لروابط اجتماعية قوية، تتحكم في الأنساق الاجتماعية، لذلك نجد أن الباحثة **Bédoucha . G** في كتابها l'eau, l'ami du puissant تعتبر الماء صديق القوي أولا قبل أن يكون صديق الضعيف، بمعنى أن منطق السلطة حاضر وملازم للماء، والسلطة* باعتبارها ثقافة وبناء اجتماعي تتخذ رمزيتها هنا، حسب Bédoucha من الماء ، "فهو الذي يتحدث أحسن عن المجتمع، والمجتمع يحكي أولا وقبل كل شيء عن الماء، كما أنه يتحدث عن نفسه عن طريق الماء"[1] .

في نفس السياق يرى بول باسكون P.Pascon "أن الموارد المائية ليست محددة فقط بالعوامل الفزيائية، وإنما محددة أيضا بالعوامل سيوسيوثقافية" [2]، لهذا فإن دراسة موضوع الماء من منظور سوسيوأنثروبولوجي من أكبر التحديات المعرفية المتخصصة في وقتنا الحاضر والمستقبلي، نظرا لطبيعة التحديات المرافقة له، فالأهمية هنا ذات طبيعة معرفية.

---

*– مفهوم السلطة: يعد مفهوم السلطة من المفاهيم التي يصعب تعريفها، وذلك راجع بالأساس لتضارب المقاربات التي اهتمت بتبيان معناها/ ماهيتها، لكننا سنتجاوز هذه التضارب لأنه ليس موضوعنا الرئيسي، ونشير إلى المعنى الذي نقصده بالسلطة يتجلى بالدرجة الأولى في القدرة على صناعة الثروة بالاعتماد على الموارد المائية، وهذه الثروة تضع القرار بيد من يملكها ونقصد هنا الأعيان الذين نصبهم استعمال الماء زعماء لمجتمعاتهم، بحيث يمارسون السلطة ولا تمارس عليهم.

[1]– Geneviève (**Bédoucha**) l'eau, l'ami du puissant, une communauté oasienne du sud Tunisien, Publication de CNRS et CNL, 1987 p :17

[2]–Paul **(pacson),** les Beni Boufrah, Essai d'écologie d'une vallée rifaine(Maroc) ,Institut Universitaire de la recherche Scientifique ,rabat 2017 p : 23

ودراسة هذه الظواهر الاجتماعية ستمكن الباحث أساسا من فهم تجزيئي لبنية أنماط الفكر والفعل.

رغم أهمية تدبير الماء كموضوع للبحث، إلا أنه لم يتناول من وجهة نظر "الأنثربولوجيا إلا في ستينيات القرن الماضي"،[1] ويعود عدم الاهتمام بالموضوع كتخصص مركزي في العلوم الاجتماعية إلى حداثة العلمين معا (السوسيولوجيا-الأنثروبولوجيا)، وإلى تأخر بروز علوم البيئة، فالاهتمام بالماء سوسيوأنثروبولوجيا، بدأ مع انبثاق تخصصات أخرى مرتبطة بالماء والبيئة. وغني عن البيان أن للماء مركزيته في إعادة انتاج الحياة المادية، فهو "المورد الأكثر تجريبية في التقارير الاجتماعية والثقافية، وفي العلاقة بين الانسان / البيئة وأساليب التنظيم الترابي وعلاقات السلطة وأنظمة المعايير والهوية".[2]

وتتأسس "المقاربة السوسيولوجية والأنثروبولوجية في جانب مهم منها، على دراسة المجتمعات والمجموعات البشرية، اعتمادا على تفكيك ظواهرها الاجتماعية وقيمها الرمزية ومحددات وجودها، وبالخصوص بنياتها الاجتماعية ومؤسساتها العرفية ومجموع أنساقها ونظمها وقوانينها الجوهرية ذات الأصل العرفي، عبر تسخير تقنيات البحث الكمي والكيفي"[3].

في نفس السياق، عندما تركز الأنثروبولوجيا حول سؤال الماء، فإنها تفعلها بشكل استثنائي عبر منظورات حول الرموز متجاوزة التشابك الاجتماعي للماء، لذلك وجدت الأنثربولوجية نفسها متناوبة ومحشورة إما في مقاربات فلكلورية مبنية على الأسطورة والكسمولوجية والمعتقدات أو في مشاريع ذات بعد تطبيقي.

ولما كان الماء موضوع محوري في "الدراسات التطبيقية والفلكلورية، دفع بالأنثروبولوجين إلى التوصل لفكرة مفادها؛ أن الماء مرآة للمجتمع، فكان همهم الأول هو

---

[1]– Fabienne **(Wateau)**, A fleur d'eau : synthèses, HAL ARCHIVES-ouvertes 3 octobre 2012, P:1

[2]– Barbara **(Casciarri)** et Mauro Van Aken, « Anthropologie et eau(x) affaires globales, eaux locales et flux de cultures », Journal des anthropologues [En ligne], 132-133 | 2013, mis en ligne le 08 juillet 2015, consulté le 30 avril 2019. p: 15

[3]– حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، دراسة أنثروبولوجية لبنيات المجتمع الواحي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 84 الرباط، الطبعة الأولى، 2021 ص: 130.

تحديد الارتباطات التي تجعل من الماء مثالا لهذه المرآة"[1]. وبهذا الخصوص تقول C. Barbara عن الماء: "كان الماء مدخلا لصناعة التاريخ الإنساني، وكتابة التاريخ بدون وضع الماء فيه، هو بمثابة ترك جزء من تاريخ التجربة البشرية بدون ذكر"[2].

يتضح جليا أن الماء أخذ وقتا طويلا ليجد له مكانا في العلوم الاجتماعية، "فطبيعته الفزيائية جعلت منه شيئا صامتا سلبيا وغير اجتماعي، وفي الجانب الآخر ظلت العلوم الاجتماعية خصوصا الجغرافيا وتاريخ العصور القديمة وعلوم السياسة والأنثروبولوجيا قليلة التمثيل والإنتاج في موضوع الماء"[3].

وبذلك سيصبح الماء مدخلا أساسيا لدراسة المجتمعات التقليدية والحديثة على حد سواء، "فالماء في نهاية الألفية الثانية وبداية الثالثة ومع بداية الزراعة وتطورها الكبير، تحول إلى عامل مهم ومحدد للتنمية"[4]، حيث أن "قوة إمكانياته العلائقية وبعده التاريخي وانفتاحه على العديد من التخصصات جعل منه موضوعا ذا امتياز للتفكير وإنتاج المعرفة الأنثربولوجية".[5]

خلال هذا التحول سعت الأنثروبولوجية لفهم الروابط الموجودة بين المجموعات الاجتماعية، حيث يمكن للماء أن يجعل للاقتصاد نظاما مرجعيا وفكريا أوسع، من هذا المنطلق وجب "دمج البعد الثقافي في تفسير طبيعة البنيات التقليدية والبحث عن مختلف الرموز والقيم الثقافية ومختلف المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية التي تؤطر وتهيكل ممارسات الأفراد وسلوكهم الواقعي في علاقاتهم مع الماء"[6]. فما هي أهمية السوسيولوجيا في دراسة دينامية تدبير الماء؟

---

[1]– Barbara **(Casciarri)** , op.cit .p :26

[2]– Ibid.p :35.

[3]– Ibid.p :16-17.

[4]– la gestion de l'eau saleon l'islam, SOUS LA DIRECTION DE Naser I. Faruqui, Asit K. Biswas et Murad J. Bino, Publ. en collaboration avec les Éditions Karthala, 2003, p :13.

[5]– Barbara **(Casciarri)** op.cit .p : 16.

[6]– المختار **(الأكحل)**، دراسة البنيات الفلاحية من منظور جغرافي بالمغرب: العوائق والإمكانات، التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، تنسيق وتقديم عبد اللطيف بنشريفة ومحمد ايت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم28، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1994، ص: 26.

5. أهمية السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا في دراسة إشكالية الماء.

لا يحتاج الماء لمن يؤسس لشرعية دراسته في العلوم الاجتماعية، فهو يدافع عن نفسه انطلاقا من الأهمية التي اتخذها عبر التاريخ، ومزال يتخذها إلى حدود اليوم. فالماء وتدبيره من المشاكل الكبيرة القائمة في المستقبل، وبدون أدنى شك "فحكامة الموارد المائية في البلدان السائرة في طريق النمو تشكل رهانا سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا عاما."[1]

تزداد الأهمية التي يوليها العالم للبيئة يوما بعد يوم، خصـــوصـــا وأن العالم يعرف تحولات كبيرة جدا على مستوى المناخ، ويبدو أن "المسألة البيئية تضع العلوم الاجتماعية أمام ورش إبستيمولوجي ومنهجي واعد، يتعلق الأمر بمحو معمم للحدود بين الاجتماعي والطبيعي، من شأنه أن يضع العلوم والتخصصات المعنية بالمشاكل التي تقع على التخوم بين البيئة والمجتمع أمام الحاجة الملحة لإعادة تعريف المواضيع التي تعالجها والحدود التي تفصلها عن بعضها البعض. إن علوم الحياة والأرض والعلوم الإنسانية والاجتماعية مدعوة، اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى إعادة صوغ أسلوبها ومناهجها في مساءلة الطبيعة والمجتمع على قاعدة متفق حولها وبطريقة مندمجة"[2].

ومن هذا المنطلق، فسوسيولوجيا البيئة تهتم بالترابطات بين المجتمع من جهة، وبين "الإشكاليات التي تلمس الإيكولوجيا مثل الطاقة والتلوث والأمطار الحمضية والتغيرات المناخية والتنمية المستدامة من جهة أخرى"[3]، ولقد حظيت هذه الإشكالات، باهتمام العديد

---

[1]– Bied–Charreton **(Marcetal),** La gouvernance des ressources en eau dans les pays en développement : enjeux nationaux et globaux », Mondes en développement, 2006/3 no 135, .p : 39

[2]– البيئة والتنمية المستدامة: أدوار جديدة وآفاق واعدة للعلوم الاجتماعية، الناشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولى 2021 ص: 16.

[3]–Jean–Guy**(Vaillancourt)** Une écosociolgie du mouvement vert québécois aujourd'hui. Développement durable et responsabilité sociale de la mobilisation à l'institutionnalisation .sous la direction de Corinne Gendron et autres, presses internationales Polytechnique. 2010. P : 3.

من "الدارسين والأكاديميين خاصة في ظل التغيرات المناخية المتسمة أساسا بتوالي سنوات الجفاف"[1].

إن دراسة الماء من الجانب السوسيولوجي تتبني بالأساس على التحولات التي عرفها المجتمع والذهنيات وأنماط التفكير، إذ ســـاد الاعتقاد " أن الثروة المائية غير محدودة وغير قابلة للاستنزاف، ويمكن استخدامها دون ضوابط تشريعية أو علمية، إلا أن سرعة وتيرة النمو الســكاني وازدياد الطلب على اســتهلاك المياه من قبل مختلف القطاعات التنموية (الفلاحة التسويقية، السياحة، المدن، الصناعات التحويلية)، خصوصا خلال النصف الثاني من القرن الماضي، إضافة إلى ظهور أزمات مائية في مناطق متعددة من العالم، أدى إلى تغيير واضح في المفاهيم المتعلقة بتدبير التراث المائي، فنشأت بذلك تصورات جديدة، سرعان ما تحولت إلى قناعات راســـخة، مفادها ضـــرورة تدبير الموارد المائية للحفاظ على توازن المنظومات الإيكولوجية والثقافية، باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة في علاقة الإنســـان بوسطه الطبيعي والاجتماعي"[2].

يمكن القول إذا، أن ضـــرورة التدبير الاجتماعي للماء خلقت عدة ظواهر وعلاقات اجتماعية تستحق الدراسة، فتتبع هذه الدينامية داخل المجتمعات البشرية، يقدم نظرة موسعة حولها وحول طرق تعاملها مع السلطة وخلقها للصراع والتضامن، خصوصا وأن "الماء ظل دائما عنصـــرا لبناء المجتمع بعلاقاته الاجتماعية وبأنماطه الحضـــارية، وثقافة تاريخه وحاضره، وكذا مستقبله، ومفتاحا رئيسيا للحياة، لكونه من جهة، وعاء ثقافيا واجتماعيا ودينيا لعملية انتاج الطقوس الزاخرة بدلالات القداسة، ومن جهة أخرى، كونه عنصرا فاعلا ومنظما اجتماعيا بامتياز، ومرآة للتفاعلات الداخلية والعلائقية للمجتمع في مختلف جوانبه وحقوله الدلالية"[3]، فضـــلا عن اعتباره آلية من آليات الضـــبط الاجتماعي، ويجعله ذلك أســـاس التنظيمات الاجتماعية ومنطلقا للعلاقات الاجتماعية والســـلطوية في المجتمعات الفلاحية،

---

[1]– خديجة **(عونة)**، تقنيات تدبير الماء بشمال شرق المغرب بين نمط الري العصري بسهل تريفة والري التقليدي بجبال بني يزناسن، **ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب**، مرجع سابق، ص : 184.

[2]– مقدمة التراث المائي والتنمية بالمغرب، مرجع سابق، ص :11

[3] –Houria **(Tazi Sade)**, du droit de l'eau au droit à l'eau au Maroc et ailleurs. Edition la Croisée des Chemins. 2006 p :17-19

التقليدية والحديثة. وعليه، شكل الماء موردا حساسا للغاية، نظرا لكونه أساس "امتلاك الحياة والاســتقرار والجاه الاجتماعي، وهو رمز من رموز الحياة الاجتماعية والثقافية والزراعية وهو بهذا المعنى عامل من عوامل التدبير الاجتماعي والثقافي"[1].

وبما أن" مســـألة تدبير الماء في المجتمع المغربي عموما، مســـألة اجتماعية وثقافية وتراثية بالدرجة الأولى، فإن الدراســات التي تناولت الأنظمة المائية بالمغرب ركزت في جلها على الوصف التقني والقانوني لهذه الأنظمة دون الأبعاد الأخرى".[2]

وفي ظل هذا الســـياق، تؤكد الباحثة Bédoucha أهمية هذه الأبعاد، إذ تقول: "الماء كل متكامل تتداخل فيه الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الرمزية"[3]، ومادامت السوسيولوجيا تهتم بالأساس "بالطبيعة الاجتماعية للمعرفة وتضع جل اهتمامها على الشروط الاجتماعية لإنتاج هذه المعرفة وتمريرها"[4]، فإن الماء يغدو ظاهرة اجتماعية وتاريخية واقتصادية وقانونية وثقافية تحمل في متغيراتها أبعاد المجتمع، وسياساته، تحولاته وتغيراته.

من هذا المنطلق، يتضح أن البعد المادي والتقني، كان موضوعا لعدة دراسات تأسيسية في الأنثروبولوجيا من جهة،" لتوضـــيح أهمية النشـــاط التقني ووضـــع خط وصـــل بين الماء والمجتمع، ومن جهة أخرى فالتشابك بين المجال التقني والمجال الاجتماعي، والتقني كان وما يزال ظاهرة اجتماعية"[5].

وكما وضـــح كل من "Bédoucha et Sabatier "باعتبارهما رواد أنثروبولوجيا الماء ومقاربة التدبير الاجتماعي للماء: أن الممارســـات والطرق الفعالة لإدارة المياه المحلية، لا تســـتطيع مقاومة الفهم التقني، وعقلنته. وفي مجمل القول إن: المعرفة التقنية ليســـت مقيدة بعقلانية فزيائية، وإنما تحتوي على الاجتماعي الذي يعد محركها الرئيسي"[6].

---

[1]– حنان **(حمودا)**، التدبير الاجتماعي للماء بواحات الجنوب الشرقي المغربي، رجع سابق، ص: 158.

[2]– نفسه، ص: 6.

[3]– محمد **(امهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية، دراســـة في النظام المائي لواحة تودغى، الناشـــر، جامعة ابن زهر– أكادير، الطبعة الأولى، 2019، مرجع سابق، ص: 6.

[4]– Olivia (**Aubriot**), op, cit p: 4

[5]– Olivia (**Aubriot**) , op,cit , p: 11.

[6]– ibid, p: 12.

إن تعدد الســـياقات التاريخية والاجتماعية والتقنية التي يتم من خلالها تحليل ودراســـة الماء، تعبير عن قوته الاجتماعية ، وذلك" لقدرته على خلق شـــبكات ووســـاطة للعلاقات الاجتماعية على عدة أصـــعدة" [1]، وبشـــكل عام، فالأبحاث حول الماء في العلوم الاجتماعية تشهد على الصلة العميقة التي توحد مشاكل الوصول إلى المياه بمسائل السلطة وعلاقات عدم المســـاواة وعمليات الإقصـــاء أو على العكس من ذلك ، وتعد الروابط بين الماء والطاقة هي واحدة من الزوايا التي يفضـــلها علماء الأنثروبولوجيا للحديث عن العلاقات التي تربط المجتمعات حول المياه .

إن التفاعل الحاصـل بين الماء والمجتمع، يفوق تفسيرات علوم الحساب والطبيعة، لأنه تفاعل يحمل في عمقه النزاع والصـــراع والتضـــامن والتآزر، إذ يمكن للماء أن يشـــعل فتيل الحرب، ويمكنه اخمادها في نفس الآن. كما أن "معرفة المشـــاكل المعقدة لتدبير المياه، التي تتمحور حولها كل عناصـــر الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية لهذا المجتمع، تحدث من خلال دراسـة موضـوع الماء، ويمكن أن نلمس عدة جوانب من حياة السـاكنة، كما أنه محور العديد من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"[2].

سـيحدث النضـوب اضـطرابا على البيئة والثقافية والاجتماعية والاقتصـادية كذلك، كما سـيدفع المشـرع والدولة على حد سـواء إلى سـن قوانين جديد للحد من تداعيات هذه الأزمة، وتتجلى هذه الاضرابات على شكل ظواهر اجتماعية تهم بالأساس دينامية تدبير الماء/ نذرته/ ووفرته. مازالت بعض المناطق التي لم تعرف نضـــوب منابعها تدبر الماء بالطريقة التي اتفق عليها (العرف والقانون)، ويعد هذا التأرجح بين تدبير الندرة وتدبير الوفرة هو عصـــب هذه الدراسة المتواضعة.

على هذا الأسـاس فإن دراسـة تدبير الماء في العلوم الاجتماعية، أصـبح اليوم ضـرورة قصـوى، ففهم المجتمع وتحولاته لابد أن ينطلق من المتغيرات الأسـاسـية التي تتحكم في هذا المسـار الاجتماعي. فالمادي والتقني والاجتماعي والثقافي، هي خصـائص مرتبطة فيما بينها، وينتج عن تفاعلها شبكات وعلاقات اجتماعية تحمل في طياتها قراءات لفهم المجتمع وتفسيره.

---

[1]– Barbara (**Casciarri**) , op. cit, p: 27

[2]–محمد (**مهدان**)، الماء والتنظيم الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تدغى، الناشر جامعة ابن زهر، طباعة ونشر سوس–أكادير، 2012. ص: 7.

6. التخريج العام للدراسة

ارتأينا أن نقسم هذا البحث إلى إطارين، إطار نظري، وآخر ميداني. ولقد قسمنا الإطار النظري إلى ثلاثة فصول أساسية هي كالآتي:

الفصـــل الأول: الماء: الإنســـان التاريخ والمجال، وحاولنا فيه معالجة قضـــية الموارد المائية والمناخ بالمغرب، كما قمنا بجرد لمعطيات تاريخية تهم الفترة الكولونيالية والتدابير التي قامت بها الإدارة الكولونيالة لاستغلال الأرض والماء في المجتمع المغربي، فضـلا عن عرض أهم السياسات والمخططات التي اتبعها المغرب في فترة ما بعد الاستقلال والتي تهم بالأساس ترشيد استعمال الماء.

الفصل الثاني: الأرض والماء والمؤسسات الاجتماعية: ناقشـنا في هذا الفصـل أهمية الأرض والمـاء كمتغيرين اجتمـاعيين، وربطنـاهمـا بـالســـياق الثقـافي والاجتمـاعي والتراتـب الاجتماعي والزاوية والمخزن.

الفصـــل الثالث: الماء: التوزيع وآليات إعادة التماســـك الاجتماعي: تطرقنا فيه إلى التنظيم الاجتماعي والعرفي للماء، وإلى آليات الصراع والتضـامن التي يتحكم فيها الماء ويلعب فيها دورا أساسيا.

أما فيما يخص الإطار الميداني فقد وزعناه إلى مقدمة منهجية وفصلين رئيسين هما:

الفصـــل الأول: نظام التدبير الاجتماعي والثقافي للماء: النظـام التقليـدي والتحولات الســـوســـيوثقافية، وقد حللنا فيه المعطيات التي جمعناها من الميدان والمتعلقة بنظام الســـقي الاجتماعي والعرفي بمنطقة البحث، والتراتب الاجتماعي المبني على أسـاس اثني وعرقي. كما تطرقنا للتحولات الاجتماعية والثقافية التي ساهم فيه التدبير التقليدي.

الفصـــل الثاني: الماء والتنمية والتغيير الاجتماعي والثقافي: من التقليدي إلى الحديث إشـكالية التفكك والاسـتمرار، في هذا الفصـل تطرقنا للعديد من المعطيات المهمة والتي تخص آليات الضـخ، إضـافة إلى علاقة هذه الأنظمة بالتحولات السـوسـيو ثقافية والتنمية. كما تطرقنا فيه أيضا إلى التحولات الاجتماعية والثقافية التي طالت ملكية الماء والبنيات الفلاحية.

الفصل الثالث: الماء والتغير الاجتماعي والثقافي: آليات التضـامن والصـراع وإشـكالية التفكك والاســتمرار، وتناولنا كل من إشـكالية التضــامن والصــراع التي ترتكز على الماء، كما

تطرقنا أيضا، لإشكالية تفكك المؤسسات الاجتماعية استمرارها، علاوة على إشكالية الجفاف وإفرازاتها الاجتماعية.

/. البناء المنهجي للدراسة

1. أهداف الدراسة

لابد لأي بحث من أهداف تحدد المبتغى الأساسي من البحث وتتمثل أهداف هذه الدراسة في:

1 . المساهمة بدراسة سيوسيوأنثروبولوجية لأشكال تدبير الماء وطرق وآليات التوزيع التقليدية والحديثة.

2 . دراسة تدبير الماء وأثره على التنمية المحلية، فالراهن يقتضي بالأساس البحث في العلاقة الجدلية التي تربط الماء بالتنمية.

3 . دراسة البنيات التقليدية والتشكيلات والهياكل الاجتماعية التي تدبر الماء، ومحاولة استكناه خفاياها، وما تحمله من دلالات ورموز اجتماعية متعلقة بالسلطة والتراتب الاجتماعي وتتبع الثابت والمتحول في المؤسسات الاجتماعية الخاصة بتدبير الماء.

2. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في:

1. أنها تبتغي دراسة الماء وديناميةتدبيره من وجهة نظر سوسيولوجية وأنثربولوجية، وذلك لما يحتله الماء من مكانة مهمة في المجتمع المغربي، ولاسيما المناطق الجبلية التي تعتمد كثيرا على الماء، في السقي، والزراعة.
2. لم يحظى تدبير الماء بأولوية كبيرة في العلوم الاجتماعية (السوسيولوجيا والأنثربولوجيا) مع العلم أنه عامل/ متغير مهم ومساهم في التغيير والتنمية، سيما وأن المغرب بلد يعتمد في جزء كبير من اقتصاده على الفلاحة.
3. أهمية الماء في الإنتاج الفلاحي، تفرض بقوة دراسته من الجانب السوسيولوجي والأنثربولوجي، نظرا للتحولات التي يحدثها الماء في المجتمعات الفلاحية.
4. إن دراسة التدبير الاجتماعي للماء سواء التقليدي منه أو الحديث، في سياق أزمة الجفاف لابد أن يكون أولوية بالنسبة للدولة والباحثين، فالتغييرات المناخية واقع

يفرض نفســـه يوما بعد يوم، وله تداعيات متفاوتة الخطورة على المجتمعات القروية الفلاحية.

3. أسباب اختيار الموضوع.

1. إن اختيارنا لموضـوع تدبير الماء لم يكن عبثا، بل جاء نتاجا لعدة قراءات ولاحتكاك كبير بالميدان، فالانتماء لمنطقة جبلية تتميز بوفرة المياه وتزاوج بين التدبير التقليدي والعصـري، سـاهم بشـكل كبير في بلورة نظرة أولية عن الإشـكالية والموضـوع بشـكل عام.
2. مكننا الاحتكاك بالميدان من ملاحظة التحولات الحاصـــلة في هذا المجال، لأن تذبذب التســاقطات والتغييرات المناخية جعل من ظاهرة تدبير الماء والمؤســســات المرتبطة بها، تعرف دينامية متسـارعة جدا، تزاوج بين التقليدي والحديث، بين القانون والعرف، وبين الهياكل التقليدية وجمعيات المجتمع المدني، إن هذه الثنائيات خلقت حركية مهمة في المجتمع.
3. إن الماء كموضوع إشكالي، متجدد دائما، إذ لا يمكن أن نعتبره موضوعا مستهلكا أو موضوعا للمزايدة الفكرية، خصوصا في ظل التحولات التي يعرفها العالم اليوم، حيث أصـبح الاهتمام بالموارد المائية من أولويات الدولة، فحالة الاسـتنفار الخاصـة بالماء التي دخلت فيها مجموعة من الدول، دفعت الكثير من الباحثين والهيئات إلى إيلاء الاهتمام أكثر من أي وقت مضى.
4. إن الدراسـات السـوسـيولوجية والأنثربولوجية التي اهتمت بالماء قليلة جدا، وأن أغلب الدراسات المنجزة تكون إما دراسات جغرافية أو طبيعية هيدرولوجية...لذلك هاته القلة تشكل حافزا مهما في اختيار موضوع أطروحتنا هذه ودراستها.

4. إشكالية البحث.

يعد البحث في أشـكال تدبير وتنظيم الماء سـواء التقليدية أو الحديث منها مدخلا مهما من مداخل دراســة المجتمع، فتحقيق التنمية المحلية في المجتمعات الزراعية يرتكز بالأســاس على هذه الأشـكال التنظيمية للماء، كما أنه أصـبح موردا مهما ويعرف ضـغطا كبيرا، لا من حيث استعماله ولا من حيث تجدده، من هذا المنطلق فإن البحث في الماء هو ضرورة حتمية.

وبهذا تكون هناك إشـــكالات مهمة تدور حول الموارد المائية في علاقة جدلية مع تنمية المجتمع، ومادام الماء يشـــكل موردا متجددا، فإن التفكير فيه لابد أن يكون متجددا أيضـــا، فالبينات الاجتماعية تتغير من حقبة لأخرى، مما يؤســـس لتلك الســـيرورة الدائمة القائمة على تتبع الثابت المتحول فيها.

إن دينـامية التدبير الاجتمـاعي للموارد المـائية بـاعتبـارهـا ظـاهرة اجتمـاعية، ممتدة في التاريخ والمجتمع، تكشف عن أشكال التنظيمات والهياكل الاجتماعية الخاصة/العامة/ التقليدية / والعصـرية، وتسـاهم في تدبير الأرض والماء وأشـكال حيازتهما. حيث لا تسـتند على العرف والشرع في عملية التدبير، بل انضـاف القانون كآلية أسـاسـية تدبر الماء، إذ قام المشـرع بسـن قوانين للاســـتفادة من مياه الأنهار/ المياه الجوفية، وجاءت هذه العملية لتقنين اســـتعمالات الماء.

ولذلك يخلق التدبير الاجتماعي للماء أشـكالا من التضـامن/ والصـراع/ والتراضـي/ رد الاعتبار (التويزة– العار– لانصـاف)، وتشـكل هذه الظواهر الاجتماعية بوتقة تنصـهر فيها القيم والمعايير القبلية التقليدية والتي في الغالب هدفها الأسـمى، هو تحقيق توزان داخل هياكل المجتمع وتشكيلاته.

وقد ساهم تدبير الماء التقليدي، في توزيع حصص المياه على المستفيدين منها بتراض تشوبه بعض النزاعات بين الفينة والأخرى، لكن بالرغم من ذلك، حققت المناطق المدروسة*، تنمية محلية مهمة، خصـوصـا في فترات الوفرة، ويعد رهان التنمية المحلية وأشـكال التدبير الاجتماعي والثقافي للماء متغيرين أساسيين في هذه الدراسة.

إن إشكالية دينامية تدبير الماء اجتماعيا وثقافيا، تطرح الكثير من الأسئلة حول العديد من المفاهيم التي تعد محورا رئيســـيا في هذه الدينامية، فالســـاقية/ البئر، العرف/ القانون، اجماعة/ الجمعية، الندرة /الجفاف/ الوفرة، التقليد/ التحديث، الصـراع/ التضـامن، هي مفاهيم تؤســس لإشـكالية يمكن أن نبسـطها على الشـكل التالي: **هل أشـكال التدبير الاجتماعي والثقافي للماء هي ســـيرورة تغير اجتماعي وثقافي، تتحكم فيها البنيات والتشـــكيلات الاجتماعية (القبيلة/ اجماعة/الجمعيات)، أم أن هذه الأشـــكال نتيجة حتمية للتحديث**

*– أنظر مجتمع البحث الجانب الميداني.

البنيوي والقانوني والتنموي والتغيرات المناخية ودورات الجفاف؟ وهل هي عامل محرك أم معيق للتنمية بالمنطقة؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية:

1. من يمتلك الماء: الدولة/ اجماعة / الفرد ومن أي تستمد مشروعيتها؟
2. كيف تساهم المؤسسات الاجتماعية في تدبير الماء؟ وما دور اجماعة/ العرف في التدبير الاجتماعي للماء؟ ماهي أشكال تدبير الماء وحيازته؟ وماهي طرق وآليات تدبير الماء؟ وما مدى صمود هذه المؤسسات في وجه التحولات الاجتماعية التي مست أشكال تدبير الماء؟
3. كيف يعكس الماء التراتبية الاجتماعية وعلاقات السلطة والصراع؟
4. ماهي أشكال التضامن والصراع حول تدبير الماء؟
5. ما دور التدبير التقليدي / العصري في التنمية المحلية؟ وكيف ساهم تحديث البنيات الفلاحية "التهيئة الهيدروفلاحية" في رفع مؤشر التنمية المحلية؟
6. ماهي تأثيرات الديناميية المناخية على أشكال تدبير الماء والتصورات الاجتماعية للأفراد والجماعات؟
7. ماهي الأهمية التي تكتسيها المياه الجوفية/السطحية في مجتمع الدراسة خصوصا مع التحولات الاجتماعية والمناخية؟

5. الفرضية العامة.

يتضح من خلال إشكالية البحث التي طرحناها أعلاه، أنها تحمل فرضية عامة في طياتها، يمكن بسطها كالآتي: **تعد أشكال تدبير الماء سيرورة وديناميةتغير اجتماعي وثقافي، تتأثر بالتحولات التي تطال البنيات والتشكيلات والهياكل الاجتماعية والمناخ ودورات الجفاف، وتتحكم هذه التحولات في مؤشر التنمية المحلية.** ويمكننا أن نجزأ هذه الفرضية العامة إلى فرضيات فرعية نبسطها كالآتي:

1. يشهد الماء وأشكال تدبيره تحولا على مستوى تصور الامتلاك، بحيث لم يعد الماء ملكا للجماعة، بل تحول إلى ملك خاص للدولة تفوضه للفرد استنادا لقانون الماء.

2. تفككت بعض المؤســســـات التقليدية التي تدبر الماء، وتراجعت الأدوار والآليات التي تعتمد عليها "كالعرف"، في مقابل هذا الضـمور ظهرت جمعيات خاصـة وبدأت تمسك بزمام أمور التدبير.
3. ارتفعت قيمة الماء بشــكل كبير، فأصــبحت ملكية الماء مرتبطة بالتراتبية الاجتماعية وعلاقات السلطة وساهمت في صـناعة الوجاهة الاجتماعية وتحريك ممكنات الصـراع الاجتماعي والثقافي.
4. ـ يعرف التدبير الاجتماعي للماء دينامية قوية، تؤسس لعلاقات تضامنية وصراعية بين الأفراد والجماعات وبين التقنيات التقليدية والحديثة، وتظهر هذه العلاقات على مسـتوى أشكال السقي والتدبير.
5. ســـاهمت التحولات الاجتماعية والتجديد الفلاحي والتقني–التهيئة الهيدروفلاحية– ودورات الجفاف في تغيير أشــكال التدبير الاجتماعي للماء ورفع من مؤشـــر التنمية بالمنطقة.
6. يؤثر المناخ/ الجفاف على تصـــورات وتمثلات الأفراد والجماعة حول دينامية تدبير الماء.

6. المنهج

يعد المنهج هو الســبيل والطريق الذي يتبعه الباحث للإجابة عن أســئلته الإشــكالية، وللتحقق من الفرضــيات التي طرحها، كما أن المنهج هو ذلك المصــباح الذي يضــئ مســار البحث ويمنع السـقوط في الهفوات والأخطاء المنهجية. ويقول عبد الفتاح كيليطو عن المنهج: "لكي لا نضل أو نحيد عن الجادة، فإننا نستعين بمصباح منهجي. فكلمة منهج تتضمن العديد من المعاني اللغوية والثقافية: المسلك الواضـح، الطريق المستقيم، السبيل البين المستوي ... هكذا يتحول الدارس إلى مخلوق عجيب، إلى مشاء يقتحم الليل وفي يده سراج يستنير به"[1].

وقد ارتأينا نظرا لطبيعة إشكالية الموضـوع الذي نتناوله هنا، تقتضــي منا الاعتماد على المنهج الكيفي، خصــوصــا وأن المعلومات التي نحتاجها، ذات أهمية كيفية لا كمية، من هنا وقع اختيارنا على أداة المقابلة والملاحظة.

[1] عبد الفتاح **(كيلطو)**، الحكاية والتأويل دراسـة في السـرد العربي القديم، دار توبقال، الداربيضـاء، الطبعة الأولى، 1998 ص:7

7. أدوات جمع المعطيات.

المقابلة: التي يمكن "تعريفها بأنها إحدى وسائل جمع المعطيات والبيانات من مصادرها، وتتم بين طرفين حول موضوع محدد، منطلقا من أسباب ومحققا لغايات"[1]، فالمقابلة تساعد على التفاعل بين الباحث والمبحوث، مما يؤدي بالباحث معرفة معلومات دقيقة. كما أنها أداة تصلح لمعالجة إشكالية البحث، فالمعطيات التي نحتاجها يجب أن تكون بالضرورة كيفية، خصوصا وأننا نبتغي تحليل الأنساق الثقافية والاجتماعية.

الملاحظة: إن الملاحظة تمكن الباحث من الدخول في غمار إشكاليته والاحتكاك بالمتغيرات، وكذا الحصول على معلومات جد مهمة، إذ يتمكن الباحث عن طريق حضور الظاهرة المراد الاشتغال عليها، وتسجيل المعلومات بدقة متناهية، علاوة على مشاهدة سلوكيات الفاعلين والأفراد والتفاعل القائم بينهم، إن الملاحظة "هي الربط بين المشاهد والمسموع لأنها الأداة المستعملة لحاستي السمع والبصر، والعقل في وقت واحد" لذلك تعد الملاحظة أداة متميزة في البحوث الميدانية. وستساعدنا في ملاحظة أشكال السقي، وطرق التوزيع، كما ستعيننا في القيام بتحليل للميدان وجميع جوانبه.

8. المقاربات النظرية المعتمدة في البحث.

إن دراسة أشكال تدبير الماء وعلاقته بالهياكل الاجتماعية والثقافة موضوع معقد من حيث أن الماء كمجال* يشكل بؤرة تتصهر فيها العديد من السياقات والأنساق الاجتماعية،

---

[1]– عبد الغني**(عماد)**، منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكالات، التقنيات، المقاربات، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2007، ص: 6

*– مفهوم المجال: يعد مفهوم المجال من بين المفاهيم التي أحدث نقاشا مهما في كثير من الحقول الاجتماعية، يعد ذلك المكان/الحيز الذي تتقاسمه مجموعات بشرية مختلفة ايدولوجيا، عرقيا، اقتصاديا، عقائديا، يعبر المجال بقوة عن آليات الضبط الاجتماعي، بل إنه يؤسس لرهاناته واستراتيجياته المركزية من خلال دينامية الفعل التي تؤطره، بحيث يصير كل مجال معبرا بالضرورة عن طبيعية العلاقات الاجتماعية وخصوصية الصراع وباقي ملامح الفاعلية الاجتماعية التي تعتمل في رحابه. إن المجال الاجتماعي بما يحمله من دلالات ثقافية وهوياتية واقتصادية، يشكل القالب الذي يعمل على بلورة الأنماط الثقافية والاجتماعية للجماعات أو الأفراد الذين ينتمون إليه. ومن أجل ذلك يعمل وفق آليات تدخل فيما يسمى بالضبط الاجتماعي، ووفق أنساق مختلفة كالنسق الاقتصادي والنسق السياسي والنسق الديمغرافي، كل هذه العناصر تتداخل فيما بينها لتشكله الأسس التي يقوم عليها أي بناء للمجال الاجتماعي. أنظر عبد العزيز **(عبد الصادق)**، المجال الاجتماعي: بين البناء الاجتماعي والصراع الثقافي (مقاربة مفاهيمية). مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين، العدد 9.

وغالبا فإن الماء يدرس دائما بمقاربة متعددة l'interdisciplinarité والتي تعتمد على مقاربات كثيرة للإحاطة بالموضوع، وتتجلى هذه المقاربات في:

1. المقاربة السوسيولوجية.

وتهدف هذه المقاربة بالأساس إلى تحليل الهياكل والتنظيمات الاجتماعية والروابط الاجتماعية التي يدور حولها تدبير الماء، وقياس مدى التغيرات التي تطرأ عليها، تفككها/ والتحامها، وعلاقات التضامن والصراع والسلطة/ القوة التي يكون الماء عاملا مساهما فيها. كما نبتغي أيضا قراءة مؤشرات التنمية وعلاقتها المباشرة وغير المباشرة مع الماء، وغيرها من الأنساق الاجتماعية. وسنعتمد على عدة مقاربات من بينها: المقاربة الوظيفية في الجانب المتعلق بالتضامنات الاجتماعية، والمقاربة الصراعية في الجانب المتعلق بالصراعات الاجتماعية.

2. المقاربة الأنثروبولوجية.

إن هذه المقاربة مهمة جدا في تفكيك الثقافة المحلية، فالأنثروبولوجيا باعتبارها علما لدراسة الإنسان وتفاصيل ثقافته، تهتم بالدرجة الأولى بالإنسان وإنتاجه الثقافي. وفي سياق موضوعنا هذا فإن الماء زاخر بالمعاني والرموز، ويعتبر بوتقة تنصهر فيها العديد من الطقوس، فالعار، والأنصاف/ الحق، والهبة هي أنساق ثقافية تدخل في نسق الغفران والصفح والصلح، وفي كثير من الأحيان لا تكتمل هذه الأعراف إلا بتقديم القربان/ الدم، يتدخل نسق القرابة في فض النزاعات، كما أن الإطعام شرط أساسي في هذه الأنساق، إن هذه المقاربة ضرورية ومهمة لاكتمال أركان هذا البحث. وسنعتمد على نظرية الهبة، والمناطق الثقافية، فضلا عن النظرية الانقسامية.

3. المقاربة الاقتصادية.

تهدف هذه المقاربة إلى تحليل وتفكيك الفكر الاقتصادي بالمنطقة وعلاقتها بالتنمية، حيث يسود الاقتصاد الزراعي في المجتمعات القروية، الذي ينبني في جزء كبير على العمل وتقسيم العمل، وقد أولى ابن خلدون اهتماما كبيرا للكسب والرزق، باعتبارهما محددان أساسيان لتطور الثروة والاقتصاد في المجتمعات الإنسانية. ولأن تراكم الثروة في مجتمع البحث، أدى كما سنرى إلى إضعاف المؤسسات الاجتماعية، فإن ابن خلدون عالج مسألة

القيمة، واعتبر العمل مصدر القيمة التبادلية للسلعة، لذلك فالمقاربة الاقتصادية ستدفع بهذا البحث إلى الأمام.

II. المفاهيم البحثية.

1. مفهوم الدينامية

حيل مفهوم الدينامية إلى الحركة والتغير، وهو مقتبس من علوم الفيزياء ويقصد به الانتقال والتحول من حالة إلى أخرى، وفي العلوم الاجتماعية تُعرف كسيرورة لها بداية ومراحل تتطور وتتغير خلالها.

فحسب موقع الأنطولوجيا العربية أن الدينامية تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية في صلتها بالتطور والتقدم، وقد أكد أوغست كونت على أن المجتمعات تتميز بخاصية الديناميكا، بمعنى أنها تعرف تغيرا سريعا، وتنتقل من مرحلة إلى أخرى.

أما صيغته الإجرائية: تتجلي بالأساس في تتبع التغييرات التي مست أشكال التدبير الاجتماعي للماء، ليس فقط على مستوى طرق التدبير والتوزيع، ولكن أيضا في علاقة هذا التدبير بالمجتمع، وانعكاساته وآثره على الواقع الاجتماعي للجماعات والأفراد، فدخول التقنية أدى إلى المزاوجة بين التقليدي والحديث في تدبير الماء، وهذا التغير على مستوى التدبير يحمل في طياته دينامية اجتماعية.

2. – مفهوم التدبير الاجتماعي للماء

ينتمي مفهوم التدبير إلى حقل العلوم الاقتصادية "وتم استعماله في عصر النهضة حين ازدهرت التجارة التي احتاجت إلى تسير وتدبير القطاعات المرافقة لها، باعتبارها عنصرا مساعدا لها لتحديد غايتها، وأيضا تداوله الاقتصاديون فيما بعد في مجال المقاولات، من أجل تعيين مدير مسؤول ذي مستوى عال، يقوم بتسيير واستغلال رأسمال مقاومة تحت إشراف رئيسها العام ومن مبادراته"[1].

وقد عرفه سان سيمون بعبارة مختصرة تقول "التدبير هو حكم الناس وإدارة الأشياء"، وتحيل هذه العبارة على إلى أن التدبير يعني" تسير وتنظيم كل الموارد المتاحة للتنظيم من

[1]–محمد **(أزلماط)**، التدبير الاستراتيجي سبيل لتحقيق التنمية القروي، ضمن كتاب، التنمية القروية بالمناطق الجبلية، الجاجيات والمنتظرات، أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافة لإغزران 26 ماي، 2012 تنسيق محمد البقصي، محمد الزرهوني، ص: 80.

فاعلين ومورد لتحقيق منافق وخدمات بطريقة عقلانية ورشـــيدة وبروية، بمعنى خلق مناخ مناســب للحصــول على أكبر قدر من الإنتاج والإنتاجية. يســعى التدبير إلى ضــبط هذه العلاقات على مستوى كل الاتجاهات، ويستخدم الجهد الإنساني في إطار علمي، لأن العلم يعتمد على جمع المعلومات وتنظيمها وتفسيرها، بهدف الوصـول إلى حقائق وقواعد وقوانين عامة وثابتة لتفسير الظواهر والتنبؤ بحدوثها"[1]

لا يمكن اعتبار التدبير ظاهرة تقنية، أو اقتصـــادية، بل هو "دمج بين ما هو تقني للتدبير والعلاقات الإنسانية الاجتماعية بشكل عام. ومن هذا المنطلق يمكن القول أنه نشاط دائم يقوم على إجراءات مستمرة تمنح التوافق مع المتغيرات في إطار رؤيا منهجية مؤطرة من قبل الحكامة"[2]، التي تهدف إلى تســيير مجموعة من الوظائف والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

يتبين إذا أن" مفهوم التدبير مفهوم متغير ومتطور لا يمت بصـــلة للســـلوك الفردي والجماعي للإنسان، حيث يتداخل فيه ما هو ذاتي وما هو موضوعي، وأيضا ما هو علمي نظري بما هو تجريبي وممارس عبر التاريخ، إذ يسمح باستمرارية وتحسين بنيات المؤسسات والمجتمع ومكونات الدولة وتنافسيتها بصفة مستديمة"[3].

يتميز مفهوم التدبير بالتعقيد نظرا لتقاطعاته مع العديد من التخصـصـات والعلوم، من هذا المنطلق –الذي يتجلى في التعقيد، ســنحاول تحديد مفهوم التدبير الاجتماعي بما يخدم بحثنا. هذا الأخير الذي يمكن تعريفه "باعتباره ســلوكا اجتماعيا واقتصـــاديا يتميز بتكييف الوسائل مع الأهداف المتبعة، والبحث عن أقل مجهود في سبيل الحصول على حجم محدد من الإنتاج".[4]

---

[1]– عبد الكريم **(القنبعي الإدريسي)**، سوسيولوجيا التدبير بين الواقعي والمبني، دفاتر، مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، العدد العاشر 2020 ص: 12–11.

[2]– محمد **(أزلماط)**، مرجع سابق، ص: 81.

[3]– نفسه، ص: 83.

[4]– زهرة **(فعراس)**، المجتمع الصـحراوي ومسـألة تدبير الماء بمنقطة بجدور قبيلة الأنصـار أولاد تيدارين نموذجا مجموعة البحث حول ساحل الصحراء، الرباط، الطبعة الأولى، 2015 ص :120.

وبهذا المعنى فإن التدبير الاجتماعي للماء سوسيولوجيا يهتم بدراسة "أنظمة السقي وظهورها وتطوره، وذلك لاكتشاف أصولها والاختلالات التي تعرفها هذه الأنظمة، سواء أشكال تعبئة المياه ونقلها، وكذا المؤسسات الاجتماعية المكلفة بتوزيعها داخل المدارات السقوية ، كما يهتم هذا الصنف من الدارسة بمعرفة طرق السقي،"[1] هذا من جهة، ومن جهة ثانية نعني بالتدبير الاجتماعي للماء "كل أشكال التدخل وصنوفه من إنتاج وتعبئة وتوزيع وتشريع وحماية وصيانة وتقسيم وتنظيم وتحكيم وإعداد، والتي تقوم بها مختلف المؤسسات التقليدية أو الهيئات الدينية التي تفرزها القبيلة لتسيير شؤون الماء وتدبير قضاياه"[2]، كما نضيف له كل أشكال التدبير العصري للماء باعتباره نتاجا عمليا وتاريخيا لدينامية التدبير الاجتماعي للماء.

إن الحديث عن التدبير الاجتماعي للماء، يستدعي الحديث عن "الرهانات الحالية للمنافسة على الموارد المائية ونتائجها على التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع المحلي، كما أن الاهتمام بالبعد الاجتماعي لتدبير المياه ضروري لفهم منطق واستراتيجيات المتدخلين في مجال تدبير المياه، وكذا الاختيارات التقنية والتوجهات الاقتصادية التي تمليها أحيانا المردودية الاقتصادية للاستثمار في مجال تدبير المياه، رغم عواقبها الوخيمة على الموارد المائية وعلى المجتمعات المحلية".[3]

يكتسي تدبير الماء "أهمية كبيرة بالنسبة لتحقق التنمية المستدامة. فهو محدد كبير إن لم نقل أكبر محدد لها، خاصة بالنسبة لبلد مثل المغرب، الذي تعد موارده من الماء محدودة ومتناقضة بسبب التغيرات المناخية" وحسب Grigori Lazarev فالتدبير الجيد والدائم للموارد المائية الذي تحتاجه الفلاحة، هو قبل كل شيء مشكل المسؤولية الاجتماعية والسياسية".[4]

حيث إن هذه المسؤولية الاجتماعية تقتضي " تنظيم استغلال الماء باعتباره من الحاجيات التي تكتسي طابع الدوافع التي تتحول بدورها إلى أهداف، وباعتبارها وسائل

---

[1]– محمد **(امهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي، مرجع سابق، ص: 15.

[2]– عبد القادر **(أيت الغازي)**، التدبير الجماعي للماء وقضاياه بين العرف والشرع من خلال نوازل فقهية ونصوص عرفية، ص: 389.

[3]– محمد **(مهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي، ص: 15.

[4] – Grigori (**Lazarev**) ,Ruralité et changement social, études sociologiques, Essais et Etudes, Edition Bouregreg, rabat 2014, p284.

ضرورية للوصول إلى هذه الأهداف؛-منها ما هو تقني وما هو مؤسساتي وما هو قانوني وما هو مالي. وأخيرا باعتبار العلاقات المجالية الجيواقتصادية منها والجيوسياسية. كل هذا يجعل فعل التدبير قائما من جهة على مبادئ اشتغال الأنساق مع بعضها البعض على أساس مبادئ المدرجة من جهة ثانية، مادام هناك احتمال التحول في الأوضـــاع والناتج عن التحول الذي يطرأ حتما على المحددات والوسائل وعلى العلاقات المجالية"[1].

يظهر تاريخ التدبير الاجتماعي في المغرب أن الماء ينتمي إلى "موروث مشــترك قديم جدا، وقد أدت مجموعة من العوامل إلى تعطيل آليات التدبير وتدهور الرقابة الاجتماعية على استخدام الموارد الطبيعية".[2] حيث يسمح هذا المورث المشترك للمجتمع المحلي بالتعبير عن توتراته، وبلورة المواقف، وتغذية الجدلية بين الماء والمجتمع"[3]

وعموما، إن تدبير الماء يعني القدرة على تقييم الموارد المائية، والتحكم فيها، وتغيير مسارها، وتقسيمها في المجال والزمن، وإيصاله للحقل دون استنفاذه، بكمية تتماشى مع الحاجة، وعلى سلسلة العمليات أن تتماشى مع قوة العمل، ومع المعرفة الهيدرولوجية والمعرفة الزراعية، وبتعبير آخر، فالتدبير الاجتماعي هو ذلك التراكم من الخبرات الاجتماعية الثقافية التي تمكن من تدبير الماء دون نزاعات، وترتكز هذه الخبرات على القانون العرفي وبعض المؤسسات التي تمسك بزمام التدبير وتتحكم به.

3. مفهوم التـــنـــمـيـة.

عرف مفهوم التنمية منذ ظهوره، نقاشا موسعا ومستفيضا، حيث كان الغرض منه هو توضيح جوهره وآليات اشتغاله، ومؤشرات قياسه في المجتمع، ولنكون عمليين أكثر، ونقدم ما يخدم موضـــوع بحثنا بخصـــوص هذا المفهوم، ونتجاوز كذلك الســـرد الممل للمقاربات والنظريات التي اهتمت به وعالجته، سنتطرق بشكل مختصر ومفيد إلى جوانب هذا المفهوم بما يعود بالنفع على موضوع دراساتنا.

---

[1]– محمد **(كربوط)**، نفس المرجع السابق، ص 189

[2] – Grigori **(Lazarev),** op.cit.p: 283.

[3] –Olivia **(Aubriot)**, « De la matérialité de l'irrigation », Réflexions sur l'approche de recherche utilisée On the Materiality of Irrigation : Reflections on the Research Approach Employed Journal des anthropologues Association française des anthropologues Date de publication : 8 juillet 2013 p :130-131.

يكتســـي تحديد المفاهيم وضـــبط المصـــطلحات أهمية خاصـــة في البحث العلمي الأكاديمي، "ففي الســـنوات الأخيرة، اســـتحوذت قضـــية التنمية بكافة جوانبها الاقتصـــادية والاجتماعية –على الجانب الأكبر من الاهتمام في إطار العالم الثالث. ولم يكن هذا الاهتمام بالأمر المستغرب إذ أن لمفهوم التنمية الكثير من الأسباب والدوافع الموضوعية والمنطقية. ولعل أهم هذه العوامل مجموعتان: الأولى تتعلق أساسا بالطموحات الاقتصادية والرغبة في توفير مســتويات معيشــية أفضــل للمواطن العادي تفي باحتياجاته المادية والثقافية. والثانية تتعلق أساسا بالأمن والسلامة القومية لدعم الاستقلال الوطني ومواجهة الأطماع الخارجية".[1]

على هذا الأســـاس، يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم ذائعة الانتشـــار عالميا، "ولم يستخدم هذا المفهوم منذ ظهوره – في عصر الاقتصادي الانجليزي آدم سميث في نهايات القرن الثامن عشر –إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على التطور المشار إليه في المجتمع كانا: التقدم المادي والتقدم الاقتصادي وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصادات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث والتصنيع".[2]

وخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ظهرت نظريات كثيرة حاولت تفسير عمليات التغيير/التنمية في المجتمع. "وخلصت هذه النظريات إلى أن التنمية عملية شمولية لا تقبل الاختزال الذي غالبا ما رجحته النظريات السائدة في مرحلة الستينات بوجه خاص. كما أن التنمية لا يمكن اختزالها في مجرد اقتباس نموذج رأسمالي أو غيره باعتباره الوصفة الطبية الجاهزة لمعالجة مرض التخلف المزمن".[3] وفي هذا الإطار مرت المقاربة السوسيولوجية للتنمية من مرحلتين:

– المرحلة الأولى 1960–1970: ارتكزت المقاربة الســـوســـيولوجية التنموية على دراســـة البنيات الاقتصـــادية والاجتماعية في ســـياق النمو واســـتراتيجيات التراكم. وواكبت

---

[1]– محمد **(السـيد عبد السـلام)**، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، سـلسـلة عالم المعرفة، الكويت، فبراير 1982 ص: 10.

[2]– عبد السلام **(نوير)**، نظريات التنمية وأسباب التأزم: دراسة نقدية، ص: 139.

[3]– عبد السـلام **(فراعي)**، التنمية المحلية دوافعها وأقطابها، أشـغال ندوة التدخلات الاقتصـادية للجماعات المحلية، مجلة القانون والاقتصاد العدد التاسع 1993، مطبعة الصباح الجديدة ص: 49.

السوسيولوجيا بعين فاحصة انتشار عدد كبير من المشاريع التنموية إما بفضل المساعدة الأجنبية وإما بفضل التخطيطات الوطنية".[1] وكذا التركيز على نظرية الفاعلين والفاعلين الاجتماعيين من أجل فهم التنمية والتغيرات الاجتماعية في بعدها الدينامي.

والمرحلة الثانية 1970-1990: كانت النتائج التي توصلت إليها تجارب التنمية خلال المرحلة أرقى من سابقها، نظرا لما عرفته من تحولات عميقة ساهمت في تجديد المنظور السوسيولوجي للتنمية بوجه خاص، والمنظور التنموي بوجه عام."[2] وقد انبثقت عدة نظريات حاولت مقاربة هذا المفهوم نذكر منها:

- نظرية التحديث: التي فسرت التنمية على أنها عملية تهدف إلى التخلي عن الأنماط التقليدية، وأخذ الدول الرأسمالية كنموذج لها. وتضم هذه النظرية كلا من اتجاه النماذج والمؤشرات، والاتجاه التطوري المحدث والاتجاه الانتشاري وغيرها من الاتجاهات الأخرى.

- نظرية التبعية أو الاتجاه الماركسي: ترفض هذه النظرية ما جاءت به نظرية التحديث، وتعتبر أن اعتماد الدولة النامية على المتقدمة يكرس التبعية ويوسع رقعتها، لهذا فإن السبيل الوحيد، أمام هذه الدولة هو الانتفاض في وجه هذه التبعية. وتنبني على فكرة أساسية مفادها أن التنمية الاجتماعية تقوم أساسا على الدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج. فتنمية وتطور الأساس المادي يحدد بالدرجة الأولى درجة البنية العامة للمجتمع".[3]

إن مفهوم التنمية مفهوم متشعب جدا، ويحتاج إلى أطروحة في المفهوم فقط، لذلك لم نحاول الغوص كثيرا في معناه، ومقاربته، لأنه يحتاج إلى بحث عميق، مما يبعدنا عن موضوعنا الأصلي.

- المفهوم الإجرائي للتنمية في البحث.

إن مفهوم التنمية يعد من بين المفاهيم التي نالت حظا وافرا من النقاش على المستوى العالمي، وأفاضت حبرا كثيرا، وأنجزت أعمال كثيرة حوله، ولا يهمنا هنا عرض هذه النظريات

---

[1]- نفسه، ص: 112.

[2]- نفسه، ص: 113.

[3]- نفسه، ص: 110.

والمقاربات والتفصـيل فيها، بل سـنحاول أن نضـع مفهوما إجرائيا يوضـح مبتغانا من هذا البحث.

إن التنمية/ التغيير، هي بالضـــرورة ســـيرورة وظاهرة تاريخية قبل أن تكون ظاهرة اجتماعية، وقياس مدى تغير المجتمع، يعتمد على تحليل المســـارات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وما نود قياسه في التنمية باعتبارها رافعة من رافعات المجتمع هو: ما مدى مساهمة الماء في تحقيق تنمية اجتماعية/ اقتصادية / مستدامة، وكذلك إلى أي حد تعد برامج التهيئة الهيدروفلاحية ناجعة ومحققة للتنمية الفلاحية؟ هل ســـاهم الماء وتدبيره والقوانين المرتبطة في تغير منحى التنمية بالمنطقة المدروسة؟

ولمعالجة هذه التساؤلات حاولنا أن نتناولها من زوايا مختلفة وهي على الشكل التالي:

1- التنمية الفلاحية.

نظرا لأن الماء عامل مهم في التنمية، ويتطلب إجراء شـــموليا متكاملا، فإنه يعد عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الفلاحية، خصوصا تنمية الفلاح الصغير ودعمه بالتقنيات والآليات الحديثة الخاصـة بضـخ الماء وتدبيره، وسـنركز أيضـا على أهميته في تحقيق أهداف التنمية الفلاحية، والكيفية التي غير بها الماء القطاع الفلاحي بالمنطقة.

2-التنمية المستدامة.

يساهم القطاع الفلاحي"بنسبة 14٪ في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويعد أهم قطاع مشغل بأربعة ملاين منصب عمل. إضافة إلى ذلك، فإن هذا القطاع مرتبط بشكل مباشر بالعالم القروي، الذي تقطنه، حسب تقديرات البنك الدولي لسنة38 ٪، 2017 من إجمالي ساكنة المغرب. لكن الرهانات المرتبطة بالماء تتجاوز مسألة توفر مياه الشرب أو الري، فهناك ظاهرة أخرى تهدد بشكل خطر استقرار البيئة القروية."[1]

سنركز بالأساس على استدامة الموارد المائية في منطقة البحث، وذلك من أجل قياس مدى وعي الدولة والمجتمع الفلاحي على حد ســـواء بخطورة اســـتنزاف الموارد المائية، خصوصا وأن ظاهرة الجفاف وتذبذب التساقطات والاستنزاف المفرط للفرشاة المائية من أهم الأســـباب المؤثرة في الموارد المائية اليوم، وبالتالي فالحفاظ على هذا المورد الحيوي يعد في

[1]- صابرينا **(بلهواري)**، قطاع الماء في المغرب: لماذا تجنب المراهنة على حكامة عادلة ومستدامة، ص: 4.

حد ذاته تنمية، فالتنمية لا تعني بالضرورة سيرورة تغير اجتماعي، وإنما هي أيضا سيرورة الحفاظ على بعض الموارد الطبيعية أثناء سيرورة التغير هاته.

4. مفهوم التحديث/التجديد الفلاحي.

إن التحديث الفلاحي مفهوم من المفاهيم الرئيسية في هذا البحث، حيث إن تتبع ديناميات المجتمع الفلاحي، تعتمد بالدرجة الأولى على تتبع دينامية التحديث الفلاحي، خصوصا وأن التحديث مظهر من مظاهر الإصلاح الزراعي والفلاحي، ويتداخل هذا المفهوم مع كثير من المفاهيم الأخرى كالتغيير والتنمية والتطور، وسنحاول تحديد ماهية هذا المفهوم حسب ما يخدم بحثنا.

اختلفت المقاربات حول تحديد مفهوم التحديث، إذ يرى الاقتصادي أن التحديث يتجلى أساسا في استعمال التقنيات الجديدة، وعالم الاجتماع ينظر إليه من خلال التغيير الاجتماعي والتنمية أي تغيير العادات والتقاليد. وتصب كل هذه المقاربات في قالب واحد يهدف بالأساس إلى تنمية المجتمع وانتقاد برامج التحديث.

ينبني التحديث الفلاحي بالأساس على إدخال عوامل تقنية في الإنتاج الفلاحي، باعتباره معرفة، وبما أن كل تقنية هي معرفة، والمعرفة بالأساس هي قوة، فإن هدف التقنية/ التحديث هو إحداث فرق اجتماعي، وتاريخي، بين مرحلة قديمة تتميز بكفاءة أقل على مستوى الإنتاج، وبين مرحلة جديدة، تتميز بإنتاج عال أو على الأقل أحسن بقليل من المرحلة السابقة، وهذا ما يؤسس لمفهوم التحديث. وبمعنى أخر، يشير " التحديث إلى تجربة عيانية تحققت في الزمان والمكان، أي في سياق من دونه لا يمكن تصور سيرورة تحديثية لبنية كلية معينة. التحديث هو سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي"[1].

لا تقود كل تجارب التحديث الفلاحي إلى التنمية بالضرورة، فالتحديث سيرورة اجتماعية واقتصادية وثقافية تأخذ وقتا وحيزا زمنيا مهما لتكتمل. ويركز التحديث الفلاحي على البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي لضمان الأمن الغذائي والتنمية، إذ يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج.

1- أحمد **(كوال)** التحضر، التحديث الحداثة: في المجتمع المغربي الحديث، افريقيا الشرق، المغرب، 2012.ص: 21.

في مغرب الاستقلال انطلقت تجارب التحديث مع المخطط الخماسي، وسياسة الاصلاح الزراعي وسياسة الري ومخطط المغرب الأخضر الذي يهدف إلى تحديث سلاسل الإنتاج الزراعي، وأخيرا مخطط الجيل الأخضر. وأخذ تنزيل هذه البرامج شكلين: شكل تقني، وشكل مؤسساتي.

يرتكز الشكل التقني بالأساس على إدخال التقنية، خصوصا التي تتعلق بالري العصري في المجال الفلاحي. أما الشكل الثاني فتجلى في خلق مؤسسات مواكبة كالمكتب الوطني للري ومكتب الاستثمار الفلاحي، وغيرها من المؤسسات التي خلقتها الدولة لمسايرة تجارب التحديث الفلاحي.

ترجع سياسات التحديث الفلاحي إلى سنوات 1940، خصوصا مع جاك بيرك . Jacques Berque في عمله الموسوم ب" نحو تحديث للفلاح المغربي"[1]، واستمرت هذه التجارب التحديثية بعد الاستقلال عبر عدة برامج، نذكر منها البرنامج الذي أطلقته الدولة وأشرف عليه بيرك ضمن "عملية البور" و اتخذ شعار "اجماعة فوق الجرار".

لقد كان جاك بيرك متخوفا من التحديث الفلاحي باعتباره "حقيقة كاملة"، وكتب: "سيكون التقدم كاملا أو لن يكون كذلك"، فبالنسبة له، يجب أن يهتم التحديث بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية".[2]

لقد عرف المغرب عدة مراحل تهدف إلى تحديث القطاع الفلاحي، واعتمدت كثيرا على الدراسات السوسيولوجية الميدانية التي أنجزها كل من جاك بيرك، وبول باسكون ومحمد عرفي وغيرهم من الباحثين الذين تأسس على يدهم معهد علم الاجتماع في الرباط. مع كل مرحلة كانت الدولة تدعم مخططات التحديث الفلاحي، ببرامج خاصة بالماء، وذلك من أجل إحكام القبضة على تدبير الماء، باعتبار هذا الأخير لبنة أساسية في التنمية الفلاحية.

---

[1] – Jacques (**Berque**) et Julien Couleau. “Vers la modernisation du fellah marocain,” Bulletin économique et social du Maroc 7, 26 (1945): 18–25.

[2] – Zakaria (**Kadiri**) , Imprévisible et bricolée: La modernisation rurale et agricole au Maroc, Journal Indexed in Emerging Sources Citation Index (Web of Science) Covered in Clarivate Analytics products and services ; Hespéris-Tamuda LV (4) (2020): 173-196, P:177-176

وباختصـــار، كانت هذه الفقرات توضـــيحا لمفهوم التحديث الفلاحي وبعض اللمحات التاريخية حول بدايته وتنزيله في المغرب، ويجب أن نشـــير إلى أن هذا التحديث لا ينبني على الجانب الاقتصـــادي والاجتماعي فقط، وإنما يرتكز على الثقافة والقانون والتفاعلات الاجتماعية التي تنشأ جراء احتكاك الإنسان مع التقنية والأرض والماء.

III. الدراسات السابقة.*

إن الدراســات الســابقة مهمة جدا لاكتمال أي بحث كيف ما كان نوعه، بحيث تشــكل الأساس الضروري والأرضية الأولية لبداية الإشكالية، ومن خلالها يستطيع الباحث أن يحدد منطلقات ومخرجات بحثه، كما يحدد حدود بحثه كي لا يســـقط في التيه، من هذا المنطلق تعد الدراســات الســابقة موطئ قدم لا غنى عنه، وقد اخترانا بعض الدراســات التي تناولت موضوع الماء والمجتمع وتدبيره وهي كالتالي:

1. دراسات بول باسكون

إن اســـهامات بول باســـكون كثيرة في مجال الري وتدبير الماء والمجتمعات الهيدرولوجية، فجل دراسته لا تخلو من الإشارة إلى نظام السقي والماء وتدبيره، فأطروحته حول الحوز ترتكز بالأســـاس حول تدبير الماء والأرض، والفرشـــة المائية والعلاقات الاجتماعية، وأشكال التضامن والصراع.

اعتمدنا كثيرا على دراسات بول باسكون باعتبارها الدراسات المؤسسة لموضوع الموارد المائية وأنظمة الســقي، وطرق التدبير والصــراعات والتضــامنات، كما تعد هذه الدراســات الأســاس النظري للباحث في هذا المجال، هناك دراســات عديدة تناولت تدبير الماء، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1. حوز مراكش بجزأيه[1]

*- ينبغي أن نشير إلى أن الدراسات السابقة التي اهتمت بالماء من الجانب السوسيولوجي والأنثربولوجي قليلا جدا، لذلك كان من الصعب إيجاد موطئ قدم نظري لدراسته اجتماعيا.

[1] – Paul, **(pascon)** ,le Haouz de Marrakech,tome1-2,Institut Universitaire de la recherche scientifique. Rabat, première éd. 1983

2. لبني بويفراح[1]

3. فلاحون بدون أرض

2. **الماء والتنظيم الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تدغى، الناشر جامعة ابن زهر، طباعة ونشر سوس–أكادير، 2012.**[2]

تعد دراسة محمد مهدان، من بين الدراسات الأولى التي اهتمت بدراسة الماء في المجال الواحي، حيث ارتكز بحثه على عدة أسئلة يمكن أن نلخص مضمونها كالتالي: ماهي مصادر المياه وأشكال تدبيرها، وكيف ساهمت في استقرار سكان الواحة، وما هو دور المؤسسات الاجتماعية في تدبير هذه المياه وعلاقتها بالتراتب الاجتماعي؟

توصل مهدان في نهاية دراسته أن المجتمع الواحي انقسامي حتى في تعاملاته مع الماء، كما أنه أفق للتواصل مع السلطة والتراتب الاجتماعي، فالماء هو الرهان الذي تقاس به جميع مستويات التنظيم الاجتماعي، وامتلاك الماء يقتضي امتلاك القوة للدفاع عنه، سواء أكانت قوة رمزية، أو قوة مادية، فلا مجال للضعيف عندما يتعلق الأمر بحقوق الماء.

3. **حنان حمودا، الماء وصناعة المقدس، دراسة أنثروبولوجية لبنيات المجتمع الواحي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 84 الرباط، الطبعة الأولى، 2021** [3].

تناقش هذه الدراسة موضوع الماء من الجانب الأنثروبولوجي، إذ يفتح بؤرا للنقاش والتفكير والوصف والتحليل لمقومات ومرتكزات النظام الاجتماعي الداخلي، واهتمت العلوم الاجتماعية بالماء للدور الحاسم الذي يلعبه في نظام البنيات الاجتماعية التقليدية، حيث يؤطر من طرف العرف والعادات التي تعاقدت عليها اجماعة.

---

[1] – Paul(**pacson**), les Beni Boufrah, Essai d'écologie d'une vallée rifaine(Maroc) ,Institut Universitaire de la recherche Scientifique ,rabat 2017.

[2]– محمد **(امهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تدغى، الناشر جامعة ابن زهر، طباعة ونشر سوس–أكادير، 2012.

[3]– حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، دراسة أنثروبولوجية لبنيات المجتمع الواحي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 84 الرباط، الطبعة الأولى، 2021.

تؤكد الباحثة أن دراسة الموضوع من الجانب السوسيولوجي والأنثربولوجي من أكبر التحديات المعرفية المتخصصة، وذلك راجع للتحديات المرافقة له، وقد عالجت عدة مواضيع إشكالية، نذكر منها طقوس الاستمطار، الماء والتنظيمات الاجتماعية والتراتبية الاجتماعية، الأعراف والماء، وكذا الماء وعلاقته بالعلاقات الاجتماعية والطقوس الزراعية.

4. Jean- Jacques Pérennes. l'eau et les hommes au Maghreb, Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée. Editions Karthala, Paris.[1]

يتناول كتاب الماء والإنسان في المغرب (تونس – الجزائر-المغرب) حقل الماء من جميع الجوانب المحيطة به، ويربطه بالتنمية الفلاحية والاقتصادية بدول المغرب الكبير. يعتمد جاك بيرني مقاربات متعددة لمناقشة التيمات المتعلقة بالماء، ويمكن القول إن حجم المعلومات التي يقدمها كبير جدا، ولا يسعنا أن نذكرها في هذه الفقرة، لكن على العموم يعتبر هذا الكتاب مها بشكل عميق للمهتمين بحقول الماء ومقارباته خصوصا السياسية منها.

- التعقيب على الدراسات السابقة

إن المعطيات التي قدمتها الدراسات السابقة، مهمة وأساسية لاستكمال هذا البحث، حيث أن هذه الدراسات كانت سندا لنا في بناء الإطار النظري والميداني، وقد استفدنا كثيرا منها، لاسيما على مستوى المنهج والمقاربات.

درس بول باسكون الأنظمة السقوية بعدة مناطق في المغرب، وتعتبر دراساته دراسات مؤسسة للبحث في مجال الماء، حيث كان وعيه بقدرة الماء على تغيير وتفعيل الحركية الاجتماعية والتنمية مهما في بلورة إطار نظري خاص بالماء في السياق المغربي، لهذا فإن المعطيات التي قدمها في الدراسات المذكورة أعلاه أفادتنا كثيرا في بناء هذا المشروع المتواضع.

يعتبر الماء في دراسات بول باسكون عاملا جوهريا وأساسيا في تنظيم المجال الاجتماعي في المجال الذي يدرسه، حيث أنه يفتح هذه الدراسات بمدخل حول الموارد المائية، ويفصل في كل ما يتعلق بالمناخ والتساقطات، وقد مكنه عمله بمعهد الحسن الثاني

[1] – Jean-Jacques (**Pérennes**). L'eau et les hommes au Maghreb, Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée. Editions Karthala, paris.

للزراعة والبيطرة من الحصول على وثائق مهمة ساعدته في تحليل وتفسير المجتمع، لا سيما في دراسته حوز مراكش.

تعد دراسة محمد امهدان من بين الدراسات الأولى التي اهتمت بموضوع الماء وعلاقته بالمجتمع والمجال والثقافة، وهي دراسة مؤسسة وجوهرية في علم اجتماع تدبير الماء، لكن الاختلاف الجوهري بين بحثنا وبحث الاستاذ محمد مهدان، يتجلى بالأساس في اختلاف ميدان البحث، فإذا كانت الواحة تسعى إلى تدبير الندرة، فإن المجال الجبلي يدبر الوفرة، رغم أن هذه الوفرة بدأت تعرف تراجعا كبيرا، مما يؤثر على الأعراف/ وأنماط التفكير الفلاحي احترازي/ يتجلى في حفر البئر، والبنيات الاجتماعية.

درس محمد مهدان الماء في علاقاته بعدة مداخل منها الاثنية والدين والقبيلة، وربطه كذلك بالتنظيم الاجتماعي القبلي، حيث بدأ من أعلى وحدة في التنظيم وصولا إلى أصغر وحدة، وذلك لأن الماء يعتمد على هذه التنظيمات الاجتماعية في تدبيره وتوزيعه. كشفت هذه العلاقات الثقافية والقرابية والقبلية عن امتدادات الماء داخل المجتمع الواحي، وذلك لأن ندرة الماء جعلته أهم عنصر في النسق الاجتماعي والثقافي.

في نظرنا تعد دراسة الباحثة حنان حمودة غنية من حيث إشكاليتها، لكنها تهتم بالمجال الواحي الذي عرف إنتاجات لا بأس بها، بحكم ندرة المياه به، فدائما ما يتجه الباحثون لدراسة المجالات التي تعرف نقصا في الموارد المائية. ومن الملاحظات الأساسية في دراستها هي أنها لم تهتم بإشكالية التدبير الاجتماعي للماء فقط، وإنما جعلت من موضوعها موضوعا عاما، يدرس جميع جوانب الماء الثقافية والاجتماعية، وذلك لأنها اعتبرت الماء محرك ومنشط أنثروبولوجي للطقوس والثقافة.

- موقع الدراسة من الدراسات السابقة

إن موقع هذه الدراسة من هذه الدراسات السابقة، والتي لم تهتم بالمجال الجبلي، واقتصرت على المجال الواحي فقط، وذلك للاعتبارات التي ذكرناها سابقا، يتجلى في كون دراستنا تهتم بالمجال الجبلي، والذي عرف ويعرف تحولات كبيرة بسبب موجات الجفاف المتتالية، وكذا بسبب بروز الفلاحة الرأسمالية، مما أدى بالباحثين إلى طرح سؤال التنمية حول هذه المجتمعات الجبلية.

إن تناول أشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي من الجانب السوسيولوجي والأنثروبولوجي في المجال الجبلي يعد قليلا، وذلك لحداثة الاهتمام بالماء والبيئة من طرف الباحثين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ويمكن القول أن دراستنا تهتم ب:

أولا: دراسة أنظمة تدبير الماء التقليدية، وإفرازاتها على المستوى الاجتماعي، وكذا علاقتها بالقبيلة واجماعة والأفراد. فبعد موجة الجفاف أصبح مجتمع البحث يدبر الندرة، مما أثر على المجال والثقافة والمجتمع.

ثانيا: اكتشاف دينامية تدبير الماء وتتبعها اجتماعيا وثقافيا في علاقتها بالتنمية والتغير الاجتماعي.

ثالثا: رصد العلاقة التي تربط الماء بتفكك واستمرار المؤسسات التقليدية التي تدبره.

رابعا: يضم مجال البحث اثنية مختلفة تنعكس تناقضاتها في تدبير الماء وتوزيعيه، ويترتب عنها تراتبية اجتماعي وصراع خفي بين هذه الاثنيات

خامسا: حضور سياسة حفر الآبار بكثرة، وبزوغ الفلاحة الرأسمالية، وأثرها على المجتمع الفلاحي وبنياته وثقافته

وبشكل عام، فإن دراساتنا تهتم بالأساس بالمجال الجبلي الذي يعرف نقصا على مستوى الدراسات التي تناولته، من هذا المنطلق المتجلي في نقص المادة المعرفية والنظرية الخاصة ببراديغم الجبل، انبثقت إشكاليتنا المتجلية في دراسة دينامية أشكال تدبير الماء، ورهانات التنمية المحلية، فالماء كما أشرنا في أكثر من سياق يعد ركيزة أساسية للتنمية، كما يعتبر أيضا محور ومركز العديد من المؤسسات الاجتماعية التقليدية والحديثة التي تسعى جاهدة لتدبيره والتحكم في جريانه.

الباب الأول:

المنطلقات النظرية للبحث

الفصل الأول الماء: الإنسان والتاريخ والمجال

تمهيد:

يحتل الماء اليوم مكانة مهمة في ســـياق التداول العالمي، لا من حيث الندوات التي تنشـــغل بالماء والتغيرات المناخية ولا من حيث البحوث والدراســـات التي تنجز حوله، ولهذا الانشغال ما يبرره، فالأزمة المائية التي يمر منها العالم تفرض بقوة هذه السياقات.

سـنناقش في هذا الفصـل عدة محاور نرى أنها مهمة للمضـي قدما لمعالجة إشـكالية أطروحتنا، حيث أنه من الضروري بما كان الإشارة للموارد المائية بالمغرب وعلاقتها بالجبل، كبراديغم مهم اليوم في العلوم الاجتمـاعيـة، فضـــلا عن الطريقـة التي دبرت بهـا الإدارة الكولونيـاليـة الأرض والمـاء، إذ إن نزع الملكيـة وإحـداث وتغيير القوانين المرتبطـة بهـا هي اللبنات الأولى لبدء العملية الكولونيالية.

بعد خروج المغرب من الاسـتعمار، نهج عدة سـياسـات ومخططات من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي والمائي على حد ســـواء، فعلى اعتبار أن شـــمال أفريقيا وحوض البحر المتوســـط، ســـيعاني مســـتقبلا من العجز المائي نظرا للتحولات المناخية التي يعرفها العالم، بحيث إن المغرب حاول جاهدا أن يتجاوز هذا العجز بســـياســـاته التي يعتبر جزء كبيرا منها نتاج للمرحلة الاستعمارية.

فعلى المســتوى القانوني، عدل المغرب قانون الماء، ليتناســب مع الوضــعية الحالية، وضـعية الاسـتنزاف، لكن هل كان هذا القانون ناجعا على المسـتوى الاجتماعي؟ وهل بالفعل هناك وعي قانوني لدى المجتمع بقانون الماء؟ إن غالبية القوانين تصـــاغ عادة بعيدا عن المجتمع، مما يخلق عدم التجانس بين التنزيل والمجتمع، فهل حقق المغرب مراده فيما يتعلق بسياسات تدبير الماء والنهوض بالفلاحة؟

المبحث الأول: الموارد المائية؛ الواقع والامتدادات.

أصـــبح المغرب مثل الكثير من الدول التي تعرف نقصـــا كبيرا على مســـتوى المخزون المائي للفرشاة المائية، وذلك راجع بالأساس إلى الاستنزاف المفرط، وقلة التساقطات المطرية والثلجية، فالمنطقة بشكل عام ستعرف خلال السنوات القليلة القادمة نقصـا كبيرا في مستوى التساقطات وبالتالي تراجعا في المياه السطحية والجوفية.

ورغم هذه الظروف المناخية التي خلفت أزمة في المياه، إلا أن الجبل يحتل مكانة مهمة في الســـياق التنموي المغربي، وذلك لاعتبارات عدة، من بينها أنه يعتبر خزانا للمياه، حيث يعرف انفجار منابع مائية كثيرة، فضـــلا على وفرة المياه الجوفية التي تقدم حافزا كبيرا للمستثمرين والفلاحين.

إن للجبل ثقافة خاصــة مما يجعله أسـلوبا للعيش والإبداع الثقافي والاجتماعي، فالجبل ليس كتلة صـــخرية عالية فقط، وإنما مجتمع قائم بذاته، يعتمد على الموارد المائية والطبيعية كأساس للعيش والاستمرارية.

المطلب الأول: الظروف المناخية في المغرب.

ينتمي المغرب لمجال المناخ المتوســطي وهو مناخ معتدل يمتد على الواجهات الغربية للقارة، ويتدهور تدريجيا نحو الجنوب ليفســح المجال أمام المناخ الصـــحراوي، ومعروف أن تاريخ المغرب "محكوم بتغييرات زمانية ومجالية، تتأثر فيها التســـاقطات بالتغيرات المناخية بشكل كبير".[1]

إن تغير المناخ" ليس مشكلة بيئية عالمية فحسب، بل هو أيضا قضية إقليمية ومحلية، تثير قلقًا بيئيا كبيرا مع وجود تفاوتات على مستوى حدته، حسب الطبيعة والجغرافية، فمنطقة شـمال أفريقيا بشـكل عام، تعد من المناطق المعرضــة بشـدة لهذه التغيرات ومن المتوقع أن تشــهد ارتفاعا في درجة الحرارة فوق المتوســط العالمي، وانخفاضــا أكبر في تســاقط كمية الأمطار. والمغرب بدوره يعد من الدول التي ســـتعرف تغيرات مناخية حادة، في ظل مناخ يتميز بشكل رئيسي بصيف حار وجاف، وشتاء معتدل على الشريط الساحلي، وقد عانى في تاريخه من ظروف مناخية قاسية في فترات متباينة".[2]

ويـتحكم المناخ في وضـعية المـوارد المائيـة بـالمغرب، ففـي" المنـاطق التـي يسـود بهـا المنــاخ المتوسطي تعرف تساقطات مطرية مهمة وجريان مائي منتظم نسبيا لأوديــة تنحــدر

[1] –Moulay–Driss **(El Jihad),** Mohamed Taabni. L'eau au Maghreb : quel " mix " hydrique face aux effets du changement climatique ?. Zeineddine Nouaceur. Eau et climat en Afrique du Nord et au MoyenOrient, Editions Transversal, pp.11–25, 2017, 978–606–605–166–8. ffhal–02187508.p :11

[2]– زهرة **(الذهابي)** وعبد الرحم **(ايت حدو)**، التغيرات المناخية والموارد الطبعية، أي أجوبة لمغرب الغد: ص: 2–3.

من الأطلسين المتوسط والكبير والريف، بينما المناطق التي تخضع لمناخ صحراوي تقل بها التساقطات المطرية عن 150ملم، وبالتالي يسجل بها عجز مائي كبير. ويتميز مناخ المغرب بعدم انتظام التساقطات المطرية في الزمان حيث تعاقب لسنوات جافة وأخرى رطبة مما يجعل الاختلاف والتباين في الحصيلة المائية من سنة لأخرى".[1]

وتعتبر التساقطات المتذبذبة " أساس مشكل المناخ في المجال المتوسطي، بينما يخلق هذا تباينات مناخية، ينجم عنها اختلاف في حدة المسألة المائية، كما تنزع إلى التركز في مدة محدودة، وتسقط على شكل زخات عنيفة، وينجم عن هذا تغير كبير في تدفق مياه الأنهار وفي تغذية الفرشات والسدائم الباطنية".[2]

إن عدم انتظام التساقطات والجفاف يعد في المغرب ظاهرة بنيوية وعامة، ويلاحظ انطلاقا من خلال تتبع " أرشيف المعطيات المطرية السنوية لعدة محطات عبر التراب الوطني وخاصة خلال العقود الأربع الماضية، عدم انتظام التساقطات المطرية حيث تفوق الأمطار المعدلات السنوية خلال سنة من السنوات ثم تنخفض في السنة التي تليها أو لسنوات متتالية... وينعكس التذبذب في حجم التساقطات المطرية من فصل لأخر ومن سنة لأخرى على الحصيلة المائية السنوية، فخلال السنوات الرطبة تكون الحصيلة المائية إيجابية، وتؤدي لرفع كميات المياه المخزنة داخل حقينة السدود نتيجة لزيادة حجم الصبيب المائي في الأودية والعيون، بينما يحدث العكس خلال السنوات الجافة حيث يتراجع صبيب الأودية والعيون بسبب انحباس المطر، وبالتالي تراجع كبير في الحصيلة المائية السنوية".[3]

إن توزيع التضاريس بجغرافية المغرب، "يعطي تباينا واضحا في توزيع المناخ بين الشمال والجنوب، وبين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، وخاصة تلك الواقعة جنوب السلسلة الأطلسية. حيث تقل التساقطات المطرية في المناطق الواقعة خلف جبال الريف وجبال الأطلس، بينما تعرف المناطق الساحلية والمرتفعات تساقطات مطرية مهمة خلال فصل الشتاء وبداية فصل الخريف. وتتميز التساقطات المطرية داخل المملكة بعدم الانتظام

[1]- إدريس **(حافيظ)**، الموارد المائية بالمغرب، الإمكانات وتدبير التحديات، الطبعة الثانية، 2021، ص: 3

[2]- المجلس الوطني للشباب والمستقبل، نفسه، ص: 38-39.

[3]- ادريس **(حافيظ)**، ص: 41-58

السـنوي والفصـلي، وأيضـا بتوزيع جغرافي غير متكافئ، وبذلك تعرف مناطق فائضـا مائيا خاصة الأحواض التي تتغذى من جبال الريف والأطلس المتوسط".[1]

ويتميز المغرب بانتشـار نوعين من المناخ هما: " مناخ متوسـطي بالشـمال، يتميز باختلاف درجات الحرارة حسب الفصول والمناطق، حيث يكون فصل الشتاء معتدل الحرارة بالسواحل وباردا بالمناطق الداخلية، والتساقطات المطرية غير منتظمة، أما فصل الصيف فهو حار وجاف. ويسود المناخ الصحراوي في النصف الجنوبي للمملكة، ويتميز بارتفاع في درجات الحرارة وقلة الأمطار طيلة فصول السنة، مع ارتفاع كبير في المدى الحراري اليومي والسنوي".[2]

وإجمالا يمكن القول أن المناخ المغربي يتميز بنوع من التذبذب الواضـح، فتارة تعرف بعض المناطق تساقطات مهمة، بينما تعرف الأخرى تساقطات ضعيفة، وتارة أخرى يحدث العكس، أو تتغير المناطق حسب التغييرات المناخية التي يعرفها المناخ المتوسطي. لا يؤثر هذا التذبذب على توزيع الاحتياطات المائية فقط، بل يتجاوزه نحو التأثير على الذهنيات، والثقافة، والتصورات الدينية والاجتماعية، كما يؤثر بشكل أساسي على التدبير الاجتماعي للماء وديناميته. فأثناء شـح المياه تزداد صـرامة الأعراف وصـلابتها، وتكثر المشـادات والنزاعات والتضـامن أيضـا*. يحدث الجفاف/ التساقطات غير المنتظمة اختلالا كبيرا على المسـتوى الاجتماعي، فتبرز التراتبية الاجتماعية (من يملك الآبار في مقابل من يعتمد على ماء المنبع/ السـماء)، ويحدث فرز بين طبقات الفلاحين، فالماء يمكن أن يزيد ثروة فلاح، ويقضي على آخر. فكيف هي حالة الموارد المائية بالمغرب؟

المطلب الثاني: الموارد المائية بالمغرب.

ينتمي المغرب إلى" المنظومة الإيكولوجية البيئية الإفريقية التي تتميز بخصـائص طبيعية ومناخية جافة وشبه جافة على العموم، وساهم هذا الانتماء في تأزيم الوضع المائي بالمغرب خصـوصـا مع تزايد درجات الاحتباس الحراري، وتقلص الفرشـات المائية وارتفاع

---

[1]– نفسه، ص :33

[2]– ادريس **(حافيظ)**، ص: 34.

*– بهذا الصـدد يقول امحمد **(مهدان)** "حيث أن ندرة الماء تجعله ثمينا، فكلما كان الماء نادرا كلما كان البحث عنه وتعبئته يتجاوزان الإمكانيات الفردية ويتطلب مشاركة واسعة وتظافرا للجهود " محمد مهدان، الإعداد المائي والتنمية، ص: 78.

درجات الحرارة وارتفاع معدلات التلوث. فكل هذه المؤشـرات وعوامل الاضـطرابات المناخية ستزيد من توسيع دائرة الهشاشة الاجتماعية، وستوسع دائرة الاختلالات المجالية".[1]

وفي هذا السـياق وصـف الفرنسـيون شـمال افريقيا، "بإفريقيا المتوسـطة، يعود هذا الوصـف بالضـبط إلى التناوب بين الرطوبة الجفاف والأهمية التي يحظى بها الماء داخل وسـط طبيعي من هذا القبيل. إن واقع المغرب يؤكد بالملموس تراجع الثروة المائية السـنوية في المغرب السطحية منها والجوفية تراجعت في السنوات الأخيرة من 30 مليار سنة 1984 إلى 22 مليار سنة 2006 أي بنسبة 24 بالمئة. وابتداء من سنة 2030 ستصبح حصة الفرد حوالي 500 متر مكعب، وسـيدخل المغرب حينها في أزمة المياه أو صـدمة المياه أو عقدة المياه كما تسمى."[2]

ورغم هذه المعدلات فإن المغرب يعتبر البلد الأكثر حظا من حيث الموارد المائية في شمال أفريقيا، فالأطلس الصغير والكبير يعتبران خزانا حقيقيا للماء. وقد أدى تناقص الموارد المائية وتأزم الوضـع المائي وتصـنيف المغرب في مراتب متقدمة من الفقر المائي إلى جعل "الموارد المائية موضـوع انشـغال على المسـتوى العالمي كمورد غير قابل للتعويض، وموزع بشـكل غير متكافئ بين مناطق تعرف وفرة المياه ومناطق الندرة، فعلى خريطة الاحتياطات المائية العالمية تظهر شـمال إفريقيا كمنطقة مهددة، وأن ما يقارب 4,3 من سـكان العالم لا يتوفرون إلا على 0.67 من المياه المتجددة الصالحة للشرب."[3]

---

[1]–حنان **(حمودا)**، التدبير الأنثربولوجي للماء وهندسة المجالات الواحية بالمغرب، سكورة نموذجا، البيئة والتنمية المستديمة: أدوار جديدة وآفاق واعدة للعلوم الاجتماعية، الناشـر كلية الآداب والعلوم الإنسـانية، الرباط، الطبعة الأولى 2021، ص: 172.

[2]– أنظر إدريس **(الضحاك)**، الماء: موارده– نظامه القانوني، مؤسسة الذاكرة للدراسات والأبحاث، مطبعة الأمنية– الرباط، الطبعة الأولى 2013.ص: 31–40

[3]– مقدمة كتاب الذاكرة والإشكاليات البيئية والقانونية وآثار التدخل البشري، ندوة علمية الماء بمنطقة دبدو مجموعة أساتذة، منشورات جمعية ابن خلدون للأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية وحماية المآثر التاريخية والبيئية بدبدو، مطابع الرباط نت 2018.ص: 8

وعلى هذا الحال عرفت الموارد المائية بالمغرب "اســـتغلالا مفرطا، بســـبب النمو الديموغرافي، وتحسين مستوى العيش، والتنمية السياحية والصناعة والري".[1] حيث انتقلت هذه الموارد في عقد واحد من وفرة نسبية إلى حالة نقص متزايد.

عموما فإن الموارد المائية بالمغرب، تعرف تراجعا مهما، فالاســتغلال المفرط، والتدبير غير المعقلن وتوالي ســنوات الجفاف، والتغيرات المناخية، أدى بمنطقة شـمال افريقيا بشـكل عام إلى الســقوط في أزمة المياه، وليســت افريقيا وحدها من تعاني من هذه الأزمة، بل جل الدول التي تنتمي لحوض البحر المتوسط.

المطلب الثالث: براديغم الجبل كمدخل تحليلي لتدبير الماء.

يعد مفهوم براديغم الجبل، مفهوما حديث الظهور، حيث أصبح يستعمل كثيرا في الآونة الأخيرة، وذلك للأهمية التي أولتها اســتراتيجيات التنمية للمناطق الجبلية،" فالجبال هي الهبة التي هيكلت التراب الوطني وأعطت خصـــوصـــية للمغرب تتمثل في دورها كدرع واق من التصـحر وكخزان للمياه وكثرة بيئية، فالبعد الجبلي له قيمة استراتيجية في مجال التنمية، لأن رهان الماء سيكون من أخطر الرهانات التي سيواجهها المغرب في العقود المقبلة"[2]

ويعتبر الجبل كما ســبق وذكرنا خزانا للمياه وثروة إيكولوجية بالمغرب، ويشـكل وســطا طبيعيا متميزا، " إذ يغطي لوحده حوالي ربع مسـاحة البلاد، ويسـكنه ما يزيد عن 5,5 مليون نسمة"[3]. كما يتميز بخصوصيات طبيعة وثقافية واجتماعية متميزة عن باقي أنواع التضاريس الأخرى.

إن للعيش في الجبل خصــوصــياته الاجتماعية الثقافية" فكلما كانت الجماعة البشــرية على مســـتوى ضـــعيف من التطور التكنولوجي، كلما كانت أكثر ارتباطا بالعوامل الطبيعية وتابعة لها، كان تاريخها تابعا لجغرافيتها. وبقدر ما تبدع الجماعة البشـــرية تقنيات متطورة، في جدلها مع الطبيعة، بقدر ما تعزز اســتقلاليتها ويصــير تاريخها مســتقلا عن جغرافيتها

---

[1]– Mokhtar (**Bensekri**). Données De Base Sur Les Ressources En Eau Dans La Région Maghrébine. Revue l'alternative économique. Issue N° 08 p :1

[2]–محمد (**الناصـري**)، الجبال المغربية: مركزيتها، هامشـيتها وتنميتها، منشـورات وزارة الثقافة، الطبعة الثانية 2003، ص: 9.

[3]– نفسه، ص: 9.

ومرتبطا أكثر بأسلوب إنتاجها ومستوى التطور التكنولوجي الذي يهيكله، لذلك فإن أسلوب العيش في الجبل ظل محددا جغرافيا على الأقل إلى غاية انتهاج الدولة المغربية سياسة بناء السدود، التي تعني رسميا وواقعيا انتقال سلطة التحكم في الماء إلى أيادي الدولة بفضل امتلاكها التكنولوجيا الحديثة والمتطورة"[1].

إن هذه العلاقة الجدلية بين التقنية والطبيعة وقدرة الإنسان على الخلق والإبداع تجعل من الجبل أسلوبا للعيش والإبداع الثقافي والاجتماعي، ويعود الفضل في ذلك إلى الجبل نفسه باعتباره مركزا للثروة والمائية والطبيعية. ويتضح إذا أن الاهتمام بالمجال الجبلي لم يكن وليد الحماية الفرنسية، بل يرجع إلى فترة ما قبل الاستعمار، وعلى الرغم من ذلك، فالمستعمر لم يولي أهمية كبيرة للجبل، "لأن إمكانيات الوصول للماء لم تكن متساوية، وندرته المتزايدة تعزز من هذه اللامساواة، التي تم التمهيد لها في الفترة الكولونيالية للاستفادة من السهول، لذلك لم تولي السلطات الفرنسية أهمية بالغة للجبل".[2]

كان عدم الاهتمام من طرف السلطات الكولونيالية للجبل نابعا وانتقائيا حيث همشت بعض المناطق، وأولت الأهمية لمناطق أخرى، " ومن وجوه الفضل في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالقسم الشمالي الشرقي للأطلس المتوسط، أنها فرضت نمطا جديدا من إنتاج وتدبير المجال الجغرافي الجبلي، باعتمادها كل وسائل المكننة الضامنة لتسويق المنتوج الجبلي وجعله أكثر انفتاحا على اقتصاد السوق، لذلك عملت على مد قنوات الري عن طريق التنقيب عن الموارد المائية"[3].

---

[1]– جمال **(فزة)**، براديغم الجبل: الأطلس ودوره في تحديد الملامح العريضة لحياة الساكنة الجبلية بالمغرب، البيئة والتنمية المستديمة: أدوار جديدة وآفاق واعدة للعلوم الاجتماعية، الناشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولى 2021 ص: 196.

[2] – Moulay Driss **(El Jihad)**. L'eau de la montagne et le pouvoir étatique au Maroc : entre le passé et le présent//The water from the mountains and the State power in Morocco: between past and present. In: Annales de Géographie, t. 110, n°622, 2001 p: 665.

أنظر أيضا: مصطفى **(أنور)**، الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي بين مخلفات الماضي وتطلعات المستقبل، ضمن كتاب، التنمية القروية بالمناطق الجبلية، الجاجيات والمنتظرات، مرجع سابق ص: 203.

[3]– مصطفى **(أنور)**، مرجع سابق، ص: 203. انظر أيضا: مصطفى (فنيتير)، جبال الأطلس الكبير والحضور الاستعماري 1912– 1914، أشغال الأيام الوطنية، الثانية، الجبل في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، فاس 1994.

بعد الاســـتقلال، انشـــغل المغرب بأولويات غيب منها المحيط الجبلي (تكريس مفهوم المغرب النافع والمغرب غير النافع)، وهذا ما خلف الوضـع الراهن للأطلس المتوسـط، وكان ســببا في تخلفه عن كثير من المواعيد مع التنمية، بالرغم من المؤهلات الطبيعية ذات البعد الاسـتراتيجي والمسـتدام كالماء والغابة التي يزخر بها، وقد سـاهم أيضـا انسـحاب الدولة من القطاعات غير المنتجة إلى توقف الدعم المخصص للمجالات الجبلية.

ومن هذا المنطلق فإن اهتمامنا ببراديغم الجبل لم يأتي عبثا، وإنما فرض نفســـه بالقوة، فالجبل كأســـلوب عيش وحياة، يؤســـس لدينامية تدبير الأرض/الماء/ المجال والمجتمع، ويحضـــر فيها الماء لزاما باعتباره الجوهر الأســـاســـي للجبل وقوته الجغرافية/ الطبيعية/ الاجتماعية التي تتمثل في قدرته على تخزين الماء وتصـريفه بطرق يبدع السكان في تدبيرها واستغلالها.

وإجمالا يمكن القول أن الماء صـــار على المدى القصـــير مادة نادرة، وذات أهمية اسـتراتيجية للتنمية، ولابد أن يصـير الجبل بحكم ثروته المائية الجبل مجالا مركزيا وأسـاسـيا في الاسـتراتيجيات التنموية التي تنبني بالأساس على التهيئة الهيدروفلاحية، وتتخذ من الماء منطلقا لكل عملية تحديثية.

المبحث الثاني: الفعل الكولونيالي وتحولات الأرض والماء في تاريخ المغرب.

شكلت الفترة الكولونيالية ثورة في المجتمع المغربي، علما أن هذه الثورة ستستمر آثارها حتى اليوم، فالغاية الأســاســية للمســتعمر كانت هي نهب ثروات البلاد، واســتنزاف جميع القطاعات المنتجة فيه. فبعد إرســاء دعائمها في المغرب ســتعمل فرنســا على خلق قوانين وتشريعات جديدة تهم الأرض والماء، محاولة بذلك تكسير البنية العرفية والتقليدية التي يتبعها المغاربة في تدبير الموارد الطبيعية. كما خلقت مؤســســات حديثة تواجه بها المؤســســات التقليدية لتضعفها. فالسيطرة على مجتمع ما لا تتم إلا عبر تجريده من مؤسساته الاجتماعية الرئيسية وإفقادها الشرعية الاجتماعية والسياسية.

ومنذ أن وضـــعت الســـلطات الكولونيالية يدها على المغرب، وهي تفكر في كيفية اســـتغلال خيراته بالطريقة المثلى، فكانت أهدافها تتجلى في "وضـــع اليد على ثروات البلاد، والاستيلاء على أجود الأراضي، والنهب الجماعي لحشود الفلاحين، وإقصاء النخب الحضرية

الأهلية من الشبكات الاقتصادية المربحة وتحطيم الصناعة التقليدية"[1]، وستتمكن فيما بعد " من تكسير علاقات الإنتاج القديمة والتوازن التقليدي الذي يطبع المجال الوطني لكونها أخذت في حسبانها الصراعات الموجودة "[2] داخل المجتمع المغربي.

من هنا، كان هاجس السلطة الفرنسية "هو تحطيم القبائل وتفكيكها بعدما تم تفكيك المخزن وإحالته إلى دال بدون مدلول. واتخذ تحطيم القبيلة أشكال ثلاثة أساسية، توطينها، أولا، ثم إدارتها ثانية وبعد ذلك تدجينها بالمدرسة والمشاريع".[3] وسيؤدي هذا التدخل إلى تأثيرات كبيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والقيمي.

وبما أن الأرض هي المحرك الأساسي "للوحدات الاجتماعية في كل المجتمعات الزراعية، فقد كانت في المغرب ولا تزال البؤرة المحورية التي يحتدم حولها الصراع،"[4] وبكونها المحرك الأساسي، تحوم حولها عدة تشكيلات وهياكل اجتماعية تقليدية، إذ أن أول خطوة قامت بها الإدارة الكولونيالية هي التوغل في الأرض وتفكيك ملكيتها.

المطلب الأول: تفكيك البنى الاجتماعية والسيطرة على الأرض.

قامت فرنسا بالاعتماد على الدراسات المتعددة التي أنتجتها المعرفة الكولونيالية بخصوص المغرب، وذلك من أجل فهم الكيفية التي يشتغل بها المجتمع ومؤسساته التقليدية، وقد ركزت على الجوانب المهمة، بحيث كانت هذه الدراسات المتعددة حول الأرض والعقار والقبيلة واجماعة وغيرها من مكونات المجتمع المغربي مدخلا أساسيا لاحتلاله. وقد "سارع الاحتلال إلى تفكيك المشترك القبلي التقليدي كأشكال التضامن وعرى التآزر"[5] ليتمكن من إحكام قبضته عليه.

---

[1]– نجيب **(بودربالة)**: القانون بين القبيلة والأمة والدولة: جدلية التشريع: العرف، الشريعة والقانون، ترجمة محمد زرنين، افريقيا الشرق، الدار البيضاء الطبعة الأولى، 2015 ص: 117.

[2]– الحسن **(فرحات)**، محمد قب، القبيلة في المغرب: من المقاومة إلى الاندماج الإداري، ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، مرجع سابق، ص: 35.

[3]– محمد **(القسطاني)**، من القبيلة إلى المجتمع، أعمال ندوة: التنمية المستدامة في العالم القروي والواحات، أيام 10 و 11، تنسيق بن محمد القسطاني ، سلسلة الندوات 33، 2012 ص: 8.

[4]– الهادي **(الهروي)**، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي 1988–1934، افريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى، ص: 65.

[5]– الهادي **(الهروي)**، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، إفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى 2015، ص: 25

وفي واقع الأمر كان الاستعمار " يهدف إلى إعادة سبك النموذج الكولونيالي الجزائري والتونسي وإسقاطه على حالة المغرب، من خلال تصحيح الأخطاء التي وقع فيها في التجارب الاستعمارية السابقة واستبدال العنف بالسلم واللين والعلم، وبالتالي إقامة قطيعة مع المرحلة الما قبل كولونيالية بالمغرب، باعتبارها لا تندرج في تاريخ المجتمعات المدنية والمتحضرة، إلا أنه صادف عوائق كثيرة حالت دون تحقيقه لمشروعه الاستعماري ذلك"[1].

ونشير أيضا أن الاستعمار لم يكتف فقط بتكسير البنى الاجتماعية عبر إقامة أجهزة ومؤسسات حديثة، وإنما حاول " توظيف التقاليد والمؤسسات والأعراف المحلية في تدبير شؤون المجتمع المستعمر، وإن كانت لهذا التدبير آثار معاكسة أدت إلى المزيد من تعميق دور الأعراف عوض توظيفها التدريجي في تحقيق الأغراض السياسية والاقتصادية للاستعمار"[2].

عملت بعض التدابير عكس ما توقعته الإدارة الكولونيالية وتعود فكرة توظيف المؤسسات التقليدية والمحلية في إحداث التغيير إلى المارشال ليوطي، الذي حاول جاهدا صهر مكونات المجتمع المغربي، وتجاوز باقي النماذج الاستعمارية التي كلفت فرنسا الكثير.

إن الدهاء الذي اعتمدته فرنسا في احتلال المغرب، كان مدروسا بشكل لا يترك مجالا للخطأ، فحتى "التحديث كان ممارسة وشكلا جديدا من الضغوط التي مورست على المغاربة وبالضبط على ساكنة العالم القروي بطرق إدارية بحتة تمكن الحماية من مراقبتهم التامة وضبط حركية المجتمع"[3]، إذ يمنح التحديث القدرة للدولة على التحكم في مجرياته، والتمكن من ضبط أسسه، مما جعل المواطن المغربي يرزح تحت نير مؤسسة الاستعمار دون أن يدري، وذلك ما سيحدث في نزع الملكية عندما ستقوم فرنسا بإنزال القانون العقاري وتطبيقه.

إن ادعاء المشروع السياسي والإيديولوجي الذي قاده النظام الاستعماري، " إصلاح المجتمع وتنميته بتوسيع نطاق المجال القروي ومكننته وعصرنة النظام المخزني، في الحقيقة

---

[1]– نفسه، ص: 48

[2]– عمار **(حمداش)**، نفس المرجع السابق، ص: 153.

[3]– الهادي **(الهروي)**، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي 1988–1934، مرجع السابق، ص: 63

عجل بتحطيم الأنظمة الاجتماعية القبلية والقروية المحلية، وخلق بؤسا شديدا للساكنة وتوترا وصراعا بينهم"[1]، وقد ساهمت هذه الصراعات في تأزم الوضع في المجتمع.

ويبدو جليا أن "مفهوم التنمية في المنظور الاستعماري يتجلى في جعل الفلاح المغربي تابعا للنظام الرأسمالي وخاضعا لمنطق السوق، وفي محاولة إحلال أشكال التضامنات العضوية محل التضامنات الميكانيكية بتبديد نظام اجماعة"[2].

لقد أسفر التحديث الذي قام به التدخل الاستعماري عن " انتقال الملكية الجماعية للأرض إلى الاستغلاليات العصرية سواء لدى المعمرين أو لدى بعض الأعيان المغاربة، والتحول من حياة الجماعية إلى حياة الفردانية، وتغير العائلة من بنية ممتدة إلى بنية نووية، مما أدى إلى تفكك النسق الاجتماعي التقليدي وتبلتر شريحة كبيرة من الفلاحين الذين سيتوجهون نحو الهجرة إلى المدن."[3]

والحال أن هذه التدخلات أدت " إلى وقوع التقاء بين الثقافة التقليدية للعالم القروي المغربي والثقافة الاستعمارية الأوروبية خاصة الفرنسية...وقد جندت لذلك كل إمكانياتها القانونية والتقنية وحتى استعمال القوة أحيانا"[4].

يتضح جليا أن السياسة التي نهجتها السلطات الاستعمارية كانت ذا وقع على المجتمع المغربي، إذ تمكنت من تقزيم دور المؤسسات التقليدية بزرع مؤسسات حديثة، ثم التحكم في باقي المؤسسات التي استعصت أو صعب صهرها في النظام الجديد، عبر التماهي مع العرف واستدراج أعيان القبائل للمشاركة في العلمية الاستعمارية

وعموما مكنت هذه التحولات من تسريع التغلغل الاستعماري في أرجاء البلاد، سيما أن الإدارة الفرنسية بقيادة ليوطي سارعت لصياغة قانون عقاري لتتمكن من نزع الملكية العقارية التي امتازت بالتعقيد في المجتمع المغربي، وسنحاول في المحاور القادمة معالجة هذه القضايا، التي تعتبر ذات أهمية بالغة لموضوعنا.

---

[1]– نفسه، ص: 64

[2]– نفسه، ص: 61

[3]– محمد **(سلام شكري)**، علم الاجتماع بين النظرية والممارسة، المجتمع القروي والتغير المركب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، مطبعة سيباما،2015 ص: 18.

[4]– امحمد **(مهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية، مرجع سابق، ص: 19.

المطلب الثاني: القانون العقاري *ومشروعية الاستعمار.

إن الهدف الرئيسي من معاهدة الحماية هو استنزاف الثروات الموجودة في أرجاء البلاد، ومن بين هذه الثروات المنتوجات الفلاحية، ولا تتأتى السيطرة على هذه الثروة إلى عبر الاستحواذ على مساحات كبيرة من الأراضي ووضعها بيد المعمرين، وقد "حاولت سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب إيجاد صيغ قانونية تمكنها من تثبيت استعماري عقاري يضمن أمن القبائل واستقرارها من جهة ويمكن من تطوير الاستغلال الرأسمالي للأرض من جهة أخرى".[1]

أولى الاستعمار أهمية للعوامل العقارية من أجل السيطرة على الأرض وعمل على "بناء وتثمين أسس نمط الإنتاج الرأسمالي ببواديه وبمدنه، والعمل على توسيع دائرة تغلغل هذا النمط الإنتاجي ليصبح النمط المهيمن تسهيلا لدخول المغرب بأكمله في التبعية للرأسمال الاستعماري بوجه خاص والأجنبي بوجه عام"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرض كانت في المغرب محكومة بالأعراف والقوانين المحلية، وفي " إطار تدعيم عمليات السطو على الأراضي عمد المعمرون إلى تهميش وإقصاء الأعراف والقوانين العقارية المعمول بها محليا والمستمدة من الفقه الإسلامي بالدرجة الأولى وبادروا إلى سن قانون عقاري مستورد وتطبيقه لأول مرة بالمغرب وهو قانون التحفيظ العقاري الذي نص عليه ظهير 12 غشت 1913، وبدأ العمل به في النصف الثاني من سنة 1915، ويهدف هذا القانون الأساسي إلى وضع "رسم الملكية" يسجل في كناش عقاري، وبواسطة هذا الرسم يتم تفريد وضع العقار ماديا من حيث معالمه وأوصافه ومساحته وحدوده

*– الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331(12 أغسطس 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري كما وقع تغييره وتتميمه وقد كان أول ظهير يصدر في المغرب ويهتم بالملكية العقارية. أنظر موقع المحافظة العقارية ظهير–التحفيظ–العقاري(ancfcc.gov.ma) pdf. تاريخ الزيارة 1.10.2023

[1]–امحمد **(مهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية، مرجع سابق، ص: 20.

[2]–المختار **(الكحل)**، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية، حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق لطباعة النشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2014 ص: 84.

ومحتوياته ثم تثبيته قانونيا من جهة مالكه وذلك بصورة نهائية لا رجعة فيها مما جعل قانون التحفيظ ينص على اعتماد مبدأ الإشهار بغية تطهير العقار وإثبات الحقوق القائمة".[1]

بعد أن تم إصـــدار ظهير 12 غشـــت 1913 الخاص بالتحفيظ العقاري، قامت إدارة الحماية "بمسح وإحصاء شامل لقطاع الملكية العقارية، وذلك بظهير فاتح يوليوز 1914 ثم ظهير 15 يوليوز من نفس السـنة والسـاعي إلى القضـاء على الأملاك الجماعية لصـالح الملكية الخاصة الأوربيين"[2] ، ثم جاء" ظهير سنة 1919 الذي يشجع فيه اقتسام الأراضي القبلية وأراضـي الجيش الخاصـة، كلما اتفقت القبيلة على ذلك، وساند الاستعمار الشيوخ والقياد الذين تسابقوا إلى التحدث باسم القبائل جزفا، والقيام بتوزيع الأراضي على الافراد مع الاحتفاظ بالنصيب الأكبر لأنفسهم"[3].

ومن مميزات الظاهرة الاســـتعمارية أنها ظاهرة كلية تمس ســـائر الهياكل والمجالات الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، فأي تغيير يقود نحو تحولات كبيرة، لذلك نجد أن "الأوضاع المتأزمة دفعت الفلاح الأهلي خاصة في فترات الجفاف والمجاعة إلى بيع الأرض بثمن أقل من ثمنها الحقيقي، وهو ما جعل الدولة تتدخل بإصـدارها لظهير 8 فبراير 1945 م الذي أقر "الملك العائلي" للحفاظ على الملكية الصـغيرة، وهو ملك من الأراضـي ضـروري لعيش العائلة، لا يقبل أي بيع أو رهن أو تفويت".[4]

ورغم قيامها بسـن قوانين مجحفة في حق المغاربة، إلا أن الإدارة الفرنسـية تحاول بين الفينة والأخرى أن تعيد الاستقرار للمجتمع، حينما تلاحظ أن الأمور ستخرج عن زمام يدها، وبالتالي فإنه وبالرغم من مقاربة التوازن هذا إلا أنها كانت "تواصـل دعم اسـتحواذ المعمرين على أجود الأراضـــي الزراعية بانتزاعها من مالكيها من الأهالي تحت أعين إدارة الإقامة العامة للحماية التي وفرت الإطار التشـريعي الملائم لتسـير وتمرير عمليات نزع الأراضـي

---

[1]–نفسه، ص 80.

[2]– الهادي **(الهروي)**، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي 1988–1934 مرجع سابق، ص: 246

[3]– علي**(الحمراوي)**، مسألة الفلاحة المغربية، مجلة انفاس السنة الثانية، العدد الأول، ماي 1971، ص: 12.

[4]– نفسه، ص: 83.

وتعزيز الملكيات الاستعمارية عن طريق إصدار قانون التحفيظ العقاري، الذي أصبح بموجبه لكل ملك عقاري سجل عقاري بمثابة سند ملكية يحمل اسما ورقما وتصميما"[1].

وقد ساهم القانون العقاري في إعطاء الشرعية للمستعمر لتنزيل مخططاته بشكل قانوني في نظر الدولة/ غير القانوني في نظر المجتمع، وذلك لأنه نزع الملكية وحرم الكثير من المالكين من أراضيهم بدعوى أنهم لا يملكون وثائق تثبت الملكية.

المطلب الثالث: استراتيجية نزع الملكية وإعادة التمليك.

استغلت فرنسا جهل المغاربة بالإطار القانوني الجديد، وأدركت أن" مسألة تملك الأرض في المغرب نقطة جوهرية في العلاقات المغربية الأوربية خلال القرن التاسع عشر، واعتبر استيطانها من أهم الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ارتكزت عليها الدول الإمبريالية لإحكام السيطرة على المغرب وتقويض دعائمه الاقتصادية والاجتماعية."[2]

جاء هذا التقويض عن طريق الاستعمار الإيديولوجي في المجال الاجتماعي أي تحطيم الأسس الاجتماعية للمجتمع التقليدي من خلال تفكيك العائلة والقبيلة كأساسين ضروريين للالتحام والتضامن، "وذلك بواسطة التسلط على الأراضي ونهبها، وفرض نظام الشؤون الأهلية وإقامة علاقة طبقية وتفاوت اجتماعي مادي عميق بين المستعمر والمستعمر، الأهلي، وتحطيم العائلة الأبوية ذات الإطار الإسلامي"[3].

وبعد أن أرست الإدارة الفرنسية حكمها على المغاربة، وفتحت الباب للمعمرين ليبدؤوا مشروعها الإنتاجي، الذي مكنتهم فيه بجل الأدوات الضرورية، موظفة في ذلك آليات ووسائل لإحداث هذه المنشآت وتتبعها، وأهم هذه الآليات هي نزع ملكية أراضي المغاربة استنادا على القانون العقاري الذي كانت أهم نتائجه توسع في الملكية الفردية لصالح المعمرين.

إن الأرض تلعب دورا محوريا في تماسك المجتمعات بشكل عام، وبتفكيكيها تنحل الروابط، أو تتقوى. وهذا ما دفع بالمستعمرين إلى تفكيك أراضي القبيلة والسطو عليها، وكانت هذه العملية همهم الأكبر، حيث "تملكوا مساحات زراعية واسعة بأثمنة بخسة، كما

---

[1]– نفسه، ص: 7.

[2]– نفسه، ص: 84.

[3]– الهادي **(الهروي)**، القبيلة، الإقطاع والمخزن، مرجع سابق، ص: 33.

أغروا الأهالي بنظام المخالطة أو المشـــاركة في عملية الإنتاج الزراعي وتربية الماشـــية، وأغرقوهم بالقروض، إلى الحد الذي جعل بعضهم يرهنون أراضيهم أو يتخلون عنها قسرا في حالات عجزهم عن تسديد الديون"[1]. وبكل هذه الوسائل والطرق "استولى الاستعمار على حوالي مليون وعشـــرين ألف هكتار من أخصـــب الأراضـــي المغربية وطرد منها الفلاحين المغاربة بالكيد والاغراء والقهر"[2].

ســـتشـــدد أزمة الأرض بعد الحرب العالمية الثانية والتي مهدت لوصـــول آلاف المســـتعمرين للبحث عن الأرض وذلك من أجل تلبية احتياجات الميتروبول من المنتوجات الفلاحية ، وقد "ســـاهت نتائج الحرب العالمية الثانية في ظهور مشـــاكل جديدة جلت في استكمال واستئناف المشروع الاستعماري، إذ تمركز مستعمرون جدد في المغرب، وبدأ يبحثون عن أرض للبدء في الانتاج"[3]، والأكيد بعد هذه الأزمة أن الإدارة الاستعمارية استولت على أجود الأراضـي وأخصـبها، التي كان معظمها نتاجا لسياسة نزع الملكية العقارية من القبائل غير المسالمة التي واجهت الاستعمار بالقوة والسلاح، فكانت ضريبتها هي السطو على أجود أراضيها.

ونظرا لحساسية قضية الأرض أدت "مصادرة أراضي الجماعات من تصعيد للمقاومة من طرف السكان المحلين في كل أنحاء المغرب، وعلى هذا الأساس تم إصدار ظهير 14 غشت 1945 الذي يؤكد من جديد على عدم تفويت أو تملك الأراضي الجماعية، ومع ذلك استمرت التفويتات والاقتطاعات التي تعرضت لها هذه الأراضي طيلة الفترة الاستعمارية سواء لصالح المعمرين أو لصالح بعض المغاربة"[4].

إن الفراغ القانوني والتشريعي في المجتمع المغربي، قد ساهم بشكل كبير في تسهيل عملية نزع الملكية، فعدم وجود وثائق تثبت ملكية الأراضي جعل من السهل سن القوانين ونزع ملكية الأرض باسم شرعية القانون.

---

[1]– جلال **(الدين العابدين)**، نفس المرجع السابق، ص: 7-8.

[2]– علي **(الحمراوي)**، المرجع سابق، ص: 11.

[3]–Mohamed (**Barhoumi**). le capitalisme agraire dans le Tadla.. Cahiers du laboratoire de recherches et d'Etudes Psychologiques et sociologiques n 10 2020 P: 30- 28

[4]– المختار **(الكحل)**، نفس المرجع السابق، ص :82.

إن الغاية الأســـاســـية من القانون العقاري هي نزع الملكية ووضـــعها في "يد الأجانب وإضـــفاء طابع نهائي على هذا التملك، من خلال تدعيم الملكية بضـــمانات غير متنازع فيها قانونيا، وكان هذا هو موضـوع ظهير 12 غشـت 1913، المتعلق بتسـجيل العقارات، وإنشـاء مصلحة المحافظة العقارية سنة 1915".[1]

وبعد عدة ســنوات من إحداثها" كان الأوروبيون قد امتلكوا أكثر من 100000 هكتار في المغرب، تقع في المناطق الأكثر خصـوبة، حصـلوا عليها بطرق مشـبوهة خلال السـنوات الماضية، وكانت تتوزع كالتالي: 6000 هـ في الشاوية بين أيدي حوالي مائة من المعمرين، و 400000 هـــ في منطقة الرباط والغرب، وكان يتقاسمها مائة من المعمرين وشركة كانت تملك من 10 إلى 15000 هـــ و 100000 بدكالة وعبدة يتقاسمها عشرة أفراد والشركات، وأخيرا 45000 هـــ في المغرب الشرقي، من بينها 7000 هـ في مطروح و 160000 هـ بسهل أنكاد و 20000 هـ بسهل طريفة بجانب قريتي بركان وأحفير التي بنيت حديثا".[2]

وفي الســياق ذاته ومباشــرة بعد الحرب، "تدفقت الرســاميل (1920)، وتكاثر عدد من الشــركات العقارية وتمت مطالبة الحكومة "الفرنســية" بســياســة نشــيطة أكثر، تســهل تعبئة الأراضـــي المغربية لفائدة المعمرين، وأقدمت لجنة، أنشـــأها ظهير بتاريخ 3 مارس 1919، على البحث عن أراضـي القطاع الخاص بالدولة، والتي يحتلها بعض الخواص دون أن يكون لهم حق في ذلك، بينما نظم ظهير 9 أبريل 1919 الوصـــاية على الجماعات الأهلية وحدد أراض جماعية."[3]

وإجمالا كان لنزع ملكية الأرض أثر كبير على المجتمع المغربي، حيث قام المســتعمر بـالاعتمـاد على الموارد المـائيـة ووفر البنيـات التقنيـة الحـديثـة لتوجيـه الإنتـاج الفلاحي نحو التصـــدير، وقد أدى التركيز على عصـــرنة الفلاحة إلى خلخلة البنيات الفلاحية، وأثر ســلبا على الفلاح المغربي.

---

[1]– ألبير **(عياش)**، المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي، نوردين سعودي، سلسلة: معرفة الممارسة، دار الخطابي، الطبعة الأولى، أبريل 1985 ص: 173.

[2]– نفسه، ص: 174.

[3]– نفسه، ص:174.

المطلب الرابع: تحولات البنيات الفلاحية في المغرب.

لم يكن المغرب قبل الحماية بلدا زراعيا، بل كان بلدا ينتهج زراعة معيشـــية، "فخلال بداية القرن التاســع عشــر يظهر للزائر الأجنبي كبلد غير مزروع بما فيه الكفاية"[1] ويتضــح جليا من خلال الدراسـات الاسـتعمارية ومن خلال بنية المجتمع المغربي وثقافته، أن المغرب عرف زراعة معيشية، تستعمل تقنيات بسيطة" ونظرا لجودة التربة وضعف الكثافة السكانية في السهول الساحلية فإن هذه التقنيات، على الرغم من بساطتها، كانت كافية لتلبية حاجيات السكان"[2].

ولا يقتصر هذا الحال على المغرب، "ففي المجتمعات ما قبل الرأسمالية الأخرى، شكلت الفلاحة عماد النشـــاط الاقتصـــادي بأكمله، وكانت الحبوب أهم المنتجات على الإطلاق. فمحاصـيل الحبوب عندما تكون جيدة لم تكن فقط حاجزا في وجه المجاعة، بل كانت أيضـا محركا لكل النسق الاقتصادي"[3].

ولعل خصـوصـية المجتمع المغربي وتشـعب بنياته وتداخلها، جعل العديد من الرحالة والباحثين والمستكشفين منذ قرون خلت يقومون باستكشاف هذه القرى والجبال محاولة منهم لفهمها، "علما أن بعض هؤلاء الباحثين الأجانب كانت تحكمهم خلفيات إيديولوجية وأحيانا سياسية مختلفة حسب الفترات الزمنية والمحطات السياسية التي دخلوا فيها للمغرب لاختيارات ابستمولوجية كانت سائدة آنذاك".[4]

والحال أن الرحلات الاستكشافية مكنت فرنسا من اكتشاف زخم الثروة المائية وأهميتها القصوى في إنجاح مشروعها الاستعماري، وبالاعتماد على هذه الثروة المائية سيتم "هيكلة البنية الإنتاجية على أساس مقتضيات السوق الفرنسية والمراكز الرأسمالية، فاحتكر الأوربيون الفلاحة العصـــرية المعتمدة على التقنيات والمفاهيم الزراعية الحديثة والتي تحظى بمختلف

---

[1]– محمد **(منصـــور)**، المغرب قبل الاســـتعمار، المجتمع الدولة والدين 1792– 1822، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضـــاء، الطبعة الأولى، 2006 ص: 74. أنظر كذلك لحســـن **(جنان)**، الجغرافيا القروية من المقاربة الكلاسيكية إلى النظرة المعاصرة، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، المغرب، الطبعة الثانية 2021.

[2]– محمد **(منصور)**، نفس المرجع السابق، ص: 74

[3]– نفسه، ص: 76.

[4]– حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، مرجع سابق، ص: 22.

أشـــكال الدعم من إقامة بنيات تحتية، ونظام المكافآت المتعددة والمتنوعة للمســـتوطنين الزراعيين لتســهيل غرس جذورهم في التربة المغربية أولا، ولتســهيل اندماجهم في الاقتصــاد الفلاحي الفرنســي ثانيا. وإلى جانب الفلاحة الكولونيالية، نجد الفلاحة المغربية التي أحاطتها سياسة الحماية بحزام من البؤس والتخلف، فكان من نتائجها تجميد وتفتيت هذه الفلاحة رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للسكان الحضريين والقروين على السواء، فأغفلت أمامها جميع أبواب الطموح لتجاوز وضعية الفلاحة المعاشية".[1]

وتجدر الإشــارة إلى أن الاســتعمار خلق تنافســية غير متكافئة بين الفلاح المغربي والفرنســـي" حيث ظل الفلاح المغربي خارج منظومة الإرشـــاد الكولونيالي، الذي ركز على توعية الكولون الأوروبي بأهمية وضــرورة اســتعمال الأســاليب العصــرية في الفلاحة، كما حرص الفلاحون الأوربيون على عدم انتقال المعرفة بهذه الأســاليب العصـــرية إلى جيرانهم الفلاحين المغاربة، ليحافظوا على تفوق إنتاجهم، فبقي الفلاحون المغاربة يعتمدون على ما ورثوه عن أسلافهم من طرق ووسائل زراعية تقليدية".[2]

لذا أظهرت الإدارة الكولونيالية رغبتها بالنهوض بالفلاحة المغربية التقليدية، حيث فكرت "في إنشاء تعاونيات فلاحية تقوم بتخزين المنتوج وتحويله وبيعه وتقديم قروض لصغار الفلاحين لحمايتهم من المرابين، ويتعلق الأمر بما كان يعرف بالجمعيات أو" الشـــركات الاحتياطية الأهلية*" التي أنشئت ونظمت بمقتضى ظهير 16 ماي 1917".[3]

وقد تبدو هذه الرغبة في الإصلاح مريبة نوعا ما، فالغاية الأساسية منه ليست حماية الفلاحين من المرابين، "وإنما تقويض الفلاح المغربي والحد من قدراته، فالآلة الرأســـمالية الأوربية الفرنســية كانت كاســحة وســاعية إلى إخضــاع البلاد لنمط إنتاج تعتبره الأنســب

---

[1]– جلال الدين **(العابدين)**، مرجع سابق، ص: 53.

[2]–نفسه، ص: 57

*– تم نقل تجربة الشركات الاحتياطية الأهلية إلى المغرب سنة 1918 من الجزائر، بهدف التأطير السياسي والاجتماعي للعالم القروي، وكذا منعه من اســتغلال مجلات التكوين وتوزيع الدخل الاجتماعي والمحافظة على تفقير المواطنين، وإبقاء مستوى معيشتهم منخفضا حتى تبقى اليد العاملة الزراعية رخيصة.

[3]– نفسه، ص: 69

لاستثمار خيراتها الطبيعية المتروكة لرحمة السماء".[1] من أجل تحديث البنيات الفلاحية قامت بتغيير "أساليب الإنتاج الفلاحي البالية واستبدالها بالوسائل التقنية الحديثة، وأدوات الإنتاج العصرية المحققة للمردودية الأعلى، بما من شأنه تحسين الأحوال البئيسة للحياة القروية المغربية".[2]

وإجمالا أدت هذه التدخلات التي مست البنيات الفلاحية إلى خلق ازدواجية في البنيات الفلاحية حيث أصبح يتعايش نظام عصري يملكه الأوربيون وركز على الفلاحة التسويقية، مع قطاع تقليدي فقير يملكه المغاربة موجه لأغراض الاكتفاء الذاتي.

المطلب الخامس: التدابير الاستعمارية لاستغلال الموارد المائية.*

كانت مخططات الاستعمار واضحة بخصوص المغرب، ولعل الخطوات والمراحل التي اتبعتها العملية الاستعمارية تؤكد قوة هذه المخططات، فالدراسات الكولونيالية شرحت المجتمع المغربي، لذلك بمجرد توقيع معاهدة الحماية بدأ المستعمر في تنزيل خططه واستراتيجياته لأحكام القبضة على الأرض والماء والمجتمع.

وفي خضم استكمال مسلسل الاستعمار، وبعد أن قامت الإدارة الفرنسية بتنزيل القانون العقاري، ونزع الملكيات مع الحفاظ على استقرار المجتمع، بدأت في استغلال الموارد المائية وتدبيرها بالطريقة التي تخدم مشروعها الإنتاجي. سيما وأنها كانت واعية "بأهمية الماء في

---

[1]– عمار **(حمداش)**، حول تجارب التحديث القروي بالمغرب، الطبع ب regarpub القنيطرة، الطبعة الأولى، 2015 ص: 29

[2]– نفسه، ص: 30

*–أنشأت فرنسا الصندوق المختص بإدارة تحسين شؤون المياه لأشغال الفلاحة والاستعمار" أسس بموجب الظهير الشريف المؤرخ في 4 يناير 1927، تعهد مسؤوليته تديره إلى مهندس القناطر والطرق، وهو المكلف الوحيد بأشغال استجلاب المياه إلى المدن والأراضي الفلاحية ""ظهير شريف في تغيير الظهير الشريف المؤرخ بتاسع وعشري جمادى الثانية عام 1345 الموافق 4 يناير سنة 1927 الصادر بتأسيس صندوق للاستعمار ولفن استجلاب المياه للمصالح الفلاحية"، الجريدة الرسمية، العدد 759 ، 10 ماي 1927 ، ص. 109 عن محمد المنتفع ، الاستعمار ومراسيم الماء في مراكش وأحوازها، مدارات تاريخية، دورية محكمة ربع سنوية، المجلد الثاني العدد السادس، جوان 2020 ص:443 .

خدمة مصالحها واستقرارها السياسي. موجهة كل الجهود " للقطاع الفلاحي الذي ظل مرتبطا بخدمة مصالح المعمرين، حيث استهدفت ري وتنمية أراضيهم السهلية الخصبة"[1].

ولأن الماء عنصر أساسي في العملية الإنتاجية "أولت سلطات الحماية اهتماما كبيرا بالقطاع المائي حيث عملت على خلق إطار قانوني وتنظيمي وتدبيري للموارد المائية... مكنها من ضبط الحيوية وعقلنة تدبيرها واستثمارها في خدمة مصالحها السياسية والأمنية بالدرجة الأولى، وتوجيه المجهودات المبذولة لتلبية حاجيات "[2] المعمرين. فما هي منجزات سلطات الحماية فيما يخص البنية التحتية للقطاع المائي؟

يتضح جليا أن مرحلة الحماية شكلت "مرحلة استثنائية، بحيث تميزت هذه الفترة بتبني المغرب لما يعرف بسياسة التحديث الهيدرو فلاحي، وذلك عن طريق إدخال تقنيات جديدة على مستوى تعبئة الموارد المائية وتغيير معالم التنظيم العتيق للمياه السقوية، وقد دخل هذا الإجراء الذي قامت به الإدارة الاستعمارية، أشكال التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التقليدي بفعل إقرار قوانين وتشريعات تتيح لها التحكم في المجال والإنسان، وتم إقرار مبدأ ملك الدولة العمومي للمياه".[3]

وقد جاء هذا القرار متبوعا ومدعوما بقواعد قانونية مختلفة "توزعت بين ما هو تشريعي وتنظيمي، ويعود أول نص قانوني يخص الماء في المغرب إلى سنة *1914، ويتعلق الأمر

---

[1]– سمية **(بوشنتوف)**، تدبير وتشريع الموارد المائية بشمال المغرب خلال فترة الحماية الاسبانية، ضمن، التراث المائي والتنمية بالمغرب، مرجع سابق، ص: ص: 72–76.

[2]– نفسه، ص: 80.

[3]– توفيق محمد **(لقبابي)**، حرف الماء في تاريخ المغرب بين التأصيل والتجديد، دراسة في نماذج من الحرف المائية، مؤسسة آفاق للدراسة والنشر، مراكش، الطبعة الأولى 2020 ص: 187.

*– ظهير شريف فاتح يوليوز 1914، وجاء لقوننة استحواذ السلطات الاستعمارية على المياه ومصادرها المتنوعة، ولجأت إدارة الحماية إلى إصدار حزمة من الظهائر التي تخول لإدارة الحماية ضبط استغلال المياه وتوظيفها لخدمة التصور الإجرائي للاستعمار الفرنسي، ففي فاتح يوليوز 1914 م، صدر ظهير نص على أن المياه السطحية ملكية عمومية، وفي الملكية نفسها أدخل ظهير الثامن من نونبر سنة 1919 م المستنقعات والمياه الجوفية. وفي سنة 1925 م أتمت إدارة الحماية أركان المسطرة التشريعية المدبرة للثروة المائية بظهير فاتح غشت، الذي منع حفر الآبار للاستنفاع من مائها إلا برخصة من السلطات المعنية" " أنس الصنهاجي، تدابير السياسة المائية خلال عهد الحماية، التراث المائي والتنمية بالمغرب، أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بشراكة مع الكلية المتعددة التخصصات

بالظهير الشريف الصادر في 7 شعبان 1332 هـــــ/ فاتح يوليوز 1914م حول الأملاك العامة. وقد عدل هذا الظهير بالظهير الشريف الصادر في سنة 1925"[1]. لم تكتفي الإدارة الاستعمارية بتشريع القوانين، ولكنها تجاوزتها نحو إحداث مؤسسات تسهر على تطبيق السياسات المائية والسهر على تنزيلها.

كانت كل هذه الإجراءات والقوانين من أجل استغلال الموارد المائية لصالحها، وذلك عبر تحويل مجاري المياه إلى الشركات الاحتياطية والأراضي الزراعية، ليس هذا فقط ، بل كانت تتدخل لتغيير الحق الاستفادة من الماء" بإرغام المستفيدين على التخلي عن حقهم أو جزء منه لفائدتها، كما فعلت السلطة الفرنسية حسب الرواية الشفوية في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين عندما أرغمت القبائل المستفيدة من ساقيتي آيت أقبوب وسليلو على التخلي عن يومين كل أسبوع لصالح الأراضي التي استولى عليها بدوار ايت بولال المعروفة بجرداء المخزن، بل وقد تطول هذه المدة في حالة ضعف الصبيب"[2].

وأكدت أحكام ظهير غشت 1925 والأحداث والوقائع، هذه الوصاية على المياه السطحية والجوفية، لتضع فرنسا بعد ذلك "برنامجا يشمل فحص أولي لاحتياجات البلد فيما يتعلق بالمنشآت المائية ودراسة الإمكانيات التقنية لتنفيذ الأعمال الهيدروليكية "[3]. ثم أصدرت قرارات عدة تنص على نزع ملكية الأراضي لبناء قنوات سقي صلبة بالخرسانة المقواة بالحديد والحجر لإخراج مياه الخطارات وجلب المياه من الأودية*.

على هذا الأساس"عملت سلطات الحماية على توفير البنية التحتية اللازمة من أجل ضبط الثورة المائية، وذلك عبر تشييد عدة محطات للقياس وتجهيزها بأدوات ومعدات

بتازة بتاريخ 2-3 نونبر 2016 تنسيق علي بنطالب وآخرون، منشورات ، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الطبعة الأولى 2018 ص: 53.

[1]- ندوة علمية الماء بمنطقة دبدو الذاكرة والإشكاليات البيئية والقانونية وآثار التدخل البشري، مجموعة أساتذة، منشورات جمعية ابن خلدون للأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية وحماية المآثر التاريخية والبيئية بدبدو، مطابع الرباط 2018 ص: 76.

[2]- مصطفى **(أعفير)**، نفس المرجع السابق، ص: 416.

[3]- نفسه، ص: 444-443.

*- كمثال القرار الوزيري في الإذن بشراء قطعتي أرض كائنتين بتحناوت بناحية مراكش"، الجريدة الرسمية، عدد 1233، 12 يونيو 1936 ، ص:28.

للمراقبة ولتوفير المعلومات الضـرورية عن الوضـع المائي"[1]، أما في مجال السـقي فقد أقام الاحتلال مضـــخات لنقل الماء في أنابيب مدت لعدة كلومترات، وجلب المياه الجوفية والسـطحية للري، لتنتهي في الأخير بمنح تراخيص للفلاحين الأوربيين لتبدأ في النهاية بمنح تسـمح بضـخ المياه من الأنهار ليتطور هذا الإجراء منذ سـنة 1923 م إلى إقامة سـدود تحويلية صغيرة على جنبات الوديان.

سمح هذا الاجراء للمزارع التي كان "أغلبها جاهزة للعملية الإنتاجية، وتتوفر على حقوق الماء أسـبوعيا ولمدة تتجاوز 24 سـاعة بموجب هذه التراخيص، هذا مع تقديم الدعم المالي والتسـهيلات الإدارية للاسـتثمار في القطاع الفلاحي"[2]، ولتيسـير وتسـهيل هذه العملية أحدث منصـب "ضـابط المياه الذي يرمي إلى ترشـيد وعقلنة اسـتغلالها، وبموجبه تتكفل بالحقوق الثابتة شرعا للأفراد ونصـيبهم من الماء. ولفرض هذه الوصـاية قامت بتحديد الأراضـي التي تتوفر على حقوق الماء من عيون وآبار وسـواق وخطارات ومصـارف معدة لسـقيها، ونزع الملكية من الفلاحين المغاربة لجلب المياه وإعداد الأشـغال بدعوى المصـلحة العمومية، وغيرها من الجهود والتدابير التشريعية والقضائية والوقائية".[3]

تؤكد هذه المعطيات أن الإدارة الاسـتعمارية " أولت عناية كبيرة بالمياه المعدة للسـقي خدمة لممتلكاتها الزراعية، بحيث منحت الفلاحين الفرنسـيين حقوق المياه في الأراضـي المغربية بعد امتلاكهم لمساحات واسعة منها"[4]، ولضمان استمرارية الإنتاج كانت تقدم أيضا دعما خاصا للمعمرين الفرنسيين والشركات الفلاحية الكبرى.

سيحدث هذا الوضـع الغير المتكافئ الذي أقصـى المغاربة من العملية التنموية انفجار سنة "1937 الذي حدث بسبب مشكلة الماء على إثر تحويل مياه الأنهر الصـغرى لصـالح المسـتعمرات الفلاحية، مثال مياه عين شـالة بالرباط، واحتكار السـد بآيت إيمور وانتفاضـة 700 فلاح وقضية وادي بوفكران بمكناس حيث قتل 11 متظاهرا."[5]

---

[1]– سمية **(بوشنتوف)**، مرجع سابق، ص: 67.

[2]– محمد **(المنتفع)**، مرجع سابق، ص: 442.

[3]– نفسه، ص: 441.

[4]– نفسه، ص: 437.

[5]– الهادي **(الهروي)**، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، مرجع السابق، ص: 30.

يبدو أن الاســـتراتيجيات المتبعة من طرف المســـتعمر رفعت عدد النزاعات "بين الجماعات المحلية نفســها، التي تدير الســواقي والأوربيين الذين يســعون نحو الوصــول إلى القنوات المتاحة او استعدادهم لبناء قنوات جديدة لسقي أراضيهم، دفع بإدارة الحماية إلى رفع قضـــايا النزاع على حقوق الماء إلى محاكمها التي تبث فيها، ثم فرض رقابتها على المياه ورصد المصارف التي تهدر المياه الجوفية"[1].

توضـح هذه الأحداث الوضـع اللامتكافئ الذين وصـل إليه المجتمع المغربي بعد إدخال التعديلات والإصلاحات الاستعمارية، فصياغة القانون وتنزيله على المجتمع كان يعتمد على العرف في تدبير حياته اليومية شكل عقبة كبيرة أمام الأفراد والجماعات، وذلك راجع لصعوبة التأقلم مع البنيات الجديدة سواء التقنية، الاقتصادية والقانونية.

وقد أردف هذه النزاعات مشـاكل الهجرة، فتغيير مجاري الوديان والأنهار ومنع الفلاحين من السـقي إلا بترخيص من السـلطات الاسـتعمارية، أدى بكثير من المناطق إلى النزوح من أراضـــيهم إلى المدن، وهذا ما حذا بإدارة الحماية إلى توظيف الماء في الحفاظ على الأمن والمردودية، والحد من نزيف الهجرة واسـتعمالها لخدمة المشـاريع الاسـتعمارية، وقامت أيضـا "بتعيين شـيوخ مخزنيين على رأس كل مشـيخة، محددة شـروطا خاصـة لاختيارهم، منها أن يكونوا من مالكي الأرض وحقوق الماء وأن يكونوا متعاونين مع الاستعمار بكل وسيلة، وأخيرا أن يكونوا مؤثرين في قبائلهم"[2].

عموما، وباختصـــار مفيد، كانت هذه هي التدابير التي قامت بها الإدارة الاسـتعمارية من أجل التحكم في الأرض والماء وتغيير البينات الفلاحية، وذلك لإحكام قبضـــتها على المجتمع المغربي بشـكل عام، والقروي منه على وجه الخصـوص، وكان لكل هذه التدخلات آثرا كبير على البنيات الاجتماعية والثقافية بالمجتمع المغربي.

تبين هذه المعطيات التي عرضـــناها في المحاور الســـابقة، أن الموارد المائية والأرض كانتا وسيلتين أساسيتين انبنت عليهما معظم السياسات الكولونيالية، والحال أنها استعملت في تغيير البنيات الاجتماعية للمجتمع المغربي بصـفة عامة، فتغيير أشـكال تدبير الماء وحيازة الأرض كان ضروريا لتفكيك البنيات التقليدية وزعزعة استقرارها.

---

[1]– محمد **(المنتفع)**، مرجع سابق، ص: 446.

[2]– امحمد **(مهدان)**، الماء والتنظيم والاجتماعي، ص: 134

تظهر الاحتجاجات التي كان دافعها الاستفادة من الماء الأهمية الجوهرية والقيمة العليا التي يملكها داخل المجتمع المغربي، إذ يبرز هذا الهيجان الذي وصـــل إليه الفلاحون خلال الفترة الاستعمارية نتيجة الاستحواذ على جل مصادر المياه من طرف المستعمرين، الحمولة الرمزية القوية والتنموية للماء.

صـــحيح أن هذه الإصـــلاحات كانت لها أهميتها على المســتوى البعيد، ولا يمكن أن ننكر فضل الاستعمار التقني والقانوني، رغم أن المجتمع له أعرافه الخاصة في تدبير الماء والأرض، إلا أن بعض الإصلاحات خصوصا تلك المتعلقة بالتحديث الفلاحي كان لها وقع مهم على مستقبل المغرب، إذ أدخلته في سياق عالمي جديد، ينبني على التسويق والإنتاج.

المطلب السادس: اللبنات الأولى للتشريع المائي.

تعامل المغاربة مع الماء بأسلوب حضاري منذ سنين، مما نتج عن ذلك وجود مجموعة من القواعد المنظمة لاستعمال الماء واستهلاكه، فبعضها يجد مصدره في العرف الذي امتزج ببعض مقتضيات الشريعة الإسلامية، وبعضها الآخر في التشريع الذي يرجع إلى السنوات الأولى لتشـــريعات الحماية وذلك بصـــدور ظهير فاتح يوليوز 1914 المتعلق بالملك العام وظهير 3 يناير 1916 المتعلق بالملك الخاص للدولة.

كان ظهير 1914 أول تشريع خاص بالملك العام المائي، وضم العديد من "أصناف المياه ضـــمن الملك العمومي للدولة، إذ قبل ذلك كان هناك مجرد منشـــور للصـــدر الأعظم مؤرخ في فاتح نونبر 1912 وصـــف بالتنظيم المؤقت يقضـــي بجعل بعض المياه مملوكة للمخزن حصـــرا ولا يجوز للغير التصـــرف فيها كالأنهار والوديان والآبار والعيون وغيرها إلا بإذن مسبق"[1].

سيأتي ظهير 1919، ليعتبر جميع أصناف المياه في عداد الأملاك العمومية للدولة، "باستثناء مياه الأمطار المستغلة مباشرة أو التي تم تجميعها بطرق اصطناعية أو المياه المكتسبة عليها حقوق خاصة معلن عن وجودها في الأجل القانوني".[2]

---

[1]– إدريس **(الضحاك)**، مرجع سابق، ص: 40.

[2]– السقي غير المرخص له في واد سبو الأوسط وإشكالية تدبير الموارد المائية: مقطع عزيب السلطان– الخنيشات ، دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، تنسيق موسى كرزازي–المختار الكحل، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2005 ص: 155.

وبموجب ظهير يوليوز 1914 أدخلت المياه ضـــمن ممتلكات الدولة وهو "أول خطوة في مخزنة/ دولنة الماء في الفترة الاستعمارية، وتم دعم هذا الظهير بظهيرين شريفين صدرا سـنة 1919 و1925 الذي يدمج جميع المياه مهما كان شـكلها في الأملاك العامة المائية، ومن ثم لا يمكن للموارد المائية أن تكون موضـوع تملك خاص باستثناء المياه التي اكتسبت عليها حقوق مائية".[1]

وتجدر الإشـارة إلى أن صـدور أول تشـريع يتعلق بالأملاك العامة ومنها الملك العام المائي سنة 1914،"لا يعني أن المغرب لم يعرف هذا النوع من الأملاك في جوهرها وأهدافها قبل ذلك، بل كانت هناك أملاك تؤدي وظيفة اجتماعية وتحمي المصـــالح العليا للمجتمع كالأنهار الكبرى والأوقاف العامة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية والدينية، بالإضـافة إلى التقاليد والأعراف التي كانت منتشـرة في المغرب وخاصـــة منها ما تعلق باســتعمال المياه وتوزيعها وصـــيانة أوعيتها العقارية والانتفاع بها جماعيا وفرديا، ومن ثم فإن ظهير 1914 جاء ليتساكن مع المقتضيات التي كانت قبله ويعمل على احترام العديد منها".[2]

لم تلجأ فرنســا إلى اســتيراد المقتضـــيات القانونية المتعلقة بالثروة المائية من بلدها الأصـلي كما هو الحال في بعض القوانين، "بل حاولت وضـع قانون مميز وخاص بالمغرب، ولقد سلكت هذه الظهائر مسلكا حكيما حيث وازنت بين المصلحة العامة في إخضـاع الثروة المائية لملك الدولة العام من جهة وللمصـــلحة الخاصـــة من جهة أخرى، حيث أقر الظهير بحقوق الخواص المكتسبة على المياه قبل نشره، كما أنه سلك الحذر والحيطة حيث لم يدخل كل المياه في الملك العام إلا بالتدريج".[3]

---

[1]- القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء الصـادر بتنفيذه الظهير الشـريف رقم 10.95.154 صـادر في 18 من ربيع الأول 1416، ص: 4

[2]- نفسه، ص: 62.

[3]- نفسه، ص: 60-61.

ويجمع الجدول الآتي كل الظهائر التي أصدرتها الادارة الفرنسية:

الجدول 1: أهم النصوص التشريعية الصادرة في عهد الحماية والمتعلقة بتدبير الماء

الظهير الشريف	اهدافه
ظهير شريف في فاتح يوليوز 1914	بشأن الأملاك العامة
ظهير شريف في 13 ابريل 1916	تنظيم استغلال المعابر والمميزات على مجاري المياه
ظهير شريف في 1 غشت 1925	نظام المياه
ظهير شريف في 17 دجنبر 1926	الزجر عن سرقة الماء
ظهير شريف في 18 شتنبر 1933	الترخيصات في جلب الماء من وادي بهت وواد سبو
ظهير شريف في 13 يوليوز 1935	الترخيصات في جلب الماء من حقينة سد المواد المالح ومن واد أم الربيع
ظهير شريف في 26 يوليوز 1939	تنظيم انجاز الأثقاب من اجل البحث عن الماء
ظهير شريف في 20 مارس 1951 ظهير شريف في 20 يونيو 1955	تنظيم استغلال وبيع المياه المعدنية الطبيعية والمياه المسماة مياه المنبع أو مياه المائدة وبيع المياه المعدنية المستوردة الترخيص في جلب الماء من واد أم الربيع وواد العبيد

المصدر: إدريس حافيظ، مرجع سابق ص 16.

لم يكن سهلا على الإدارة الاستعمارية تنزيل ظهائر خاصة بتقييد ملكية الماء وجعلها خاصـــة بالدولة، لكن يبدو أنها نهجت نفس الطريقة التي تعاملت بها مع الأرض، حيث أدركت أن التنمية التي تريد تحقيقها والثروات التي تريد اســتنزافها، لابد لها من إطار قانوني يشرعن السرقة والسطو باسم المؤسسات الحديثة التي أسستها.

كان ظهير 1914 أول ظهير يرى النور ويدبر الماء قانونيا في المجتمع المغربي، حيث جعل الماء ملكية عامة، وبدأ يزحف على حقوق الماء الخاصة بالمغاربة، صحيح أنه أخذ بعين الاعتبار التقاليد والأعراف الخاصة بتدبير الماء في المجتمع المغربي، لكنه بطريقة أو بأخرى ألغى وأنقص من قوة العرف، ويهدف هذا إلى تقزيم سلطة العرف، وبالتالي ضرب المؤسسات العرفية العريقة التي عرفت بصلابتها وقوتها عبر التاريخ.

في ظهير 1916، ســتضــاف مجاري المياه إلى الأملاك العامة، ليأتي ظهير غشــت 1925 ليضع ركائز قانون النظام المائي بالمغرب، حيث ستظل مقتضيات هذا النظام سارية إلى عقود من الزمن دون تغيير. ســيســتمر المشــرع بإصــدار ظهائر جديدة ومتممة لهذه الظهائر، ويتعلق بعضـها بجزر سرقة الماء (ظهير 1926) ، وينبغي أن نشير هنا أن هذا

الظهير ضـــرب المؤســـسـة العرفية في أعماقها، لا ســيما أن المغاربة كان يقاومون النظام الفرنسـي بكل تجلياته، وما جزر سـرقة الماء إلا ضـرب في مثل هذه النضـالات المسـتميتة لتحصين حقوق الماء التي أصبحت في يد المستعمر بقوة القانون.

جميع الظهائر التي ستأتي فيما بعد ستمس بالأساس تراخيص السماح باستخراج المياه من الأنهـار والوديـان (ظهـائر: 1933 و1935 و1951 و1955) بينمـا اختص ظهير 1939 بتنظيم انجاز الأثقاب من أجل البحث عن الماء، وتعتبر كل هذه الظهائر تكميلا وتتميما لظهير 1914.

المبحث الثالث: ما بعد الكولونيالية؛ الاستقلال وتحديات تدبير الماء.

مع بداية الاسـتقلال "سـيجد المغرب نفسـه في وضـع سـياسـي حرج، يتسـم من جهة بحماســـة وفرحة المغاربة، وما يتطلعون إليه من وراء ولوج هذه المرحلة الواعدة من تاريخ بلدهم، وفي مقابل ذلك، يتســـم من جهة أخرى، بوضـــع عام مطبوع أولا بنقص في الموارد والإمكانيات الاقتصـــادية والتقنية والإدارية وأموال وأطر وكفاءات ومطبوع ثانيا بصـــراع للمصالح وتجاذب للاختيارات السياسية، والأطراف المناسبة لهذا المرحلة من تاريخ البلاد".[1]

إن المغرب بلد يعتمد " اقتصـــاده بالدرجة الأولى على الفلاحة، حيث أولت لها الدولة أهمية كبرى في إطار برامج التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، وعملت الدولة بعد حصـــولها على الاستقلال إلى متابعة نفس النهج مع إدخال الإصـلاحات على البنيات الاجتماعية التي " ما تزال متحكمة في شؤونه، مستوعبة لجمل تغيراتها وتطوراتها، لقد أدرك الاستعمار طبيعة هذه البنى، وأهم محدداتها، سـواء منها تلك المقررة لشـأن البوادي، أو تلك المتصـلة بتدبير شؤون السلطة والحكم، فعمل على استيعابها، وبناء سياسته وفق قواعد سيرها".[2]

وقام بتطويع الكثير من المؤسـسـات وتسـخيرها لتخدم مصـالح الدولة المسـتقلة، وعلى الرغم من التعثرات العديدة التي عرفها المغرب في هذه المرحلة إلا أنـه حـاول التـأقلم مع الوضع وخلق موازنات اجتماعية وسياسية ساهمت في استمرار نسق الاستقرار الاجتماعي.

---

[1]- عمار **(حمداش)**، حول تجارب التحديث القروي بالمغرب، ص: 155

[2]- نفسه، ص: 8.

المطلب الأول: تدبير الماء بعد الاستقلال.

يعود الفضل للإدارة الفرنسية في إرساء المنظومة القانونية التي تهم الأرض والماء، إذ "لا يزال المغرب إلى اليوم يستظل بالصرح التشريعي الضخم الذي شيد في عهد الحماية، حتى ولو ألبست المؤسسات التي ظهرت في المرحلة الاستعمارية لبوسا جديدا،"[1] لذلك فالدولة الوطنية، خصوصا في مرحلة البناء، لا يمكنها أن تضمن الخصوصيات العرفية، بل لا يمكن لها إلا أن تقبلها مؤقتا باعتبارها استثناء ضروريا.

يشير الباحث نجيب بودربالة أن "السياسة الفلاحية للدولة تميزت منذ *1956 في المجال التشريعي، بتدخلات مكثفة في اتجاهين اثنين: الإصلاح الزراعي، وتنمية الفلاحة السقوية"[2]، وذلك توازيا مع إعطاء الانطلاقة للعديد من " المخططات المركزية، كما هو الشأن للمخططات الثلاثية والخماسية: 1963-1965، 1965-1967، 1968-1972، واستند التخطيط على فلسفة الدولة الوحدوية التي تبرمج من المركز دون الرجوع إلى المحلي. إن النهج التنموي الذي تم اتباعه يبرز لا محالة الهواجس التي تحكمت في السياسة الترابية لدولة ما بعد الحماية".[3]

لم يتوقف المغرب بعد الاستعمار في حدود هذه الاصلاحات، بل صار للماء ابعاد استراتيجية بعد اختيار الفلاحة ضمن أولويات الإقلاع الاقتصادي، مقيما للسدود الكبرى وملبيا للحاجيات في القطاعات الاقتصادية، عن طريق تعبئة المياه، فكان لزاما على المغرب مراجعة السياسة المتبعة، وقد مست التعديلات الجانبين التشريعي والتنظيمي، كان آخرها إحداث وكالات الأحواض المائية وإصدار قانون جديد للماء رقم 95-10*.

---

[1]- نجيب **(بودربالة)**، مرجع سابق، ص: 279.

*- أنظر أيضا: " حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، دراسة أنثروبولوجية لبنيات المجتمع الواحي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 84 الرباط، الطبعة الأولى، 2021 ص: 225.

[2]- نجيب **(بودربالة)**، مرجع سابق، ص: 280.

[3]- سعيد **(كمتي)**، الجماعة وتدبير المجال: أداة في خدمة المشاريع الترابية للجماعات المحلية، ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، مرجع سابق، ص: 205

*-قانون الماء رقم 95-10

أكد القانون الجديد للماء على مبدأ الملكية العامة للمياه مقتفيا أثر القوانين القديمة 1914 و1919، كما قضى باستثناء الحقوق المكتسبة والمعترف بها على هذه المياه، وسنقوم بمناقشة قانون الماء رقم 95-10 في محور قادم.

وسيرا في نفس نهج الحماية "تابعت الدولة المغربية عملية استصلاح دائرة السقي في إطار مخطط تنموي يهدف إلى تطوير الفلاحة والأرياف المغربية. وشكلت هذه التجربة بالنسبة للمسؤولين تجربة رائدة، لما حققته من تطورات وتحولات هامة على المستوى الاقتصادي وتقنيات الري العصري والمنظر الريفي".[1]

وتتمثل مساهمة الدولة في توسيع القطاع المسقي عن طريق الضخ في عمليتين مختلفتين: "الأولى شملت تكملة برنامج محطات الضخ الكبرى الذي وضع على عهد الحماية، والثانية أدرجت في إطار توصيات المخطط التوجيهي لإعداد الماء".[2]

يبدو أن "اهتمام الدولة بالوسط القروي وتدخلها فيه، لا يتجلى فقط في إنجاز المشاريع المتعلقة بهذا الوسط وإنما أيضا في حضور بعض المصالح والأجهزة التابعة للدولة والتي أحدثت خصيصا للتأطير الاقتصادي والاجتماعي، ويتجلى ذلك في تواجد شركتين تابعتين للدولة وهما شركة التنمية الفلاحية وشركة تسيير الأراضي الفلاحية"[3].

وفي السياق نفسه خرج المغرب من الاستعمار منهكا-هذا الاستعمار الذي سيستمر بطرق أخرى-ويدخل غمار برامج مهمة للتنمية، من أهمها التقويم الهيكلي حيث "عرف المغرب منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، كما هو معلوم، صعوبات مالية كبيرة أضرت باقتصاده الوطني، تجلت في ارتفاع مديونيته الخارجية من 9.5 مليار إلى 20 مليار

---

[1]- موسى **(كرزازي)**، جوانب من التحولات الاجتماعية المجالية الحديثة في أرياف سهل الغرب، التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، تنسيق وتقديم عبد اللطيف بنشريفة و محمد ايت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم28، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى ص: 50.

[2]- الحسن **(المحداد)**، الماء والإنسان بحوض سوس إسهام في دراسة نظام مائي مغربي، سلسلة أبحاث وأطروحات، مركز ابن تومرت للدراسات والنشر والتوثيق، أكادير الطبعة الأولى 2003 ص: 193.

[3]- رحمة **(بورقية)**، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسات في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة بيروت الطبعة الأولى 1991، ص: 153.

دولار لتقفز إلى 24 مليار في منتصف التسعينيات أي حوالي 124 بالمائة من ناتجه الداخلي".[1]

وقد مس هذا البرنامج " الفلاحة المسقية في الدوائر الكبرى ذلك، أنه نظرا للتكلفة الباهظة للتجهيزات المائية التي تم إنجازها، والاعتمادات الضخمة المخصصة للمكاتب الجهوية التي تمتص حصة كبيرة من الميزانية العمومية، والتي ترهق كاهله بدعوى ما تقوم به من مهام متعددة كتجهيز الدوائر المسقية وتأطيرها".[2] لم يكن بإمكان المغرب أن ينجز مثل هذه البرامج دون تمويل خارجي، فطبيعة اقتصاده الهشة والمرحلة الانتقالية كانتا عاملا في اقتراض الأموال من الخارج.

إن المتتبع لهذه الإصلاحات المتمثلة في التقويم الهيكلي وشركات التنمية والتسيير، يمكن أن يستخلص" أن المشاريع المتعلقة بالفلاحة يستهدف الأراضي السقوية، وهي الأراضي التي بدأ الاستعمار استغلالها واستصلاحها ومن هنا قد ندرك مغزى السياسة الفلاحية التي تنهجها الدولة، والتي تنحصر في تزكية المناطق المحظوظة مسبقا وغض النظر عن المناطق التي لم يمسها أي استصلاح، إن نظرة تقسيم المغرب إلى نافع وغير نافع، مازالت تخيم على واضعي المشاريع التنموية".[3]

إن مجمل هذه التدخلات التي قامت بها الدولة في تدبير الموارد الطبيعية يعاني من عدة معيقات، مثل غياب إطار مرجعي للتنسيق على الصعيد المحلي وضعف إشراك السكان المستفيدين في تحديد أهداف وبرامج هذه التدخلات وأخيرا اعتماد مقاربة تكنوقراطية قضت بشكل كبير على المبادرة المحلية".[4] وتم إحداث العديد من المؤسسات الجديدة من بينها: المكتب الوطني للري.

---

[1]– حسن **(المباركي)**، بوطيب **(الطاك)**، المجالات الفلاحية بين التنظيم العفوي والتدبير المؤطر بعض عناصر التفكير، دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، تنسيق موسى كرزازي–المختار الكحل، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2005، ص: 17.

[2]– نفسه، ص: 17

[3]– رحمة **(بورقية)**، المرجع السابق، ص: 153

[4]– امحمد **(مهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية، ص: 35

المطلب الثاني: المكتب الوطني للري. *

في سياق التحولات المناخية بدأت الدولة المغربية تهتم بالموارد المائية، وسارعت إلى تأسيس وخلق مؤسسات تهدف إلى تنزيل استراتيجياتها التنموية على أرض الواقع ، و" في اتساق مع رؤية المخطط الخماسي الأول، وبموجب ظهير 3 شتنبر 1960، سيتم إحداث "المكتب الوطني للري" كمؤسسة تعنى بتحديث وتطوير الفلاحة المغربية بالمجالات السقوية، مستلهمة في ذلك ما تم تحقيقه من انجازات بهذا الشأن خلال المرحلة الاستعمارية بعدد من المدارات السقوية وموفرة بذلك أداة عمل من أدوات البرنامج الزراعي الذي سعى المخطط إلى تنفيذه، إلى جانب مؤسسات أخرى لم يتمكن المخطط من إخراجها إلى الوجود، وأساسا منها المكتب العقاري" الذي كان مقررا أن يتكلف بإصلاح البنيات العقارية، وفق المنظور المرسوم بهذا المخطط"[1].

وقد لعب المكتب الوطني للري" دورا جوهريا في مجال التجهيز الهيدرو–فلاحي، وبتاريخ 22 أكتوبر 1966 تم إنشاء سبعة مكاتب جهوية للاستثمار الفلاحي في جهات المغرب التي يمكن أن تنجح فيها المدارات السقوية الكبرى، وبهذا يكون الإطار المؤسساتي والقانوني للفلاحة المسقية قد أرسى دعائمه التي لم يطرأ عليها منذ ذلك الوقت أي تعديل يذكر"[2]. وقد كلف هذا المكتب في بداياته " بتدبير مياه السقي في خمسة مدارات سقوية هي: ملوية، الغرب، دكالة–عبدة، تادلة والحوز، لكنه لم يكن يهتم بالسقي الصغير والمتوسط".[3]

إن إنشاء هذه المكاتب الجهوية شكلت خطوة "أولى من أجل تقليص دور "المكتب الوطني للري" حيث سيتم دمجه، إلى جانب المكتب الوطني للتحديث القروي، ضمن مكتب موحد، أطلق عليه تسمية مكتب الاستثمار الفلاحي، ليتم الإجهاز عليه مباشرة بعد ذلك، والعمل على تصفيته نهائيا سنة 1965، بذلك تم إجهاض وتصفية إحدى التجارب المهمة للتحديث والتنمية القروية في بداية الاستقلال، والتي ما يزال صداها عالقا بالذاكرة الجماعية

*–أحدث سنة 1960، هو مؤسسة تهتم بتطوير أنماط السقي وتنمية الفلاحة المغربية بشكل عام.

[1]– عمار **(حمداش)**، مرجع سابق ص: 179.

[2]– نجيب **(بودربالة)**، مرجع سابق، ص: 281

[3]– امحمد **(مهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية، ص: 30

للفلاحين الذين تفاعلوا مع مشروعها بالمناطق السقوية إلى الآن، ليتم الاقتصار لاحقا على تنفيذ العمليات التقنية للاستثمار الفلاحي بالمناطق السقوية."[1]

نلاحظ أن المكتب الوطني للري لم يأخذ بعين الاعتبار المدارات السقوية الصغيرة والمتوسطة ويحيل هذا على أن الدولة لم تركز على تنمية الفلاح الصغير والمتوسط، وإنما استمرت في نفس نهج المستعمر، وإغفال هذه الفئة من الفلاحين له وقعه على المجتمع، وهذا ما يعيب المخططات والمؤسسات المخصصة لغرض التنمية الفلاحية، فتركيزها على المدارات السقوية الكبرى أكبر دليل على عدم صحة خطابات التنمية وواقعية إصلاحاتها. وسنسلط الضوء على قانون الاستثمار الفلاحي الذي كان نتاجا لمكتب الاستثمار الفلاحي في الجانب الميداني.

المطلب الثالث: قانون الماء 10.95.

في البدء يمكن القول أن مفهوم قانون الماء يعتبر من المفاهيم الأكثر تعقيدا، إذ من بين الخصائص الأساسية لمفهوم قانون الماء هو تعقيد تعريفه، ووظائف الطرائق المحلية لتوزيع الماء، فالثنائية عرف/ وقانون تجعل من الصعب تعريف قانون الماء. فهل قانون الماء تفرضه الدولة على الفلاح؟ أم أن الفلاح رغم وجود القانون يحتكم إلى العرف باعتباره الأساس الشرعي للجماعة البشرية؟

أدرجت المياه الجوفية بالمغرب منذ القرن 20 ضمن الملكية العامة للمياه، الأمر الذي زكاه قانون 95-10، وعليه تخضع أشغال البحث والتقاط المياه الجوفية أو التابعة لنظام "الترخيص للدولة التي لها الحق عبر وكالات أحواضها المائية في منع استغلال المياه الجوفية داخل المدارات المهددة للحفاظ على مياهها الباطنية، إذ لا تسلم التراخيص بإنجاز الآبار أو الأثقاب إلا إذا كانت مخصصة لتزويد البشر أو إرواء الماشية".[2]

ولقد برزت البوادر الفعلية لتدبير الموارد المائية مع قانون الماء 95-10 الذي نهج سياسة جديدة تتجه لضمان تدبير أفضل للماء، "وعلى إثره عملت الدولة على تقنين استعمال الماء، وتضمين توزيعه وضمان حمايته من الاستعمال المفرط غير المعقلن، بالإضافة إلى

---

[1]- عمار **(حمداش)**، ص: 183.

[2]- توفيق محمد **(لقبابي)**، مرجع سابق، ص: 69

بروز الملكية المائية كنمط للتدبير، بحيث أصـــبحت جميع الموارد المائية وجميع التجهيزات المرتبطة بهذا القطاع تحت سلطة الدولة".[1]

أدى جفاف الثمانينيات وانعكاســاته على تدبير الماء إلى مراجعة النصـــوص المتعلقة بتدبير الماء، حيث أطلقت الدولة مشروع تفكير طويل وعميق استمر لأكثر من 10سنوات، والذي أخرج في النهاية قانون 95-10.

وتفرض ضـــروريات التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية اللجوء إلى تهيئة الماء " لتلبية حاجيات الســـكان التي تعرف تزايدا مســـتمرا، وغالبا ما تكون هذه الحاجيات متنافســـة، بل وحتى متناقضـــة، الأمر الذي يجعل عملية تدبير الماء جد معقدة وتنفيذها صـــعبا. ولمواجهة هذه الوضـــعية كان من الضـــروري التوفر على أدوات قانونية ناجعة قصـــد تنـــــظيم توزيع الموارد المائية ومراقبة استعمالها وكذا ضمان حمايتها والحفاظ عليها".[2]

وقد جاء قانون 10.95 من أجل توجيه اســـتعمالات الماء وتنمية الموارد المائية، وكذا الحفاظ عليها وضـــمان تدبير جيد بها، وضـــم هذا القانون 13 بابا و123 مادة ألمت تقريبا بجميع الجوانب المتعلقة بالماء وملكيته وتدبيره.

. الملك العام المائي.

. الحقوق المكتسبة على الملك العام المائي.

. المحافظة على الملك العام المائي وحمايته.

. تخطيط تهيئة الأحواض المائية واستعمال الموارد المائية.

. الشروط العامة لاستعمال الماء.

. محاربة تلوث الماء.

. المياه المخصصة لاستعمال الغذائي.

– مقتضيات تتعلق باستغلال وبيع الماء الطبيعية ذات المنفعة الطبيعة والمياه المسماة "مياه العين أو المائدة.

. أحكام متعلقة بتهيئة واستعمال المياه المخصصة لاستعمال الفلاحي.

. أحكام متعلقة باستعمال الماء في حالة الخصاص.

---

[1]– زهرة **(فعراس)**، مرجع سابق، ص: 185.

[2]– قانون الماء 10,95، ص: 4

. أحكام انتقالية ومختلفة.

. الجماعات المحلية والماء.

. شرطة المياه.

ويهدف قانون 10.95 من خلال أبوابه، "إلى إقرار سياسة وطنية مائية مبنية على نظرة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار تطور الموارد المائية من جهة، والحاجيات الوطنية من جهة أخرى متضمنا تدابير قانونية ترمي إلى ترشيد استعمال الماء، وتعميم الاستفادة منه، وتضامن الجهات، وتدارك الفوارق بين المدن والبوادي في إطار برامج تهدف إلى تحقيق الأمن المائي على مستوى مجموع تراب المملكة"[1]. فهل حقق هذا القانون ما جاء لأجله؟ وهل فعلا عزز تعميم الاستفادة من الماء، وتدارك الفوارق الاجتماعية؟

للإجابة على هذه التساؤلات تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الآمال الكبيرة التي جاء بها هذا القانون، ورغم الصرامة النصية والجزرية المتضمنة في أبوابه، إلا أنه لم ينجح في تحقيق وتطبيق ذلك على أرض الواقع، بحيث عرى الجفاف وقلة التساقطات والتغيرات المناخية التي يعيشها المغرب، واقع تنزيل القانون، ويوضح بالملموس عدم قدرته على ضبط آليات التدبير والتحكم في الموارد المائية.

والحال أن البنيات التحتية تعرف هشاشة كبيرة، ولم يتم تجديدها والعمل على ترميمها، كما أن هناك انقطاعا دوريا للماء في فترة فصل الصيف في بعض المدن الكبيرة (طنجة–الدار بيضاء –الجديدة–مراكش...) وهذا ما يشكل خطرا على الأمن بشكل عام، فالماء والخبز (الحبوب) يعتبران عنصريين ضروريين في الاستقرار الاجتماعي بالمغرب. إذ على مستوى السقي والري، تعرف الفرشة المائية استنزافا مهولا من طرف الفلاحين الكبار، خصوصا الضيعات الزراعية الخاصة بالمغروسات التي تحتاج كمية كبيرة من الماء، وتغيب المراقبة على مثل هذه السلوكيات الاستغلالية، التي تؤثر سلبا على البيئة، فسبب نزول مستويات الفرشة المائية نضبت العديد من العيون والمنابع والضايات بالأطلس المتوسط مجال الدراسة، فضلا عن عدم مراقبة مياه الأنهار والأودية.

[1]– قانون الماء 10,95 ص: 5

وتثبت هذه المشـــاكل بالملموس عن عدم تنزيل قانون الماء على أرض الواقع، فبالرغم من كونه ألم بجميع الجوانب المتعلقة بالموارد المائية، إلا أنه لم ينجح في تدبير هذا المورد الحيوي بالطريقة المرجوة. فغياب إرادة ســياســية للإصـــلاح، علاوة على الفســاد وتغليب المصلحة العامة على الخاصة، تعد سببا رئيسيا من أسباب فشل قانون 10.95.

المطلب الرابع: سياسية تشيد السدود في المغرب.

إن سـياسـة تشـييد السـدود ليسـت وليدة مغرب الاسـتقلال، بل هي من منجزات الفترة الكولونيالية، بتعبير آخر تعتبر المشـاريع التي يخوض فيها المغرب اليوم هي نتاج بشـكل او بآخر لهذه الفترة، وتعتبر هذه الســياســة " حاليا رأس رمح توســع كبار الملاكين العقاريين العصريين بشكل يشبه في أساليبه التراكم البدائي القاسي للرأسمال."[1]

شكلت المرحلـة الاسـتعمارية "بدايـة سياسـة الإعـداد الهيـدروفلاحي بـالمغرب وظهـور المجالات المسقية الكبرى، ولهذا الغرض تم إنشاء مجموعة من السدود (سد أفوت وسد بين الويدان وسد لالة تاكركوست وسد القنصرية")."[2]

إن ما قامت به الدولة المغربية في مجال تشـــييد الســـدود ما هو إلا ســـياســـة بدأها الاسـتعمار، حيث كانت الرؤية المسـتقبلية للمسـتعمر تؤشـر على جفاف مسـتقبلي في إفريقيا بشـكل عام، وهذا ما أثبته الواقع حيث "يعد المغرب من بين الدول التي تعاني من ندرة المياه، بفعل ضـغط الحاجيات المتزايدة للسكان على هذه المادة الحيوية، وتوسـع المسـاحات الزراعية المسقية، بالإضافة إلى ظاهرة الجفاف وعدم انتظام التساقطات، كل هذه العوامل جعلت الملك الراحل الحسن الثاني يسن منذ سنة *1967 سياسة إنشاء السدود لتخزين الماء وتوفيره، حيث أبانت هذه الســياســة عن نجاعتها في جعل البلاد في منأى عن الخصـــاص في الماء، كما مكنتها من تجاوز الأزمات المناخية المتعاقبة."[3]

---

[1]– علي **(الحمراوي)** ، مرجع سابق، ص: 15.

[2]–ادريس(**حافيظ)**، ص: 16.

*– يمكن اعتبار سنة 1967 الانطلاقة الحقيقية للسياسة المائية بالمغرب عقب خطاب أرفود الذي أعلن خلاله الملك الراحل الحسن الثاني عن انطلاق سياسة بناء السدود لسقي المليون هكتار في أفق سنة .2000 ودعم هذا التوجه المخطط الخماسي 1972–1968الذي ركز على بناء السدود والقيام بالتجهيز الهيدروفلاحي للأراضي.

[3]– مصطفى **(أنور)**، الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي بين مخلفات الماضي وتطلعات المستقبل، مرجع سابق، ص: 276.

إن تفعيل سياسية تشييد السدود من طرف الحسن الثاني كانت نتاجا للتراكمات المعرفية والتوجيهية التي تركتها الإدارة الفرنسية، وكانت من بين السياسات التي أنقذت المغرب أكثر من مرة في فترات الجفاف، كما مكنت من تحقيق مجموعة من النتائج، وخاصة في القطاع الفلاحي الذي نال نصيبا مهما على مستوى التهيئة والتجهيز.

والحال أن سياسة السدود تجاوزت ما خطط لها، حيث "سقت أكثر من مليون هكتار، وتقوم المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي بدور رئيسي في ذلك، هذا بالإضافة إلى السقي الذي يتم طبق أنظمة الري التقليدي في الدوائر المائية المتوسطة والصغرى التي تخضع لأحكام العرف في كل منطقة، وسقت هذه الدوائر ما يقارب المليون هكتار سنة 1993."[1]

مكنت هذه السياسة أيضا المغرب من الوصول إلى "تعبئة عشرة ملايير متر مكعب سنة 1980 بينما كان مستوى التعبئة سنة 1955 في حدود مليارين فقط،"[2]مما يؤكد القفزة النوعية التي حققتها هذه السياسة على المستوى الواقعي. وتنقسم السدود في المغرب "إلى سدود كبرى، وأخرى تلية، وتتجلى الأهداف المتوخاة من إنشاء السدود التلية، في سقي بعض المجالات المحيطة بها لكنها ذات مساحات زراعية محدودة. وتساهم هذه السدود أيضا في توريد الماشية بالمناطق الشبه الجافة والجافة وتغذية الفرشات المائية، والوقاية من خطر الفيضانات، والتلوث والتقليل من الحمولات الصلبة نحو السدود الكبرى التي تستعمل أساسا للشرب أو السقي، وتلعب بعض السدود التلية والبحيرات دورا ترفيهيا خاصة تلك المتواجدة بالمناطق الرطبة بمناطق الأطلس"[3].

المطلب الخامس: من سياسة السدود إلى حفر الآبار والضخ العصري.

كانت لسياسة السدود سلبياتها، حيث أن تشييدها على الأنهار والوديان الكبرى أدى إلى تدمير المناطق السقوية التي كانت تعتمد على هذه الأنهار لري مزروعاتها، كما تم تدمير أنظمة اجتماعية لتدبير الماء بمجرد إقامة هذه السدود، فضلا عن تقهقر أنظمة إيكولوجية عديدة بسبب هذه السياسة، لذلك بدأت الدولة تزود الفلاحين بالتراخيص اللازمة لحفر الآبار، واعتبرت هذه من بين العوامل التي أعطت انطلاقة سياسة حفر الآبار.

---

[1]- إدريس **(الضحاك)**، ص: 29.

[2]- أحمد **(عرفة)**، الماء والتنمية، ص: 138.

[3]- أدريس **(حافيظ)**، ص: 75-76.

دفعت الحاجة الإنسـان إلى الماء وإلى الاهتمام بمصـادره، وكذا الحفاظ عليها وتشـييد السدود والمنشآت والخزانات والآبار، عبر خلق حرفة حفر الآبار، وهي من "الحرف الملازمة للحضـارة الإنسـانية، ويرجع ذلك لكون البئر من التقنيات الأولى لاسـتخراج الماء من باطن الأرض. وقد عرف العالم بأكمله هذه الحرفة منذ العهود القديمة، حيث أكدت الأبحاث الأركيولوجية انتشار الحفر في مناطق مختلفة من المعمور."[1]

ويصـعب على الباحث في موضـوع "نشأة حرفة البيار أن يحدد بالضـبط، متى ظهرت هذه الحرفة بالمغرب، لكون ما وصل حولها من إشارات في المصادر التاريخية غير واضح، ومن تم لا يمكن الحسم في أصـولها، ولا كيفية تعليمها والشـروط الواجبة توفرها في العاملين بها. لكن ما يمكن قوله في هذا الصدد، هو إمكانية تتبع تلك الإشارات التي تأتي عرضا في المصادر التاريخية والتي وجب أخذها بعين الاعتبار"[2].

لقد كانت حرفة البيار أو "حفار الآبار" "في الماضـي وسيلة لكسب المال ولتغطية نفقة الحياة لدى العديد من الأسـر المغربية بالمدن والقرى على حد سـواء، علمها الأجداد للآباء وتوارثها الأبناء والأحفاد. إن حرفة "البيار" حرفة رأسـمالها الموهبة والذكاء، إضـافة إلى عتاد بسـيط، كلفتها شـيء من الصـبر والعزيمة، غير أن هذه الحرفة اليوم لم يعد لها زبائن الأمس."[3]

لقد تحولت في الوقت الراهن طرق الوصـول إلى الماء " إلى مجرد إنجاز ثقب مائي أنبوبي الشكل يخترق الطبقات الحاملة للماء، حيث يتم داخله تجميع المياه ومن ثم جلبها إلى السـطح بواسـطة مضـخات كهربائية للاسـتفادة منها في الأغراض المنزلية أو الفلاحية. وتتم عملية حفر الآبار حاليا بطرق ميكانيكية مختلفة تتناسـب ونوعية الصـخور المكونة للطبقات الباطنية".[4]

مكنت طرق الحفر الجديدة من تغيير البنيات وتحديثها، فأصـبح الضـخ العصـري، رمزا للرقي الاجتماعي، لذلك تنافس الأفراد في حفر الآبار وتجهيز الضـيعات الفلاحية بأحدث

---

[1]- نفسه، ص: 95.

[2]- نفسه، ص: 102.

[3]- نفسه، ص: 106

[4]- نفسه، ص: 107.

آليات الضــخ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى " تزايد حاجة الفلاح للماء بشـكل مكثف، مما دفعه إلى البحث عن مصـــادر مائية تعويضـــية، فلجأ إلى اســـتغلال الثروة المائية الباطنية بواسـطة الآبار، وهي ظاهرة ملفتة للانتباه وتنم عن مشـاكل سـقوية مطروحة، وتفصـح عن تحولات يشهدها المجال السقوي في هذا المضمار."[1]

لقد مكن نظام الضـخ العصـري " العديد من الفلاحين من فرض عقلية جديدة لاستغلال المياه الجوفية وإنتاج مزروعات ذات مردودية مرتفعة، الأمر الذي جعلهم يربطون علاقات جديدة مع بيئتهم ومجتمعهم، بحيث أن حفر بئر فردي أو جماعي يجعلهم مســـتقلين وأحرار في اســـتغلال وتدبير الموارد المائية بعيدا عن المشـــاكل التي تنتج عادة عن البيئة العقارية للأراضي الزراعية بالقطاعات التقليدية."[2]

ويواجه الضـخ العصـري" الصـعوبات المالية التي تتمثل في كون الاستثمار في الزراعة العصـرية عن طريق الضـخ يسـتدعي إنجاز عدة تجهيزات وتحسـينات تتطلب أموالا هامة، وأول هذه الاســـتثمارات شـــراء الأرض الزراعية أو جزء منها".[3] وحفر البئر وتزويده بآليات الضخ اللازمة.

وتتجلى هذه الصـعوبات المالية أيضـا في عدم التكافؤ في الولوج للفرشـة المائية "نظرا للمصـــاريف العالية الإضـــافية التي تتطلبها أية محاولة لتعميق المنشـــآت البئرية، فلا يمكن للفلاح أن يقدم على تعميق بئره قصد ملاحقة مستوى الفرشة الجوفية التي لن تزداد مع مرور الوقت إلا نزولا، ماعدا في حالة مزاولته لنشـــاط زراعي مضـــارب قادر على اســـترداد كل المصاريف وتحقيق ربح مناسب لحجم المجازفة"[4].

وفي هذا الصـــدد تجدر الإشـــارة إلى أن تزايد حفر الآبار يعمل في الواقع على إعادة توزيع حصـص الماء باسـتمرار بين السـكان، مما يوحي بتراجع كمي للماء، والذي " لا تغديه

---

[1]– محمد **(بوريال)**، الأنظمة السقوية العتيقة وتحولاتها الحديثة، التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، تنسيق وتقديم عبد اللطيف بنشريفة و محمد أيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 28، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، ص: 73.

[2]– امحمد **(مهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية، ص: 91

[3]– نفسه، ص: 92

[4]–الحسن **(المحداد)**، مرجع سابق، ص: 239

سـوى التسـاقطات المطرية والثلجية، بينما الأمر في الحقيقة يتعلق بتراجع الحصـة المتاحة لكل مسـتغل، بانضـمام مسـتغلين جدد، فاللجوء إلى حفر الآبار يهدف أصـلا إلى سـقي مساحات قديمة، أكثر مما يهدف إلى تعويض نقص مائي مفترض".[1]

وعموما، فإن حفر الآبار سـاهم في تغيير مدة الأدوار المائية ومدة وترتيب النوبات في الأدوار والإخلال بنظام التناوب، وساعد على الانتشار السريع لوسائل ضخ المياه الباطنية التي حررت الفلاح من إكراهات الدورة السقوية الجماعية، كما ساهم أيضا في تغيير وضعية الفلاح الاجتماعية، إذ مكنه من دخل سـنوي قار، أو بالأحرى مكنه من الدخول في غمار فلاحة سقوية، لا تنتظر رحمة السماء، مما يضمن مردودية وإنتاجية سنوية مستقرة نوعا ما.

إن البئر/ المياه الجوفية اليوم، مدخل أسـاسـي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصـادية، فالطلب المتزايد على الغذاء وتذبذب التسـاقطات الذي لا يسـمح باسـتمرار الفلاحة البورية، يؤدي لا محالة نحو استخراج المياه من جوف الأرض واستثمارها في الإنتاج الفلاحي. وقد كان المخطط الأخضـر أهم اسـتراتيجية جاءت بها الدولة خلال الألفية الثالثة، فما هو سياق خلقها؟ وما هي أهم أهدافها؟ وهل تم تحقيقها؟

المطلب السادس: مخطط المغرب الأخضر*: الأهداف والتداعيات.

حاول المغرب بعد خروجه من الاسـتعمار أن يسـتقل ذاتيا من الناحية الفلاحية، لذا ركزت كل البرامج الاقتصـادية على الفلاحة، ولم يتم التركيز على باقي الجوانب إلا بعد دخول الألفية الجديدة، إذا استثنينا حكومة عبد الله إبراهيم التي وضعت مخططات اقتصادية ترتكز على الصـناعات الثقيلة، لكن هذه التجربة أجهضـت قبل اكتمالها. ومنذ ذلك الحين والدولة تخرج من إصـلاح تلو الآخر دون النجاح في تحقيق أمنها الغذائي. لقد كان " الخيار الذي تبناه المغرب ينبني على جعل الفلاحة ركيزة أسـاسـية في بناء الاقتصـاد الوطني، وقد

[1]– عبد الرحمان **(الحرداجي)**، الموارد المائية في منطقة دبدو بين الفعل الطبيعي وبين الفعل البشـري، مرجع سـابق، ص: 41.

*–أول استراتيجية أطلقتها الدولة سنة 2008 للنهوض بقطاع الفلاحي، وهدفت بالأساس إلى تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر والهشـاشـة خصـوصـا وأن 40 بالمائة كمن سـكان المغرب يتمركزون في العالم القروي. وكانت المدة المخطط لها لإنجاز البرنامج هي عشر سنوات.

تجسد هذا الاختبار في أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط في سنة 1964 وكذا التوجهات التي جاء بها المخطط الثلاثي 1965-1968".[1]

يعتبر المخطط الأخضر أول استراتيجية فلاحية من نوعها يتم إطلاقها وتنفيذها في المغرب، وترمي إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعد هذه الثلاثية الركائز الرئيسية التي دفعت الدولة لإعداد وإطلاق المخطط الأخضر. وتهدف أيضا إلى "تحقيق هدفين أساسيين: أولهما جعل الفلاحة محركا لتنمية الاقتصاد الوطني، وثانيا الدفع بالفلاحة الاجتماعية من أجل محاربة الفقر وتجاوز عقبات التنمية."[2]

قامت الدولة من خلال المخطط الأخضر بتكثيف الإنتاج والاستثمار ودعم الفلاحة بشكل مباشر عبر تقديم إعانات للفلاح والمستثمر في القطاع، وبشكل غير مباشر عبر رفع الضرائب والتعريفة الجمركية عن كثير من التعاملات التي تهم قطاع الفلاحة. خلقت الدولة "مقاربة خاصة لتحديث وإدماج الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بحيث أعطت أهمية كبرى للمناطق الجبلية والواحات وجيوب الفقر بباقي المناطق القروية، كما تمخض عنه عدة مخططات جهوية وإقليمية تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأنظمة الفلاحية والإيكولوجية المتنوعة".[3]

وبفعل ذلك أخذ المخطط الأخضر الموارد المائية بعين الاعتبار، حيث تم إحداث "*PNEEI" البرنامج الوطني لاقتصاد الماء في الفلاحة، بهدف مواجهة العجز المائي، عبر

---

[1]– عبد الله **(صدقي)**، السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب، المطبعة السريعة، القنيطرة، الطبعة الأولى 2014، ص: 22

[2]– Abdelghani **(Qadem),** Op,Cit,p:207

[3]–امحمد **(مهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية ، مرجع سابق، ص:41- 43

*– تم إطلاق البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري بالموازاة مع المخطط الأخضر، بهدف مواجهة العجز المائي، نظرا لدوره الحيوي في تأمين الحاجيات من مياه الري. يتمحور البرنامج حول مجالات تدخل كبرى، لا سيما تحديث الفلاحة السقوية عبر تطوير السقي الموضعي على نطاق واسع، وتحويل تقنيات الري الحالية المحدودة الكفاءة والفعالية. وترتكز الأهداف المسطرة لهذا البرنامج حول اقتصاد مياه الري وتثمينها، وتحسين نجاعة ري الأراضي وتحديث نظام الري عبر إحداث مآخذ فردية. أنظر موقع الوزارة: البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري Ministère de l'agriculture تاريخ الزيارة 2023/06/2.

تحديث الفلاحة السقوية وتطوير السقي الموضعي على نطاق واسع، وتحويل تقنيات الري ضعيفة الكفاءة إلى أخرى ذات فعالية ونجاعة عالية، وجاء هذا البرنامج لتحديث نظام الري "لتخفيف الضغط على الماء، الذي يعد العامل الأساسي الذي يحول بين تحسين الإنتاج والتنمية.[1]

استطاع المغرب الأخضر بعد عشر سنوات من إطلاقه تغيير معالم القطاع الفلاحي بالمغرب، وهذا كان منتظرا باعتبار أن هذا المخطط حظي بدعم كبير، حيث "بلغ مجموع الاستثمار في القطاع الفلاحي 104 مليار درهم في الفترة بين 2008-2018، ساهمت الدولة فيها ب 40 في المئة و60 في المئة من استثمارات القطاع الخاص. وقد استهدف الاستثمار العمومي بشكل مباشر البنية التحتية للسقي والتهيئة الهيدر وفلاحية 60 بالمئة والفلاحة التضامنية 15 بالمئة وتنمية سلاسل الإنتاج ب 13 بالمئة".[2]

صحيح أن هذا المخطط كان له وقع إيجابي على الفلاحة المغربية، وغير معالم كثير من المناطق، لكن يتضح أن المنهجية التي تم اعتمادها في إعداد مخطط المغرب الأخضر أعادتنا إلى المقاربة التقليدية. " إذ يعتمد النشاط الفلاحي على عنصر الماء والفلاحة المغربية تمتص ما بين 80 و90 من الاستهلاك الوطني، ونتيجة الاستغلال المفرط الذي تتعرض له هذه المادة الحيوية والتي تتسم بالندرة فإن ستة من بين ثمانية من الأحواض المائية الرئيسية تعرف وضعية عجز على المدى القريب والمتوسط".[3]

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن العجز المائي بين بالملموس فشل المخطط الأخضر، حيث أنه لم يحقق الهدف الرئيسي المتوخى منه، والذي يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي خصوصا في ما يتعلق بالحبوب. في مقابل عدم تحقق الاكتفاء الذاتي من الحبوب، استنزفت الفرشاة المائية لكثير من المناطق في زراعات تصديرية مثل "الأفوكا والبطيخ وبعض الفواكه الاستوائية" التي لا يستفيد منها المستهلك المغربي.

---

[1] –Abdelghani **(Qadem)** .ibid, p: 208

[2]– عبد الجليل **(ايت خالي)**، عبد الكبير **(باهني)**، مساهمة المغرب الأخضر في تثمين المنتوجات الفلاحية والحفاظ على الأمن الغذائي بالمغرب، مجلة المؤتمرات العملية الدولية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية الاقتصادية، برلين/ألمانيا، العدد الخامس عشر، 2022، ص: 40.

[3]– نفسه، ص :64-65.

يعاني المغرب اليوم من أزمة مائية خانقة، حيث تعرف جل السدود انخفاضا تاريخيا، أضف إلى ذلك استنزاف الفرشات المائية في كثير من المناطق التي كانت تعرف فائضا مائيا قبل المخطط الأخضر. ونشير أن اللوبيات الخارجية التي دخلت المغرب بهدف الاستثمار والتي تتجلى في اللوبيات الإماراتية والإسرائيلية، استفادت من هذا المخطط. ويطرح هذا سؤال التنمية المؤجلة التي لا يستفيد منها الفلاحون المغاربة.

يتبين إجمالا من خلال هذا العرض المبسط بخصوص مخطط المغرب الأخضر، أن مثل هذه البرامج يجب أن تمس الفلاح الصغير، ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الفئات المعوزة التي يمكن تنميتها ليس على مستوى الورق، وإنما على مستوى الواقع، وعلى الدولة أن تضع بحسبانها ذهنية المغاربة وثقافتهم، وتتبع البرامج بحس من المسؤولية في الميدان، ففشل أو نجاح المخططات رهين باقتسام المسؤولية بالمناصفة بين الدولة والأفراد.

1. المخطط الوطني للماء*

أطلق المغرب في سنة 2009 مخططا وطنيا للماء يهدف إلى "توفير 5 مليارات من الأمتار المكعبة من الماء مستقبلا منها 2,5 مليار متر مكعب عبر التحكم في تدبير القطاع الفلاحي والاقتصادي بإدخال تقنيات جديدة للاقتصاد في استعمال الماء، خاصة في المجال الفلاحي، ثم تعبئة 2,5 مليار متر مكعب من الماء عبر مشاريع تهم تحلية مياه البحر وبناء السدود وتحويل المياه بين الأحواض، وإعادة استعمال المياه العديمة بعد معالجتها"[1].

ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق:

1/ التدبير المحكم على الماء وتثمينه.

2/ تدبير وتنمية الإمكانيات المائية.

3/ حماية الموارد المائية والحفاظ على المجال الطبيعي.

4/التقليل من تأثير الأخطار المرتبطة بالماء والتأقلم مع التغيرات المناخية.

5/متابعة إصلاح الإطار التشريعي والقانوني.

---

*– هو مخطط وطني وضعته الدولة بالموازاة مع المخطط الأخضر، يروم تحديث البنيات الفلاحية عبر دعم أشكال السقي الجديدة، ويهدف إلى اقتصاد الماء في المدارات السقوية الكبرى.

[1]–ادريس **(حافيظ)**، مرجع سابق، ص: 320.

وتروم الاستراتيجية الوطنية للماء إلى تعزيز الترسانة القانونية وذلك من خلال إصدار ما تبقى من "القوانين التنظيمية المرتبطة بقانون الماء رقم: 10-95 وتحديث أساليب العمل لتفعيل الاستراتيجية الوطنية، ودعم البحث العلمي، وتأهيل الموارد البشرية المشرفة على تدبير قطاع الماء. ولتفعيل هذه الاستراتيجية الوطنية حول الماء، سيتم وضع برامج عمل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وإنشاء وحدة تدبير المشاريع بشراكة مع جميع المتدخلين في إطار مجموعات عمل موضوعاتية تغطي جميع محاور عمل الاستراتيجية، وإبرام اتفاقيات إطار على الصعيد الجهوي واتفاقيات موضوعاتية على صعيد العمالات والأقاليم".[1]

2. استراتيجية الجيل الأخضر.

أطلقت هذه الاستراتيجية سنة 2020 بمبادرة ملكية، وترتكز على استكمال ما بدأه مخطط المغرب الأخضر، ولكن هذه المرة بعجز مائي كبير، وتهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتثمين الرأسمال البشري، عبر خلق طبقة وسطى من الفلاحين لموازنة الوضع السوسيواقتصادي في العالم القروي.

ستستمر هذه الاستراتيجية عشر سنوات أخرى، حيث ستكون سنة 2030 نهاية تطبيقها، وحسب قراءتنا لمشروع لاستراتيجية الجيل الأخضر، نلاحظ أن أهدافها تبدو واقعية، حيث ستجعل الأولوية للعنصر البشرى عبر خلق طبقة متوسطة من الفلاحين وخلق جيل جديد من المقاولين، مع إحداث جيل جديد من التنظيمات الفلاحية المبتكرة والآليات لمواكبتها وتتبعها.

إضافة إلى ترسيخ وتثبيت التنمية الفلاحية عبر اتخاذ تدابير خاصة على مستوى سلاسل الإنتاج ومسالك التسويق والحفاظ على الموارد الطبيعية في سياق تغير المناخ. بهذا الصدد، سيتم تعزيز السلاسل الفلاحية بشكل يؤدي إلى مضاعفة الناتج الخام الداخلي الفلاحي والصادرات.[2] لكن هل ستعمل الدولة والمجتمع على إنجاح هذا المخطط أم أنه سيلقى نفس مصير جميع الإصلاحات؟

---

[1]- نفسه، ص: 321.

[2]-أنظر: موقع وزارة الفلاحة: الجيل الأخضر 2020-2030Ministère de l'agriculture | تاريخ الزيارة 20/ 09/ 2023.

المطلب السابع: قراءة سوسيولوجية للمعطيات السابقة.

يتضـــح جليا من خلال هذه المعطيات التي قدمناها خلال هذا الفصـــل، أن التاريخ الاجتماعي والاقتصـادي للماء بالمغرب حافل بالمعاني والرموز الاجتماعية، فالمحطات التي سلكها المغرب بدولتيه، الاستعمارية والمستقلة! كانت حاسمة في تشكيل بنياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كان المغرب قبل الاسـتعمار يعتمد على نوعين من الفلاحة، النوع الأول بوري يعتمد على رحمة السماء، ودورات فصـول السـنة، أما النوع الثاني فيعتمد على التدبير الاجتماعي والعرفي للمنابع المائية. وبما أن الأرض هي المحرك الأســاســي للوحدات الاجتماعية وهي التي تؤسس لالتحام المؤسسات التقليدية، كانت أول خطوة ستقوم بها السلطات الفرنسية هي تفكيـك البنيـات التقليـديـة عبر تـدمير الروابط التقليـديـة التي تجمع الإنســـان المغربي بالأرض والتي تقوم على أنظمة القرابة والدم والعصبية القبلية، وما القانون العقاري إلا تجسيد لهذا التدمير والتفكيك.

من هذا المنطلق المدروس كان التحديث إيديولوجية تصـــرفها الإدارة الكولونيالية إلى المجتمع المغربي التقليدي من أجل خدمة مصـــالحها بالدرجة الأولى، حيث كان وعيها بالروابط الاجتماعية التي يرتكز عليها المجتمع المغربي التقليدي، عاملا مهما وأســاســيا في خدمة أطماع المســـتعمر، كما كان نقطة قوة مكنته من التحكم في المجتمع بشـــكل منقطع النظير.

هدفت كل المخططات إلى تغيير البنيات الفلاحية للتحكم فيها أولا، ثم للاســـتفادة القصـــوى من خيرات البلاد ثانيا، وكنتيجة أولية لهذه العملية ثم خلق ازدواجية في البنيات الفلاحية، بنية فلاحية عصـــرية تســـاهم في الرفع من الإنتاج الفلاحي، وبنية تقليدية تهدف للحفاظ على الأمن والاســـتقرار عبر التحكم في طبقة الفلاحين المغاربة ومنعهم من تحقيق الحراك الاقتصـــادي والاجتماعي، لأن هذا الحراك ســـيخدم قضـــية التحرير ويدعمها ماديا ومعنويا، وبطبيعة الحال تستثنى الفئة الموالية للنظام الكولونيالي من هذه العملية.

هم التحديث الاسـتعماري مجال الماء باعتباره المحرك الأول لمخططاته الزراعية، لذلك أرسـت الإدارة الاسـتعمارية دعائم أول قانون خاص بالملك العمومي، وأدخلت الماء فيه عبر

مراحل زمنية محددة، آخذة بعين الاعتبار اســـتجابة المجتمع المغربي وبنياته لهذه التغييرات التي يتم تنزيلها على المجتمع بوعي مسبق ومخططات مدروسة.

لقد توالت الظهائر محاولة تقليص حقوق الماء الخاصــة بالمغاربة عبر قوننة اسـتعماله وملكيته ووضـعها في يد وتصـرف الإدارة الاسـتعمارية، وقد تضـرر الفلاح المغربي كثيرا من جراء هذه الإجراءات القانونيـة، فإذا كـان المـاء قبلا يوزع بنـاء على قـانون عرفي، وتؤطره مؤسـســات اجتماعية تقليدية، فإنه في هذه المرحلة أصـبح ملكا للأجانب بقوة سـلطة جديدة تتجلى في القانون.

تظهر هذه الاســـتراتيجيات محاولات النظام الفرنســـي في خلق دولة حديثة على غرار الدولة الأم، لكنها دولة تابعة، بمعنى أنها مجرد دولة حديثة الغاية منها جلب الثروات وتنمية فرنســا. لا ننكر أهمية التحديثات التي قام بها النظام الاســتعماري في المغرب، غير أن هذه التحديثات كانت عائقا كبيرا في تحقيق التنمية بالمغرب إلى حدود اليوم.

اســتمر مغرب الاســتقلال على نهج الإدارة الكولونيالية، فبحكم انعدام التجربة في بناء دولة وطنية، كان عليه حتما أن يستمر في هذا النهج مع تغيير طفيف للاستراتيجيات لتلائم الواقع المغربي. لهذا اسـتكمل المغرب مشـروع بناء السـدود الذي بدأ مع دولة الحماية. وهذا ليدعم الفلاحة التي اعتبرت جوهر الاقتصاد الوطني من ذلك الوقت إلى حدود اليوم.

ومن خلال القراءة التاريخية للمعطيات الســابقة يتأكد لنا بالملموس اســتمرارية المغرب على خطى الدولة الكولونيالية، إذ استمر العمل بقانون الماء منذ الاستقلال حتى التسـعينات من القرن الماضي ليتم تعديله لأول مرة سنة 1995، وهذا يدل على أن الدولة لم تهتم بالماء بالشـكل الذي كان عليها ذلك، فلا زراعة بدون تدبير للماء، وما فشـل المخططات الخاصــة بالزراعة إلا نتيجة لعدم التكامل بين الواقع والقانون والمجتمع.

معروف أن المغرب لا يتعامل مع القضايا الاجتماعية إلا بعد أن تصبح هذه القضايا، قضــايا ســياســية تهدد أمن البلاد واســتقراره، وغالبا ما يتم إعطاء الأولية للماء بعد أزمات

الجفاف وقلة التســـاقطات كما حدث مؤخرا خلال ســـنوات 2020 –2023. وهذا ما يعاب على الدولـة لأنهـا لا تســـــارع لاســـتباق مثل هذه الأزمـات المـائيـة، وإنمـا تخلق البرامج والمخططات المائية من منطلق ضـــعف لا من منطلق قوة، وهذا يؤدي حتما إلى فشـــل هذه المخططات، أو عدم نجاعتها على المستوى البعيد. وعموما، تبين هذه الأفكار ذهنية وثقافة التعايش مع الوضــع الحالي التي تعتمدها الدولة، وتؤثر هذه الذهنية بشـكل عام على التنمية المستدامة، وقد وضحنا ذلك في محور المخطط الأخضر الذي ضخت فيه أموال هائلة، لكن النتائج كانت متباينة وضعيفة على جميع الأصعدة.

خلاصة.

لقد عمل المغرب خلال الفترتين معا، الكولونيالية والاستقلال، على خلق استراتيجيات وقوانين ومخططات من أجل النهوض بقطاع تدبير الماء، وذلك لغاية أساسية تتجلى في اعتماد الاقتصاد المغربي في جزء كبير منه على الفلاحة، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تستقيم بدون إيلاء أهمية كبيرة للمواد المائية.

كانت هذه الأهمية نابعة من الظرفية التي يعيشها المغرب أنذك، حيث تم اتباع نفس الخطط التي اتبعتها فرنسا في تدبير الماء، إذ أتمت بناء وتوسيع السدود، وتجدر الإشارة إلى أن المغرب عمل بنفس الظهائر التي أصدرت في الفترة الكولونيالية، إلى حدود إخراج قانون الماء إلى الوجود سنة 1995، الذي يعد ثورة مهمة في المجال القانوني، فهو بمثابة وعي بقوة الموارد المائية وقدرتها على تغيير المجتمع، كما أن صدور هذا القانون يحيل على التحول الذي عرفه الماء، إذ لم يعد ملكية خاصة بالأفراد بقدر ما أصبح مرتبطا بالدولة ومؤسساتها الحديثة.

إن هذا الانتقال سيكون له أثر كبير على المؤسسات الاجتماعية التقليدية، إذ سيقلص نفوذها كثيرا، فمنذ ردح من الزمن والدولة تحاول أن تفكك الهياكل التقليدية وتقلص من أدوارها لتستطيع التحكم فيها وتسيرها كيف ما تريد. بيد أن السؤال الرئيسي، هو كيف تساهم هذه المؤسسات الاجتماعية التقليدية في تدبير الماء؟

الفصل الثاني: الأرض والماء والمؤسسات الاجتماعية

تمهيد

كان للمؤسسات التقليدية بالمغرب دور مهم في هيكلة المجال والمجتمع وتدبيره، وتاريخ المغرب هو تاريخ بني بالأساس على هذه المؤسسات التقليدية. لذلك شكل الماء عبر التاريخ قوة ضاغطة ومنبعا للسلطة، بحيث كان هناك صراع دائم بين المخزن والزاوية حول امتلاك الماء.

إن طبيعة قوة الماء في المجتمع جعلت منه أيضا أساسا للتراتبية الاجتماعية، فمن يمتلك ماء أكثر ينتمي بدون شك إلى الأعيان، صحيح أن الأرض تشكل جزء كبيرا من ثروة العين وبالتالي تصنيفه في أعلى سلم التراتب الاجتماعي، غير أن الماء أيضا يلعب ذلك الدور الخفي في تزايد الثروة أو تناقصها.

إن تدبير الماء عملية صعبة ومعقدة أيضا، فتدبير هذا المصدر الحيوي قد يأخذ أبعادا اجتماعية قد تصل إلى العنف أحيانا، لذلك تساهم المؤسسات الاجتماعية في تسير وتوزيع الماء، كما أنها تحول بقوانينها العرفية بين العنف وحدوثه، فالعرف لا يدبر الماء فقط، بل يدبر العنف والنزاع أيضا.

المبحث الأول: الماء والأرض كمحرار اجتماعي

تعتبر ثنائية الماء والأرض أهم المتغيرات الاجتماعية الأساسية في قراءة المجتمع وتحليله، وخلال السنوات الماضية عرفت الأرض ارتفاعا صاروخيا، فالأرض البور* ليست كالأرض المسقية*. ترتبط ملكية الماء بالأرض في بعض الأحيان، بينما تكون هذه الملكية منفصلة عن الأرض، وتابعة لصاحبها، حيث يمكن أن يتصرف بها كما يشاء، لذلك فدراسة الأرض بشكل عام لا يمكن أن تستقيم إلا إذا ارتبطت بالمجال والموارد الطبيعية.

إن من يمتلك الأرض يتربع على هرم السلطة، فالأرض باعتبارها وسيلة إنتاج قوية، فهي غالبا ما تصنع جاه الإنسان الاجتماعي، وتوفر له ممكنات الترقي الاجتماعي، عبر مراكمة الرأسمال اعتمادا على الموارد المائية، هذه الأخيرة ساهمت كثيرا في الرفع من احتمالات مراكمته بشكل أسرع، فالاعتماد على التوزيع التقليدي أو العصري المرتبط بالبئر

*–هي الأرض التي تعتمد على التساقطات المطرية في إنتاجها الزراعي، وغالبا ما تكون موسمية.

*–هي الأرض التي تعتمد على المياه السطحية أو الجوفية في السقي.

ساهم بشكل كبير في توسيع رقعة الاستثمار الفلاحي. إن القوة التي يمتلكها الماء في وقتنا الراهن، لا تقارن بأي قوة أخرى، إذ أنها قادرة على افتعال الحرب والنزاع، وتاريخ الزاوية والمغرب يؤكد هذه الفرضية ويدعمها كما سنرى فيما بعد.

المطلب الأول: الأرض كمتغير اجتماعي.

تعتبر الأرض من أهم الأسس المادية التي يقوم عليها التحام المجتمع بشكل عام والقبيلة والعائلة على وجه الخصوص، والأرض باعتبارها وسيلة من وسائل الإنتاج الاقتصادي، ترتكز عليها حركية المجتمع بأكمله، إذ لا تحيل على الالتحام فقط، وإنما قد تقود إلى صراعات قاتلة أحيانا، خصوصا في المجتمع القبلي.

ودون الدخول في تفاصيل الملكية العقارية بالمغرب "قبل الحماية، لنقل أولا: أن الأرض، مهما كانت حالتها، بل وحتى الأرض الأقحل كانت دائما موضوعا لحقوق محددة تحديدا جيدا، رغم أنها كانت حقوقا معقدة جدا، وخاضعة للتغير الشديد من مكان لآخر."[1]

وتتبني هذه الحقوق على القانون العرفي، الذي يعد أهم استراتيجية دفاعية للحفاظ على ملكيتها، وتتبع أهمية الأرض في المجتمع المغربي من العرف الذي يؤسس لتلك العلاقة الجدلية بين البنيات الاقتصادية والثقافية. ولذلك نجد أن "الأنظمة الاجتماعية القبلية التقليدية تربط شرف الفرد والعائلة بشرف الأرض وقيمة العمل المبذول بداخلها، وتنسج حولها شبكة من التيمات والرموز الدالة على قوة الانتماء والهوية. وترتبط الأرض تاريخيا بالأنشطة الزراعية والرعوية ارتباطا بنيويا وجوهريا، إذ تُعرف نفسها عن كونها مجتمعات زراعية بالأساس، تأسست وتوسعت عبر نشاطها الزراعي والرعوي، المُدعَّم بامتلاكها للأرض وللمجالات الرعوية الشاسعة والقنوات المائية الطبيعية والاجتماعية".[2]

لا ترتبط الأرض "بالأنشطة الزراعية والرعوية فقط، وإنما ترتبط أيضا بالجسد السلطاني، فهي جزء من مجال إرادته وقصديته، حيث جعلها هذا الانتماء موضوع رهان سياسي"،[3] إن

---

[1]– عبد الكريم **(بلكندوز)**، الاستعمار الزراعي بالمغرب وطرقه في التغلغل، بيت الحكمة، العدد الثالث، السنة الأولى، أكتوبر 1886 ص: 127.

[2]– حنان **(حمودا)**، الماء موضوعا أنثروبولوجيا للتراث والثقافة واحة سكورة بجنوب المغرب، مجلة الموروث، العدد 22 يونيو ص: 18–19.

[3]– أنظر محمد **(زرنين)**، 2005 ص: 131.

انتماء الأرض للنسق السياسي المخزني جعل امتلاكها شرطا أساسيا لامتلاك مراكز النفوذ والسلطة والمكانة الاجتماعية المتميزة داخل القبيلة، كما تفسر هذه المسألة قدرة الأرض على وضع الأفراد في تراتبية اجتماعية ونسقية. "فقطعة الأرض مقياس هوية الفرد، ومادام النسق الاجتماعي محكوما بالأرض، فإنها ليست عاملا اقتصاديا فقط، بل هي أيضا رمز للأصالة والقوة والتشبث بالأعراف المتوارثة، فالعلاقة بين العائلة الأصلية والأرض هي علاقة ارتباط أنطولوجي وقدسي في نفس الوقت".[1]

تتبنى هذه العلاقة الوجودية على جدلية الجماعة والعرف، إذ يمنح العرف أهمية كبيرة للأرض، "هذه الأهمية التي لا ندركها على المستوى العملي، لأن الأرض وحدها من أهم الأسس المادية التي يقوم عليها التحام الجماعة العائلية كأدنى وحدة دفاعية داخل القبيلة".[2] إن أهمية الأرض وارتباطها بالمجتمع يحيلنا على طرح سؤال مهم: هل القيمة التي تتخذها الأرض قيمة أزلية تجعل من أسبقية ملكية الأرض في كل مكان عنصرا أساسيا ورئيسيا ومحددا؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتخذ أشكالا متعددة، فاعتبار الأرض عنصرا بالغ الأهمية أمر جائز من حيث الواقع، وله ما يبرره في السياق الاجتماعي، فالأرض عبر التاريخ كانت وسيلة إنتاج رئيسية، وتتحدد قوتها وقيمتها من خلال الظرفية والمرحلة التاريخية التي يعيشها المجتمع.

يمكن القول مع فريديريك انجليز F,Engels أن "نظام الملكية يتحكم في النظام العائلي"[3]، من هذا المنطلق فالعلاقة التي تربط المجتمع والأرض هي علاقة تأثير وتأثر، حيث تتأثر الأرض بالثقافة البشرية للمجموعات البشرية، وتؤثر ثقافة هذه المجتمعات على الأرض وكيفية التعامل معها.

---

[1]– الهادي **(الهروي)**، ص: 90.

[2]– رحمة **(بورقية)**، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسات في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة بيروت الطبعة الأولى 1991، ص:78 – 79.

[3]–أنظر فريديريك **(انجلز)**، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة أحمد عز العرب، : ص 8.

ويمكن للأرض أن تكون ثانوية في المجتمعات الرعوية، حيث سيحتل الماء أو الماشية أو العمل البشري أو الرأسمال مكانة عالية من الأرض من حيث القيمة، لكن تبقى "حقيقة أن الأرض في الفترة التي نعيشها هي عنصر التحام، لكن هذه الأهمية ليست خالدة ومطلقة".[1]

قد لا تكون أهمية الأرض خالدة لكنها كانت ولاتزال "رهانا للحرية والكرامة، فهي من جهة تدل على الهوية والأصـالة والثروة المادية والرمزية، ومن جهة أخرى تشـير إلى التراتب وعلى البلد أو الدوار".[2] وبشكل عام هذه هي الأساسيات التي تربط الأرض بالمجتمع.

أضـــف إلا ذلك أن الأرض" تحظى بأهمية خاصـــة منذ زمن بعيد إلى اليوم باعتبارها محركا أسـاسـيا للبنيات الاجتماعية، إذ ارتكز البلد في اقتصـاده بالدرجة الأولى على الزراعة والرعي وتربية الماشية".[3]

كما أنها قلب "الفلاح النابض وجســـده الذي ينســـج معها علاقة وجودية تملكية، إنها المحرك الأســـاســـي للوحدات الاجتماعية للمجتمع المغربي الحديث، إذ كانت ولا تزال البؤرة المحورية التي احتدم حولها صـراع تلك الوحدات الاجتماعية سـواء كانت حضـرية أو ريفية".[4] ومازال "ينظر إليها كمصدر اقتصادي وفضاء اجتماعي، وقيمة تبرز هوية الأفراد المستقرين".[5]

يتبين إجمالا من خلال هذا النقاش المبســـط، أن الأرض والمجتمع من بين المداخل الأسـاسـية في الدراسـات الاجتماعية، فالأرض هي هوية وثقافة، وبناء اجتماعي واقتصـادي، تدور حولها علاقات الإنتاج، كما يدور حولها الصـــراع، ويمكن القول في الأخير أن الأرض تعتبر وحدها موضـــوعا إشـــكاليا في المجتمع المغربي، لكن ما نبتغيه في هذا البحث يفرض علينا سلطة الإيجاز في القول والشساعة في المعنى.

---

[1]– المختار، **(الأكحل)**، دراســـة البنيات الفلاحية من منظور جغرافي بالمغرب: العوائق والإمكانات، التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، تنســـيق وتقديم عبد اللطيف بنشـــريفة ومحمد آيت حمزة، منشـــورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم28، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1994 ص: 24.

[2]– الهادي **(الهروي)**، ص: 250.

[3]– نفسه، ص: 146.

[4]– نفسه، ص: 151.

[5]– رحمة **(بورقية)**، العرف والعلماء والســـلطة في القرن 19 بالمغرب "الأنتلجينســـيا" في المغرب العربي، دار الحداثة بيروت، 1984، ص 121، عن المجتمع الصـــحراوي ومســـألة تدبير الماء بمنطقة بجدور قبيلة الأنصـــار أولاد تيدرارين نموذجا، زهرة فعراس، مجموعة البحث حول ساحل الصحراء، الرباط، الطبعة الأولى، 2015 ص: 94.

المطلب الثاني: جدلية الأرض والماء.

يمكن القول بكل ثقة معرفية، وبعيدا عن أحكام القيمة أن الأرض والماء هما أهم وسيلتين للإنتاج في المجتمع المعاصر، وتتبع هذه الأهمية بالأساس من جهة، إلى النمو الديموغرافي المتزايد، والحاجة المتزايدة والماسة لإنتاج الغذاء. ومن جهة أخرى إلى تطور القوانين العقارية وارتفاع أثمنة الأرض.

كانت القبيلة "كيانا اقتصاديا مشدودا إلى الأرض كمحرك أساسي للوحدات الاجتماعية. فالأرض هي البؤرة المحورية التي كان يحتدم حولها الصراع والاقتتال والعنف سواء بين القبائل بعضها البعض أو بين القبائل والمخزن، وهي التي التفت حولها اللفوف والصفوف وانبثقت عنها كل أشكال التحالفات والتضامنات. فالأرض هي التي تضمن التوازن الاجتماعي بين الانتاج والاستهلاك من جهة، وبين كل فئات المجتمع القبلي من جهة أخرى".[1]

من هذا المنطلق، شكلت الأرض عنصر" تلاحم وتضامن مختلف الأنظمة والوحدات الاجتماعية، المكونة للأنظمة القبلية ولمؤسساتها التقليدية بالمجتمع المغربي، وخصوصا العائلة بمفهومها التقليدي، كأصغر عنصر تستلهم منه القبيلة قوتها وعصبتها ورموزها الثقافية والاجتماعية، الدالة على قوة الترابط الدموي المؤدي للحفاظ على ملكية الأرض، عبر نظام الإرث المضبوط بقواعد عرفية جد صارمة، وكذا تداولها جماعيا، والحفاظ عليها وتقويتها، لضمان استمراريتها داخل مجال القبيلة التي تنتمي إليه وتحدده"[2].

يبين الواقع الاجتماعي أن" دراسة تطور وتعدد أشكال حيازة الأرض واستغلالها، لا تستقيم إلا في دراستها بارتباط مع الخصائص الطبيعية للمجال، وبارتباط مع بعض التغيرات البيئة الطارئة أو المألوفة، وبارتباط مع الأوضاع السياسية للسلطة القائمة، وبارتباط مع أشكال التنظيم الداخلي للمجتمع"[3]، ويشكل الماء بالأساس العنصر الأكثر ارتباطا بدراسة

---

[1]– الهادي، **(الهروي)**، القبيلة والإقطاع والمخزن، مرجع سابق، ص: 157.

[2]– حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، دراسة أنثروبولوجية لبنيات المجتمع الواحي بالمغرب، ص: 131.

[3]– عمار **(حمداش)**، الأراضي الجماعية والعرف من المحلي إلى الوطني، الأعراف بالبادية المغربية تنسيق البضاوية لبكامل منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، الطبعة الأولى ص: 144.

الأرض، إذ بظهوره " تتحول إلى مصـــــدر ثروة مـادية وتقييم مرتفع للأرض الفلاحية التي تكاثرت النزاعات القضائية حول حيازتها".[1]

يشـير بول باسـكون إلى أن الماء والأرض، "عاملين مهمين في إنتاج الثقافة"[2]، وتحدد هذه الفكرة الجدلية القائمة بينهما، فالثقافة كانت دائما ذلك المقياس الذي يمكن أن نقيس به المجتمعات. حيث أنه وفي ظل التغيرات المناخية وأثرها على المجتمع أصـــبحت وضـــعية الأرض متباينة وغير مستقرة وتتحكم فيها أشكال ديناميات السكان داخل المجال.

يؤدي الاســتقرار إلى جعل الماء والأرض عاملان مهمان في توحيد وتفريق تعاضــد والتحام الهياكل والتشـــكيلات القبلية بالمجتمع المغربي ، "فالأرض والماء واجهة تعكس علاقات خاصـــة بين الأفراد والجماعات، هذه العلاقات، بفعل متغيرات جديدة أثرت على بنيات الإنتاج و والمجتمع، فتغيرت العديد من مظاهرها، بظهور علاقات تملك واســتغلال خاصـة، انطبعت بالصـراع حول الاسـتفادة من هذه العناصـر الإنتاجية الأسـاسـية، فالأرض والماء وتوابعها علاقات أصـــبحت تتحكم فيها وتســيرها قوتان متناقضـــان : قوة تميل نحو التركز، أي تجميع الأراضـــي وحصـــص المياه الســقوية، وأخرى تســير نحو التقلص في العناصر الإنتاجية وتفتتها وتشتتها".[3]

يؤكد هذا الصـــراع بين هاتين القوتين، أنه لا امتلاك للأرض بدون ماء، لذلك فعلاقة الماء بالأرض، علاقة جدلية، فأحيانا وحســـب ما ذكره الباحث محمد زرنين، في "منطقة الحوز الماء أكثر أهمية من الأرض"[4]، وأحيانا أخرى تتسـاوي ملكية الأرض مع ملكية الماء، وبما أنهما يقترنان ببعضـــهما البعض، فللمالك الحق في التصـــرف بحقه المائي، وهذا الحق هو الذي يدفع الجماعة إلى ممارسـة حق الشـفعة حتى لا يتسـرب الأجانب إلى داخل القبيلة، لأن وجودهم قد يخل بتوازنها، وتمثل الشـفعة إحدى اسـتراتيجيات الحفاظ على الأرض والماء ضمن مجال القبيلة.

---

[1]– محمد **(شكري سلام)**، مرجع سابق، ص: 149.

[2]– Paul **(pacson)**, les Beni Boufrah, Essai d'écologie d'une vallée rifaine(Maroc), Institut Universitaire de la recherche Scientifique, rabat 2017,P :23

[3]– محمد **(بوريال)**، مرجع سابق، ص: 69.

[4]– محمد **(زرنين)**، ص: 83.

وتختلف العلاقة التي تربط الأرض بالماء باختلاف موقعها الجغرافي، "فالماء هو الذي يمنح الامتياز الفعلي للأراضـــي المرتفعة، من جهة لأن هناك عامل التســاقطات، ومن جهة أخرى لأن الجبال تعتبر بمثابة خزان للمياه يتيح إمكانيات مهمة لإقامة زراعات ســـقوية وتطويرها"[1].

في بعض الأحيان تكون ملكية الماء مســـتقلة عن الأرض، وأحيانا أخرى تصـــبح العقارات تابعة لملكية المياه وليس العكس. ومن وجهة " نظر تاريخية نقول بأن الماء كان يمثل دائما ومنذ أقدم العصـــور عاملا مهيمنا في المناطق القاحلة والصـــحراوية، في حين لم تصبح الأرض ثروة نادرة إلا بعد تفوق الزراعة".[2]

لقد مكنت الملكية الخاصـــــة للأرض الفرد من الولوج إلى الماء الباطني، مما يعني أن ملكية الأرض تؤســـس لملكية الماء الجوفي، ورغم أن قانون الماء ينظم طرق الوصـــول إلى هذا النوع من الماء، إلا أن هذه الفرضـــــية تبقى قائمة من الناحية الذهنية والثقافية. ولذلك فحسـب التصـور القديم " تعود ملكية الماء لمن قام بمجهود إخراجه من باطن الأرض أو من بين الصخور والأحجار".[3]

ترتبط الأرض بالماء وبالطقوس أيضـــــا، فطقوس الاســـتمطار، وطقوس بداية الحرث ونهاياتها، ما هي إلا تجسـيد لسـلسـلة من الأعراف والتقاليد والعادات التي تقوي الرباط بين هذين العنصرين الرئيسين في الإنتاج والاجتماع البشري.

عموما، فإن الماء مســـتقل عن الأرض ولا يرتبط بها في عملية البيع والشـــراء، وهذه القاعدة ليســـت عامة، ولا تطبق في جميع المناطق، فملكية الماء وارتباطها بالأرض، لها خصـــوصـــيات اجتماعية وثقافية، وجغرافية أيضـــا، فتارة تكون ملكية الماء أكثر أهمية من ملكيـة الأرض، وتـارة أخرى تتفوق ملكيـة الأرض على المـاء، ففي "جبـال إينولتـان ونظرا

---

[1]– جمال **(فزة)**، براديغم الجبل، مرجع سابق، ص: 188

[2]– بول **(باسكون)**، في علم الاجتماع القروي، بيت الحكمة، العدد الثالث، السنة الأولى، أكتوبر 1886، ص: 31.

[3]– المختار **(الهراس)**، القبيلة والسـلطة: تطور البنيات الاجتماعية في شـمال المغرب، المركز الوطني لتنسـيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، مطبعة الرسالة، ص: 227.

لانعدام الرطوبة الكافية ولقلة التساقطات وسوء توزيعها بالنسبة للزراعة كان الماء ذا أهمية قد تفوق أهمية الأرض نفسها".[1]

لكن ما يمكن أن نستخلصه سيما في الآونة الأخيرة، أن ملكية الأرض مرتبطة أشد الارتباط بالماء، فالاستثمار الفلاحي يتطلب بالدرجة الأولى الماء كعنصر أساسي في العملية الإنتاجية، وتنطبق هذه الفرضية على المناطق الجبلية.* بحيث يعدان "الماء–الأرض" عامين مهمين في التنمية، وكذلك أدوات من أدوات السلطة/ القوة.

المطلب الثالث: ملكية الماء.

حسب الإسلام يعتبر الماء هبة من الله، بمعنى أنه ليس في ملكية أي أحد، فالناس هم حراس الماء والموارد الأخرى المشتركة التي تنتمي للجماعة، إن هذه الفكرة صحيحة نوعا ما، لكن مع تعقد أنماط الإنتاج وأشكاله، أصبح الماء موردا يتنافس عليه، ويحرك عجلة الاقتصاد بأكمله.

من يملك الماء؟ إن هذا السؤال يبدو عاديا بالنسبة لمن ينتمي لمناطق يتخلى السكان فيها عن الماء، لكن عندما يأتي الجفاف يصبح من الصعب جدا الجواب عن هذا السؤال، فمنذ زمن طويل رأى المهتمون بالقانون أن هناك نوعين من الملكية: الملكية الخاصة للماء، على نفس شاكلة امتلاك الأرض، والملكية العامة والتي يتم فرضها بناء على الاستعمالات الجماعية للماء.[2]

إن ملكية الماء تعرف اختلافا بين مناطق المغرب، حيث يتم تقسيم الماء حسب المساحة المملوكة في كل ساقية، وذلك "باتباع رزنامة زمنية مضبوطة وثابتة، ففي سوس مثلا، يطغى على الحقوق المائية داخل القطاعات السقوية شكلان أساسيان هما: حق

---

[1]–. أحمد **(توفيق)**، المجتمع المغربي في القران التاسع عشر انولتان (1850–1912)، رسائل وأطروحات رقم 63، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، الطبعة الثالثة، ص: 209.

*– أثناء الزيارات الميدانية، وما يتم تداوله حسب الآبار في المنطقة أن الأرض التي نضبت آبارها، تتدنى قيمتها بشكل كبير، خصوصا إن كانت مزروعة بالأشجار المثمرة، نستنتج من هذه المعطيات أن الأرض والماء في المناطق الجبلية متزوجان، ولا يمكن أن نتحدث عن أرض دون ماء مهما كانت جودة تربتها، أو الاستثمارات الموضوعة بها.

[2]– Moulay Driss **(El Jihad)**.P :668

الاستعمال الذي يربط الماء بالأرض، ويضمن توزيعا متساويا بين مختلف المستفيدين، وحق الملكية الذي يفصل ملكية الماء عن ملكية الأرض".[1]

وفي مناطق أخرى فحق استغلال الماء مرتبط أساسا بحق استغلال الأرض، فالذي لا يملك الأرض لا حق له في امتلاك الماء، باستثناء حق الشرب وحق الاستعمال المنزلي، إذن فحقوق الماء تهم فقط المالكين للأرض، وبالتالي فقيمة الأرض مرتبطة بالدرجة الأولى بتوفر الماء.

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت بين إمكانيات السقي والمساحات المزروعة بين عالية الوادي وسافلته، يحدد طبيعة العلاقة بين الماء والأرض، "حيث نجد حالة التزاوج بين هذين العنصرين في السافلة، حيث تكون ضرورة شراء حصة الماء مرتبطة بالأرض المشتراة بينما في العالية ليس هناك اقتران بينهما، نظرا لتوفر الماء بكميات لا تستدعي شراء حصص السقي".[2]

وتخضع ملكية الماء لكل الإجراءات الشرعية والقانونية، التي تخضع لها الممتلكات من حيث التوريث، البيع، الشراء والكراء، ثم "نجد الماء الخاضع لمنطق الملكية الفردية، وهناك ماء آخر يكون في ملكية الزوايا، وآخر في يد الأوقاف، ورابع يخضع للملكية الجماعية".[3] وفي حالة اشترى شخص ما أرضا فلاحية، فإن الماء قد يبقى لمالكه يستعمله في أرضه أو يكتريه، أو يشترك به في فلاحة من الفلاحات مع مالك الأرض، ومن باع الأرض فلا يعني أنه باع الماء".[4]

إن تقاليد القبائل في هذا الباب تقتضي ضرورة بسط نفوذها على مياه الأنهار وامتلاكها، "فحق الملكية الجماعية على الماء يشترط أن يستفيد السكان الموجودون على

---

[1]– لحسن **(لمحداد)**، ص: 179.

[2]– مصطفى **(أعفير)**، عبد الواحد بوبرية، البنيات التقليدية وتدبير مياه السقي بالجنوب الشرقي المغربي "نموذج واحة دادس، ص: 417.

[3]– عبد الرحيم **(العطري)**، العالم القروي وأسئلة التنمية المؤجلة، ص: 110.

[4]– حسن **(شوقي)**، الماء بتساوت: السراغنة وزمران الأنهار والسواقي–الدول والقسمة تاريخ وتقنيات، المطبعة والوراقة الوطنية الداوديات – مراكش، الطبعة الأولى 2012، ص: 48.

نفس المجرى المائي منه".[1]يفسر أحد السكان هذه المسألة بقوله " أن الماء وجد من أجل الأرض وليس من أجل الإنسان، ففي بعض المناطق، يوزع الماء حسب العائلات، ولكن في مناطق أخرى يوزع الماء حسب الأفراد، وترتبط ملكية الماء بالأرض، لأنه من غير الطبيعي أن نبيع الماء بدون أرض".[2]

يثبت التاريخ الاجتماعي، وبشكل لا لبس فيه، أن تدبير الأرض والماء ينتميان لتراث مشترك قديم جدا، حيث كانت طرق استخدام الأرض والمياه تجعل النظام الاجتماعي مسؤولا في تدبيرهما على أساس القلق، وهذا ما يسمى اليوم إدارة الموارد المستدامة طبيعيا، وحسب الباحث غريغوري لازريف " يجب أن نعرف كيف نتذكر هذا الماضي لفهم أفضل لتحديات اليوم"[3]

عموما إن الحق في امتلاك الماء، محدد عبر عدة مستويات لملكية الماء: فهناك ملكية جماعية للماء: يكون فيه الماء مشترك بين جميع الأفراد، وملكية أخرى فردية: يكون فيها حق الماء خاص بالأفراد، وهناك ملكية خاصة بالزوايا وأخير ملكية خاصة بالمخزن.

المطلب الرابع: الأرض والماء والتراتبية الاجتماعية.

كان التراتب الاجتماعي دائما في صلب البنيات الاجتماعية، ويظل في جميع الأنساق نتاجا موضوعيا لتاريخ من العلاقات والممارسات التي تتكب في المجال، "ويحيل التراتب الاجتماعي على نوع من التفاوت في اقتسام الخيرات الرمزية والمادية للنسق، فثمة اختلال في الإفادة من هذه الخيرات، وهو ما ينعكس على الهرمية الاجتماعية التي تنتج في النهاية سائدين ومسودين، مالكين وغير مالكين".[4]

---

[1]–محمد **(آيت حمزة)**، النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب، مجلة كلية الآداب بالرباط، ع. 13 ص: 142.

[2]–Jeanne (**Riaux**) , Dire le droit local de l'eau Histoire orale et partage de l'eau dans la vallée des Aït Bou Guemez (Haut Atlas, Maroc), Techniques & Culture 57, 2011/2: 166 – 181 p: 174

[3] –Grigori **(Lazarev),** Ruralité et changement social, études sociologiques, Essais et Etudes, Edition Bouregreg, rabat 2014.p :290.

[4]– عبد الرحيم **(العطري)**، سوسيولوجيا الأعيان، آليات إنتاج الوجاهة السياسية، دفاتر العلوم الإنسانية الرباط، الطبعة الثالثة، مارس، 2013، ص: 11.

عرف تاريخ التراتب الاجتماعي تشـــعبات كثيرة، فلكل حقبة تاريخية ومنطقة ثقافية محددات خاصـــة وشـــروط لتحديد وبصـــم النخبة الاجتماعية، وقد فصـــل الكثير من الأنثروبولوجين بخصوص هذه النخبة وكيفية تشكلها وانبثاقها واستمرارها.

فإذا كانت النخبة هي تلك الأقليات الاستراتيجية التي تتحكم في تدبير وسائل الإنتاج، فكيف فسر الأنثروبولوجيون استراتيجيات صناعة الوجاهة والتراتب الاجتماعي؟ من خلال "ملاحظاته للهبة في بعض قبائل الهنود الحمر، خلص مارســيل موس Marcel Mauss، إلى أن مبدأي الأخذ والعطاء يميزان الهبة، ويؤسسان لعلاقات السلطة والمكانة الاجتماعية، ويمكن اعتبار الهبة، صراعا من أجل حجز مكان ضمن النخبة التي كلما أحرقت أكثر كلما ارتفعت في ســـلم التراتب الاجتماعي أكثر".[1] إن ما يترتب عن الأخذ والعطاء أو الهبة ليس فقط إعادة ترتيب اجتماعي للأفراد، وإنما يتضـمن أيضـا علاقة هرمية اجتماعية بين الواهب والموهوب.

من هنا فالقدرة على العطاء، والكرم، وعلى الإنفاق، "تظل محددات أســـاســـية لبناء الوجاهة وإنتاج التمايزات الاجتماعية لدى قبائل البوتلاتش، فما يؤســـس لهذه الهبات وهذا الإحراق هو الإســـهام في إنتاج تراتبية بين الزعماء والأتباع"[2]. تفرض الهبة إذا محددات تتجلى في الهبة وردها بهبة مضـــاعفة، أضـــف إلى ذلك أن من يحرق ممتلكات أكثر، هو الذي يتربع على عرش النخبة الاجتماعية في هذا المجتمع.

أما لويس دومون Louis Dumont ففسر التراتب الاجتماعي بالاعتماد على زوجي الطاهر والمدنس، ففي رأيه يرتبط التراتب بالنظام الديني المحلي" وهو بذلك لا يعتبر الفعل الديني مجرد ممارسة طقوسية مرتبطة بحقل المقدس، بل يراه مؤسسة منتجة للتراتب، وفق ما تنطوي عليه من أسس اقتصادية وسياسية".[3]

---

[1] –Marcel (**Mauss**), Essai sur le don: forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques. Édition électronique réalisée avec le traitement de textes Microsoft Word 2001 pour Macintosh..نقلا عن عبد الرحيم (**العطري**)، سوسيولوجيا الأعيان

[2]– عبد الرحيم (**العطري**)، سوسيولوجيا الأعيان، ص: 23.

[3]–عبد الرحيم (**العطري**)، نفس المرجع السابق، ص 25.

يحدد ديل إيكلمان Dale Eicklman، التراتب الاجتماعي بعدة عناصـــر و"شـــروط متفرقة، ترتبط بالانتماء العائلي للإرث المخزني والبعد العلائقي، والمســـتوى الرمزي (الديني والعلمي)"[1]. إن دراســة ديل للنســق الديني المتمثل في الزوايا، وانفتاحه على الثقافة القروية مكنه من تحديد هذه العناصر التي لا زال بعضها يعمل في سياقات متعددة.

إن النقاش حول التراتب الاجتماعي وشـــروط إنتاجه وإعادة إنتاجه لا ينتهي، فتعدد المقاربات وتداخل المفاهيم المكونة للهرمية الاجتماعية، تحتاج نقاشا موسعا، ومستفيضا، ونحن لا نريد أن نتعمق في هذه المقاربات كي لا نبتعد عن موضوعنا الأصلي. فكيف نقرأ التراتب الاجتماعي في ارتباطه بالماء؟

لقد شكل الماء منذ القدم "موردا حساسا للغاية، فامتلاكه يعني امتلاك الحياة والاستقرار والجاه الاجتماعي، وعدم امتلاكه يعني الترحال الدائم بحثا عنه والتربع في قاع النســـيج السوسيو–اقتصادي". [2] إن نقص المياه أو جفافها يمكنه أن يقوي هوة اللامساواة بين البنيات، خصوصا في المناطق القروية، وبالتالي توسيع النتائج الاجتماعية والاقتصادية، يتميز الماء بهذا المعنى بقدرته على توسيع رقعة التفاوت الاجتماعي، وقد اعتمدت السلطات الاستعمارية على امتياز امتلاك الماء حيث قامت بتعيين شيوخ مخزنيين على رأس كل مشيخة، محددة شـــروطا خاصـــة لاختيارهم، منها أن يكونوا من مالكي الأرض وحقوق الماء وأن يكونوا متعاونين مع الاستعمار بكل وسيلة، وأخيرا أن يكونوا مؤثرين في قبائلهم".[3]

إن اعتماد السلطات الاستعمارية على معيار امتلاك الماء لتحديد الشيوخ المخزنين، يؤكد المكانة التي يحتلها الماء داخل النســـق الاجتماعي، من هنا فالماء والأرض يحددان موقع الفرد داخل النســـق الاجتماعي بحيث "تتحدد مكانته الاجتماعية والرمزية انطلاقا من مكانته العقارية. فكلما امتلك الفرد الأرض ومعها الماء، سهل عليه امتلاك النفوذ، والسلطة، والقوة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية."[4]

---

[1]–نفسه، ص: 25.

[2]– حنان **(حمودا)**، التدبير الأنثروبولوجي للماء وهندسة المجالات الواحية بالمغرب، سكورة نموذجا، ص: 168.

[3]– محمد **(امهدان)**، الماء والتنظيم والاجتماعي، مرجع سابق، ص: 134

[4]– حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، ص 149.

إن التراتبية الاجتماعية تمييز لواقع " يبرز لا محالة كل ما تعلق الأمر بتوزيع السلطة والثروات: أي بتعيين رئيس أو باستغلال المراعي أو بتقسيم مياه السقي. لذا يتم التراضي داخل الجماعة بين نزعتي التراتب والمساواة، مع البحث الدائم عن الاجماع حول حلول يفرضها سلفا واقع التراتب".[1]

حسب عبد الله حمودي، فإن التراتب الاجتماعي محدد سلفا، وينبني على توزيع الثروات في المجال عبر تحديد رئيس يمثل النخبة. لهذا يظهر الماء "كأفق للتواصل مع السلطة والتراتب الاجتماعي، بمعنى أن القوة هي التي تسير الماء منذ القديم إلى الآن. أو بتعبير آخر الماء صديق الأقوياء، فالماء هو الرهان الذي تقاس به جميع مستويات التنظيم الاجتماعي، فبالرغم من وجود إجراءات عرفية تسبق توزيع الماء، فإن تملكه الحقيقي يبقى مرهونا بتنافس مفتوح حوله ونتاج علاقات القوة والتضامن، بمعنى أن التوفر على حقوق الماء يقتضي التوفر على القوة للدفاع عنه."[2]

بناء على ذلك فإن امتلاك الأرض والماء يعني امتلاك قوة الدفاع عنهما، مما يرفع قيمة الأعيان ورأسمالهم المادي والرمزي. ويمكن القول أن التراتب الاجتماعي في الراهن ينبني ويتأسس على ملكية الأرض والماء، والقدرة على الدفاع عنهما ضد كل المتغيرات المناخية والاجتماعية، فالاستمرارية في سلم الهرمية يقتضي تحديث آليات السقي والزراعة، فالنخبة في مغرب اليوم هي التي تمتلك القوة التكنولوجية وتسخرها لخدمة الأرض والماء.

يتضمن امتلاك الماء عوامل تحدد الانتماء الاجتماعي، ففي الصحراء حصة "الحرطاني/ العبد قديما" من الماء ليست هي حصة الشخص الحر، صحيح أن عهد الرقيق انتهى، لكن التراتبية التي تحكم المجتمع مازالت مستمرة إلى حدود الساعة. على اعتبار أن الأنساق الثقافية لا تموت، بل تتقوى وتتجدر في كثير من الأحيان.

ومن ثمة فتوزيع الماء يعكس التراتبية الاجتماعية داخل المجتمع، فمثلا إصلاح السواقي يكون على أساس تويزي، أي على أساس حد الصايم، وتتم هذه العملية وفقا للعرف

---

[1]–عبد الله **(حمودي)**، الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة: ملاحظات حول أطروحة كلينر، ص:67.

[2]– امحمد **(مهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي، ص: 164.

الآتي "حد الصايم للحراطيين وحمير الشرفاء"، ومعنى ذلك أن الشرفاء يشاركون فيها بتوفير الدواب فقط".[1]

بمجرد أن نقر أن الحرطاني سيعمل بساعديه، والشرفاء سيقدمون حميرهم، فإن هذا في حد ذاته دليل قاطع على أن التراتبية الاجتماعية تتجسد داخل سياق توزيع الماء، وصيانة السواقي، وغيرها من الأعمال المرتبطة بالماء. وسنتطرق للتراتب الاجتماعي المبني على العرق في الجانب الميداني.

عموما فإن التراتب الاجتماعي مدخل مهم وأساسي في دراسة إشكالية الماء والتنمية، لما يقدمه من قراءات للواقع، حيث يضم في ثناياه أنظمة القرابة والدين، وأنماط الاقتصاد، وأشكال التضامن والصراع، وكلها تيمات تصب في طرق وآليات إنتاج وإعادة إنتاج هذه النخبة الاجتماعية المسيطرة.

المطلب الخامس: الماء صديق القوي*: المخزن والزاوية.

عرف المغرب مراحل تاريخية مهمة أثرت على البنيات الاجتماعية والثقافية، وكان الصراع على السلطة من أكثر المراحل أهمية في هذا التاريخ، حيث كان الصراع على الأرض والماء بارزا ومؤثرا على الجو العام للمجتمع الذي ارتكز في صلبه على ازدواجية: مخزن/ زاوية، بلاد السيبة/* بلاد المخزن*.

إن أساس هذه الازدواجية هي في الأصل أحقية السلطة، والتحكم في الموارد الطبيعية والمائية، ولذلك نجد أن ثنائية جبل / سهل دائما هي أساس الصراع وتحيل عليه أيضا، إذ تحتمي الزاوية بالجبل، وتجعل من السهل مصدرا للموارد الطبيعية، كالحبوب والخضر والفواكه...

---

[1]- حسن **(حافظي علوي)**، ص: 93

*-أخذنا تسمية هذا العنوان من كتاب "الماء صديق القوي" للكاتبة Bédoucha Geneviève.

*-هي القبائل المتمردة على السلطان، وغالبا ما يستعمل السلطان في هذه الحالة الحركة كنمط حربي يعيد به الاستقرار للمناطق التي تدخل في بلاد السيبة.

*- هي القبائل الموالية للسلطان في تاريخ المغرب القديم، وتخضع لسلطانه وحمايته، وتؤدي الضرائب وغير من المستحقات المفروضة عليها من طرف المخزن.

إن الماء يعكس ثلاثة أبعاد: المقدس، والاجتماعي والاقتصـــادي[1]، هذه الثلاثية نفســها تســتعملها الزاوية في ضــرب أوتادها في المجتمع، فقوة الســيف وقوة الصــلحاء والمرابطين، يكافحون من أجل التحكم في الوصـــول إلى الماء. وتعتبر "الزاوية والمخزن عماد البنيات الاجتماعية للمجالات الهيدروليكية، وتحليل محاضـر سلطة الماء في المناطق شبه المسقية تؤكد ذلك بقوة".[2]

يشـير عبد الله حمودي في دراسـته[3]، أن كلا من مفهوم الزاوية والمخزن جمعا ثروة في الأدب التاريخي والأنثروبولوجي، هذه الثروة جاءت نتيجة للدراســات الغزيرة التي اهتمت بهما خلال الفترة الكولونيالية وما قبلها.

يقول حمودي: إضــافة إلى امتلاك الأرض، فالماء يضــيف إلى الســلالة المقدســة قوة إضـــافية، بحيث إن امتلاك الماء والنســب الشــريف يرفع من قوة الزاوية وســيطرتها، لأنها تسيطر على النسق الديني، والاقتصادي في نفس الآن.

ورغم هذه القوة التي تمتلكها الزاوية إلا أن الصــراع على الماء خلف جثثا كثيرة،" فأحمد بن إبراهيم رغم ســمعة إمبراطورية تامكروت التي ينتمي إليها، مات في صـــراع حول الماء، وعلى هذا الأســاس فإن المســألة الدفاع عن الماء مســألة حياة أو موت، فقوة الزاوية المادية والروحية لن تتقوى إلا عبر اتحاد بين صالح معروف وبين نسب قبلي قوي".[4] وبين حصص ماء كثيرة أو أنظمة سقي متكاملة.

في هذا السياق تملك الزاوية الناصرية حصصـا لا يستهان بها من المياه، ولا تخضـع "لنظام تدبير النوبة مع باقي أطراف المجتمع، بحيث يملكون يوما قارا لســقي مزرعتهم، وقد

---

[1] – Abdelaziz **(bel Faida),** l'eau au Maghreb antique entre le sacré et le profane, rabat net maroc,2011 p: 131

[2] –Jean– Jacques **(Pérennes)**l'eau et les hommes au Maghreb, Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée. Editions Karthala, paris. P:113

[3]– Abdellah.**(Hammoudi),** »Sainteté, pouvoir et société : Tamgrout aux XVII ; ET XVIII, Siècles, » Annales, ESC, aout 1980.pp: 615–641

[4]–Ibid, p:623 – 628.

تتجاوز هذه الحصة يوما نحو يومين أو أكثر، إذ يحتكرون ما يسمى" بالماء الحر أو الساقية المحررة"، ويملكون وثيقة تعود لسنة 1731م تثبت أقدمية هذه العادة"

تكتسب هذه الحركية الاقتصادية التي تتجلى بالأساس في ملكية الأرض والماء وقطعان الماشية، وكذا استخراج المعادن، قوة في المجال والمجتمع على حد سواء، وتدخل الزاوية في تنافس مباشر مع السلطان 'المخزن'. حيث يجد المخزن نفسه في تنافسية على نفس الميدان، و"تتعمق هذه التنافسية أكثر على المستوى الإيديولوجي"[1]، بحيث تصبح تنافسية على المجال الديني أيضا.

يستخلص بول باسكون من خلال "المحاضر السلطة في الحوز أن هناك جغرافية مقدسة، فأقطاب الصلاح لا يتم توزيعهم بشكل عشوائي، إذ يحتلون المجال والحدود الفاصلة"[2] بين القبائل. ويشير إرنست كلينر إلى تمركز الصلحاء في الحدود الفاصلة بين القبائل–، ومن هذا المنطلق، فبإحكام قبضتهم على الماء، "تظهر وظيفتهم –ضد السلطة– ."[3] لهذا يحتمي الفلاح من ضغط السلطان/ المخزن/ بالزاوية، لذلك فالماء في هذه المناطق يحكي عن المجتمع، ويعتبر نظام توزيع الماء وثيقة مهمة حول النظام الاجتماعي.

في سنة 1659،" باع عبد الكريم الشعباني للمصلوحي دورة ماء ساقية "Bachia"* الخاصة بيوم الجمعة، ولم يتم توضيح وجهة الماء ولا قيمته، لكنه ترك تحت تصرف المصلوحي ليتحكم فيه كما يشاء هبة/ هدية من الله"، [4]أو بالأحرى هبة من المخزن. إن الوثائق والمحاضر التي تقر بتمرير الماء أو إصلاح السواقي من طرف المخزن تحت امرة الزاوية كثيرة ومتعددة.

وفي نفس السياق مكن "المخزن زاوية "أكريش" التابعة لزاوية تمصلوحت من ساقية ليسقوا بها الضيعات التابعة لهم، كما مكنهم مولاي إسماعيل بناء على أحد الاتفاقات من

---

[1] –Ibid, p:629.

[2] –Paul, **(pascon)** ,l*e Haouz de Marrakech*,tome1,Institut Universitaire de la recherche scientifique. Rabat, première éd. 1983. P: 255

[3]– Bedoucha –**(Albergono)**, l'eau l'amie de puissant, p :189

*– هي أكبر ساقية لواد Rhirhaia ، تعود في الأصل لملكية المخزن.

[4] – Paul ,**(pascon),** le haouz de Marrakech, op.cit. p :278

إصـلاح سـاقية Tamesguelft، وقد اسـتغرقوا فيها عدة سـنوات ليتمكنوا من الحصـول على نصـيبهم فيها".[1] اسـتخدم المخزن الزوايا الضـعيفة ليخدم مآربه في بعض المجالات، ولذلك أبرم اتفاقات تهم بالأساس استفادتهم من الماء والموارد الطبيعية، ويدل على هذا التحكم عبر منح حقوق الماء، قوة المخزن على السـيطرة وتطبيق التفاوض مع القوات الناشـئة، وبطبيعة الحال سيمكنه الماء من التحكم في الزوايا باستخدام استراتيجية العطاء والمنع.

وهذه الساقية كانت مجالا لصـراع طويل بين "الشـريف مولا ي سـعيد والقائد حجيري بن علي، ليتدخل السلطان ويفض هذا النزاع، ومن أجل أن ينهي النزاع قام بتمرير حق الاستنفاع من سـاقيتي mesref و Ghititis لمولاي سـعيد ، أثناء جريانها الكامل، أما عندما تنقص مياهها، لابد من ترك الماء ل majjat، حتى تمتلئ من جديد".[2] ويسقي المستفيدون منها.

عموما إن تاريخ المغرب زاخر بالمحاضـر والوثائق التي تحيل على النزاع حول الماء بين الزاوية و المخزن، فتارة يتدخل المخزن بين خدامه/ القواد، وبين أحد الشـرفاء لفض النزاع، وتارة أخرى تأخذ الزاوية الماء بالقوة من أجل رعاياها، وتارة ثالثة يكون هناك تراض ودي بين الأطراف، ولقد بلغ الحد بزاوية تمصـلوحت أحيانا إلى طلب المسـاعدة والحماية من الانجليز، حتى أن الإشـاعات كانت تقول أنه يتم سـقيهم خمرا بدل عصـير العنب[3]، وهذا ما يطرح أسـئلة عن الكيفية التي اسـتغلت بها الزاوية نفوذها على المجال الديني لتوسـيع من نشاطاتها الاقتصادية.

المبحث الثاني: المؤسسات الاجتماعية وتدبير الماء.

إن طبيعة المجتمع المغربي المركب، تجعل من الماء فضـاء خصـبا للدراسـات الاجتمـاعيـة. وعبر التـاريخ كـان المغرب مجتمعـا قبليـا، تحكمـه محـددات وروابط ثقـافيـة واجتماعية قبلية بالأساس، وهذه الروابط تجعل "البناء ثابتا ومتماسكا ويجعل المجتمع يستمر في الوجود، حتى في أعنف حالاته التعبيرية، وهذا سـر بقاء المجتمعات ودوامها، ومنها

[1] – ibid. p: 279

[2] – ibid. p :283.

[3] –ibid. p: 289

المجتمع المغربي، حيث يموت الإنســـان الفرد في القبيلة أو في المدينة وتبقى الجماعة، فالجماعة القبلية لم تزل ولم تنته بالانتهاء الطبيعي للإنسان القبلي".[1]

وتجدر الإشارة إلى أن استمرار النظام القبلي، "حتى عندما تنتفي الأسباب الموضوعية لبقائه، كان أمرا يلبي مصلحة كل من القبيلة والدولة، فبالنسبة للسكان شكلت القبيلة إطارا اجتماعيا ملائما، إن لم يكن للإنتاج فعلى الأقل لدرء الخطر الخارجي"[2]، من هنا كان من الضروري أن نسلط الضوء على المؤسسات الاجتماعية ودورها الأساسي في تدبير الموارد المائية، وكذا مساهمتها في إرساء النظام العام للمجتمع القبلي.

وفي هذا الإطار نلفت النظر إلى شـــيء مهم وضــروري، أن حديثنا عن المؤســسـات الاجتماعية سيكون من باب علاقتها بموضوع تدبير الماء وديناميته أساسا، لأن استحضار الطروحات النظرية التي عالجت القبيلة واجماعة وباقي المؤســسـات الأخرى، يتطلب نقاشـا موسعا، ولن يخدم صلب موضوعنا، وسنحاول في هذا المحور الإجابة عن بعض الأسئلة من قبيل: ما دور المؤسسات الاجتماعية في تدبير الماء؟ من أين تستمد هذه المؤسسات شرعيتها؟

المطلب الأول: القبيلة كتنظيم لتدبير الماء.

1. نظرة مختصرة حول مفهوم القبيلة.

إن غرضنا الأساسي من استحضار مفهوم القبيلة، ليس هو عرض تعاريف ومقاربات لهذا المفهوم، فالدراسات التي تناولته، قد افاضت فيه بشكل كبير جدا، لذلك سنقوم بتوضيح بسيط لمفهوم القبيلة، وسنربطه بموضوعنا المحوري، الذي يتعلق بتدبير الماء والمؤسسات الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلا أن القبيلة هي كيان وعنصر وتشكيلة اجتماعية تتدخل في تدبير الماء عن طريق المؤسسات التي خلقتها، لذلك سنحاول ما أمكن تسليط الضوء على هذه المؤسسات. نقطة أخرى إضافية وجب الإشارة إليها أيضا، تتعلق بهذه المؤسسات التي تدبر الماء، فكل منطقة لها خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، وسعيا لتحقيق ذلك الترابط المنطقي بين النظري والميداني سنكتفي بما عايناه في ميدان الدراسة.

---

[1]– الهادي **(الهروي)**، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، إفريقيا الشرق، ص: 55.

[2]– محمد **(منصور)**، المغرب قبل الاستعمار، مرجع سابق، ص: 25

إن القبيلة هي العنصر الأساسي والمحوري في " تاريخ المغرب مجتمعا ودولة، انتظمت حولها الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية عبر عصور مديدة وصمدت لقرون في وجه مؤسسات الحضارات المتوسطة الوافدة كالفينيقية والرومانية. فالقبيلة ومكوناتها سهرت علي حياة الجماعة بالمغرب القديم من خلال تنظيم تحصيل المعاش وعملية الإنتاج، وتدبير الاستفادة من المجال المشترك بين أفرادها والدفاع عنه، وبدون شك أبدعت آليات ومؤسسات منها ما هو مادي ملموس ومنها ما هو لامادي وغير مرئي."[1]

ومن هذا المنطلق كانت القبيلة عماد التوازن السياسي التقليدي، وهوية المغرب وتاريخه التنظيمي العريق، فرغم الصراعات التي عرفها المغرب عبر التاريخ، –التي كان أغلبها حول نظام الملكية ووسائل الإنتاج –حافظ على الاستقرار السياسي والأمني.

تم التطرق للقبيلة باعتبارها هوية ومؤسسة من طرف عدة مقاربات ودراسات، حاولت هذه الدراسات كل من زاويتها أن تعالج هذا المفهوم. و"نشير إلا أن أغلبها تتحرك في نسق التاريخ والأنثروبولوجيا، أما علم الاجتماع فكانت مساهمته جزئية أو متحفظة"[2]. وقد أشرنا سابقا أن عرض هذه المقاربات سيأخذ حيزا مهما من ورقات هذا البحث، ولن يفيدنا بالشيء الكثير، لذلك سنكتفي بتعريف مقتضب لهذا المفهوم.

نجد في قاموس علم الاجتماع ثلاثة تعاريف حول مفهوم القبيلة:[3]

1. هي نسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية، مثل القرى والبدنات والعشائر، وتقطن القبيلة عادة اقليما معينا ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية.
2. هي تجمع كبير أو صغير من الناس يستغلون إقليما معينا ويتحدثون اللغة نفسها وتجمعهم علاقات اجتماعية خاصة متجانسة ثقافيا.

---

[1]– عبد العزيز **(أكرير)**، القبائل المورية الأمازيغية: بعض تمظهرات التسيير الجماعي والأحلاف خلال الفترة الرومانية، ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، مرجع سابق، ص: 19.

[2]– أنظر: محمد نجيب **(بوطالب)** سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى: 2002.

[3]– محمد **(عاطف غيث)**، قاموس علم الاجتماع، نقلا عن محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص: 55.

3. هي وحدة متماسكة اجتماعيا ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية.

حسب هذه التعاريف يمكننا القول أن القبيلة هي نسق من التنظيم الاجتماعي، يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والعشائر، تقطن عادة إقليما معينا، بينها ثقافة مشتركة ولغة واحدة وإحساس قوي بالوحدة والتضامن، أو بالأحرى تسودها وتجمعها هوية اجتماعية واحدة، أما مؤسساتها التنظيمية فهي تلك المجالات المتعددة التي تبلورت فيها الممارسات المادية والثقافية والرمزية، وانتظمت فيها الأنشطة التدبيرية اليومية.

تتبنى القبيلة عند ابن خلدون على "النسب في معناه الواسع الرمزي وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، حيث يؤكد ابن خلدون دور المكان، أي الأرض، الذي يشكل محور التحام الجماعة، وهو ما يعزز الخطر الخارجي والالتحام الداخلي للقبيلة ويقويها، وتؤدي علاقات القرابة والتحالف بين أفراد القبيلة إلى خلق فوراق بين المجموعات القبلية، التي تتسبب كثيرا في عمليات التنافس الحاد والصراع على الموارد ومصادر العيش".[1]

ويرى الأنثروبولوجي لويس مورغان Lewis H. Morgan أن "القبيلة تنظيم لم يرق بعد إلى مستوى الدولة، لأنها محكومة بنظام القرابة والدم"[2]، ويتمثل عدم الارتقاء في الاعتماد على نسق القرابة الذي يمنع التكامل بين باقي مكونات المجتمع القبلي الأخرى، كما أن هذا النسق في حاجة إلى الشعور بالتضامن والتعاضد ضد كل التأثيرات الخارجية.

يرتبط التحليل المادي التاريخي في تحديده لمفهوم القبيلة على مفاهيم مادية مرتبطة بنمط الانتاج وملكية وسائل الانتاج وما يترتب عن ذلك من علاقات إنتاج وتراتبيات اجتماعية. فالقبيلة، "كوحدة اقتصادية أساسية بالنسبة للبشر في فترة تاريخية معينة، تندرج في إطار البناء التحتي للمجتمع، وهي بذلك تعتبر المحرك الأساسي لتاريخ الإنسان وصيرورته وتطوره وتجاوز أزماته الاقتصادية أو المادية في فترة زمنية معينة".[3]

---

[1]– محمد نجيب **(بوطالب)** سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص: 56.

[2]– عبد الله **(هرهار)**، الأرض والثقافة دراسات مختارة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار النشر/ VERLAG،2017 ص: 144

[3]– الهادي **(الهروي)**، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي 1988–1934، افريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى ص: 51.

إن القبيلة أيضـــا ظاهرة تاريخية ظهرت في التاريخ وفق شـروط محددة وموضـوعية " وسـتزول في مرحلة معينة من خلال الصـراعات والتناقضـات، وأصـناف التحالفات الداخلية والخارجية، لتبلور نوعية جديدة من التنظيم الاجتماعي والاقتصـــادي والســـياســـي تبعا لمبدأ الحتمية، وهو ما اصطلح عليه بالدولة 'العائلة–القبيلة–الدولة".[1]

يتضـــح مما ســـبق ذكره أن القبيلة تعد من المفاهيم التي اتخذت معان عديدة في حقل الأبحاث الأنثروبولوجية والاجتماعية، واســـتعمل في دراســـة مجتمعات مختلفة في مواطنها الجغرافيـة وفي تـاريخهـا ونمط حيـاتهـا وتنظيمهـا الاجتمـاعي، ويعتبر" البعـد الجغرافي أحـد محددات القبيلة، لأن رابطة النســـب لا تكفي لوحدها، فالمجموعة التي يجمع مكوناتها رابطة اجتماعية يجب أن تحتل أرضـا، تمارس عليه سـلطتها وتدافع عنه بشـكل من هويتها، وهذه الأرض لا تحدد فقط طابع عيش الجماعة بل تؤثر بقوة على العلاقات الاجتماعية".[2]

2. القبيلة وتدبير الماء.

يعطي جاك بيرك " أهمية بالغة للعنصـــر الإيكولوجي دون إغفال العناصـــر الأخرى كالعادات والأعراف والتقاليد والاقتصـــاد والجغرافيا وأيضـــا التاريخ. وتتحدد أهمية العنصـــر الإيكولوجي عند جاك بيرك في تحديد النشاط الفلاحي وتقسيم العمل القبلي، إذ يعتبره الحجر الأساس في فهم البنية الاجتماعية لقبيلة سكساوة".[3]

يؤكد جاك بيرك بدراسـته للقبيلة وجود " تعارض بين الإخس عند سـكسـاوة من جهة ثم المحيط الزراعي ونظام الســـقي من جهة أخرى، كما وجد أن أهداف الجماعة وبنيتها العليا مجســـدة في البنية العقارية وأســـاليب توزيع المياه، وهذا أمر طبيعي مادامت قطعة الأرض مقياس هوية الفرد ومادام النسق الاجتماعي محكوما بالأرض، وهو نفس التصور الذي ذهب إليه بول باسكون في التجزيئية والتراتبية عندما اعتبر القبيلة اتحادا بين مجموعة من العشائر حول ضرورات اجتماعية اقتصادية أهمها علاقة الإنسان بالأرض".[4]

---

[1]– نفسه، ص: 51.

[2]– رحال **(بوبريك)**، زمن القبيلة والسـلطة وتدبير العنف في المجتمع الصـحراوي، دار أبي رقراق لطباعة والنشـر، الطبعة الأولى 2012، ص: 9.

[3]– الهادي **(الهروي)**، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سـوسـيولوجية للمجتمع المغربي 1988–1934، افريقيا الشـرق، المغرب، الطبعة الأولى ص: 61.

[4]– نفسه، ص: 63.

وما لاحظه جاك بيرك بخصوص قبيلة سكساوة، أشار إليه المختار الهراس في كتابه البنيات الاجتماعية في شمال المغرب، " فجريان الماء، ودورة الزمان ونشاط الانسان، كل هذه العناصر تخضع لإيقاع واحد وتنصهر ضمن نسق واحد، وثقافة الانسان تبرز من خلال المجهود الذي يبذله في مسايرة حركية الطبيعة وتكييفها ومقتضيات الرموز والقيم الجماعية. لقد كان هنالك نظام معتمد في السقي يمر الماء بمقتضاه عبر الأملاك والمزارع الواحدة تلوى الأخرى...العرف المنظم لهذا التوزيع له الوزن والاستقرار ما يخول له أن يكون موضع ثقة الجميع".[1]

يعتبر التدبير الاجتماعي للماء قبل كل شيء بناء اجتماعيا، أنتج تاريخيا، هذا البناء الاجتماعي يرتدي شكل مؤسسة جماعية، مع تقسيم للعمل. "إن تأثير الأرض أو المجال القبلي على العلاقات الاجتماعية أمر حتمي، لذلك يحتاج تدبير الماء لوجود مؤسسات تضطلع بهذه المهمة، حيث يتم توزيع الماء بناء على نوعين من المؤسسات[2]:

- الأولى: يمكن نعتها بالمؤسسات الاجتماعية الهيكلية كالقبيلة والعائلة.
- الثانية: المؤسسات المنتخبة كـ "اجماعة وأمزال"، هذا الحرفي الذي يأخذ على عاتقه مهمة تحديد النوبات وضمان قسمة عادلة للماء بين ذوي الحقوق.

على هذا الأساس فالقبيلة لا تدبر الماء بشكل مباشر، وإنما تفوض هذه المهمة إلى مؤسسات خلقتها لهذا الغرض، ويدل تفويض التدبير إلى عدم تمركز السلط في المجتمع القبلي، فهناك مؤسسة تدبر الماء، وأخرى تدبر الأرض، وأخرى تدبر النزاع والصراع، وهنا تتجلى إبداعية المجتمع التقليدي في التعامل مع الموارد الطبيعية والمجال.

تعرف مؤسسة القبيلة تراجعا، وقصورا كبيرا على مستوى المهام التي كانت تقوم بها، إذ "بدت القبيلة إطارا لا يتماشى والسياسة الترابية للدولة الناشئة، التي رفعت شعارات الحداثة بغية تفكيكها. وقد عملت الدولة تحت ذريعة الحداثة على هدم وتفكيك البنيات القبلية،

---

[1]– المختار **(الهراس)**، القبيلة والسلطة: تطور البنيات الاجتماعية في شمال المغرب المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، مطبعة الرسالة ص: 230.

[2]– توفيق **(محمد لقبابي)**، مرجع سابق، ص: 171.

وأضـــحت القبيلة بحمولتها الرمزية والمادية، ومؤســـســـاتها التقليدية وأعرافها، مجرد هياكل تاريخية لا محل لها ضمن الوحدات العصرية في تدبير شؤون المجموعات البشرية"[1].

يقول غريغوري لازريف **G.Lazarev** "أنه يجب أن نشـــير إلى التفكك والقهقرة التي تعرفها المؤسسـات العرفية التي تضـمن احترام ممارسـات التدبير الاجتماعي للموارد الطبيعية وتعرف هذه المؤســـســـات في المناطق الأكثر تضـــررا من الاســـتعمار والتحضـــر وتحديث الاقتصاد، تلاشيا بسبب انعدام وظائفها في السياق الاجتماعي الجديد".[2]

ويضـيف بخصـوص هذا التفكك، أنه من الضـروري إعادة قراءة تاريخ المجتمع القروي خلال القرن العشـرين لفهم دينامية التفكك، ففي البدء كان الاسـتعمار مسـاهما كبيرا في تغيير المجتمع القروي، فاحتلال الأراضـــي وتحويلها إلى مجالات الزراعة الحديثة، كان له عواقب وخيمة على المجتمعات المحلية، كما كان لـه عواقب ضـــارة بنفس القدر على المنظمات الرعوية التي أدمجت في نظمها الخاصة المساحات التي يشغلها الاستعمار".[3]

المطلب الثاني: اجماعة مؤسسة اجتماعية لتدبير الماء.

تعتبر مؤسـسـة اجماعة شـكلا من أشـكال التنظيم السـياسـي والاجتماعي للقبيلة، فهي مؤســـســـة عهد إليها بدور تنظيم الحياة اليومية الاقتصـــادية والاجتماعية. واحتكرت هذه المؤسسة عبر التاريخ، عدة سلط، إدارية وسياسية وتشريعية، وفق اختيار طوعي لمجموعة من الأشـخاص يمثلون النخبة القبلية. وقد "شـكلت الجماعة على مر تاريخ المغرب رأسـمال اجتماعي في خدمة قضـايا القبيلة أو الدوار، وتتجلى أهميتها أسـاسـا في القيم التي تترجمها طرق اشـتغالها. فالتضـامن والثقة التي تحكم علاقة الفرد بالجماعة والقبيلة، تعد ذات أهمية قصوى في انخراط الفرد والجماعة بشكل فاعل في خدمة مصالح القبيلة."[4]

تعد هذه المؤسسة أيضـا " القاعدة المحددة للمواقف السياسية والسلوكات التنظيمية في المجتمع القبلي المغربي، وهي مؤسـسـة عامة تبرر مشـروعية المصـالح المشـتركة والتوزان داخل القبيلة. وقد تختلف في كيفية بلورتها وفي شكلها وتنظيمها من منطقة إلى أخرى حسب

---

[1]– أنظر: سعيد **(كمتي)**، الجماعة وتدبير المجال، ص: 201.

[2]– Grigori **(Lazarev)**,Ruralité et changement social .P:294-295.

[3]– ibid. p :293.

[4]– سعيد **(كمتي)**، مرجع سابق، ص: 208.

طبيعة المجال وحسب القوانين والأعراف المتداولة إلا أنها عامة، مجلس اجتماعي وسياسي واقتصادي".[1]

يؤكد الباحث محمد مهدي، أن "اجماعة وحدة ترابية تأخذ بعد دوار أو عدة دواوير، تمتد سلطتها القانونية وسيطرتها على ترابها، وتضم اجماعة حسب جاك بيرك ثلاثة تعاريف أساسية، تعريف فلاحي ترابي، وآخر سياسي، والثالث جغرافي".[2]

تتبني اجماعة على نفس المعايير والمرتكزات التي تتبني عليها القبيلة، فهي كيان سياسي وتنظيم ترابي، وفلاحي، وتقسيم جغرافي مؤسس على الثقافة والصراع، وعلى حد تعبير روبير مونطانيR. Montagne الجماعة هي " التنظيم السياسي الأكثر حيوية والأكثر نشاطا، لأنها تمتلك السلطة الإدارية والتشريعية والتنفيذية، كما أنها هي التي تسهر على حماية مصالح المجموعة والدفاع عن حدودها، إضافة إلى أنها تعكف على ضمان احترام الحياة الجماعية، كما أنها أيضا الفاعل الذي ينظم استغلال الأراضي الزراعية ويضمن تقييم الخيرات، لكن رغم كل هذا فإن اجماعة ليست بحاجة لقوة فيزيقية لتطبيق قراراتها، لأن الضغط الاجتماعي والعار يلعب دورا مهما في تنظيم الحياة المحلية"[3].

من خلال هذه المعطيات يتضح أن اجماعة " مؤسسة تنظيمية محلية مرتبطة بالدوار أو المدشر أو القصر الذي يأوي عددا من العائلات المنحدرة مبدئيا من جد مشترك، والمنتمية بالضرورة لنسق قبلي واحد، إذ يوكل إليها أمر السهر على تنظيم المشترك الجمعي لهذه العائلات وفق مقاربة تشاورية تنضبط إلى تمثيلية ومشاركة العائلات المشكلة للدوار. وهي مؤسسة غارقة في القدم عرفتها أغلب القرى المغربية وفق تسميات مختلفة معبرة عن الانتماء المجالي والقبلي."[4]

---

[1]– الهادي **(الهروي)**، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، ص: 201.

[2]– Mohamed **(mahdi)**, Pasteur de l'atlas production pastorale, droit et rituel, fondation konard Adenauer ,1ére édition,1999 p :41.

[3]– محمد **(امهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي ص: 41-42

[4]– عبد الرحيم **(العطري)**، تحولات العالم القروي وأسئلة التنمية المؤجلة ، دفاتر الحرف والسؤال، الطبعة الأولى 2010، ص: 60.

إضـافة لكونها مجلسـا، تعتبر اجماعة فضـاء متعددا يتبلور فيها الوجود الفعلي للقبيلة والتي تعكس الممارســـات المادية والثقافية والرمزية، "وتمكنها من التنظيم والتوزيع، ومراقبة مجالاتها الحيوية وطاقتها البشـــرية ومواردها، وتوزيع تلك الموارد والأنشـــطة والأدوار على الفاعلين الاجتماعين فيها."[1] يرى البعض أن بروز ونشـوء مؤسـسـة اجماعة انبثق من رغبة نخبة القبيلة في تنظيم أمورها في علاقتهم مع الآخر والجماعة من خلال ابداع مؤســـســـة "عرفية" تهدف للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي.

وغني عن البيان أن المجتمع المغربي اعتمد وبشـــكل كبير على مؤســـســـات تقليدية أساسية مثل الأسرة والقبيلة والعشيرة والزاوية والجماعة، وكانت هذه التنظيمات قريبة من حياة المواطنين، ويعتمدون عليها بشـكل كبير في مختلف مجالات حياتهم، وخاصـة في المناطق والقبائل التي كانت تتميز بنقص وخصـاص كبير في الموارد. فمن أين تستمد هذه المؤسسة شرعيتها؟

1. شرعية مؤسسة 'اجماعة'.

بعد " انتشـار الفقه الإسـلامي تدريجيا، وعلى نطاق واسـع في شـمال افريقيا، توسـعت حاجة العرف إلى الشـرع تعزيزا لشـرعيته وشـرعية السـاهرين على وضـعه. فإذا كانت إدارة العرف يتم اختيارها من طرف مكونات القبيلة، وتمارس ســـلطتها اعتبارا لهذه الشـــرعية الاجتماعية والسياسية، فإنها بحثت أيضا عن شرعية دينية تعظيما لسلطتها، والحال أن هذه الشرعية ظلت دائما محط تساؤل"[2].

وتتجلى هذه الشرعية بالأساس في سن العرف الذي يؤسس لتلك العلاقة الترابطية بين المجتمع القبلي ومكوناته، وذلك كمحاولة منها لتأكيد المشـروعية الدينية لهيئتها ومؤسـسـتها، وهكذا كانت الجماعة تعتبر نفسـها سـلطة عليا داخل القبيلة ولا تكتسـب شـرعية اجتماعية وسياسية فقط، بل وأيضا دينية وشرعية. وقد "نصت بعض السجلات العرفية- تصريحا، على أن الجماعة هي القائمة مقام الحاكم في المحافظة على أحوال المجتمع ووقايته من الانحراف والتسيب الاجتماعي والأخلاقي، ومن الفوضـى. كما تعتبر نفسـها هي أهل الحل والعقد التي

---

[1]- الهادي **(الهروي)**، نفس المرجع السابق، ص: 99.

[2]- عبد القادر **(ايت الغازي)**، مرجع سابق، ص: 396

تمارس سلطتها داخل القبيلة بواسطة سنها لأحكام ونصوص قضائية تستمد مصدرها من العرف ومن الشرع معا"[1].

وترتكز اجماعة في شرعيتها بالأساس على العرف والشرع والإجماع أيضا، فنظامها الذي يعتمد في تشكيله على شيوخ وأعيان القبيلة، يقدم لها أرضية أساسية للحكم والتدبير، لكن ما مدى تجذر هذه الشرعية على المستوى الاجتماعي والسياسي؟

للإجابة على هذا السؤال ترى الباحثة رحمة بورقية أنه "ليس للجماعة أي وضع أو قانون إداري معترف به من طرف الدولة، إلا أنها تجذرت في التاريخ وفي وعي الأفراد، بالإضافة إلى استمرارية بعض وظائفها وإن كانت محدودة"[2] ويمنحها " التجذر في وعي الفرد والجماعة قوة وهيبة كبيرتين فقراراتها ملزمة للجميع، وعلى الكل الامتثال لها وتنفيذها. "[3].

تتمتع اجماعة باعتبارها كيانا ومؤسسة اجتماعية رفيعة المستوى بسلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، كما وضعت المؤسسة أعرافا لضبط المخالفات والعقوبات المترتبة عنها، ويبرز دورها بشكل واضح، من "خلال ضبط المجال وهيكلته بناء على الظروف السياسية "[4]. والاقتصادية والاجتماعية.

وتختص الجماعة وظيفيا بتدبير المشترك من ماء وأرض ومجال مقدس، وهي من أكثر المؤسسات التقليدية القروية تأكيدا على فعالية التدبير الجمعي التشاركي. ويبدو أن وجودها وشرعيتها الاجتماعية والدينية تتأسس على منع وقوع الخلافات والنزاعات والحرص على استتباب الأمن واستقرار المجتمع باعتباره أهم تيمة دينية واجتماعية في المجتمعات بشكل عام، فكيف تدبر اجماعة الماء؟

---

[1]– نفسه، ص: 397

[2]– رحمة **(بورقية)**، مرجع سابق، ص: 168

[3]– أنظر عبد الرحيم **(العطري)**، العالم القروي وأسئلة التنمية المؤجلة ص: 61 و توفيق محمد لقبابي، حرف الماء في تاريخ المغرب بين التأصيل والتجديد، ص :175.

[4]– عبد الواحد **(العمراني)**، بوجمعة بونقابة، التنظيمات الجماعية وتدبير مياه الري بمقدمة جبال الريف: حالة إقليم تاونات، ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، مرجع سابق، ص: 449.

2. اجماعة: مؤسسة تدبير الموارد المائية.

إن 'اجماعة' مؤسسة عرفية اجتماعية، وتنظيم اجتماعي مضبوط تشكل عبر "تفاعل عدد من الأنظمة السوسيو-اقتصادية مع محددات المجال المائي الاجتماعي والطبيعي، وتنضوي تحتها العديد من المؤسسات الفرعية التقليدية والعرفية، تتولى تدبير وتوزيع الموارد المائية، وتحافظ على استمرارية نظام العرف وبعض الممارسات الزراعية والمائية"[1] والرعوية.

يشير الطاك بوطيب* أن اجماعة "تتكلف بتوزيع الماء الموجه نحو السقي، وتعين فردا أو مجموعة من الأفراد المشهورين بصدقهم وعدلهم ومعرفتهم الشاملة بالماء"[2]، وذلك بالاعتماد على ترسانة القانون العرفي الذي يسهر على التدبير الاجتماعي للماء بطريقة تمنع نشوب خلافات ونزاعات.

فيما يخص التدبير الاجتماعي للماء، توكل اجماعة متصرفا يباشر عملية توزيع الماء والسهر على حسن تنظيمه يطلق عليه اسم الوقاف في منطقة البحث وعليه أن يكون متمكنا من المعرفة الدقيقة الخاصة بالشبكة المائية المعقدة "التي يختلط فيها ما هو بشري بما هو طبيعي، وغالبا ما تدخل اعتبارات أخرى في اختياره، منها المركز الاجتماعي وحجم الثروة المائية التي ملكها أو تملكها عائلته".[3]

والحال أن هذه الشروط مرتبطة أساسا "بالنسيج الثقافي التقليدي الذي يعتمد على النسب الشريف، علاقات المصاهرة، قوى الإنتاج ونظام الملكية، كثرة النسل، حيازة الرأسمال الرمزي الاجتماعي والمادي، بالإضافة إلى امتلاك الموارد الطبيعية (الماء والأرض وقطعان الماشية) وهي كلها معايير دالة على خصائص التفاوت الاجتماعي."[4]

لخص غريغوري لازريف مهام اجماعة الخاصة بتسيير مياه السقي في كونها" تعين مراقبين لتوزيع المياه، كما أبدعت وسائل لقياس مدا جريان مياه السقي، دون أن ننسى الأعمال الجماعية التي يتم تعبئتها من أجل بناء واستصلاح المنشآت المائية والمحافظة عليها

---

[1]- حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، ص :155 - 157.

*- أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس سايس، هو مؤسس شعبة الجغرافيا بهذه الكلية.

[2] - boutayeb (Tag),op.cit. p: 166.

[3]- أحمد **(مزيان)**، استغلال الماء في واحات المغرب، ضمن الماء في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص 122.

[4]- حنان **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، ص :19.

لعدة قرون، إضـافة إلى قدرتها على عقد المصـالحات من أجل تخفيف حدة التوتر حول هذه الموارد"[1].

تهتم أيضا هذه المؤسسة العريقة بالأمور المتعلقة بصيانة السواقي والمجاري وتطهيرها، يليها بعد ذلك تحديد الجهاز المشرف على الصيانة والتوزيع، وتحدد اجماعة "توقيت الصيانة، حيث تفرض على كل فلاح تنقية وإصلاح الجزء الذي قابل أرضه الزراعية من الساقية، حيث تراقب اجماعة هذه الأمور وتفرض غرامة على كل من لم يتبع أوامرها".[2]

هذه هي المهمات الأسـاسـية التي على اجماعة القيام بها في مجال تدبير الماء، ولقد بدأت هذه المؤسسة تتأثر بالعديد من التحولات التي عرفها النظام المائي، " إذ إن انتشار نظام الضخ العصري جعل أصحابه يسعون إلى كسب مصلحتهم الشخصية بكل الوسائل المتاحة، وبالتالي تراجع التفكير الجماعي الذي كانت تعتمده اجماعة لتسـيير الأنظمة الجماعية للسقي."[3] وسنتطرق لهذا المعطى في الجانب الميداني.

وعلى الرغم من هذه التحولات فإننا نجد أن اجماعة مازالت تمارس بعض الأدوار الخاصـة بتدبير مياه السـقي وحراسـة الأراضـي الزراعية وتوزيع المراعي والجزر في بعض المناطق الموغلة في الجبل، وهو ما يعني أنها تقاوم التغيرات، خاصـة فيما يتعلق بمهامها الرئيسية مثل تدبير الماء والمراعي.

يرى البعض أن اجماعة مازالت تتحكم في الأرض[4] والماء، وهذا التعميم ليس صـائبا، صحيح أنها مؤسسة اجتماعية تسهر على تدبير العديد من المجالات في العالم القروي، لكن أدوارها تتقلص شـيئا فشـيئا، وذلك حسـب المناطق/سـهل/ جبل/ البعد/ القرب عن المناطق الحضرية/ ثقافة المجتمع المدني، وغيرها من المتغيرات المساهمة في هذا التقلص والتفكك.

3. التحولات الاجتماعية: من مؤسسة اجماعة إلى مؤسسة الجمعية.

إن التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، وتفكك البنيات التقليدية المسـتمر، انعكس على وضـعها الاجتماعي" فانتشـار العلاقات الرأسـمالية الاسـتغلالية أحدث خللا في التوازن

---

[1]– نفسه، ص : 93

[2]– محمد **(امهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي ص 95.

[3]– امحمد **(مهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية، ص: 137.

[4]– Ahmed **(Zar Geuf),op.cit. p:255**

والتماسك الاجتماعي، وتولد عن هذه العلاقات تفكك مؤسسة 'الجماعة' ومن ثم التراجع التدريجي لقيم التآزر ومظاهر التكافل والتعاضد بين أفراد المجتمع القبلي المحلي لصالح الفردانية واحتداد الصراع حول الأرض التي أصبحت تتصدر من حيث الأهمية مواضع الإنتاج الأخرى."[1]

سجل بول باسكون تدهور مؤسسة الجماعة في المجتمع القروي المعاصر، "على أن هذا التدهور الذي لحق الوظائف الحيوية التي كانت مناطة بهذه المؤسسة في الماضي، والتي أصبحت تقوم بها الدولة (كالوظائف الاقتصادية والادارية)، لا يسير في اتجاه القضاء عليها نهائيا"[2]

حيث إن من بين أسباب التدهور هو نهج الدولة لمشروعها السياسي الذي ينظم الجغرافيا على أساس ترابي، لا على أساس ثقافي وهوياتي، من هذا المنطلق بات يرى في "الهياكل التقليدية مجرد بنيات لا تتجانس مع التصورات الإيديولوجية للدولة العصرية."[3]

تقول الباحثة رحمة بورقية بخصوص هذا التفكك" إن انهيار المؤسسات القديمة أو بتعبير أصح انهيار الوظائف الحيوية التي كانت تؤديها هذه المؤسسات داخل الوسط القروي، كالزاوية أو الجماعة أو اللجوء إلى العرف، وذلك بفعل تحول المجتمع وبفعل التدخل المباشر للدولة، لم يكن من الممكن إلا أن يؤدي إلى كون الدولة ستأخذ على عاتقها الوظائف التي كانت تؤديها هذه المؤسسات، والقيام بهذه الوظائف يظهرها في تصور الفرد، كقوة جبارة في يدها كل الحلول. "[4]

في الحقيقة إن الدولة تريد أن تمسح كل منافس لها، لتصبح تلك القوة الجبارة في نظر الفرد والمجتمع، هذه المقاربة جعلتها تتدخل بشكل مباشر في التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي، مما أدى بالمؤسسات التقليدية إلى فقدان وظائفها الحيوية.

يرى نجيب بودربالة أن انحلال "الأشكال السوسيواقتصادية، وتنامي النظام القانوني المركزي، عادة ما يقود السياسة الإدارية لتصفية الأشكال التقليدية، وإعادة تنشيطها لنفس

---

[1]– المختار **(الكحل)**، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية، مرجع سابق، ص: 97.

[2]– رحمة **(بورقية)**، مرجع سابق، ص: 168.

[3]– سعيد **(كمتي)**، مرجع سابق، ص: 197.

[4]– رحمة **(بورقية)**، مرجع سابق، ص: 193.

هذه المؤسسات تحت أسماء جديدة".[1] أضف إلى ذلك أن تخلي الدولة عن العالم القروي، كان " من أجل تثبيت السلطة والتحكم فيه من أجل ضمان عملية المراقبة والضبط الاجتماعيين".[2]

ينضاف إلى هذا العامل، العامل الديموغرافي " الذي ساهم في تفكك اجماعة، حيث يمكن تشبيه المجموعة البشرية بالشجرة الجينالوجية التي تتزايد أغصانها باستمرار بينما تفقد باستمرار جذوعها وأطرافها السفلى، إذ أن العائلات تفقد رؤساءها الذين يشكلون ذاكرتها وأهم عناصر انسجامها".[3]

زد على ذلك عوامل أخرى مثل: العصرنة المرتبطة بالانفتاح والهجرة، وتحويل هذه المؤسسات من طرف الدولة من مؤسسات تخضع لسلطة القبيلة إلى جمعيات سقوية تحت وصاية السلطة والمكاتب الفلاحية، كما أن ظهور طرق جديدة لتدبير الماء ساهمت كثيرا في استقلالية الفرد عن اجماعة، وبالتالي ستتغير نسقية المجتمع وفعالية الهياكل القديمة التي تتبني على أساس الالتحام لا الفردنة.

ومن هنا، صارت أدوارها " محدودة ومحصورة في بعض المهام الاجتماعية (فض النزاعات البسيطة، وتدبير أشكال التعاون ورعاية المرافق العمومية للقصر أو الدوار، وتنظيم وتحديد أوقات بدء مواسم الجني أو الحصاد، وتنظيم المواسم الجماعية أو بعض الأدوار السياسية، بل وقيامها بأدوار جديدة أملتها عليها التحولات المجتمعية مثل الإشراف على تدبير أراضي الجموع، وأحيانا الترافع أما القضاء أو الاحتجاج لدى السلطة دفاعا عن مصالح أفرادها"[4].

يلاحظ في كثير من المناطق أنه بعد ضمور مؤسسة الجماعة ظهرت الجمعيات السقوية كتنظيمات حديثة بديلة للتنظيمات العتيقة، " في بداية الثمانينات من القرن الماضي ونظرا للمشاكل التي كانت تتخبط فيها المدارات السقوية الكبرى، نتيجة الطابع التوجيهي

---

[1]– نجيب **(بودربالة)**: مرجع سابق، ص: 161

[2]– عبد السلام **(فراعي)**، التربية والتنمية، منشورات الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، الطبعة الأولى 202، ص: 156.

[3]– امحمد **(مهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية، ص: 140.

[4]– نفسه، ص 182.

للسـياسـة الفلاحية التي نهجتها الدولة في تلك الفترة، لكن بعد التسـعينيات تكاثرت بطريقة مقصودة هدفت من خلالها الدولة إلى التنصل من مسؤولياتها، واكتفت بكل ما يرتبط بالمنفعة العامة والأمن العمومي، وطرحت عدة افتراضـات لتزكية طرحها لإنشـاء هذه الجمعيات، كإشـراك المواطن في مسـؤولية تنظيم وتدبير مياه السـقي وتحمله مسـؤولية وتجهيز وصـيانة المنشـآت المائية بهدف تحسـين طرق اسـتغلال الماء كما وكيفا. بالإضـافة إلى ذلك سـعت الدولة من خلال إنشـاء هذه الجمعيات إلى هدف آخر وهو الحصـول على امتيازات وقروض من المنظمات والهيئات المانحة للقروض الدولية".[1]

بعد إصـدار قانون جمعيات مسـتعملي مياه السـقي لأغراض زراعية سـنة 1990. "تم تحويل المؤسـسـات الموروثة وخلق أخرى في إطار التسـيير التشـاركي للري في المناطق السقوية، أطلق عليها اسم جمعيات مستعملي المياه لأغراض زراعية. وتهدف هذه الجمعيات إلى حل المشاكل المتعلقة بالندرة المتزايدة لمياه السقي عن طريق التوعية والتحسيس وتحسين تدبير الري بالشبكة الموروثة والعصرية وحل إشكالية أعراف التوزيع، مع الحفاظ على أحقية التسيير الجماعي والصيانة والاستغلال لشبكة الري".[2]

والحال أن هذه الجمعيات تأسـسـت إما بمبادرة من السـكان الذين نظموا أنفسـهم داخل هذه المؤسـسـات الجديدة، بغرض الخروج من الفراغ المؤسـساتي الذي تركه ضـعف الهياكل القديمة في المجتمع، أو بمبادرة من السـلطة والمنتخبين في الجماعات المحلية، أو بمبادرة من المنظمات الدولية التي قامت بإحداث بعض المشاريع ووضعها تحت تصرف الجمعيات.

إن دعم الدولة للجمعيات المهتمة بتدبير الماء له ما يبرره في الواقع، فارتفاع مؤشـر المجتمع المدني واحتواءه للعديد من المجالات، يسـاعد الدولة في الحصـول على الكثير من الامتيازات، أولها الامتياز القانوني، إذ يصـعب التعامل مع اجماعة باعتبارها إطارا غير قانوني وتقليدي، الذي قد يشـكل للدولة مشـاكل كثيرة، عكس الجمعية التي يحكمها قانون مؤطر، ويمكن أن توقع شـراكات مع الدولة أو غيرها، لصـيانة السـواقي والمجاري وأماكن تخزين المياه.

---

[1]– عبد الواحد (العمراني)، بوجمعة **(بونقابة)**، مرجع سابق، ص: 452–453.

[2]– عبد العزيز **(بويحياوي)**، محمد **(لعوان)**، التراث المائي بواحات تافيلالت بين التثمين والتحديث لربح رهان التنمية المستدامة، ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب، مرجع سابق ص: 279.

إجمالا يمكن القول أن دور اجماعة تقلص بشكل كبير فأصبح أعضاءها يتدخلون في بعض النزاعات البسيطة حول الماء أو الأرض أو المراعي التي تحدث بين الأفراد في الدوار، كما يتدخلون أيضا لتنفيذ "الأنصاف أو العار" على الأفراد الذين تعدو على حقوق الآخرين، وفي بعض الأحيان تتكلف اجماعة بجمع التبرعات لبعض الأفراد الذين يريدون قضاء مناسك الحج، أو للتكفل بجنازة ما.

4. الماء والأرض كمدخل لفهم البنيات التقليدية.

من خلال النقاش السابق يتضح أن الأرض والماء عاملان أساسيان في فهم البنيات التقليدية للمجتمع، وذلك لأنهما أهم وسيلتين للإنتاج عبر العصور، ويمكن أن يقدما إمكانا قرائيا مكثفا، ولهذا قال بول باسكون: أنهما عاملين يشاركان في إنتاج الثقافة، على هذا الأساس يمكننا فهم البنيات التقليدية من خلال تفسيرنا الثقافة المرتبطة بالماء والأرض.

تعد الأرض رمزا للهوية والانتماء، حيث أنها العنصر الذي يعطي للقبيلة كوحدة اجتماعية عامة قوتها على أرض الواقع، وتستمد الأرض هذه القوة من التاريخ الحافل بالصراعات حولها، فبظهور المليكة الخاصة تغيرت مكانة الأرض بشكل كبير جدا، حيث أصبحت وسيلة رئيسية في عملية الإنتاج، كما أصبحت أيضا عاملا مهما في إنتاج الثقافة والروابط الاجتماعية.

من هذا المنطلق، شكلت الأرض عنصر تلاحم وتضامن اجتماعيين لجميع الأنظمة والوحدات الاجتماعية والبنيات التقليدية، خصوصا القبيلة/ اجماعة/ والعائلة، وتستلهم هذه البنيات قوتها من العصبية القبلية والأعراف والرموز الاجتماعية والثقافية للنسق القبلي، وتعمل القرابة على تفعيل وتأسيس قوة رابطة الدم الذي يعمل على الحفاظ على الملكية الخاصة بالعائلة أو القبيلة.

وقد فسر عبد السلام الحيمر ارتباط المجتمع المغربي بالأرض كالآتي: "المجتمع المغربي قبل كل شيء، مجتمع قبلي من حيث أن القبيلة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تكون نسيج ذلك المجتمع، ولأن أدوات الإنتاج في الفلاحة كانت بدائية، وخبرة الفلاحين كانت ضعيفة في فلاحة الأرض، فإن أغلب تلك القبائل كانت قبائل رحل، وبما أن الموارد الاقتصادية كانت دون مستوى الحاجيات، فإن القبائل كانت مضطرة إلى التحارب والاقتتال

لحيازة الأراضي والمراعي ونقط الماء ومنابعه أو الدفاع عنها كوسيلة من أجل المحافظة على البقاء"[1]

من هنا يمكن القول أن الموارد الطبيعية، لا تساهم في التحام البنيات القبيلة، وإنما يمكن أن تكون–في كثير من الأحيان –الآلية التي تفكك هذه البنيات وتعيد بناءها من جديد، فالتغييرات المناخية أو الحرب، أو الصراعات القاتلة على الأرض والمراعي والماء، تشكل متغيرات تحدد مصير البنيات التقليدية في المجتمع المغربي،– وهذا ما توصلنا له في الجانب الميداني، حيث أفرزت لنا ظاهر نضوب الماء فئة جديدة من الفلاحين– فالجفاف أو انعدام التساقطات أو تغير الهيدرولوجيا بسبب الظواهر الطبيعية يؤدي حتما إلى الهجرة، وبطبيعة الحال، ستؤدي الهجرة حتما إلى تفكك البناء التقليدي ، فاللحمة تتجلى بالأساس في القوة البشرية العاملة في الأرض والمدافعة عن حدودها ومياهها.

إضافة إلى تمكيننا من قراءة التاريخ والمجتمع، تعمل الموارد الطبيعية (الأرض والماء) على توضيح البناء الاجتماعي وتفسير التراتب الاجتماعي داخل البنيات القبلية، فامتلاك الأرض والماء، ليس هو امتلاك الأرض وحدها، وغالبا ما يترتب عن ملكية الأرض والماء تصنيف عال في سلم التراتب الاجتماعي في القبيلة، حيث أن الأرض التي يمر بجانبها النهر أو تنبثق في حدودها منابع مياه، تنتمي لسياق آخر مغاير لسياقات الأرض التي تبتعد عن مصادر الماء، وتقدم هذه المعطيات نظرة عامة عن من يتحكم ويسيطر على البنيات الاجتماعية التقليدية. بمعنى آخر من يجري الماء في أرضه بكمية كبيرة هو الذي يتربع على رأس الهرمية الاجتماعية في ذلك المجتمع.

يؤدي نضوب الماء إلى التخلي عن الأرض وبيعها، ثم إلى تراجع القيم الجماعية المشتركة، التي تؤسس للتضامن الاجتماعي داخل النسق القبلي، مما يؤثر على المجال القبلي وبنياته، فتراجع هذه القيم غالبا ما يؤدي إلى إضعاف القبيلة والتحالفات الاجتماعية واللفوف التي تعتبر الآلية التي تدافع عن الأرض والماء والمراعي. وهذه اللفوف هي في الأصل "سيرورة اجتماعية وتاريخية فرضتها ظروف طبيعية وملابسات سياسية ومعطيات اجتماعية واقتصادية".[2]

---

[1]–عبد السلام **(الحيمر)**، النخبة المغربية وإشكالية التحديث، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2001، ص: 67.

[2]– الهادي **(الهروي)**، والقبيلة الإقطاع والمخزن، مرجع سابق، ص: 116.

إذا كانت القبيلة عبارة عن مؤسسة اقتصادية غايتها هي الإنتاج، فإن هذا الإنتاج يرتكز على الاقتصاد الزراعي المائي، مما يحيل على الأرض والماء كوسائل رئيسية في الإنتاج، لهذا فإن "نمط الإنتاج القبلي، هو نمط في جوهره، جماعوي، أبوي، اعتمد في أساسه على وحدة العائلة واللانقسامية وعلى التعاون والتضامن سواء على مستوى الإنتاج بما في ذلك الأدوات والأشكال التكنولوجية والتنظيمات البشرية من أجل الإنتاج، أو سواء على مستوى الأنساق الإيديولوجية كالقيم والأخلاق الدينية والأنماط الثقافية والمفاهيم والأفكار المتداولة في سلوك المجموعة العائلية."[1]

ومن الملاحظ اليوم أن الماء يحتل مكانة أهم من الأرض سواء داخل نمط إنتاج قبلي أو إنتاج رأسمالي عصري، فضخ الماء غير من نمط الإنتاج القبلي الذي يعتمد على التساقطات وعلى المجهود العضلي للفلاح، إذ أن المكننة جعلت استخراج الماء أمرا يسيرا، مما سرع وثيرة الإنتاج في المجتمعات التقليدية والعصرية على حد سواء. وهذا أدى طبعا إلى تغير في البنيات القبلية وعلاقات الإنتاج، فتغير نمط الإنتاج الاقتصادي داخل مجتمع ما يعني بالضرورة تغير البنيات الاجتماعية وتطورها لتواكب التطور التقني الحاصل.

من هذا المنطلق تعد الأرض والماء، مدخلا مهما لقراءة وتفسير وفهم البنيات الاجتماعية القبلية والتغيرات في المجتمع، حيث ترتبط الأنظمة الاجتماعية بالفرد والجماعة بشرف الدفاع عن الأرض والحفاظ عليها من الأطماع الخارجية. كما أن نشوء المؤسسات الاجتماعية راجع بالأساس إلى الحاجة الماسة لتدبير وتنظيم الموارد الطبيعية، من أجل البقاء واستمرارية النسل البشري الذي يعد أهم تيمة يرتكز عليها المجتمع في جوهره.

[1]–نفسه، ص 138.

خلاصة.

إن التحولات التي عرفها المجتمع المغربي اليوم كبيرة جدا، ومســـت جميع الجوانب الاجتماعية، فالاتجاه نحو الفردانية عجل كثيرا من تفكك المؤسـسـات التقليدية، وتعويضـها بمؤسـسـات جديدة خلقتها الدولة لتتحكم قانونيا في المجتمع، وذلك لأن المؤسـسـات التقليدية تخضع للعرف لا للقانون.

انحصرت الأدوار التي كانت تقوم بها هذه المؤسسات، إذ أصبحت تقتصر على أدوار مثل تدبير النزاع وتدبير الماء في بعض المناطق فقط. ففي كثير من المجالات المســـقية تمكنت الجمعية كإطار قانوني من التكلف بتوزيع الماء وصيانة السواقي وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالمواد المائية.

أخيرا يمكن القول، أن التغيرات التي مســـت المجتمع المغربي أثرت تقريبا على جل المجالات الاجتماعية، فحتى المجتمع القروي لم يسـلم من هاته التغيرات الشـاسـعة النطاق، وما يلاحظ بشكل عام هو تدهور كل ما هو تقليدي بدء من أسلوب العيش حتى المؤسسات الاجتماعية التقليدية.

الفصل الثالث: الماء: التوزيع وآليات إعادة التماسك والصراع الاجتماعي

تمهيد:

إن توزيع الماء، هو نظام اجتماعي بالأســـاس، يعمل على تثبيت النظام العام في المجتمعات التي تعتمد في اقتصـــادها على تدبير وتوزيع الماء، وتلجأ اجماعة إلى العرف كقانونها المنظم لهذه العملية المعقدة، فبدون العرف لا يمكن أن يكون هناك توزيع أو تدبير.

إذ تعين القبيلة عبر اجماعة شـــخصـــا يقوم بعملية التوزيع، فيســـهر على مرور هذه العملية على أكمل وجه، ويتخذ الماء الســاقية مسـلكا له، فالسـاقية ليسـت فقط قنوات للنقل الماء، وإنما نظام اجتماعيا متكاملا، يحرك دواليب المجتمع، فتنظيف الساقية ونظام صيانتها لابد أن يرتكز على نظام التويزة، بمعنى تضـــامن اجتماعي قائم بذاته، تســـخر له موارد وطاقات بشرية، ويعتمد على نظام عرفي لتسييره.

كما أن الساقية هي بؤرة صراع متوقعة، فبمجرد حصول تدخل غير شرعي أثناء عملية السـقي، يصـبح الجو الاجتماعي مشـحونا مما يسـتدعي ويسـترعي تدخل اجماعة لتهدئة الأوضاع وتدبير النزاع المحتمل الذي قد يؤدي أحيانا إلى حرب بين القبائل.

إن النظام المائي هو نظام رمزي أيضـــا، إذ نجد أن الماء حافل بالطقوس، كطقس للتآخي بين القبائل ونبذ الصـراعات حاضـر بقوة في السـياق الاجتماعي للماء، فضـلا عن الانصـــاف والحق والعار، الذي تعتمد في غالبها على الذبيحة والقربان والدم من أجل إطفاء الفتن التي كان توزيع الماء سببا فيها.

المبحث الأول: التنظيم الاجتماعي والعرف وآليات تدبير واستغلال الماء.

المطلب الأول: التنظيم الاجتماعي وتدبير الماء.

1. مفهوم التنظيم.

من الناحية الاجتماعية كان الاهتمام بمفهوم التنظيم موازيا لميلاد ســـوســـيولوجيا التنظيمات في الســتينيات من القران الماضـــي، رغم أن التنظيم فكرة قديمة جدا، وقد جاءت إشـارات لهذا المفهوم في أبحاث السـوسـيولوجين الأوائل مثل أوغيسـت كونط وإميل دوركايم وكارل ماركس.

كان ماكس فيبر/Max Weber أول من وضـــع نظرية خاصـــة بالتنظيم، حيث قابله بمفهوم البيروقراطية، وجعل العقلانية خاصـية أسـاسـية للمجتمعات الحديثة التي تعتمد على

التنظيم، الذي يعد مجموعة من العلاقات الاجتماعية المغلقة التي تحد من إمكانية دخول الأجانب فيها، حيث يسهر مجموعة من الأشخاص على حسن تطبيق القوانين الجاري بها العمل داخل هذه العلاقات الاجتماعية.

أما زنانيكي/ Florian Znienki "فيرى أن التنظيم هو اجتماع مجموعة من الأفراد الذين يجتمعون لتحقيق غاية ما، والتنظيم في نظره هو تنظيم اجتماعي بالضرورة، لأنه مجال للتفاعل والتآزر والنقاش بين الفاعلين"[1].

وبالنسبة لتالكوت بارسونز Parsons Talcot فالتنظيم عبارة عن "وحدات اجتماعية تقام وفقا لنموذج بنائي معين لكي تحقق أهدافا معينة[2]"،وبهذا المعنى فالتنظيم نسق اجتماعي ينبني على مجموعة من العلاقات، ويضم هذا النسق العام، أنساقا فرعية محددة، تلبي رغبات الفاعلين وتضمن استمرارية التنظيم.

ساهم التعريف الذي قدمه مشيل كروزيه Michel Crozier "في تحديد جوانب خاصة بالتنظيمات الاجتماعية، لم تكن واضحة في التعريفات السابقة، حيث معه تحول التنظيم الاجتماعي إلى بناء اجتماعي وإنساني، ومجالا للصراع والسلطة، ومجالا كذلك لخلق استراتيجيات بهدف السيطرة على التنظيم. وهكذا يغدو التنظيم ذلك البناء الإنساني الذي يجب دراسته وتحليله، كما أن هذا البناء الإنساني يعمل على تلبية عدة وظائف اجتماعية".[3]

يمكن القول أن مفهوم التنظيم الاجتماعي يحيل في "صيغته العامة على تلك الوضعية المحتوية لمجموعة من القواعد التي تنظم علاقات الأفراد والمجموعات البشرية. وإذا كانت القوانين هي الجوهر المؤسس لأي تنظيم بغض النظر عن طبيعته، فإنه وإلى جانب ذلك يحتوي على عناصر ثابتة يستمر بموجبها. إذ أنه وفضلا عن تلك العناصر يشتمل على

---

[1]– Znienki (**Florian**), Social Organization and Institutions, in George Gurvitch, Twentieth Sociology Century, Philosofical Library Inc, New York, 1945, p200–201. نقلا عن عبد السلام بيان، سوسيولوجياالتنظيمات: مفاهيم ومقاربات،مجلة العلوم الاجتماعية،المركز الديموقراطي العربي ألمانيا، العدد 24، جوان، 2022،128

[2] – Parsons (**Talcot**), Structure and Process in Modern Societies, Glencoe 111: The Parsons Free Press, 1960, p :17 .128 نقلا عن نفس المصدر، ص،

[3] – Michel (**Crozier**)، Erhard Freiberg، L'acteur et le système, Ed Seuil, 1977, p :15–22

مجموعة من الفاعلين الذين يتوفرون على بنية سـلطة ويقومون بأدوار معينة"[1]. فكيف يمكننا تعريف التنظيم الاجتماعي للماء؟

2. التنظيم الاجتماعي للماء.

يعرف محمد مهدان النظام المائي "بأنه نظام اجتماعي تم تأسيسه من طرف ساكنة منطقة ما بهدف الســـقي وتلبية الحاجيات الأخرى من الماء، إذ يعملون على تحديد مجموعة من الشـــروط والأهداف كحقوق الاســـتعمال والواجبات المترتبة عنها، والتي يتوجب على كل مستعمل احترامها من أجل استمرار حقه في استعمال هذا المصدر."[2]

ويضم هذا النظام " بنية تحتية مخصصة للسقي ولجلب الماء تستجيب لقواعد وأشكال التدبير المحددة جماعيا من طرف مجموعة من الســـكان، كما أنه يســـتوجب وجود تنظيم جماعي قادر على فرض احترام قواعد العمل التي حددتها المجموعة."[3] ويتكون النظام المائي من عدة " أنظمة فرعية كأنظمة السقي، التي تتكون من بنية تحتية وقنوات للسقي، وكذا على نظام انتاجي ومؤسسة للتدبير تجمع بين مختلف مستعملي الماء، ويعتمد بشكل أساسي على التفاعل بين المجتمع ومحيطه، بما يحمله من علاقات ترابط بين المجتمع وإرثه التاريخي".[4]

إن التنظيم الاجتماعي للماء، هو تنظيم يهدف بالدرجة الأولى إلى التحكم في توزيع الماء على كل الأطراف الاجتماعية المتداخلة في هذه العملية المعقدة، وما هو أســاســي في هذه العملية هو الضـبط والتماسـك التي يأتي كنتاج أولي وأسـاسـي لتوزيع الماء، بمعنى أن غاية التوزيع هي تجنب الصـــراع الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى فناء القبيلة، قد تكون هذه الملاحظة ضـــربا من الخيال لكنها واقعية وتتجلى بشـــكل واضـــح في ظاهرة تدبير الماء، فأســـبقية التماســـك والتضـــامن الاجتماعي على المردودية والإنتاج تثبت ذلك، وطبعا هذه الفرضية لا تلغي الاستفادة الاقتصادية من التنظيم الاجتماعي للماء.

يتضـــح بشـــكل جلي حســـب الفقرات الســـابقة أن النظام المائي، هو تنظيم اجتماعي بالأســـاس، تديره مؤســـســـة اجتماعية بهدف إحلال التماســـك والترابط الاجتماعيين، وتجنب

---

[1]- عائشة **(حليم)**، مرجع سابق، ص: 218

[2]- امحمد **(مهدان)**، التحولات الاجتماعية والتنمية، نفس المرجع سابق، ص: 15.

[3]- نفسه، ص: 15.

[4]- نفسه، ص: 16.

الصـــراع. ويحكم هذا التنظيم مجموعة من القوانين والأعراف والفاعلين الذين يســـهرون على استمرارية التنظيم وسيره في النسق المحددة له، والذي تكون غايته الأساسية إحداث تفاعل اجتماعي بين المجتمع ومحيطه.

وفي هذا الإطار توضح الدراسة التي قام بها جاك بيرك بالأطلس الكبير، نظام السقي الاجتماعي، حيث حلله بشـــكل دقيق جدا، و " اعتبر هذا النظام نموذجا لإنتاج المعايير والضوابط، فتوزيع الماء لا يتبع قاعدة السقي بقعة بعد بقعة حسب مبدأ التجاور*، بل حسب مبدأ عائلي وعشـــائري مما يجعل الماء يقطع مســـافات ودورات قبل أن يصـــل إلى البقعة المعينة، يمكن اعتبار هذا النظام في الســقي مضــيعة للوقت وللمورد من وجهة نظر التوزيع العقلاني للمورد، غير أنه في الحقيقة، الجواب الذي تم التوصـــل إليه بعد جهد وتفكير– لضمان توزيع عادل ومنصف للمورد حسب العائلات والعشائر، فهو حل مقبول من طرف الجميع، ويضمن تماسك كل جماعة ومجموع القبيلة. إنه حل متضامن: فإذا ساءت ظروف أحد الملاك، وكان مضطرا لترك بقعته الأرضية وحصته في الماء، يمكنه أن يؤجر أرضه وحصـــته بالمزارعة ويرحل، ويمكنه هو أو ورثته أن يســـترجعوا الأرض وحصـــة الماء بعد سنوات من الغياب بدعم من الجماعة ذاتها".[1]

ولقد انتقد جاك بيرك هذا النظام بشده لأنه لا يستهدف المردودية الاقتصادية، وغايته ليســت الفعالية الاقتصـــادية، وإنما إحلال الانصـــاف والتماســك والالتحام الاجتماعي ومنع نشوب الصراعات والنزاعات، وأهميته لا تكمن في صموده واستمراريته فقط، بل وفي سلوك الانضباط والاتباع والانقياد الذي طبع علاقات القبائل به، والصفة الالزامية التي اكتساها.

وعموما، لاحظ جاك بيرك أن مســألة التنظيم الاجتماعي للماء مرتبط ببنية الأعراف والتقاليد والعادات التي يتم انتاجها بواســطة الحقول الثقافية والاجتماعية والســياســية في المجتمع سكساوة الذي عرف تطورا كبيرا على مستوى العادات والأعراف المنظمة للماء.

*– يعني مبدأ التجاور السقي بالجوار، إذ يمر الماء من قطعة أرضية لأخرى لتجنب ضياع المياه.

[1]– نجيب **(بودربالة)**: مرجع سابق، ص: 154.

المطلب الثاني: العرف: قانون اجماعة لتدبير الماء.

1. مفهوم العرف.

ساهمت الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية، منذ " بداياتها خلال القرن 19 وأوائل القرن 20، في دراسة القانون والعرف، وأشكال الضبط والتنظيم والتوجيه، من قيم أخلاقية ومعتقدات دينية، وقواعد التنشئة والسلوك وفقا للمعايير والعادات والديموغرافي والاقتصادي والسياسي".[1] لم يأتي الاهتمام بالعرف من فراغ، وإنما كان له مصوغاته العلمية، فالقانون في المجتمع المغربي بعيد عن أن يكون المصدر الوحيد للحق، فتاريخ هذا المجتمع جعل الأفراد يحترمون قواعد العرف التي ألفوها وتعودوا عليها.

ويمكن تعريف العرف على أنه " مجموعة من الضوابط والأحكام على مقتضى المصالح، ويؤدي عدم الأخذ بها إلى فساد البلاد واختلال نظام حالها،"[2] وهي قوانين صادرة عن جهاز القبيلة، وهي "بمثابة سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية، تطبق في إطار مجموعة بشرية مبنية على العصبية القبلية كأيديولوجيا تدفع نحو الترابط والتماسك، وهي نزعة يعتبرها ابن خلدون طبيعية في البشر"[3].

من هذا المنطلق، فالعرف نظام قانوني ينظم المجال والمجتمع، "يضمحل فيه موقع الفرد وتبرز فيه قوة وهيمنة الجماعة. ويتم إنتاج الأعراف انطلاقا من الأنظمة المؤسسة لجماعة القبيلة باعتبارها وحدة اجتماعية متجانسة العناصر، وتقوم هذه الأعراف على مجموعة من القيم والاعتقادات القديمة"[4]. وغالبا ما يكون مصدر العرف هو إجماع الجماعة، فمن شروط انبثاق العرف وإبداعه هو وجود جماعة مستقلة لتنظيم العرف.

يسود العرف على الأغلب بالمجال القروي، ويأخذ أصله من واقع وحقائق يصطدم بها الإنسان القروي في علاقته مع مجاله بكل عوامله الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية، وتكون الغاية الفضلى من العرف هو بث روح التضامن والتلاحم الاجتماعي، وهي قيم تسود في النسق القبلي. ومن وظائف العرف داخل هذا النسق نذكر: "حماية الفرد

---

[1]– عمار **(حمداش)**، الأراضي الجماعية والعرف من المحلي إلى الوطني، ص: 144 142 .

[2]–حليمة **(بنكرعي)** ، تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالعرف، مرجع سابق، ص: 6.

[3]– عبد الله **(هرهار)**، الأرض والثقافة دراسات مختارة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ص: 138–139.

[4]– عبد العزيز **(بويحياوي)** وعبد الواحد **(العمراني)**، مرجع سابق، ص: 429.

وممتلكاته في مجتمع تنعدم فيه ســـلطة فوقية تقوم بهذه الوظيفة، لكن رغم ذلك تميز النظر إلى العرف سواء في المشرق أو المغرب، باعتباره نظاما مخالفا للشرع، ويصنف في خانة البدع."[1]

بخصـــوص المنظومة القانونية/العرفية يقول نجيب بودربالة أن المعرفة القانونية المغربية، حقيقة غنية، متحركة ومعقدة ولا يمكن أن تتقدم إلا عبر شرطين[2]:

1. على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار مختلف مكونات النظام القانوني المغربي المعاصر "الشريعة، العرف، القانون الفرنسي" تعبيره، وأداءه وتطبيقه الملموس في التكوين الاجتماعي المغربي، إذ أن هناك عدة مواضـيع للبحث فيها من طرف الباحثين في القانون، والباحثين في علم اجتماع القانون.

2. تاريخ تكوين النظام القانوني المغربي لابد أن يكون مقاولة، لأنه بحث صـــعب وطويل الأمد، لكنه أمر ضروري إن وضعنا بالحسبان تعقيدات الوضعية الحالية، وعلى الباحثين في تاريخ القانون وتاريخ الاجتماعي أن يوحدوا جهودهم.

إجمالا، فالعرف تدبير قانوني لواقع اجتماعي وسياسي واقتصادي يستجيب للشروط والحاجيات الواقعية لمجموعة بشرية، لذلك فالأعراف تستند–على الرغم من تأثرها في بعض الأحيان بالشرع–على مرجعيات لها صلة بالحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للمجموعات البشرية.

2. العرف وتدبير الماء.

شكلت الأعراف منذ القدم أساس النظام التقليدي للمياه بالمجتمع المغربي. حيث يعرف العرف تنوعا وينبني على مجموعة من الأسس التي تختلف من منطقة لأخرى، وذلك حسب عادات وتقاليد كل مجتمع، وقد نظمت هذه الأعراف عبر التاريخ النظام المائي وحمت هذا المورد الحيوي من الضياع والصراعات.

كانت الحقوق المائية العرفية هي المنظم الأساسي لعملية توزيع الماء باعتبارها معطى (طبيعي وثقافي) يمثل عصب الحياة في مختلف المجالات، " وتراكمت هذه الحقوق والقوانين

[1]– عبد الله (**هرهار**)، نفس المرجع السابق، ص: 138

[2] –Najib (**Bouderbla**), loi entre ciel et terre ,Essais et études n 59, faculté des lettres et des sciences humaines de rabat. 1ére edition,2013,p: 69.

المائية متخذة في بدايتها شكل أعراف يتم الإجماع بشأنها ثم ترتقي إلى قوانين مكتوبة، مكنت من تدبير الثروة المائية لفترات طويلة من الزمن، إلى جانب ابتكار تقنيات جد دقيقة لتعبئة المياه السطحية والباطنية، لتتخذ عدة أشكال حسب المناطق تبعا لاختلاف الظروف الجغرافية والمنظومة البيئية."[1]

ترتبط هذه الأعراف والحقوق بالمجال وبالطبوغرافية والهيدرولوجية والمناخ. وقد شكل المجتمع القبلي مجالا ارتكز عليه العرف لضمان تداوله وديمومته واستمراريته. وقد "أفرزت القبيلة بنيات ومؤسسات احتضنت العرف، وأمنت له الاستمرارية. وفي كل الأحوال، سواء كانت السلطة المركزية قوية أو ضعيفة، عملت القبائل على سن قوانين ووضع ضوابط، القصد منها تنظيم مختلف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والأمنية".[2]

إشتهر المغرب منذ بداية السوسيولوجيا خصوصا في "كتابات بول باسكون (1984) و نجيب بودربالة (1984) وعبد الله حرزني (1986)، بتعدد التقنيات السقوية التقليدية. ودون بول باسكون (1983) في فصل كامل ضمن عمل جماعي جمعه مع هؤلاء الباحثين ملاحظات حول تقنيات أخرى كان يتم توزيع المياه بواسطة أنظمتها، هذه التقنيات كانت تعرف بنمطين من الحقوق المائية. الأولى هي حقوق مرتبطة بقنوات مائية متصلة بالأودية مباشرة، والثانية، هي حقوق ترتبط بالسواقي الفرعية أي القنوات المائية التي تتفرع عن القناة الرئيسية الأولى."[3]

إن مجال الماء "من المجالات المنظمة بالعرف وبالشرع في نفس الآن، بحيث أن تدبيره ومعالجة قضاياه ارتكزت على نظامين[4]:

1/ نظام مرتكز عرفي، يتكون من مجموعة من قواعد ومبادئ وعادات تشرف على اعتمادها وتطبيقها المؤسسات التقليدية.

2/نظام / مرتكز شرعي مستمد من المبادئ والأنظمة التي تتأصل في القرآن الكريم والحديث الشريف".

---

[1]– مقدمة كتاب التراث المائي والتنمية بالمغرب، 2018، ص: 13

[2]–عبد القادر **(أيت الغازي)**، مرجع سابق، ص: 401–402.

[3]–حنان**(حمودا)**، التدبير الاجتماعي للماء بواحات الجنوب الشرقي المغربي، ص: 159.

[4]– نفسه، ص: 390–391.

اســتنادا لهذين المرتكزين، فإن كتابة الأعراف المرتبطة بتدبير الماء تتم تحت إشــراف مؤسسة اجماعة"، وغالبا ما تكون الاجتماعات والمشاورات إما في المدرسة أو في المسجد، وفي أحدهما كان يتم تحريره لأول مرة، أو تجديده، أو تغيير شيء منه. وما اجتماع الجماعة في المسجد لتوثيق النص العرفي إلا تجسيد للبعد الديني."[1]

في كثير من المناطق كانت اجماعة تحرص على مشــاركة الصــلحاء والشــرفاء، في عملية صـياغة وتدوين هذه الأعراف، وذلك لرمزيتهم الدينية. لا تتمتع كل المناطق بخاصـية تدوين الأعراف، ولكن هذه القوانين الجماعية تنصـهر في بوتقة واحدة هي" التعابير الجوهرية الدقيقة لدور المؤسسات التنظيمية التقليدية، التي تعبر بشكل كبير من جهة على درجة عالية من الإدراك الجماعي للأسس العقائدية الرمزية، ومن جهة أخرى تحيلنا الأعراف على الأسس العملية النفعية المرتبطة بتفاصــيل الحياة اليومية، التي تســاهم في بناء فلســفة الضــمير الجمعي."[2]

تتميز الأعراف بقوة تأثيرها على الضـــمير الجمعي، وذلك لكونها محملة بالدلالات الرمزية والاجتماعية الثقافية، التي تنعكس على قيم الارتباط بالأرض والماء. ويقوي أيضـــا الأساليب والتقنيات التقليدية للتغلب على الجفاف وتدبير الندرة.

يمكن القول أن تقســـيم المـاء والأرض والمجـالات الرعويـة يعـد من "أبرز تجليـات المنظومـة العرفيـة في تنظيم المجـال الطبيعي، التي ظهرت نتيجـة لتفاعل ظروف القبـائل المحلية مع محيطها الطبيعي للحفاظ على اسـتمرارية وجودها ومصــالحها الحيوية".[3] وتعتبر هذه المنظومة من الحقوق العرفية والعلاقات الاجتماعية "ثمرة المجتمع التقليدي الذي لا يزال

---

[1]– نفسه، ص: 398.

[2]– حنان **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، مرجع سابق، ص: 228.

[3]– محمد **(أبيهي)**، دور الأعراف المحلية في تنظيم المجال الطبيعي بالجنوب المغربي: تقسيم الماء نموذجا، البيئة والتنمية المســتديمة: أدوار جديدة وآفاق واعدة للعلوم الاجتماعية، الناشــر كلية الآداب والعلوم الإنســانية، الرباط، الطبعة الأولى 2021 ص: 176.

إرث الماضـــي حيا به، ويمكن تفســـير العديد من مميزات تنظيم الحياة القروية الحالية من خلال هذا الإطار الاجتماعي".[1]

ويرى نجيب بودربالة " أن مجالات اسـتقلالية الجماعات أصـبحت تتقلص أكثر فأكثر مع تنامي التحكم المركزي في المجتمع والسلطة المهيمنة للدولة، فإن العرف أصبح يميل إلى أن يكون معمورا، فلا يمارس إلا قضـايا صـغيرة، في أسـاليب خطابية أو دعوات في سـاحة القرية كما في أماكن التقاضي".[2]

من هذا المنطلق، يمكن القول أن تقهقر العرف وتراجع مكانتـه هو عـامل في تفكك المؤســـســـات الاجتماعية بالمغرب، إذ أن تفكك البنيات التقليدية ينطلق من تفكك القانون العرفي والبنيات الثقافية. وعموما لعب العرف دورا مهما وأسـاسـيا في تدبير الماء وفي تلاحم القبيلة. وسنرى في المحاور القادمة أهم مرتكزات هذا النظام وأساسياته.

المبحث الثاني: طرق وآليات توزيع الماء.

المطلب الأول: حقوق تدبير الماء بين العالية* والسافلة*.

يتخذ السـقي أشـكالا متعددة حسـب جغرافية المناطق وتضـاريسـها، و"لعب الماء دورا مهما في النظام الاجتماعي التقليدي بالمغرب، فكرس بذلك ســـلطة الماء ضـــمن التراتبية الاجتماعية، ومجالا للصـــراع القبلي حول أحقية اسـتعماله، وتختلف حقوق الماء بين الأفراد حسـب نوع الملكية وحق الانتفاع، وقد طرحت العديد من كتب النوازل الفقهية مسـألة الحقوق المائية، وكذا الخلاف بين أحقية الاســـتفادة بين العالية والســـافلة من المياه الجارية، ومتى يكون لفلاح العالية أحقية الماء من فلاح السافلة". [3]

---

[1] – Ahmed **(Zar Geuf),** quelques coutumes et traditions de l'organisation de l'espace et de l'utilisation des eaux d'irrigation dans les tribus de la contrée d'Igherm, Anti-Atlas occidental P :38

[2]– نجيب **(بودربالة):** القانون بين القبيلة والأمة والدولة: جدلية التشـــريع: العرف، الشـــريعة والقانون، ترجمة محمد زرنين، افريقيا الشرق، الدارالبيضاء الطبعة الأولى، 2015 ص: 236.

*– المنطقة الجغرافية التي تحتوى على مصدر الماء وغاليا ما تكون في مكان عال.

*– المنطقة الجغرافية التي تتمركز أسفل مصدر الماء.

[3]– إدريس **(حافيظ)**، الأعراف المرتبطة بتدبير واستعمال الماء بجبال بني يزناسن، (المغرب الشرقي) ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب، ص: 245.

بالرغم من وجود الأعراف التي تنظم حقوق الماء، "إلا أن ذلك لا يعني انعدام النزاعات خاصة بين أصحاب أعالي المجاري المائية وبين أصحاب المياه السافلة وبصورة خاصة أيام شـح المياه أو الفيضـانات حيث تقطع المياه عن السـفلى في الحالة الأولى ويجري التخلص من المياه الجارفة نحو السفلى."[1]

تصبح الحاجة للماء في فترة الصيف ودورات الجفاف ضرورية "وهو ما يثير مشاحنات وخصومات بين الفرق المستفيدة من هذه الساقية أو تلك، وسببها أساسا هو تكسير الأسافل لسدود الأعالي في محاولة فرض حقهم في مياه الواد."[2] إن هذا التقسيم بين العالية والسافلة حاضر بقوة،* ويكون لساكنة العالية الحق في استغلال الموارد المائية المتوفرة، وتعد الطريقة المثلى هي الانطلاق من السافلة إلى العالية.

إن الهدف الرئيسـي من اعتماد هذا النوع من التدبير هو تفادي النزاعات وبث السـلم الاجتماعي. وقد يتم "اللجوء إلى القوة للاستفادة من المياه، وذلك باللجوء إلى تخريب السدود التحويلية لجيرانها من أجل تحويل مياه الواد نحو مزارعها، وهذا ما كان يتسـبب في النزاعات المتكررة بين مختلف القبائل، الأمر الذي يفرض على قبائل العالية وضـع حراسـة دائمة على سدودها ورؤوس سواقيها للدفاع عنها ضد أي هجوم عليها."[3]

وأحيانا يتم تغيير هذا الحق باللجوء إلى "الاسـتعطاف بواسـطة تدخل شـخصـيات لها سلطة روحية ودينية كرؤساء الزوايا والأعيان، وذلك قصد تحرير الماء لصالح أهل السافلة لفترة زمنية معينة".[4] وفي أحيان أخرى تلجأ قبائل السـافلة إلى اسـتعطاف قبائل العالية من أجل الحصول على مياه السقي لمدة معينة لانقاد محاصيلهم، هذا الاستعطاف ترافقه طقوس دينية تتجلى في تقديم قربان أو إطعام جماعي بغرض محاصرة السكان دينيا واجتماعيا، مما يجعل مثل هذه الطقوس غير مرفوضة الطلب.

---

[1]–إدريس **(الضحاك)**، مرجع سابق، ص: 82.

[2]– حسن **(شـوقي)**، الماء بتسـاوت: السـراغنة وزمران الأنهار والسـواقي– الدول والقسـمة تاريخ وتقنيات، المطبعة والوراقة الوطنية الداوديات – مراكش، الطبعة الأولى 2012، ص: 19.

*– أثناء زيارة ميدانية قمنا به إلى منطقة بن صـميم وقفنا على هذا النوع من التدبير الذي يعتمده سـكان المنطقة حصـة توزيع المياه ساعة لكل فرد دون الرجوع إلى مساحة الأرض التي يمتلكها.

[3]– محمد **(امهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي ص : 120.

[4]–مصطفى **(أعفير)**، عبد الواحد **(بوبرية)**، مرجع سابق، ص: 416.

المطلب الثاني: من يدبر الماء؟

قديما كان الفصل في تقسيم الماء صعبا للغاية، نظرا لتعقيده، بحيث كان هناك ملمون معدودون بهذا النظام، فقد يقضي الفرد حياته بأكملها في القرية دون أن يفهم طرق تقسيم الماء. لذلك غالبا ما كانت هذه المهنة تتوارث، إذ يلزمها معرفة واسعة بطرق تدبير الماء وأنواع الملكيات، وحقوق الماء.

اختلفت تسمية المشرف على قسمة الماء من منطقة لأخرى/ ومن بين هذه التسميات نذكر: "عامل الماء، شيخ الماء، الجراي، الغبار، فراي الماء، الفصال، القبال، امكان، اصرايفي أي الصراف"[1]، والوقاف، كلب الماء، "عساس" الماء، النواض، الترجمان في أحواز تزينت.

وفي المناطق الأمازيغية يسمى أمغار وامان: هو الشخص الذي يمثل "شرطة الماء " إن صح التعبير، فهو يحرص على أن يستفيد كل واحد من حقه في الماء، كما يراقب ويسعى إلى الاستعمال الإيجابي للماء ويتصدى لكل الانتهاكات والمخالفات ويقرر في شأنها هل يحل المشكل إن كان بسيطا على صعيد اجماعة أم سترفع المسألة إلى السلطات المحلية".[2]

تختار اجماعة رجلا يساعد "امغار ومان" يسمى أمغار تركا/الساقية " هو رجل يتم اختياره كذلك من طرف اجماعة أو القبيلة، ويسهر على الحفاظ على السير العادي للسقي بمراقبة السواقي وأحيانا يضطر للوصول إلى السدود التحريفية والعيون لمراقبتها".[3]

تختلف تسميات من يدبر الماء من منطقة لأخرى، لكن تعينه تتكفل به الجماعة، "ويتولى الفصل بين النزاعات التي تشوب بين الفلاحين حول الماء، وتحديد كمية المياه المخولة لكل ساقية، بطبيعة الحال "يخضع هذا المقدم لترسانة من الأعراف تحت سلطة مؤسسة الجماعة وهو خبير في شؤون توزيع الماء بين ذوي الحقوق."[4]

---

[1]– حسن **(حافظي علوي)**، مرجع سابق، ص : 99.

[2]–التراث المائي في مجال السقي بالجنوب الشرقي، واحة غريس نموذجا، مرجع سابق، ص: 147.

[3]– نفسه، ص: 147.

[4]– نفسه، ص: 328.

ويشـــترط أن يكون رجل ثقة، عارفا بشـــكل كامل بقواعد الســـقي وبخصـــوص جميع المستفيدين وضابط للقواعد العرفية التي وضعته الجماعة لهذا الغرض. كما يشترط فيه أيضا "أن يكون على إطلاع واسـع بمشـاكل السـاقية وعدد نوباتها وعدد شـغيلة كل نوبة على حدة ومالكيها".[1] وقادرا على الدفاع عن حقوق السـاقية، كما ينبغي أن يكون من الأشـخاص ذوي الوضع الاجتماعي المقبول خاصة وأن العمل يحتاج إلى التفرغ وبالضبط في أوقات الحاجة.

فيما يخص الأجرة يتلقى المكلفون من الفلاحين المسـتفيدين مسـاهمة عينية، وقد صـان "العرف حقوقهم بمعاقبة كل من خالف أوامرهم، كما يخضـــعون لقوانين صـــارمة في حالة ما إذا أخلوا بالمهام المنوطة بهم أو خانوا الأمانة بكراء المياه أو بيعها، فيعاقبون بغرامة مالية ضخمة".[2]

إجمالا، تختار اجماعة الشـخص المكلف بتوزيع الماء بناء على مجموعة من الشـروط، من بينها الإلمام بالحصـــص المائية للأفراد، وطريقة توزيعه، وضـــبط تاريخ تدبير الماء بتلك المنطقة، فضلا عن توفر شرط الثقة، وفي بعض المناطق لابد أن ينتمي لفرع قبلي أو آخر، فتوزيع الماء تتداخل فيه أنسـاق الشـرف والنسـب وغيرها. وفي مناطق أخرى يتم توارث هذه العملية أبا عن جد، وتجد الإشـارة إلا أنها ليسـت عملية سـهلة، والمشـرف عليها يتعين عليه تدبير النزاعات أيضا.

المطلب الثالث: الساقية كواقع تنظيمي.

تعتبر الســـاقية نظاما لتوزيع الماء، وأغلب الظن أن"مصـــطلح الســـاقية قديم التداول بمنطقة الغرب الإسلامي، وقد ظل يحمل دلالة المجرى المائي الذي يخصص لسقي الجنات والفدادين"،[3] وتعتبر الســـاقية شـــريان حيوي مهم، وهي عبارة عن قناة تحمل المياه، وأهميتها ترتبط بكمية وحجم المياه التي تستطيع حملها نحو الحقول.

---

[1]– أحمد **(البوزيدي)**، قضايا توزيع الماء بواحة درعة، الماء في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص: 81.

[2]– محمد **(أبيهي)**، دور الأعراف المحلية في تنظيم المجال الطبيعي بالجنوب المغربي: تقسيم الماء نموذجا، البيئة والتنمية المستديمة، مرجع سابق، ص: 180.

[3]– نور الدين **(امعيط)**، مرجع سابق، ص: 102.

ليست الساقية امتدادا لقنوات عادية لا قيمة لها سوى نقل الماء، بل هي "وسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي، مما استدعى خلال الأزمنة الماضية وجود تحالفات ولفوف قصد الحفاظ على التوازن".[1] فالســـواقي من هذا المنطلق، "أكثر من مجرد نظام للري: فهي تمثل البنية الفكرية والاجتماعية التقليدية والتاريخية."[2]

إن الساقية هي النظام التقليدي لتوزيع الماء، وتعتبر "نظاما بسيطا جدا، ولكنه مهم من حيث المساحات التي يستطيع ريها"،[3] وهي بالأساس، تقنية متخصصة في استغلال المياه السطحية، وحسب بول باسكون تمثل الساقية في الواقع نظاما مجاليا وبشريا وتقنيا، يتركب من " ثلاثة عناصر هي: السد التحويلي، والساقية، وشبكة التوزيع، التي تتفرع إلى سلسلة من العناصر الثلاثية والرباعية".[4]

تكشف الساقية عن أبعاد اجتماعية وثقافية واقتصادية تدبيرية، فهي مصدر التحالفات القبلية وكذا الصراعات بين العالية والسافلة. لذلك تعتبر العنصر الأساسي المهيكل "للمجال وتنظيمه في إطار من التعاقدات للاســـتفادة من المياه قدر الإمكان، فعادة ما تكون بداية الساقية من مكان أعلى بالنسبة للأرض التي تسقيها، وتمتد لمسافة طويلة تصل إلى بضع كيلومترات لضمان التزويد الأقصى من مياه السقي لأطول مدة ممكنة".[5]

وفي هذا الصدد وظف المخزن في القرن التاسع عشر مسؤولا على سواقي المخزن، الذي طالما لعب دور الحكم ومحرك الأشغال، إلا أن قوة العمل تخون أحيانا بسبب التفريط، الذي تنتج عن الخصومات والتناحرات، ونتيجة لذلك قد تختفي السواقي. وقد لعب المخزن دورا مهما في تدبير السواقي، ففي "بنزمران تشق السواقي طريقها بإرادة المخزن فقط ومبادرته، بل كان ذلك أيضا يقع تحت نفوذ الصلحاء وشيوخ الزوايا والمرابطين".[6]

---

[1]– محمد **(آيت حمزة)**، النظام الســـقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب، مجلة كلية الآداب بالرباط، ع. 13، ص :137.

[2]– عبد الرزاق **(السعيدي)**، الإنسان والمجال بواحة الجرف تافيلالت: نماذج من التاريخ الوسيط والحديث في تدبير أنظمة الماء وتحقيق التوازن البيئي، مجلة الإنسان والمجال، الجزائر العدد 5 أبريل 2017، ص: 170.

[3] – Paul (**Pascon**) ,l*e Haouz de Marrakech*,tome1,op.cit.p :85.

[4]– الحسن **(المحداد)**، مرجع سابق، ص: 176.

[5]– عزيز **(بن الطالب)**، مرجع سابق، ص: 325

[6]–نفسه، ص: 79.

إن السواقي باعتبارها القنوات الأساسية لتوزيع مياه الواد بين الاستغلاليات الزراعية، فإن "معظمها يشهد اصطدامات وخلافات، غالبا ما تنتهي بإبرام عقد اتفاق بين الأطراف المتنازعة بحضور أعيان القبائل الأخرى، لإعطاء الصلح الصفة العلنية والقوة القانونية كمضامين لاستمرار الأعراف المحلية".[1]

تساعد هذه "الأعراف والاتفاقيات في استتباب النظام العام للسقي، ويتم احترامها حتى في الأزمنة الغير المستقرة في تاريخ القبيلة. وغالبا ما تتم عملية السقي عن طريقة تقنيات تتكيف مع المعطيات الإيكو ثقافية المحلية".[2]

يتضح أن أنظمة السقي لا تنبني فقط على المنشآت المائية الخاصة بتعبئة الماء، وإنما تنبني أيضا على الآليات والأدوات التنظيمية التي تضمن وصول الماء إلى حقول المستفيدين، هذه الآليات والأدوات التنظيمية تتخذ شكل نظام قانوني عرفي، يحدد طرق التدبير والتوزيع.

المطلب الرابع: طرق توزيع الماء: نظام النوبة.

تحتل مسألة تقسيم الموارد المائية مكانة لدى القبائل، فقد كانت سببا للنزاعات بين الأفراد، حيث تساهم الأعراف المحلية في تنظيم عملية تقسيم الموارد المائية، وللماء قوانين وأعراف يحتكم إليها، وله أيضا " دورة وتوقيت معين، وساعة خاصة وجد صارمة، خصوصا في فترات الندرة التي تنضبط معها الساكنة، بضوابط وقواعد اجتماعية تتحكم في توزيع حصص الفرد من الماء، فيتم توزيعه بالتتابع وحسب نظام الحصص".[3]

إن استغلال المياه بالتناوب ظاهرة معروفة في تاريخ المغرب، "أشارت إليها مجموعة من الوثائق الحبسية، وما نريد إضافته هو أن نظام "النوبات" في الوثائق الرسمية كالظهائر والرسائل السلطانية كان يعرف ب"ديوان مجرى الساقية" وذلك منذ عهد محمد الشيخ".[4]

---

[1]– مصطفى **(أعفير)**، عبد الواحد **(بوبرية)**، مرجع سابق، ص: 421.

[2]– عزيز **(بن الطالب)**، مرجع سابق، ص: 323.

[3]– حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، مرجع سابق، ص: 226.

[4]– مصطفى **(بنعلة)**، سجل الأملاك المحبسة، مصدرا لتاريخ الماء بالغرب، ضمن كتاب الماء في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص/70–71.

ففي كتب النوازل والأحكام والوثائق، "تعني كلمة "نوبة" سـيرورة فعل معين، خلال زمن معين وفي نظام معين، وبمعنى آخر هي احتجاز/ احتكار ماء الساقية كلها أو جزء منها في وقت محدد، من طرف مجموعة أو فرد".[1]

والنوبة من "مصـــدر ناب وهي الفرصـــة والدولة، قال الجوهري: النوبة واحدة النوب، تقول: جاءت نوبتك ونيابتك، وهم يتناوبون النوبة فيما بينهم في الماء وغيره".[2] مفهوم النوبة " أو الســـقي بالتناوب، يشـــير أيضـــا إلى طريقة الســـقي التي شـــاعت في بوادي المغرب والأندلس".[3]

وبشكل عام النوبة أن يشترك مجموعة من الفلاحين في استغلال مياه معينة وفق تقسيم زمني متفق عليه، يضـمن لكل حقه أو نصـيبه في زمن اسـتغلال مياه معينة، وفق مسـاحة الأرض التي يملكها، أو حســب الحصـــة المائية التي ورثها أو اشـــتراها أو اكتراها. وبتعبير أدق، النوبة هي نظام تدبير اجتماعي خلقه المجتمع وله مرجعية عرفية يستند عليها.

في حالة الجفاف الذي يصـــادف فصـــل الصـــيف، فإنه يتم اللجوء إلى النوبة تفاديا للفوضـــى والنزاع حول الماء، يشـير بوطيب الطاك إلى "أن توزيع مياه السـقي بين أصـحاب الحقوق جد معقد، وهذا التعقيد مرتبط بعمل النظام التقليدي العرفي الموروث، وكذلك مع مختلف تحويلات الإرثية ".[4]

يتم تقسيم النوبة إلى وحدات أقل وهي نصف النوبة والربع والثمن ونصف ثمن النوبة. ويعتمد هذا التوزيع في تقسـيمه على "مواقيت الصـلاة وظل الشـمس ونظام الزمن بالسـاعة والدقيقة، إذ تختلف طرق تقسـيم هذا الشـكل التدبيري، حسـب طبيعة الملكية المائية والعقارية لذوي الحقوق وحسب مجموعة من المؤشرات الدالة على طبيعة النسيج السوسيو اقتصـادي، ونظام التراتبية الاجتماعية للقبيلة".[5] كما يعتمد أيضـا على تتبع "الظل بالنهار وحركة النجوم

---

[1] – Ahmed **(Zar Geuf),** op.cit, p: 265.

[2]– حسن **(حافظي علوي)**، المرجع سابق، ص: 93.

[3]– نورالدين **(امعيط)**، مرجع سابق، ص: 109.

[4] – Boutayeb **(tag),** Espace et société Agro-pastorale en mutation dans le Maroc oriental steppique, Série « thèses et monographies éditeur F,L,S,H SAIS-FES. 2003.p: 121-164

[5]– حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، مرجع سابق ص: 280.

بالليل والطويسة أو تاناست، وهي عبارة عن إناء حديدي به ثقب صغير يتسرب من خلاله الماء إلى الداخل انطلاقا من آنية أخرى أكبر تكون ممتلئة بالماء".[1]

في بعض المناطق يتم الاعتماد على التبن، حيث يطفو فوق الماء، في حالتين، " الأولى عند تقارب المسافة بين الموزع المائي ونقطة تحويل الماء في اتجاه آخر، والثانية عند غياب الموزع المائي وبالتالي فوصول التبن ينذر بحلول مياه المستفيد الثاني وانتهاء زمن المستفيد الأول".[2] تخلق بعض هذه التقنيات مشاكل كبيرة عندما تمتلئ السماء بالغيوم وتحجب ضوء الشمس، أو في الليل. لكن بمجيء الساعة تحررت البنية الزمنية لمستعملي مياه السقي وأدخلت تحولات عميقة في زمن تدبير الماء، وحررت هذه التقنية المكلف من احتساب عدد الوحدات أو من حمايتها من عمليات الغش.

يشرح بول باسكون نظام النوبة والسقي في بني بوفرح، "حيث توجد 264 ساعة من السقي في الدروة/النوبة وذلك في الحوضين معا، يقسم الوقت على الحوضين معا، وكل شخص يستفيد من كمية محددة بالزمن والنوبة، كل دورة/ نوبة تأخذ اثني عشر يوما، ويعترف الفلاحون أن قلة الماء تدفعهم لحساب الوقت بدقة، كان هذا قديما، أما مع ظهور الساعة أصبح حساب النوبة يعتمد على الدقائق".[3]

إن شبكات الري التقليدية تبلور في بنيتها وقواعد تدبيرها خصائص التاريخ الاجتماعي، وهي نتاج ترابط قديم بين الدواوير والأنساق والعائلات. يميز محمد مهدان بين ثلاثة طرق للنظام النوبة: [4]

- نظام ذو نقط محددة، حيث يتم اللجوء إلى جدول لتحديد المدة الزمنية.

- نظام ذو نقط غير محددة، حيث الزمن يساوي المدة التي يستغرقها الظل من نقطة إلى أخرى

---

[1] – Voir– Ahmed (**Zar Geuf**),op,cit, p: 266.

[2]– الغازي (**العقاوي**)، ص: 238.

[3]– Paul (**pascon**), les béni Boufrah, Essai d'écologie d'une vallée rifaine (Maroc),Institut Universitaire de la recherche Scientifique ,Rabat 2017 p: 136.

[4]– محمد (**مهدان**)، الماء والتنظيم الاجتماعي، ص :105.

– نظام ثالث يقسم اليوم إلى نصفين، النصف الأول يمتد من طلوع الشمس حتى منتصف النهار، والنصف الثاني من منتصف النهار إلى غروب الشمس.

وإذا كانت حصة الماء والنوبة يتمان وفق حاجيات النباتات المزروعة والفصول السنوية وتساقطات المطر، وكانت تتم في ذلك عدة عمليات بين الفلاحين كالتبرع والبيع والكراء لحصة معينة، والتبديل من مصرف لأخر، والشركة بالماء مقابل قسط من المحصول، وغيرها من أشكال التضامن الاجتماعي المرتبط بالسقي.

عموما يمكن القول إن النوبة نظام تدبير اجتماعي للماء، يعتمد على نظام محدد، وعلى قانون عرفي ينظم هذه العملية، يعطي لكل حقه من حصص الماء التي يملكها، وهي نظام صمم خصيصا لمنع وقوع الصراعات والنزاعات.

المطلب الخامس: النوازل الفقهية والماء.

ساهم الفقهاء بقدر وافر في تدبير الماء من خلال النوازل الفقهية التي كانت ترفع إليهم وكانوا يسألون فيها عن موقف الشرع من وقائع وأحداث ومسائل تعترض حياة الناس وسعيهم للمعاش، فكان الفقهاء يتصدون لهذه المشكلات بالنظر والتأمل والتحليل وتقديم الحلول اللازمة لتجاوزها. وتعد النوازل الفقهية الخاصة بالماء مدخلا مهما لقراءة المجتمع، وحركته الاجتماعية والاقتصادية، إذ تعبر عن واقع الحياة اليومية بكل تجلياتها الثقافية والصراعية.

وقد كان النزاع على الماء من القضايا التي "تولى الفقهاء والقضاة وأهل الإفتاء النظر فيها، وتوافقه مع الحق الذي يقره الشرع والعرف، ثم إصدار الحكم والحرص على تنفيذه. وعمل هؤلاء الفقهاء بناء على النوازل على إرساء منظومة عرفية موافقة للشرع على "أساس الفقه المالكي، ودعمها بالنظر في المسائل على أساسها، مع قيام العلماء والفقهاء بتدوين المسائل في الكتب، وأضحت تمثل ذخيرة فقيه يرجع إليها من ينظر في حل النزاع على الماء عبر الأزمان والأمكنة".[1]

[1]– سعيد **(واحيحي)**، دور عنصر الماء في بناء واندراس بعض المدن المغربية الوسيطية/ سجلماسة نموذجا، مجموعة أساتذة، منشورات جمعية ابن خلدون للأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية وحماية المآثر التاريخية والبيئية بدبدو، مطابع الرباط نت 2018 ص: 140– 142.

وقد نتج عن الأحكام والفتاوي والنوازل الفقهية تراكم "تراث علمي وفقهي تمحور حول تدبير الماء وحسن استغلاله، ونتج عنه فكر عملي تربوي متأصل في المجتمع حول تدبير الماء والحرص على استغلاله والحذر من تبذيره واستهلاكه فيما لا طائل منه".[1]

إن تدوين النوازل يقدم فكرة عن كيفية تنظيم وتدبير الماء، حيث كان لمعالجة "النوازل المتعلقة بمجال المعاملات المائية والبث في شأنها دور هام في بلورة وتطوير قانون الماء، واعتبرت مراجعات قانونية يتم الرجوع إليها والقياس عليها كلما استشكل الأمر في نازلة من النوازل سيما وأن تطور نظام توزيع الماء ما فتئ يطرح مشاكل أكثر تعقيدا".[2]

وتأتي هذه النوازل في شكل خصومات ترتبط بمشاكل الاستفادة منه والحقوق المترتبة عليه، وهي في هذا تطرح قضايا تتعلق بالملكية الفردية والجماعية، وتبرز الأضرار التي تلحق المستفيدين من جراء الغضب والتعدي، وتعكس تداول الحقوق على الماء بالبيع والشراء والسلف والكراء.

وهنا تتجلى الجوانب الإيجابية لهذه النوازل، فكلما استجد النزاع، اجتهد الخبراء في الماء والفقهاء والأعوان وأهل الصلح في إيجاد الحلول العادلة والمستدامة لهذه النوازل. ورغم صلابة ومتانة الأعراف المنظمة للسقي التقليدي"فإنها تعاني بين الفينة والأخرى من بعض الإكراهات التي تتمثل أساسا في الصراع حول الثروة المائية، والتي ترتبط إما بتراجع صبيب المياه، أو عدم احترام الفلاحين لدورة السقي باستغلال الماء في غير الأوقات المحددة لهم خلسة أوعلنا، أو في حالات أخرى لها علاقة بالإشكاليات التقنية المرتبطة بدخول مواد جديدة في تقنية السقي."[3]

وتتضمن نوازل ابن الحاج نصوصا إضافية حول الموضوع، منها على سبيل المثال "طريقة الانتفاع الجماعي لأهل القرية بالمياه التي تمر على مزارعهم، وقسمة حصصها حسب احتياجات المزارعين، إذا كان كل واحد منهم يستغل المياه في يوم من أيام الأسبوع،

---

[1]– المهدي **(بن محمد السعيدي)**، نفس المرجع السابق، ص: 161.

[2]– خالد **(الرامي)**، تدبير الموارد المائية بالمدينة المغربية العتيقة نظام السكوندو بمدينة تطوان، ضمن الماء ورهان التنمية، دراسات مجالية جهة مراكش تانسيفت الحوز، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسة ندوات ومناظرات، العدد 6 ص: 111

[3]– مصطفى **(أعفير)**، عبد الواحد **(بوبرية)**، مرجع سابق، ص: 421.

وكانت هذه عادة متوارثة أبا عن جد ".[1] وعموما، كانت تشـــكل هذه النوازل تاريخا اجتماعيا يمكن من خلاله قراءة الواقع الاجتماعي للمجتمع المغربي.

المبحث الثالث: الماء: الصراع والتضامن وتدبير النزاع.

إن من خصـــائص الماء أنه يجمع ويفرق، وهذه الخاصـــية نادرا ما نجدها في مورد طبيعي، إن هذه القدرة على الخلق (الصـــراع والتضـــامن) تزداد يوما بعد يوم، وذلك راجع للمكانة التي يحتلها الماء في السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي.

إن الصـــراع الذي يخلقه الماء لا يظهر فقط عند توزيع المورد نفســـه، بل يتجاوزه إلى صـــراع على المســـتوى الاجتماعي، وتنافس كبير على مراكمة الثروة انطلاقا من اســـتغلال الموارد المائية الجوفية، حيث أن هذه التنافسية تغدو صراعا بين من يملك ومن لا يملك، بين من له القدرة على إضافة بئر، وبين من يبقى تحت رحمة السماء.

لا يدشن الماء الصـراع، وإنما يجمع ويؤلف بين مكونات اجماعة على الأقل في بعض اللحظات التي تتطلب انغماس الكل الاجتماعي في صـيانة السـاقية أو إضـافة سـاقية أخرى جديدة أو غيرها من الأعمال التي تعتمد على التويزة كآلية مهمة للتضـــامن الميكانيكي في المجتمع المغربي.

المطلب الأول: الماء والصراع.

بقدر ما كان الماء عاملا للاستقرار بقدر ما كان عاملا للصراع أيضا، فالاستقرار لم يكن دائما مرآة للحضـارة فقط، وإنما كان نذيرا للشر والشؤم*، ويسـاهم في خلق المشـاكل التي كانت تعصـف بهذا الاسـتقرار وتهدم آليات التوازنات المحلية والقبلية، خاصـة عندما تشـارك قبائل أخرى في اسـتغلال الموارد المائية بالمنطقة من آبار ووديان وضـايات، وينتج عن هذا التزايد في استغلالها الاضطراب والنزاع، خصوصا عندما تشتد الحاجة للماء في فصل الصيف وذلك لانقاد الماشية والمحاصيل.

---

[1]– أبراهيم **(القادري بوتشـــيش)**، مخطوط "نوازل ابن الحاج" مصـــدر جديد في تاريخ المجال القروي بالمغرب والأندلس خلال عصـــر المرابطين البادية المغربية عبر التاريخ، منشـــورات كلية الآداب والعلوم الانســـانية الرباط، ســـلســـلة ندوات ومناظرات رقم 77، مطبعة النجاح الجديدة، ص: 37.

*– أعمال كل من إبراهيم الكوني، وعبد الرحيم منيف.

لا يخلو توزيع الماء من هرمية وتراتبيات اجتماعية تؤدي من حين لآخر إلى وقوع العديد من الصـــراعات والنزاعات حول الموارد المائية، فالماء يجمع ويفرق، ويقول صـــاحب الاستبصار: "إذا رأيت قوما يتخاصمون وعلا بينهم الكلام، فاعلم أنه في أمر الماء".[1]

تعتبر Annabelle Houdert أن الصـــراعات محركات للتغير الاجتماعي وتعتبرها ضـرورية للتغلب على الصـعوبات البنيوية. إن تحولات الصـراعات تهدف لجمع قواعد مختلفة لطرق لا عنيفة، وذلك عبر تغيير العلاقات الاجتماعية، إنها نوع من التســـهيل للديناميات الاجتماعية.[2] بناء على هذا الأســـاس، فالصـــراعات تعتبر بمثابة عوامل إيجابية قوية، و ديناميات بنائية دائمة، كما أنها يمكن أن تســـهل التغيرات الاجتماعية البنيوية وتقوي النظام الاجتماعي. لهذا أعطى زيمل لصراعات وظيفة "الاجتماعي".

حددت Annabelle Houdert خمسة أنواع لصراع حول الماء وهي كالتالي:[3]

- ✓ الصراعات بين الفلاحين بشكل عام.
- ✓ الصراعات بين الفلاحين الصغار والكبار.
- ✓ الصراعات بين الفلاحين والمكتب الجهوي للتنمية الزراعية.
- ✓ الصراعات بين المستعملين للماء الشروب والماء الموجه للفلاحة.
- ✓ الصراعات بين مستعملي الماء الشروب.

إن الفلاحة السقوية هي أكثر قطاع استهلاكا للمياه، ولكن أيضـا هي انعكاس لعلاقات القوة، وهذا ما يفســـر أهميتها في تحليل الصـــراعات الدائرة حول الماء. إن تدبير الماء ليس مسيرا بالضرورة " بعقلانية اقتصادية، ولكنه يعتمد بالأساس على البينات الاجتماعية القائمة، وفي السياق الحالي والندرة المتزايدة للمياه، فإن هذه الأولويات الاجتماعية والسياسية تصـبح واضـــحة، لأنها تحدد توزيع المورد، ويمكن أن تكون هذه صـــراعات عنيفة في بعض الأحيان".[4]

---

[1]– مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد، الدار بيضاء 1985 ص 153.

[2] –Annabelle **(Houdert),** Les conflits autour de l'eau au Maroc: origines sociopolitiques et écologiques et perspectives pour une transformation des conflits, Hal archives-ouvertes, Université Paris VIII Vincennes-Saint Denis; Université Duisburg-Essen, 2008 p21

[3] – ibid.p:37

[4] –Ibid .p:11

إذ ترتبط الصـــراعات حول الماء بمقاييس توزيعه، والطلب عليه، ووضـــع القيود والتعديلات على قواعد الوصول للمورد، وأيضا التغييرات المؤسساتية. وفي السياق المغربي كثيرا ما نشـبت صـراعات حادة، " ارتكبت فيها جرائم القتل، بسـبب عدم احترام العرف أو تجاوز منظومته وقواعده ما بين ذوي الحقوق، أو غيرهم من السـاكنة المحلية، فالاسـتحواذ على حصـص الماء الخاصـة بالغير، أو تلويث ماء الخطارة أو البئر، لطالما كانت بمثابة أحداث تؤدي إلى تأزيم العلاقات الاجتماعية".[1]

وتعتبر النزاعات الاجتماعية عنصرا أساسيا من العناصر الدينامية لكل تنظيم أو نسق اجتماعي، فهي ليسـت حديثة العهد، بل ترجع إلى الصـراع داخل المجتمع الرأسـمالي، لكنها أكثر " تبلورا في المجتمع المعاصـر، كانت أهم النزاعات في العالم القروي الفلاحي تدور حول الأرض، الماء، الشـرف، وقد شـكل الماء والأرض دائما حقلا خصـبا لرهانات تدور حول استغلال المجال الترابي والخيرات المادية." [2]

يتضـح جليا إذا أن الصـراع حول الماء، هو صـراع تمليك قيمي وثقافي واجتماعي في جوهره، فإثبات الحق في ملكية الماء، ليس غاية في حذ ذاته، وإنما هو توضـيح وتأكيد على قوة طرف على آخر، صـــراع من أجل امتلاك المورد والتحكم في مجريات الحياة القبلية، ليكون هناك قائد وتابع.

لقد سـاهمت ملكية الماء من جهة، والتطور الذي عرفته عبر العصـور، وطرق توزيعيه بين السكان من جهة ثانية، إلى إثارة العديد من المشـاكل بين ملاك الأرض، وبالرغم من أن الماء كان يوزع بين الفلاحين بنوع من المسـاواة فيما قبل الاسـتعمار، فإن ذلك لم يكن يمنع " احتدام صـراعات عنيفة، بين القبائل أو بين قبيلتين أو مدشـرين أو حتى داخل مدشـر واحد، وكان الصراع يقوم في الغالب حول تحديد من هو المالك الحقيقي للماء، ومن له حق الانتفاع من فوائده؟".[3]

---

[1]– حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، مرجع سابق، ص: 227.

[2]–محمد **(سـلام شـكري)**، علم الاجتماع بين النظرية والممارسـة، المجتمع القروي والتغير المركب، منشـورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، مطبعة سيباما، 2015 ص: 148.

[3]– الهادي **(الهروي)**، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، ص: 125.

إن وضـعية هذه الصـراعات ليسـت وليدة اللحظة، بل لها ارتباط بتاريخ اسـتغلال الماء. وبالنسـبة لتاريخ المغرب، " وبعيدا عن تدخل العنصـر البشـري، يلاحظ أن الماء كمشـكلة أو قضـية، كان حاضـرا في مختلف فترات التحول السـياسـي الكبرى، أو في غيرها من الفترات العويصة، حيث واكبتها كلها تقريبا عوامل مناخية مضطربة."[1]

وفي بعض الأحيان كان يستدعي الصـراع تدخل أهل الصـلاح، لتهدئة الأوضـاع والعمل على إيجاد حلول توفيقية وحاســمة، كل ذلك للحفاظ على الأمن وبالتالي الحفاظ على الموارد المائية من الضـياع وترشـيد الماء وتدبيره. وتركت " ثقافة الماء هاته بصـمات واضـحة على أوجه حياة هذا الإنسـان وجعلته يتعامل مع ظاهرة ندرة الماء بالترشـيد والتدبير عوض الإفراط في استعماله."[2]

في واحات درعة "لازال العديد من السكان يتحدثون عن هذه القضـية التي عرفت محليا بأحداث "أتات مايمنون" أي اضـربوا كل من هو أبيض، بحيث أن سـكان الحواري "السـود" يأمرون بعضـهم بضـرب كل رجل أبيض يجدونه أمامهم أي من سـكان قرى العالية "أيت دغت"، حيث عرفت هذه الأحداث تدخل قوات الجيش لفض النزاع وقمع المظـاهرة وإلقاء القبض على العديد من الأشـخاص سـواء من سـكان قرى العالية أو من سـكان قرى السـافلة والحكم عليهم لمدد تتراوح بين سنة وسنتين سجنا، وكذا أداء غرامات مالية، وهذا الملف أثيرت حوله عدة نقاشات خلال جلسات الاستماع التي عقدتها لجنة الانصاف والمصالحة".[3]

تثبت هذه الحادثة القدرة التي يمتلكها الماء لاسـتخراج كنه المجتمع من صـراعات وتحالفات غير بارزة، ويعتبر الصـراع الاثني والعرقي في المغرب صـراعا موغلا في ثقافة المجتمع المغربي، وبما أن الماء مثله مثل الأرض من ناحية تحكمه في الاقتصـاد والثقافة، فإن مثل هذه الصـراعات تتكشـف مع أول صـراع يكون الماء سببا في نشـوئه. وتحدث مثل هذه الصـراعات لتجيب عن أكثر الأسـئلة اسـتفزازا في حقل تدبير الماء، من هو المالك الحقيقي للماء؟ ومن له حق الاستفادة ؟. وتعد لحظات التأزم " والتصادم بسبب خلاف حول

---

[1]– محمد **(استيتو)**، الماء والحرب في تاريخ المغرب: أية علاقة، ضمن كتاب، الماء في تاريخ المغرب ص: 179.

[2]– زهرة **(فعراس)**، مرجع سابق، ص: 107.

[3]– امحمد **(مهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي، ص: 149.

الماء فرصــة ثمينة لرصــد وتحليل مجمل التفاعلات والدوافع والأهداف بعيدا عن الأقنعة في حالة من الانفجار الكاشف".[1]

عرف تاريخ المغرب عدة مناوشـات وصـراعات حول الماء ونجد أن الخليفة السـلطاني بمراكش سـنة 1859 تدخل للفصـل في النزاع بين "كدميوه ومزوضـة" حول مياه الري وفي الفترة نفســها وقع النزاع بين قريتي ايماريغن وتاســاوير، حيث تجدد تقســيم مياه المجرى المشـترك بينهما...منذ سـنة 1815 حينما قام الشـيخ آيت واودانو بوضـع حاجز أمام سـاقية آيت يحي، وبتحويل ما بقي من ماء النهر الذي انخفض مسـتواه بسـبب الجفاف إلى سـاقية واودانو ســت. ونجم عن ذلك حدوث فتنة بين الطرفين، تدخل على إثرها خليفة الســلطان لإعادة المياه إلى مجاريها. ولكن النزاع سـرعان ما تجدد بين الطرفين فأرسـل مولاي سـليمان مندوبين على رأسـهم الفقيه الرتبي الذي حكم بأن يكون الماء كله لأصـحاب المجرى الأعلى وأن يكون ما فضـل عنهم لآيت وأولاد انوسـت ومن خالف تكون عليه الذعيرة... ولكن النزاع لم يفتر إلا بعد أن انعقد صلح آخر بين الفريقين على اقتسام الماء سوية".[2]

بناء على ذلك، يظهر جليا أن "أشـكال الصـراع تتعدد وتتنوع حسـب خصـوصـية كل مجـال، إلا أن معظمهـا يرتبط بـالنزاعـات الثنـائيـة بين القبـائل، وقلمـا نجـدهـا داخـل القبيلـة الواحدة، وغالبا ما يتدخل أهل الصــلح لاحتواء الخلافات بين العظام وحتى داخل العظم الواحد بين الأســر، مما يجعل هذه الخلافات غير معلنة، ثم أن طبيعة تقســيم المياه بين العظام تتسم بالصرامة والوضوح، مما يحول دون تجدد مثل هذه النزاعات".[3]

يفسـر هذا، أن تدبير الماء يتجاوز الجوانب التقنية والبيئية والاقتصـادية، بل يتعداه نحو السـياســي الذي يرتبط برهانات القوة. إن صـراعات توزيع الموارد المائية يمكن أن يكون لها إكراهات واسـعة، وتحدث عدم اسـتقرار اجتماعي عام. إن القوة المتصـاعدة للصـراعات حول الماء تمثل تحديا للبحث العلمي وللممارسات السياسية واستراتيجيات التنمية، ومقاربات العلوم الطبيعية والتقنية ليست كافية لفهم الصراعات المتجذرة في البنيات السوسيوسياسية.

---

[1]– المختار **(الهراس)**، القبيلة والسلطة، مرجع سابق، ص :225.

[2]– أحمد **(توفيق)**، مرجع سابق، ص: 209.

[3]– مصـطفى **(أعفير)**، عبد الواحد **(بوبرية)**، البنيات التقليدية وتدبير مياه السـقي بالجنوب الشـرقي المغربي نموذج واحة دادس، مرجع سابق، ص: 422.

وخلاصة القول إن الصراع على الماء كان وما يزال من المشاكل التي كانت تعصف في الماضـــي بظروف الاســتقرار وتفجر التحالفات القبلية القديمة وتؤدي إلى تعويضــها بتحالفات جديدة تبعا لما تفرضه الظروف التي تحكم هذا المصدر الحيوي.

- **الماء كبؤرة حرب.**

تتجلى الأهمية الحربية للماء، في كونه عنصرا منظما للمجال الحربي الذي قبل أن يشهد "صدام القوات المتحاربة يساهم بعناصره المائية سواء أكانت أودية أو سواقي ونحوها في رسم خطة تنظيم فرق الجيش ووضع استراتيجية الهجوم والدفاع والتراجع في حالة الهزيمة."[1]

ولقد شـكلت نقط الماء محطات ذات بعد اسـتراتيجي بالنسـبة للجيش خلال " المعارك البعيدة التي تتطلب الانتقال عبر مسافات طويلة. ويتجلى البعد الاستراتيجي الأول في تحديد دقيق لنقط توفر الماء، والبعد الثاني: ضـــبط المســـافة الفاصـــلة بين كل نقطة ماء وأخرى، وعلى أساسها تحدد المسافة التي سيقطعها الجيش في فترة زمنية تراعي فيها...خاصة كميات الماء.[2] " وانجاز رسـوم اعدادية لتحديد مواقع القبائل، وضـبط مسـاحتها ونقط الماء، ومعرفة مدى قابلية المناطق الجبلية لاستعمال المدفعية.

إن أول ما يتم التفكير فيه أثناء الحرب هو إغلاق منابع المياه، لذلك نجد أن "الباشـــا أحمد البوخاري أغلق الآبار ودمرها نهائيا، وهي آبار كان قد أمر القائد الفرنســي على منطقة الأبيض (جير يفيل) ضباطه وفرقا من العمال بإنشائها".[3]

إن الحديث عن صراعات الماء والحروب مهم جدا، إذ باعتباره المورد الأكثر حيوية في العالم بشكل عام، والمغرب على وجه الخصوص، لا يكف عن افتعال وخلق نزاعات، فالحق في الماء يقتضـــي امتلاك وســائل للدفاع عنه. لا يخلق الماء الصــراعات فقط، بل يتجاوزها نحو خلق علاقات تضـــامنات، فهو يخلق الشـــيء وضـــده في نفس الآن. فكيف ينتج الماء علاقات التضامن والتكافل والترابط الاجتماعي.

---

[1]– لوبنى **(زبير)**، الماء والحرب بالمغرب زمن السعديين، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 2016 ، ص :137.

[2]– نفسه، ص: 113.

[3]– الهادي **(الهروي)**، القبيلة، الإقطاع والمخزن، ص: 30.

المطلب الثاني: الماء كآلية لإنتاج التضامن الاجتماعي.

إن التضـامن صـفة أسـاسـية في المجتمعات، وهو شـكل من أشـكال تنظيم المجتمع، والحيلولة دون وقوع صـراعات تنهي اسـتمراريته، وقد درس إميل دوركايم أشـكال التضـامن الاجتماعي في كتابه تقسـيم العمل، فالتضـامن هو بنية مورثة وتتغير حسـب الزمن وحسـب المجتمعات.

تكمن قيمة البنيات المورثة في تغليب مصـــالح الجماعة على الفرد، و"تنظيم المجال بالطريقة التي تضـمن حق الجميع في الانتفاع منه. وتبرز قيم التضـامن والتكافل مدى قوتها في تعبئة الموارد والإمكانيات اللازمة لإنجاز أي مصلحة مشتركة تهم القبيلة أو الدوار".[1]

ويعتبر تقسيم العمل "شرطا ضروريا للنمو العقلي والمادي للجماعات، ووظيفته الحقيقية هي أن ينشـــئ بين شـــخصـــين أو أكثر شـــعورا بالتعاون، وهذا التعاون هو الذي يخلق هذه الجماعات. ويربط تقسـيم العمل الجماعة لا شـعوريا، ولا يمكن أن نحدده إلا عن طريق آثاره الاجتماعية".[2]

يشير إيميل دوركايم **Émile Durkheim** إلى أن التعاون/ التضامن الاجتماعي "ينشأ عن وجود عدد من حالات الوجدان المشتركة بين كل أفراد المجتمع الواحد. وهذا التعاون هو الذي يصـــوره قانون الجزاء ماديا، ويتعلق الجزء الذي يخص هذا التعاون، في الاندماج الاجتماعي العام، بسـعة الجانب الاجتماعي الذي يضـمنه الوجدان المشـترك وينظمه، وكلما زادت العلاقات التي يبدو فيها أثر الوجدان المشـترك العام محسـوسـا، ازداد نشـوء الانسـجام الاجتماعي عن هذا المصدر".[3]

تملك اجماعة فرصـا أكثر فأكثر لتبين المسـاعدة المتبادلة/التضـامن لأفرادها، فالماء لا يجلب الصـــراع وحده، بل إنه عامل لإبراز "علاقات التضـــامن والتآزر والاســـتقرار وتكثيف

---

[1]– سعيد **(كمتي)**، الجماعة وتدبير المجال: أداة في خدمة المشاريع الترابية للجماعات المحلية، ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، مرجع سابق، ص: 209.

[2]– إميل **(دوركايم)**، في تقســـيم العمل الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، الطبعة الثانية، 1982، ص: 64–71 –83.

[3]–إميل **(دوركايم)**، نفسه، ص: 129.

اللحمة القبلية الزراعية، المؤسسة على محددين رئيسين هما الماء والأرض، وبالتالي يمكن اعتباره هنا بمثابة آلية بنيوية لتجسيد حقل الأعراف والتقاليد والمتخيل الجمعي".[1]

لقد كان للسقي ونظامه أبعادا اجتماعية واقتصادية، ولعل أهم هذه الأبعاد ما ذكره جاك بيرك في سكساوة بالأطلس الأعلى، حيث " أن نظام السقي ومرور المياه بمجال عدد من الدواوير، يجسد نوعا من تضامن القبائل من أجل الماء".[2] مما يجعل الموارد المائية أهم عنصر يساعد على التحامها، من هنا، فاستغلال هذه الموارد يتم في إطار نظام سقوي جماعي محكم.

إجمالا يمكن القول أن الماء حقل مهم للتضامن الاجتماعي، حيث يؤسس لذلك الرابط الاجتماعي بين الأفراد، مما يؤدي إلى التحام المجتمع وتآزره لتحقيق شروط بقائه الموضعية، وسنرى العديد من أشكال التضامن الاجتماعي في الجانب الميداني.

1. نظام التويزة*:

تعتبر الساقية أهم عنصر يؤسس لالتحام الجماعة أو تشتيتها، فمسألة صيانة السواقي من الأمور المهمة التي أكدتها الرسوم والوثائق الوقفية، ومن بين هذه القوانين العرفية المنظمة، أن كل من استفاد من ساقية في إطار نوبته، يشارك في عمليات الصيانة التي تجرى في بداية كل موسم سقي.

إن قيمة الماء تتجلى في كونه وسيط العلاقات الاجتماعية، لذلك لابد من تجنيد طاقات تقنية وبشرية هائلة ويعني أيضا " تنظيما اجتماعيا محكما يستجيب لتدبير الثروة المائية والمحافظة عليها، فسنوا قوانين وأعراف لتنظيم أعمال الصيانة".[3]

---

[1]– حنان، **(حمودا)**، الماء وصناعة المقدس، ص 265.

[2]– Jacques (**Berque**).structures sociales du haut atlas، suivi de retour aux Seksawa. Ed. puf. Paris 1978. pp : 105-188.

*– نظام تضامن اجتماعي قديم في المجتمع المغربي، يؤكد مبدأ انتصار الجماعة للفرد.

[3]– عبد الرزاق **(السعيدي)**، الإنسان والمجال بواحة الجرف تافيلالت : نماذج من التاريخ الوسيط والحديث في تدبير أنظمة الماء وتحقيق التوازن البيئي، مجلة الإنسان والمجال، الجزائر العدد 5 أبريل 2017 ص: 172.

إن الجهد المبذول في عملية الصيانة ودرجة المشاركة في التعبئة والانتماء للجماعة، "كانت هي القاعدة الأساسية المعتمدة في توزيع وملكية الماء، كما إصلاح وصيانة البنية التحتية المائية تستمد شرعيتها أيضا من حجم ملكية المستفيد، سواء من الماء أو الأرض".[1]

إن المجتمع الهيدروفلاحي لا يضع فقط قواعد توزيع الماء، بل ينظم أيضا، من أجل التأكد من صيانة البنيات التحتية التي بناها ويضمن الامداد المتوازن في مختلف زوايا النظام".[2] تدور حول الماء جل أنماط التنظيمات الاجتماعية والعملية المتصلة "بأعمال الترميم وتقنية السواقي، وتعميق الآبار وتنظيف مياهها من الشوائب العالقة بها، حفر آبار جديدة ...وهو بهذا المعنى عامل من عوامل التدبير الاجتماعي والثقافي".[3]

لصيانة السواقي تعتمد اجماعة على نظام التويزة، بحيث تعد المنفعة العامة في الميدان الفلاحي فتنظم لإنجاز أشغال متنوعة أهمها تلك "المتعلقة بخلق وصيانة البنى التحتية الخاصة بتعبئة المياه من أجل السقي وإرواء الماشية، وتلك الخاصة باستصلاح الأراضي بهدف زراعتها".[4]

تعد التويزة أبرز نظام لصيانة السواقي في المجتمع المغربي، وهي نموذج للتضامن الآلي الذي يكون الغرض منه استصلاح السواقي للاستفادة منها في فصل الصيف، وسنتطرق لها في الجانب الميداني.

2. مؤسسة الجماعة وتدبير النزاع.

إن مسألة تفكك المؤسسات الاجتماعية التقليدية، هو مسألة عامة تهم جميع مناحي الحياة الاجتماعية للإنسان المغربي، ويرتبط هذا التفكك بتغييرات وتحولات اجتماعية وثقافية حتمية على المجتمعات المرور منها أو الوصول لها. واجماعة مؤسسة اجتماعية تقليدية خدمت المجتمع المغربي لعدة قرون، ولعبت أدوارا تدبيرية متعددة، ويعد تدبير النزاع واحدا من بين هذه الأدوار.

---

[1]– الغازي **(العقاوي)**، مصطفى **(أعفير)**، بوعمامة شرعي، نظام السقي، الحقوق وطرق التدبير بواحة تلوين بالجنوب الشرقي الغربي، ص: 231.

[2] – la gestion sociale de l'eau par Jean-Luc Sabatier. Enseignant-chercheur ou CNEARC et THIERRY RUF, chercheur à l'orstom. P: 10.

[3]– حنان **(حمودا)**، التدبير الأنثروبولوجي للماء وهندسة المجالات الواحية بالمغرب، سكورة نموذجا، ص: 169.

[4]– نماذج من الأعراف الزراعية بالبوادي المغربية ومدلولها الاجتماعي –السياسي والبيئي، مرجع سابق، ص: 182.

كانت اجماعة كمؤسسة تقليدية وكنظام قبلي تلعب في هذا الإطار دورا كبيرا في إخماد النزاعات القبلية حول الماء، وبما أن الماء يعتبر آلية من آليات الضـــبط الاجتماعي. فإنه كلما "قلت مياه الري، كلما تعقدت طرق توزيعها والقواعد المنظمة لهذا التقسيم، ومن الطبيعي أن تنشــب بين بعض ســكان الدوار نزاعات معينة حول قضــايا مختلفة، وقد كانت اجماعة قادرة على الوصـول إلى حلول ترضـي أطراف النزاع، وتدبير الخلافات بأقل خسـائر الممكنة بالنسبة لجميع الأطراف، فمنطق التراضي هو ما ترهن إليه في التدبير والتنظيم".[1]

يعمل منطق التراضـــي على البحث عن بؤرة النزاع، ويدخل الدين باعتباره عاملا مهما في هذه العلمية، فاجماعة مجتمع ثقافي وأخلاقي، وفي الواقع، التنظيم الاجتماعي للجماعة مبني حول المســجد، وفي هذا التقارب معنى للإصــلاح وفض النزاع، فالمســجد هو مكان التسامح والصفاء الروحي، لذلك تأخذ اجماعة شرعية التدخل من هذا النزاع، مما يسمح لها بمعاقبة المتعدي على حقوق الآخرين.

إن القوانين العرفية جزء أســاســـي من ثقافة تدبير النزاع، حيث تعتبر هذه " القوانين العرفية المتعلقة بتوزيع المياه، نابعة من الرغبة في الحفاظ على الســلم بين القبائل الموجودة على طول الواد، وبين أفراد القبيلة، نظرا لأهمية الماء خصوصا في المجال الفلاحي، ويؤدي الخلاف حوله بين القبائل وبين الأشخاص في بعض الأحيان إلى صراعات وعداوة، بل وإلى حروب بينهم كما كان في الماضـــي."[2] التي تســـتدعي تدخل الهياكل القديمة كاجماعة أو مؤسسة "تاضا"*.

يعود سبب هذه النزاعات إلى أهمية الماء كمجال ومركزيته، حيث أن توزيع شبكة الري عبر خريطة الدوار جعل منه مجالا خصـبا للصـراع ومصـدرا متواصـلا للنزاعات والمشـاكل، سـواء ما تعلق منها بحق ملكية مصـادر الماء، أو تعلق بأشـكال التوزيع والتدبير. غالبا ما

---

[1]– علي(**الحمراوي**)، تحولات مؤسســة "اجماعة " في منطقة زمور المؤسـسـات الجماعية بالمجالات الأمازيغية المغربية، تنسيق المحفوظ اسمهري، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، 2017، ص: 14

[2]– العربي (**جبار**)–عبد العزيز (**بويحياوي**)، الموارد المائية بتافيلالت بين الندرة وإشـكالية التدبير، الثقافة الشـعبية والتراث المحلي بالمغرب الواحي، إشكالات ومقاربات، تنسيق عبد القادر محمدي، منشورات مختبر الدراسات النفسية والاجتماعية والثقافية، الطبعة الأولى، 2021، ص: 226.

*–أنظر الجانب الميداني.

تتدخل اجماعة كقوة اجتماعية لتحق الحق بين الأفراد والجماعات المتخاصـــمة، وتفضـــي عملية التفاوض إلى تراض يكون غايته جزر وردع هذه السلوكات التي تخل بالنظام العام.

إن الغاية الفضـــلى من هذا الزجر هو الوصـــول للمصـــلحة العامة،" باعتبار مجموع الاهتمامات المادية الجماعية، ســـيما كل ما يهم قيمة مجال المجموعات، الذي يكون أجزاء متحـالفـة، وينبثق عن اجمـاعـة مجلس يكون عبـارة عن محكمـة مصـــغرة تفصـــل بين المتخاصمين.

يرتبط الماء وتدبيره بالبنيات المقدســة، التي تســعى إلى تجنب الصــراع والنزوح نحو الســلم، لذلك نجد 'العار/ والأنصـــاف'، من بين الطقوس الولائمية التي يعتمد عليها لإنهاء النزاع ويتم اســتعمالها في المغرب لتحدد فعل انتقال لعنة شــرطية لأحدهم، من أجل إجباره على طلب ما، بمجرد أن ينطق شخص عبارة "العارعليك voici l' aar sur vous وإن لم يقم بما يجب فعله لتجاوز العار "إطعام/ وليمة/ ذبيحة ستضـربه اللعنة.[1] حسـب التصـور الاجتماعي.

عموما يتبين أنه كان للجماعة دور مهم في تدبير النزاع بآليات تقليدية بسيطة، وسلطة وشــرعية دينية، تمزج بين الطقوســي والســياســي محاولة بث الاســتقرار في ثنايا المجتمع المغربي. لا زالت ا جماعة في بعض المناطق تقوم بهذه العملية خصــوصــا في المجتمعات التي تعرف استمرارا نوعيا لبعض أشكال التضامن الاجتماعي.

[1]– Mohamed **(Mahdi)** ،op.cit. p :44

خاتمة.

لقد اتضـــح من خلال بســـطنا للإطار النظري، أن دينامية أشـــكال التدبير الاجتماعي للماء تكشـــف عن تاريخ حافل بالمحطات المهمة والتي أثرت بشـــكل أو بآخر في هذه الدينامية، فمنذ الاســـتعمار والمغرب يحاول جاهدا أن يضـــع خططا واســـتراتيجيات من أجل تدبير هذا المورد الحيوي.

منذ الاســـتعمار والمغرب يبني مقاربته الاقتصـــادية على الفلاحة، هذه الأخيرة التي لا تكتمل بدون تدبير محكم ومتناســـق للماء. إن صـــراع المغرب من أجل تحســـين وضـــعيته الاقتصـــادية انبنى بالأســـاس على تدبير الماء والأرض، وكل المخططات التي أنتجتها الدولة تتجه بالضرورة إلى هذين القطبين الرئيسين.

من الضروري القول أن السياق العالمي واستنزاف الموارد الطبيعية وتذبذب التساقطات وقلتها، أثر بشـكل أو بآخر على المجتمع المغربي، صـحيح أن المغرب واع بهذه الإشـكالية الواقعية، غير أن أيديولوجيا التنمية بالنسبة للدولة أهم من التنمية، لأنها تحافظ على استقراره واستمراريته، غير أن هذه المقاربة لم تعد صالحة خصوصا وأن العالم كله سيعرف أزمة مياه واسعة النطاق. فماهي انعكاسات هذه الأزمة على المجتمع المدروس؟ وكيف يتم تدبير الماء على المســـتوى المحلي؟ وماهي التغييرات الاجتماعية التي تطال هذا المجتمع في ســـياق الجفاف والانتقال من التدبير التقليدي إلى الحديث؟

الباب الثاني:
الإطار الميداني

1.التدبير الاجتماعي والثقافي للماء كميدان لاستقراء الواقع.

2.تحليل المعطيات الكيفية.

3.التحقق من النتائج على ضوء الفرضيات.

4.خلاصات واستنتاجات عامة.

مقـدمــة:

إن الاشـــتغال على موضـــوع الماء ودراســـته وتتبع ديناميته في مجتمع ليس بالأمر السـهل، إذ أشـار بول باسـكون إلى أن الاشـتغال والانشـغال بالماء " لصـنع نموذج تناظري لديناميته يتجاوز إمكانيات الباحثين المنعزلين، ولا يمكن تحقيقه".[1] من طرف باحث واحد.

ويشير المختار الهراس إلى أن الكيفية التي يتعامل بها " المجتمع مع مسألة استعمال المياه وتوزيعها بين الأفراد والجماعات يجب أن تتخطى الجوانب التقنية في هذا التعامل، حيث يسعى في المقابل إلى التعرف على خلفياته وملابساته الاجتماعية السياسية. إذ يعكس النظام المعتمد في الاستفادة من الماء في اللحظات العادية والرتيبة من حياة الجماعة، طبيعة العلاقات الاجتماعية الســائدة في نطاقها، إضــافة إلى الرموز والقيم والأعراف وما إلى ذلك من أسس الحياة الاجتماعية".[2]

من هنا "على الباحث في هذا المجال، أولا فهم بنية التحولات والتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، عبر سياقها التاريخي، وكذا بنياته ومؤسساته التقليدية التي تشكلت من خلالها وبواسطتها المؤسسات العصرية، ليفهم ويحلل ثانيا النظام المائي المرتبط بآليات إنتاج الطقوس والممارسات المائية الشعبية، وذلك بواسطة مقاربات معرفية متعددة".[3]

إن هدف الباحث في موضوع الماء، هو تقديم توضيحات وتحليل الكيفية التي تتصرف بها المجتمعات مع الضـغط الحالي المتزايد حول البيئة، وذلك لتحديد "طرق التكيف من أجل مساعدة ناجعة في إدخال نتائج البحث في سيرورة القرارات"،[4] ففهم هذه الدينامية بين البيئة/ الموارد المائية والمجتمع، يقدم زاوية نظر للكيفية التي ينظر بها المجتمع للمستقبل.

---

[1] – Paul (**Pascon**), le haouz Marrakech, teme 1 p 50.

[2] – المختار **(الهراس)**، القبيلة والسلطة، مرجع سابق، ص: 225.

[3] – حنان **(حمودا)**، التدبير الأنثربولوجي للماء وهندســة المجالات الواحية بالمغرب، ســكورة نموذجا، مرجع ســابق، ص: 168.

[4]–Bruno**(Romagny),** Vincent Simonneaux, Said Boujrouf, Salah Er-Raki, Jeanne Riaux. Ressources en eau, sociétés et territoires méditerranéens. L'interdisciplinarité pour répondre aux défis du changement climatique. Natures Sciences Sociétés, EDP Sciences, 2019, 27 (2), pp.219-224. ff10.1051/nss/2019025ff.ffird-02464982 p :2.

من خلال هذا القســـم الميداني ســـنفكك إشـــكالية البحث، محاولين ما أمكن التحلي بالموضـوعية أثناء تحليل المعطيات الميدانية المحصـل عليها، وإذ نشـير إلى صـعوبة تناول الإشـكالية ليس من حيث هي إشـكالية مسـتجدة فقط، بل أيضـا من حيث جمع المعطيات الميدانية، ونظرا لأن المعطيات التي جمعناها هي معطيات كيفية، فإن تحليلها وتفكيكها سيتم بناء على محاور مصغرة، من أجل الإمساك بتشعبات الموضوع/ مدخلاته ومخرجاته كذلك.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى شيء بالغ الأهمية، وهو أن نظام التدبير الاجتماعي للماء وتوزيعه يعد نظاما معقدا، من الصـــعب الإمســـاك به بالشـــكل الجيد ودراســـة هياكله ومؤسساته وتناقضاته، خصوصا في هذه الظرفية التي تعرف أزمة ماء بنيوية واسعة النطاق، لا ننقص من قيمة المعطيات التي توصـــلنا لها في دراســـتنا هاته، بيد أننا نرى أن هذه المواضـيع الشـائكة مثل الماء والأرض والبيئة التي تدخل ضـمن وسـائل الإنتاج تحتاج إلى فريق بحث مكتمل، وكذا تمويل مادي جيد.

ولن يلامس الإنســان العادي تعقد هذا النظام، إلا عندما يغوص في مجرياته، لاســيما على المســتوى الميداني، وهذا التعقيد نابع من التاريخ العريق لعملية التدبير والعرف المرتبط بالأرض، وكذا من التناقضات التي يحملها في طياته.

إن هذا التعقيد لا يتجلى في الطريقة التي يتم تدبير الماء بها، وإنما أيضـــا في الحياة الاجتماعية بشـــكل عام، فأي أثر اجتماعي بســـيط للمجتمعات التي تعتمد على الماء في حياتها ينعكس ســـلبا على مجريات ذلك المجتمع، وكمثال حي على ذلك نجد في مجتمع البحث أن هناك صراعا قويا على الانتخابات، حيث يسارع كل طرف لتشكيل حلف من أجل الاســتعداد للانتخابات القادمة، وهذا ينعكس ســلبا على توزيع الماء وتدبيره، إذ يصــبح من الصعب توزيع الماء في ظل هذه الظروف. لا تؤثر السياسة وحدها على توزيع الماء، فسياق حركية المجتمع وصـراعاته المتقلبة يفرض تغيرات كبيرة محتملة على واقع الحال، فبالإضـافة إلى السياسـة، يتأجج الصـراع حول رئاسـة بعض جمعيات المجتمع المدني ويوسـع بؤر النزاع في مجتمع البحث.

من الملاحظ أن "ظاهرة الســـقي العتيق تســـتقطب انتباه العديد من المهتمين، باحثين وقائمين بالإعداد الهيدروفلاحي، باعتبار ما تشكله المجالات السقوية العتيقة من أهمية سواء

على مستوى المساحة السقوية، وما تحتضنه من أعداد كبرى من السكان القرويين وتشغيلهم، أو من حيث ما تساهم به لتلبية متطلبات الأسواق الحضرية أو القروية من منتوجات فلاحية متنوعة، وباعتبار ما تطرحه كذلك من عراقيل تحول دون التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية للسكان".[1]

إن دراستنا هاته، لا تهتم بنظام التوزيع التقليدي فقط، وإنما تهتم أيضا بأشكال وأنظمة الري الحديثة وأثرها على التنمية والمؤسسات التقليدية، إن هذه النظرة الشاملة حول أنظمة السقي بشكل عام تقدم رؤية متكاملة عن المجتمع الفلاحي، وذلك في علاقة جدلية مع هذه الأشكال التي تشكل ميدان الدراسة.

1. عينة البحث ومجال الدراسة.

1.1 الميدان في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

يعد الميدان في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا محطة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالهما التعامل مع الواقع، وذلك لمحاولة دراسة وفهم مختلف الظواهر الاجتماعية والثقافية. وترجع قوة ومكانة الميدان باعتباره أساسا للبحوث الاجتماعية والثقافية، إلى الطلب المتزايد على المعلومات والتحقيقات التي يراد بها فهم المجتمع وثقافته وتفسيرهما وفهمها.

من هذا المنطلق، كان من الضـــروري النزول إلى الميدان وجمع المعطيات، نظرا لأهمية هذه المرحلة من البحث، الذي يمكن اعتباره مشروعا لا يكتمل. إن الإشكالية الخاصة بالماء والأرض، تحتاج لتحقيق ميداني، وذلك لاعتبارات عدة من بينها، قدرتهما على صناعة الثقافة والتحكم فيها. لهذا نعتبر أن الميدان في موضوع أشكال تدبير الماء ضروري وهام، خصوصا لأنه يتطلب جمع معطيات كيفية، ووصفية لتحليل الإشكالية وتفسيرها.

وباختصار شديد كان للميدان في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا دور أساسي ومهم في تكوين وتأســـيس وتطوير العديد من النظريات الاجتماعية والثقافية، وذلك بدراســـة الواقع الاجتماعي وتكوين نظرة شاملة حوله، ويمكن القول أن البحث الاجتماعي والثقافي، لا يكتمل

[1] – محمد **(بوريال)**، الأنظمة الســـقوية العتيقة وتحولاتها الحديثة، التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، تنسيق وتقديم عبد اللطيف بنشريفة ومحمد أيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 28، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى ص: 63.

بدون التحقيق الميداني، خصـــوصـــا وظرفية الجفاف القاســـية والأزمة البنيوية التي يعرفها المناخ بالمنطقة.

2.1 عينة البحث.

إن البحوث والدراســـات الاجتماعية الميدانية تعتمد بالأســـاس على عينة تتكون من مجموعة من الأفراد أو الجماعات، وذلك حسـب الغايات التي يبتغي الباحث الوصـول إليها. ويدخل الباحث في كثير من الأحيان، في نوع من التيه حين يريد أن يختار هذه العينة، فمخرجات البحث تعتمد بالدرجة الأولى على نوعية العينة والطريقة التي اتبعها الباحث في إنجاز المقابلات الميدانية.

وفي هذا الســـياق، لا يمكن أن يختار الباحث عينته إلا إذا احتك بالميدان، وقد مكننا هذا الاحتكاك/ كما فرض علينا أحيانا اختيار عينة أخرى، من اختيار العينة الملائمة، فالميدان له شـروطه الخاصـة في فرض نفسـه على الباحث، إن عبارة عدم خروج الباحث سليما من البحث ليست عبارة خاطئة، فالتوقعات والتمثلات التي يحملها الباحث عن الميدان في مخياله غالبا ما تتغير مع أول مقابلة يجريها، وتغير كذلك نظرته للاجتماعي بشكل عام.

علاوة على ذلك سنعتمد في الميدان الذي اتخذناه مسرحا لإجراء دراستنا على عينتين أساسيتين: عينة كرة الثلج، والمجموعة البؤرية، ولنا في ذلك مصوغات عملية فرضت نفسها بقوة:

1. طبيعة الموضـوع تحتاج عينة كرة الثلج، فتوزيع الماء وتدبيره، يحتاج إلى عينات تفهم وتعلم وتضـبط طرق التوزيع، ولها كذلك دراية بعرف تدبير الماء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تعدد تيمات البحث يحتاج إلى التوصـيات، فدراسـة نظام السـقي التقليدي والحديث، ليس بالأمر الهين فكل مقطع من الســـاقية يعتمد على "وقاف الماء"، ولا يمكن أن تحيط بجميع الســـواقي، إلا إذا اعتمـد عينـة كرة الثلج لإغنـاء البحـث الاجتماعي.
2. فرض علينا الميدان الاعتماد على المجموعة البؤرية، فأهمية الموضـــوع تجذب السامعين، وحتى إن لم يكن له أي اهتمام بالموضـوع يشـارك فيه، وقد وجدت نفسـي في أكثر من مرة في مواجهة مجموعة بؤرية بعد أن كنت أجرى مقابلة مع فرد واحد، وبطبيعة الحال كان لهذا وقع جيد على مســـار بحثنا، فتجاذب أطراف الحديث يزيح

الغبار عن الكثير من الأشياء الراكدة في الوعي الجمعي، فتظهر الصراعات بين من يملك الثروة وبين من لا يملكها، بين الأمازيغي والعربي، بين الرجل والمرأة، بين البراني والمنتمي.

نشير إلا أن العينة احتوت على العديد من الانتماءات الاجتماعية (السياسيون –رجال السلطة – المثقفين –المسؤولون على توزيع الماء(الوقاف)–الشباب –الفلاحون الصغار والكبار، وأفراد بدون انتماء. وقد بلغ عدد الأفراد الذين أجرينا معهم المقابلة إلى أزيد من **60** دون احتساب المقابلات والنقاشات العشوائية في بعض المناسبات الاجتماعية.

3.1 قراءة سوسيولوجية للعينة.

تتميز هذه العينة بتنوعها من حيث العمر والانتماء العرقي، حيث ضمت مسؤولين في الجماعة الحضرية لإيموزار كندر، ومنتخبين في جماعة ايت سبع لجروف، كما ضمت مسؤولين عن تدبير الماء، وفلاحين يعتمدون على التدبير التقليدي، وآخرون يعتمدون على العصري، أو يزاوجون بين التقليدي والعصري. وقد اعتمدنا على عينة كرة الثلج، وذلك أولا لأن التدبير الاجتماعي والثقافي معقد، ويتطلب عينة خاصة تفهم جيدا أعرافه وأشكاله، ثانيا لأن عنصر الثقة لابد أن يعتمد على التوصيات والنظام العلائقي.

لقد قدمت المقابلات الاستكشافية حضور بعض ملامح الاختلاف الثقافي بين المنبعين في تدبير الماء، وكذا الاختلاف على مستوى تطور المؤشر التنموي، لذلك كان من الضروري تنويع العينية وتوزيعها على مجتمعي الدراسة، من أجل الإلمام بكل المعطيات التي ستساهم في اكتمال البحث.

أضف إلى ذلك الصراع العرقي الذي ينعكس في تدبير الماء، ويبرز على شكل عنف أو سطو أو رضوخ وخوف وسيطرة، فتدبير الماء يشكل تلك المرآة التي تعكس وبشكل جيد، كل النزاعات والصراعات الثقافية والاجتماعية، التي تحتل مكانا خفيا في السياق الاجتماعي. وعموما فإن هذه العينة مكنتنا من جمع المعطيات التي دفعت بهذه الإشكالية نحو الأمام، وفسرت الكثير من المسائل التي يعد الماء طرفا مهما بها.

2.مجال الدراسة: المعطيات المجالية والديموغرافية لإيموزار كندر.

إن دراسة نظام الري وتدبير الماء بشكل عام ليس سهلا كما يظهر في البدء، إذ إن تعقد هذا النظام، يرجع بالأساس إلى تعقد العلاقة بين التقنية والتحديث والتغييرات الاجتماعية والثقافية، وكذا المناخية التي تمس المجتمع وتؤثر فيه.

إن مجتمع البحث/ منطقة البحث التي اخترناها للقيام بالبحث الميداني هي امتداد بين جماعة ايموزار كندر وجماعة ايت السبع، كما كانت لدينا بعض الزيارات الميدانية خارجة عن هذا الميدان، مثل جماعة بن صميم، وجماعة بطيط، لكن شساعة الميدان تتطلب تمويلا ماديا كبيرا، وليس من السهل القيام ببحث بهذا المستوى بإمكانيات الباحث العادي.

- توطين مجال البحث.

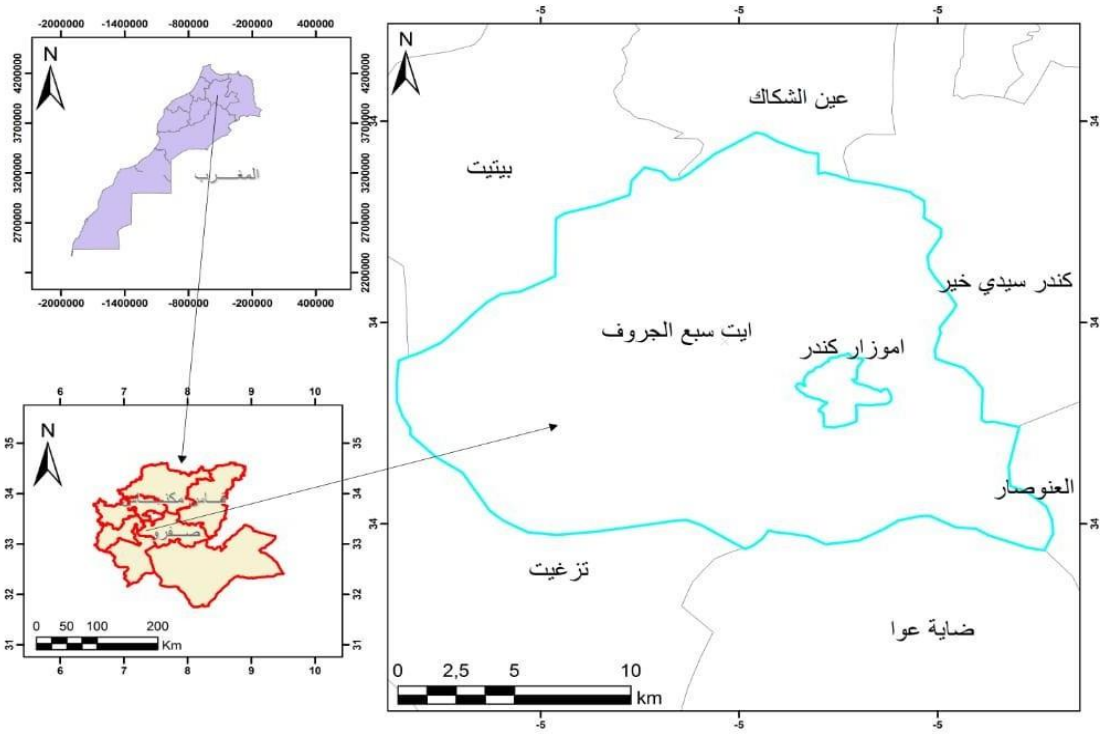

الخريطة رقم 1: خريطة جماعة ايموزار كندر وجماعة ايت سبع لجروف

يضم المجال المدروس عدة منابع مائية*، ترتكز حولها أنظمة اجتماعية لتدبير الماء، ولكل منطقة خصائصها وأعرافها وطرق تدبيرها الخاصة. وتجدر الإشارة أن ما يميز التدبير الاجتماعي للماء في هذه المناطق هو التعقيد والتنوع، فالمنابع القديمة التي كان الاستعمار يتكلف بتدبيرها، لها تدبير مغاير عن المنابع الأخرى، وسنتطرق لهذا بالتفصيل لاحقا.

*- عين جراح-عين السلطان- تلعينين- عين بري- عين برواج- عين أبواع.

ينتمي هذا المجال من حيث التقطيع الترابي إلى جماعتين: الجماعة الحضرية لإيموزار كندر، والجماعة القروية آيت الســـبع لجروف، وهما متجاورتان من حيث الحدود. بلغ عدد سكان جماعة إيموزار كندر في إحصاء 2014 إلى حوالي 19125 نسمة، وهذا رقم مرجح للارتفاع خلال الإحصـاء المقبل، بحيث قد يتجاوز 27000 نسـمة، نظرا للنمو الديموغرافي الذي يعرفه المغرب بشكل عام.

أما في الجماعة القروية ايت سـبع لجروف، فقد بلغ عدد السـكان إلى حوالي 17400 نسمة، ويرجع هذا الرقم المرتفع إلى شـساعة المجال الترابي لهذه الجماعة القروية، حيث أن أغلبية الأراضـي من حيث المسـاحة تنتمي للملك الغابوي، ثم تليها المليكة الخاصـة التي في أغلبها أراضي الفلاحية.

وفيما يخص التضـاريس، فجلها جبلية تتخللها بعض الهضـاب الصـغيرة الممتدة نسـبيا، وأغلب الأراضـــي الزراعية كانت تنتمي للمجال الغابوي، لتتحول خلال الســـنوات القليلة الماضية إلى أراضـي زراعية نتيجة للزحف المتواصل والسطو على الأراضـي الغابوية بشكل تدريجي، فخصـوبة هذه الأراضـي وغنى الفرشة المائية للمنطقة جلبت الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء.

أما على مستوى التسـاقطات المطرية فالمنطقة تعرف تراجعا وتذبذبا كبيرين في كميات الماء المتســـاقطة، وهذه الظاهرة بنيوية وعامة ليس في المغرب فقط، وإنما في حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي راجعة بالأساس إلى دورة تغير المناخ التي يعرفها العالم بشكل عام.

3. المعطيات المجالية والسكانية للمنطقة

على المســـتوى النظري تتبني إشـــكالية علماء اجتماع شـــيكاغو حول "الإيكولوجيا الإنسـانية وعلى التفاعلات بين الناس والوسـط الطبيعي وكذلك التفاعلات بين الجماعات في وسط جغرافي معين".[1] إن المدينة أو أي شكل من أشكل التجمع البشري/ الجماعة الحضرية كما سـماها روبرت بارك، لا يمكن أن تقام بدون ماء، فالنظرية الأيكولوجية تسـتند بالأسـاس على الماء من أجل التطور والنمو والاستمرار، لذلك نجد أن أغلب التجمعات السكانية تستقر بجانب منابع المياه، إذ تعد شرطا ضروريا لانبثاق مجتمع ما في مكان ما.

[1] – عبد الرحمان **(المالكي)**، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، افريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى 2016، ص: 123

يعد الأطلس المتوســـط باعتباره جبلا، خزانا مهما للمياه، إذ يحتوي على الكثير من العيون والمنابع والضايات، وقد ساهمت هذه الوفرة المائية في خلق جغرافية ومجال للاستقرار البشري أساسه المنابع المائية.

والحال أن هذا المجال "باعتباره عاملا محددا في بناء العلاقات الاجتماعية ومفســـرا طبيعتها وأشكالها. ويرجع هذا الاهتمام إلى أن دراسة الظواهر الاجتماعية تستلزم النظر إليها كونها تُبنى في سياق مجالي يقتضـي التفكير في شـروط تشـكله، على اعتبار أنه يُنظر إلى تحليل الظواهر، إما بكونها نتاج عمل بني، وإما نتاج تفاعلات الأفراد، أو كليهما معا؛ ما يستدعي في كل الأحوال ربطها بالشروط المجالية".[1]

يشير التاريخ الشفهي للمنطقة أن أصول *أغلب السكان هم أمازيغ استقروا بتخوم جبال الأطلس، بعدما كانوا رحلا يعتمدون في معيشـــتهم على الماشـــية والرعي، ويبدو أن دخول الاستعمار ساهم بشكل كبير في الانتقال وتغير المجتمع، من مجتمعات الرحل إلى مجتمعات الاستقرار والزراعة.

يقدم السـياق المجالي للمنطقة معطيات عن حركية واسـعة لقبيلة أيت سـغروشـن[2] التي كانت تعتمد على الرعي والانتجاع في نمط عيشها، حيث كانت تلتزم بدورة رعوية مبنية على فصـول الطبيعة، حيث أن "العامل الطبيعي حاسـم ومؤثر في صـناعة الحركية القبلية، لكنه عامل ضـــمن عوامل أخرى تنفتح على قدر عال من التركيب".[3] عند دخول الاســـتعمار تم

---

[1] – أحمد **(الخطابي)**، نظرية المجال عند جورج زيمل، المجال بوصـــفه شـــرطا قبليا للبناء وإعادة البناء الاجتماعي، مجلة عمران، العدد 35–9 شتاء 2021، ص: 166.

*– إن مسـألة الأصـول معقدة نوعا ما، فحسـب بعض النظريات الأنثروبولوجية لا يمكن أن نجزم بنقاء الأصـل أو العرق، فالهجنة الجينية واقع فرض نفسه قبل ملايين السنين.

*– حسـب بعض الروايات الشـفوية التي أصـلت لكلمة سـغروشـن، تنقسـم الكلمة إلى قسـمين "صـغرو" وشـن" تعني الكلمة الأولى جمد وتعني الكلمة الثانية الذئب، أي جمد الذئب، ويعود أصـــل هذه التسـمية إلى حكاية تقول أن الجد الأكبر لايت ســـغروشـــن كان يصـــلي في الغابة بينما ترعى أغنامه بجانبه، فلما جاء الذئب لينال من خرافه، جمده الجد الأكبر أثناء الصلاة. وتحيلنا هذه الحكاية على طبيعة المجتمع المغربي في إضفاء طابع القدسية على رؤساء القبائل، وذلك لتقوية هوية القبيلة ودفع الافراد إلى التحام حولها والدفاع عنها، سواء أكانت هذه الهوية حقيقية أو وهمية.

[3] – عبد الرحيم **(العطري)**، الرحامنة، القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الرابعة، فبراير 2013، ص: 37

فرض الإتاوة على رؤوس أغنام القبائل الأمازيغية، فبدأت هذه الدورة الرعوية تعرف اختلالا، نظرا لأنهم لا يريدون دفع هذه الإتاوة للمستعمر.

ولقد أثر عامل الإتاوة على نمط المجتمع الرعوي، فبدأ مجتمع الترحال يستقر بالمناطق البعيدة لتجنب المستعمر وإتاوته. إن تكسير هذه الدورة الرعوية جعل ايت سغروشن ينتقلون إلى "لعزيب"[1]، وبالتالي فرض عليهم تغيير في أساليب ونمط العيش. إن "الانتقال من واقعة الخيمة إلى نوالة، لا يختزل تغييرا اجتماعيا من نمط رعوي إلى آخر زراعي، ولكنه يستدمج تغييرا دالا على نمط سياسي وثقافي مختلف، يستثمر الطقوس والرموز الدينية ويصنع التراتبات ويولد الزعامات" **2**.

سيعرف واقع ايت سغروشن تغيرا بالتحول نحو الاستقرار كنمط عيش، حيث بدأ التوجه نحو امتلاك الأراضي والتخلي التدرجي عن قطعان الغنم والأبقار، مما نقلهم من سياق الانتجاع إلى سياق آخر مغاير، يعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى.[3]

تعرف المنطقة أيضا استقرار عرق عربي "الكندري" وهم سكان جبل كندر[4]، استقروا بهذا الجبل حسب المعطيات التي جمعناها في بحث الماستر[5]، في الفترة الزمنية التي عرفت حركة واسعة للصالحين والمرابطين، حيث استقر بها "سيدي عبد المالك" كأول ولي بالمنطقة، لتعرف المنطقة بعده ظهور عدة أولياء لا زالت أضرحتهم قائمة إلى حدود الساعة.

وتؤكد المعطيات والسياق التاريخي للمغرب بشكل عام، أن حركة الأولياء انطلقت قبل قرون عدة، "بحيث شكل القرن السادس عشر الفضاء التاريخي لتكون الصلاح كظاهرة

---

[1] – لمزيد من التفصيل حول مادة "العزيب" أنظر عبد الرحيم العطري، الرحامنة القبيلة بين الزاوية والمخزن، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الرابعة، فبراير 2013. ص 39.

[2] – عبد الرحيم **(العطري)**، الرحامنة، القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الرابعة، فبراير 2013. ص:37.

[3] –voir Lahsen **(Jannan)**, Le Moyen atlas central et ses bordures mutations récentes et dynamiques rurales, éditons Al jawahir, 2004.

[4] –أحمد **(الغزالي الحياوي)**، ملامح التواصل الصوفي بين كندر فاس والنواحي، مقاربة إثنولوجية أصولية، عدم وجود الناشر والمكان، الطبعة الأولى سنة ،2000 ص: 11.

[5]– محمد **(الكندري الروضي)**، التدين الشعبي: الممارسات والمعتقدات والطقوس بمواسم قبلية كندر، بحث لنيل شهادة الماستر، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن طفيل القنيطرة، سنة 2017.

جماعية ومجتمعية...وضـمن هذه المرحلة، رسـخ الصـلاح جذوره في عمق بنيات المجتمع المغربي لدرجة أصبحت فيه جغرافية المغرب جغرافية قدسية".[1]

لا يوجد تاريخ محدد يدعم اسـتقرار قبيلة كندر في جبل كندر، لكن هناك ملامح وجود تواصـل بين الزوايا، وعلاقة الأولياء فيما بينهم، "فمثلا سـيدي عبد المالك المذكور كأحد تلامذة سيدي عبد الله الخياط الرفاعي الزرهوني الحسيني الذي يعد من رجال القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي".[2]

ما يهمنا في هذه الحركية الاجتماعية للهجرة والاسـتقرار، هو افرازاتها على المسـتوى الاجتماعي والثقافي، إذ تظهر المعطيات الميدانية، أن هناك صراع بين الكندري و الأمازيغي الذي ابتدأ منذ قرن أو أكثر، ويعتبر هذا الصراع نتاجا لاستراتيجيات المخزن التي كان يعتمد عليها في خلق التوازنات بين المناطق والقبائل، حيث كان يعتمد على نوعين من التدخلات، يتجلى الأول في زرع القبائل العربية بجانب الأمازيغية، وذلك لتحقيق التوزان في مجال ما، ويتجلى الثاني في" الحركة"، وهي حرب إبادة يشـنها السـلطان على القبائل المتمردة ليوقف تمردها ويجعلها عبرة لباقي القبائل.

ونجد أن المجال يعبر" بقوة عن آليات الضـبط الاجتماعي، بل إنه يؤسـس لرهاناته واسـتراتيجياته المركزية من خلال دينامية الفعل التي تؤطره، بحيث يصـير كل مجال معبرا بالضـرورة عن طبيعة العلاقات الاجتماعية وخصـوصـية الصـراع وباقي ملامح الفاعلية الاجتماعية التي تعتمل في رحابه. ومن هنا تتبدد مقولة "حياد المجال" وتتأسـس تبعا لذلك إمكانات التأثر بالضبط الذي تمارسه القوى المالكة لوسائل الإنتاج والإكراه في المجتمع."[3]

وعموما فإن هذا التنوع العرقي والثقافي أثر على توزيع الماء وتدبيره، حيث أن الماء باعتباره مرآة للمجتمع، عكس الكثير من الاختلالات والتناقضـات المسـكوت عنها في الحياة اليومية، مما يؤكد على أهمية دراسـة الماء ليس باعتباره موردا حيويا فقط، وإنما باعتباره كذلك مسرحا لقراءة وفهم وتفسير المجتمعات الإنسانية بشكل عام.

---

[1]– الزاهي **(نوردين)**، بركة السلطان، مطبعة النجاح الجديدة، دفاتر وجهة نظر، ص: 5.

[2] – أحمد **(الغزالي الحياوي)**، ملامح التواصل الصوفي بين كندر فاس والنواحي، ص: 12.

[3]– أ. عبد العزيز **(عبد الصـادق)**، د. علي **(بولرباح)**، المجال الاجتماعي: بين البناء الاجتماعي والصـراع الثقافي، مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا –برلين، العدد ، 09جوان ص: 11.

الفصل الأول: نظام التدبير الاجتماعي والثقافي للماء: النظام التقليدي والتحولات السوسيوثقافية والتراتبية الاجتماعية.

تمهيد:

يعتبر النظام التقليدي للســـقي والذي ينبني بالأســـاس على العرف كقانونه الأول في التدبير، منشـــأ كل الأنظمة الحديثة التي وصـــلت إليها البشـــرية حاليا، إذ عن طريق مبدأ التدريج المعرفي استطاع الإنسان أن يطور آليات جديدة للتحكم في الماء وتدبيره.

ولقد أصـبح من الضـروري اليوم دراسـة هذه الأنظمة العتيقة التي بدأت تعرف تراجعا كبيرا، وذلك راجع للأزمة المائية التي تضـرب العالم في السـنوات القليلة الماضـية، إذ تتزايد حدة موجة الجفاف سـنة بعد سـنة، مما يقضـي على العديد من أنظمة السـقي في كثير من المناطق.

في هذا الفصـل الذي خصـصـناه لنظام السـقي التقليدي سـنقوم بتحليل المعطيات الميدانية، وسنفسر علاقة الماء بالبنيات الاجتماعية والأرض، وبالتراتب الاجتماعي وبالنخبة، كما سنعرض المعطيات الخاصة بنظام توزيع النوبة وباقي الأنظمة الموازية لها.

من المؤكد جدا أن دراســة الماء ســوســيولوجيا يجب أن تنطلق من الأنظمة التقليدية للســـقي، فالتنمية باعتبارها ظاهرة تاريخية أولا وقبل كل شـــيء، يجب أن نتعامل معها من خلال الرجوع إلى الماضـــي قبل الحاضـــر، وذلك لقياس المؤشـــرات والمتغيرات التي تحكم التغيير والانتقال من مرحلة لأخرى. فإلى أي حد سـتفيدنا دراسـة الأنظمة التقليدية للسـقي؟ وهل ستصمد هذه الأنظمة في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها مجتمع البحث؟

المبحث الأول: الساقية: نظام التدبير والتوزيع في مجتمع البحث.

ينبني نظام السـقي بمجتمعات البحث على السـاقية كنظام للسـقي من خلال الاعتماد على القانون العرفي، وهذا نظام تدخل فيه الاســـتعمار وغير معالمه لصـــالحه، إذ نجد أن المعطيات الميدانية تشير إلى ذلك بقوة.

لقد درسـنا نظام السـقي العرفي القائم حول نبعين مائيين؛ منبع عين السـلطان الموجود في جماعة ايموزار كندر، والذي يسـقي ماءه الأراضـي الموجود في الجماعة بالإضـافة إلى الأراضي المنتمية لجماعة ايت السبع القروية، هذا المنبع عرف نضوبا تاما هذه السنة وذلك

لعدة عوامل مناخية وفلاحية. ومنبع تلعنيين الموجود في تراب جماعة ايت سبع، وهو المنبع الوحيد الذي مازال صامدا أمام التغيرات المناخية.

إن دراســـة هاذين المنبعين اللذان ينتميان لمجالين مختلفين، مكننا من الوقوف على التحولات الاجتماعية والثقافية التي شملت كل من المجتمعين، كما سنوضح ذلك في الفصول والمحاور القادمة، لكن قبل ذلك، كيف يتم تدبير الماء اجتماعيا في كل من المنبعين؟

المطلب الأول: نظام السواقي بمنبع عين السلطان*.

يتميز نظام تدبير الماء بالصرامة في توزيعه، حيث يجتمع المعنيون بالأمر مكان تواجد "رأس الساقية/ مفترق الماء" كي يأخذ كل فرد الحصة الخاصة به، وينقسم هذا النظام إلى ثلاثة أنواع من التوزيع، إذ أن كل نوع يأخذ شـــرعيته إما من خلال وثيقة، أوعن طريق الحاجة، أو من النظام الطبيعي لسقي المسمى النوبة.

ونشير إلى أن المنبع المائي لعين السلطان" عرف صراعا كبيرا عندما قررت الجماعة الحضـــرية بيع مائه للعلامة التجارية المعروفة حاليا باســـمه، وعرفت هذه الفترة احتجاجات واسعة النطاق أدت إلى استنفار السلطات المحلية.

وقد ساد الاعتقاد حينها، أن الشركة ستقوم بامتصاص كل الماء الخارج من المنبع، ولن يتبقى ما يكفي لسقي أراضيهم، إذ كان أنذك يوفر كميات كبيرة من الماء، تساعد بشكل كبير في تخفيض نفقات السقي بالوقود أو الكهرباء.

تمكن الاحتجاج أنذك من تحصـين مكتسـب واحد في هذه المعركة، وهو تقليص عدد ساعات استخراج الماء، لكن هذا المكتسب لم يعد يحترم، وأصبحت الشركة تمتص مياه المنبع بصفة دائمة، مما اضطرها إلى توسيع مساحة إنتاجها.

إن تدخل الدولة في شخص السلطات المحلية لإنهاء هذا الصراع، يؤكد الفرضية التي طرحناها في بداية البحث، والتي تقول أن ملكية الماء، لم تعد مرتبطة "باجماعة" أو بالقبيلة، أو حتى بالفرد، فالماء في نهاية المطاف تحت تصرف الدولة، هي الآمر والناهي في كل ما يخص تدبيره. وسنفصل في هذه التحولات التي شهدتها ملكية الماء لاحقا.

---

*– **مجتمع البحث الأول.**

يعتقد الكثير من المشاركين في البحث أن الشركة المسؤول المباشر عن نضوب ماء المنبع، وأن التراجع الكبير لماء عين السلطان، ما هو إلا نتاج للضخ المستمر لاستنزافها، صحيح أن ماء المنبع قد نضب مؤخرا، لكن الإشكال الحقيقي بنيوي بالأساس، فمنذ بداية الألفية الثالثة وإلى حدود اليوم انبثقت العديد من الضيعات الفلاحية مباشرة فوق المنبع وتحته، مما يعني حفر المزيد من الآبار للتمكن من السقي، وقد كان هذا العامل مباشرا في تعجيل نفاذ مخزون الفرشاة المائية وتناقصها.

وإنه لمن الصعوبة بما كان دراسة نظام السواقي باعتباره نظاما اجتماعيا لتدبير الماء والسقي، وكما قال الباحث "آيت حمزة" نظام السقي هو بناء اجتماعي، فخروج الماء من المنبع وتحركه في القنوات لا يعبر فقط عن تحرك للماء داخل هذه القنوات. حيث اعتبرت الساقية فيما مضى وسيلة ضغط اقتصادي بين القبائل والمخزن، وكما أشار "بول باسكون" فهذه القنوات تعد نظاما مجاليا وبشريا وتقنيا أيضا، يتأسس على تضامن اجتماعي واسع النطاق، ليس بين القبائل فقط، وإنما بين فروع القبيلة الواحدة .

ينطلق الماء من المنبع نزولا نحو الأراضي التي تستفيد من تلك المياه، ويكون على رأس كل ساقية "وقاف" يوزع تلك المياه على أصحاب الحقوق، بناء على النظام الثلاثي الذي سنحلله خلال الفقرات القادمة، وفيما يلي خريطة توضيحية لشبكة المائية بكل من جماعة ايموزار كندر وآيت السبع.

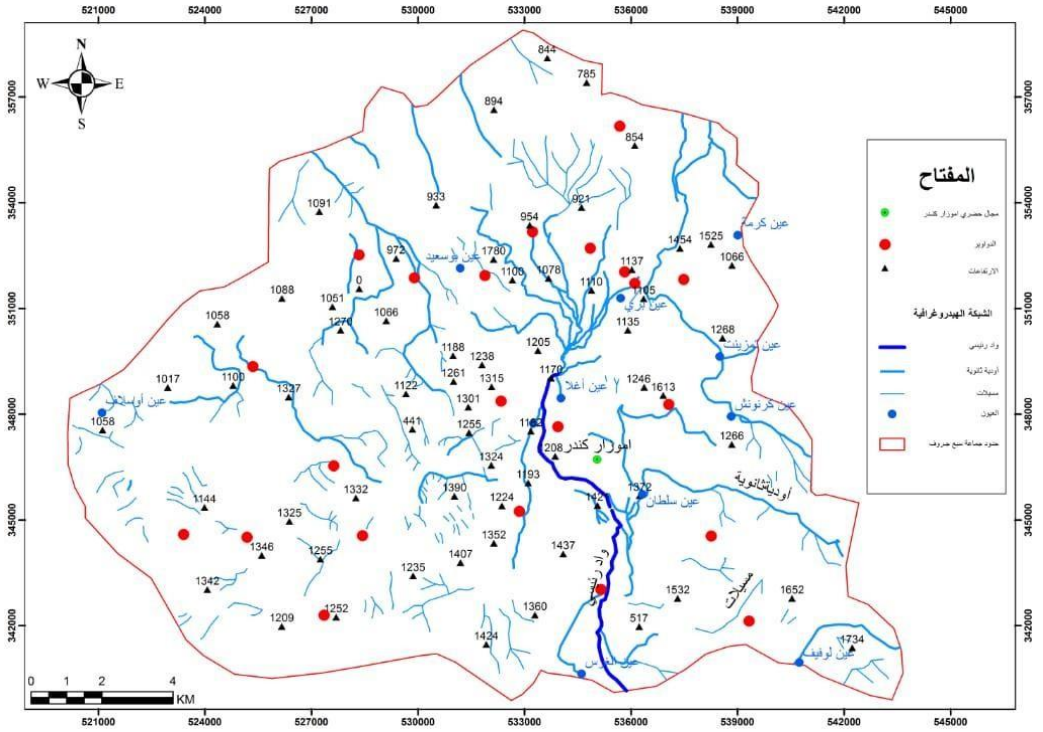

خريطة 2: توضيح للشبكة المائية بكل من جماعة بايموزار كندر وايت سبع لجروف

- أشكال التدبير العرفي والتقليدي للماء.

من دون شـــك أن تاريخ تقنيات اســـتغلال المياه الســـطحية والباطنية في حاجة إلى "معطيات وحقول جديدة، لإعادة كتابة جزء من تاريخ التقنيات والعرف بالمغرب ولمعرفة مدى استيعاب وتكييف الوسائل للتحكم في استعمال الماء".[1] فتدبير الماء بما هو مجموع العلاقات والقواعد التعاقدية، بين المجتمع والفلاحين وتنظيمات الســقي، "وبشــكل خاص الأحكام التي تهدف إلى تعريف توزيع الموارد المائية نظريا وقانونيا".[2] يحمل في تركيبته تاريخا للمجتمع، ويمكننا كتابة هذه التاريخ من خلال دراستنا لهذه الموارد المائية.

إن توزيع المـاء لا يمكن أن نـدرســـه بمعزل عن ســـيـاقـه الثقافي والاجتمـاعي ثم الاقتصـادي، وكذلك الثقافي، بما يحمله من أسطورة وحكي شـعبي، "ففي بعض المناطق يعد تنظيم وتوزيع الماء عملية معقلنة تأخذ شرعيتها من القصص المستوحاة من أسطورة السجل

[1] – المساوي **(العجلاوي)**، تقنيات استخراج المياه الباطنية في مناجم الفضة بالمغرب (2 هـ 7 مـ/ 8 مـ 13 مـ)، الماء في تاريخ المغرب، مرجع سابق، ص: 103.

[2] – Thierry **(Ruf)** ; Gestion sociale de l'eau• January 1995 , p: 1.

المحلي"[1]. في كثير من الأحيان يكون مكان منبع الماء مركز حكايات شـــعبية متعددة، إذ ارتبط الماء بالمقدس منذ بداية التاريخ البشري، على اعتبار أنه النواة الأولى للحياة الإنسانية، وهو أساس الخلق كما تجمع على ذلك كل الكتب الدينية.

ولقد أســهم هذا التاريخ المعقد والمتشــابك في "ضــمان توزيع عادل ومنصــف للموارد حسـب العائلات والعشـائر، فهو حل مقبول من طرف الجميع، ويضـمن تماسـك كل جماعة ومجموع القبيلة. إنه حل متضامن".[2] ويمنع حدوث الصراعات والنزاعات.

يعرف توزيع الماء تدبيرا محكما في المنطقة المدروسـة، لا من حيث القائمين عليه، ولا من حيث طرق التوزيع، وفي الغالب تتكفل "اجماعة" باختيار الشخص الذي سيهتم بالتوزيع، ولابد أن يكون عارفا ومتقنا لأعراف هذا التوزيع. ويصـــطلح على هذا الشـــخص الذي يقوم بهذه العملية "الوقاف".

- الوقاف: أو المسؤول عن تدبير الماء.

الوقاف هو الشـخص المسـؤول عن عملية تدبير الماء، حيث تكلفه 'اجماعة' بالإجماع مقابل مبلغ مالي يتقاضاه بداية كل موسم فلاحي، تحدد قيمته اجماعة، وغالبا ما ينبني على عدد الساعات التي يملكها كل الفرد.[3] ويرجع معنى هذه التسمية بالأساس إلى الشخص الذي يقف على سير أمور تدبير الماء، بما فيها فض النزاعات.

يتكلف الوقاف بتوزيع الماء بمسـاعدة بعض الأفراد الذين يعرفون حقوق الماء المرتبطة بكل فرد من الأفراد، قديما حسـب معطيات الميدان، كان الوقاف يتقاضـى أجره من الذرة أو الشـعير، أي من المزروعات المحلية، أما اليوم فهو يتقاضـى أجره بناء على عدد السـاعات التي يملكها كل فرد.

تبتدئ هذه الأجرة من 10 دراهم للســاعة إلى حدود 15 درهم للســاعة، بمعنى أنه من يملك ســت ســاعات، فإنه ســيؤدي 15 درهما للســاعة الواحدة، أي بما مجموعه 60 درهما

---

[1] –Jeanne **(Riaux)** , Dire le droit local de l'eau Histoire orale et partage de l'eau dans la vallée des Aït Bou Guemez (Haut Atlas, Maroc), Techniques & Culture 57, 2011/2: 166 – 181p 178.

[2] – نجيب **(بودربالة)**، مكرر، ص: 154.

[3] – أنظر الجانب النظري مادة الوقاف.

للموســـم الســـقوي. عموما لا يتجاوز المبلغ الإجمالي 200 درهم لكل فرد مهما كانت عدد الساعات التي يملكها.

فحســـب مجتمع البحث كان الوقاف يتقاضـــى أجرته من الفلاحة التي يتم زرعها في المنطقة، ومع ازدهار فلاحة الورديات وانتشـــارها على مســـتوى عدة هكتارات وارتفاع دخل الفلاح أصبح الوقاف يتقاضى أجرته نقدا كما بينا في الفقرة السابقة.

إن هذا التحول الذي يمكن أن يكون بســـيطا، يؤكد على تحول مهم حدث داخل هذا المجتمع القروي، فاســتفادة الوقاف من النقد يشــير إلى أن الفلاح بدأ يســتفيد من زراعته أيا كان نوعها، بمعنى آخر فإن هذا المجتمع عرف وسيعرف تغيرات كبيرة خلال السنوات القليلة القادمة. فالانتقال من دفع واجبات الوقاف من عين المنتوج إلى النقد يشـــير بالدرجة الأولى إلى بروز العامل الاقتصادي، وتحسن دخل الفلاحين.

يعد دور الوقاف ثانويا حينما يتعلق الأمر بتوزيع حصـــص الماء، فأغلبية أولئك الذين يملكون حقوق الماء لديهم دراية شـــاملة بدورة "النوبة" كاملة، حتى وإن وقع الوقاف في هفوة يتم تصـــحيحها، فالذاكرة الجمعية تحتفظ بالأعراف والحقوق المتعلقة بالماء ويتم تناقلها من جيل إلى جيل.

ويقتصر دور الوقاف اليوم على تدبير زمن حصص السقي، إذ يتحمل مسؤولية توزيع هذه الحصـص بشـكل دقيق، حيث يبدأ من العالية إلى السـافلة، وفي حالة عدم التوافق تقام قرعة تحدد من ســـيبدأ بالســـقي أولا، ويتم اللجوء إلى "تســـواطت**TASAWATE**" كنظام تضامني بين الأفراد سنتطرق له لاحقا.

إضـافة إلى السـهر على توزيع حصـص الماء، يتدخل الوقاف في تدبير النزاعات التي كان الماء سـببا فيها، إذ يلعب دور الوسـيط بين المتنازعين، وذلك بزعامة كبار القبيلة، ومن أجل الحيلولة دون الوصـــول إلى القضـــاء، الذي يعني العداوة بين الطريفين، مما يؤثر على السير العام لتوزيع الماء، وفي حالة وصل النزاع إلى القضاء يكون الوقاف شاهدا في الملف بحكم اضطلاعه على حقوق الماء.

- العرف ونظام التوزيع بالمنطقة.

عبر التاريخ وقبل ظهور التحديث الفلاحي، وتوغل التقنية الحديثة في المجتمع الزراعي، كانت الساقية هي النظام الأكثر أهمية في المنطقة، بحيث تتفرع الساقية الأساسية عن سواقي ثانوية، وتستمر هذه العملية إلى أن يصل الماء إلى الفلاح.

من المنظور الاجتماعي، لا يمكن اعتبار الساقية مجرد قناة لتصريف المياه، بل إنها حسب عبد الرزاق السعيدي" تمثل البنية الفكرية والاجتماعية التقليدية والتاريخية" لمجتمع ما، فتتبع طرق توزيع هذه القنوات، وكمية الماء التي تجري في كل واحدة منها يحيل على مناطق القوة والضعف في المجتمع. ويحيل كذلك على التحالفات والصراعات، إن الساقية من هذا المنظور مهيكل أساسي للمجال.

تتم هيكلة الساقية عبر مجموعة من القوانين العرفية المنبثقة من الثقافة المحلية، وتتحكم هذه القوانين العرفية في كيفية تدبير الماء حسب السواقي، ففيما يخص المنطقة، لا يمكن تحديد المرتكزات التي بني عليها تم توزيع الماء بين السواقي، تجمع جل الأطراف المستجوبة على العشوائية في توزيع حصص المياه على المناطق باستثناء، حق الماء المسمى "الليستا" الذي كان توزيعا سنته الإدارة الفرنسية، تمنحه للنخبة الموالية لنظامها. وفيما يلي رسم توضيحي للسواقي بالمنطقة المدروسة.

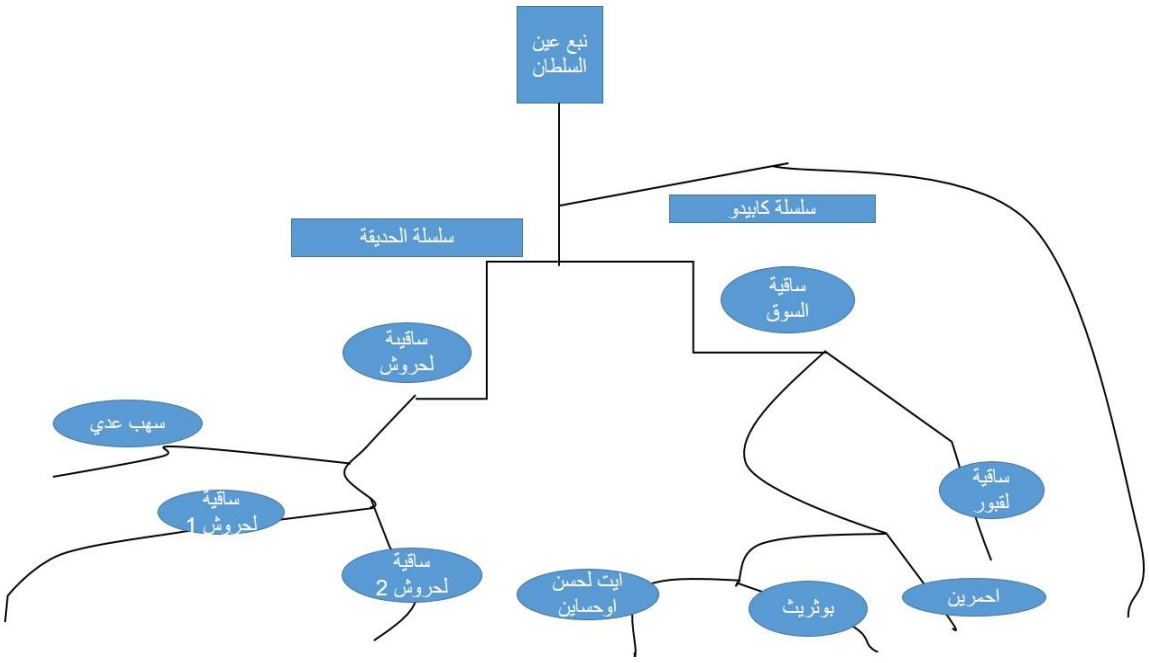

رسم توضيحي رقم 1: لقنوات السقي بإيموزار كندر.

من خلال الرسم توضيحي لقنوات السقي بإيموزار كندر المبين أعلاه يتبين الكيفية التي يتم بها توزيع الماء، بحيث ينطلق الماء من المنبع نحو السواقي الثانوية، وفي "الربطة" يتم تقسيم الماء حسب "عدد الفؤوس" التي تستحقها كل ساقية، وفي الغالب يجتمع "الوقافة الرئسيون" لكل ساقية من السواقي للتوزيع المياه، حسب المدة الزمنية والكميات المقسمة مسبقا. وتجدر الإشارة إلى أن حق ماء كل ساقية تم تحديده مسبقا، حيث أن السلطات الاستعمارية وضعت السواقي بناء على هندسة مائية دقيقة، باستعمال مقاييس دقيقة نزلت على الأماكن التي يفترق فيها الماء، وقد دمرت هذه الهندسة من طرف الأفراد أثناء بعض الصراعات حول الماء.

يبلغ صبيب الماء الذي كان يخرج قديما من المنبع إلى حدود "عشرين فأسا" تتوزع على ثلاثة سواقي رئيسية، هي كالتالي:

تستفيد ساقية "كابيدو" من ثلثي صبيب العين، وذلك راجع للتوزيع الذي أرست معالمه الإدارة الاستعمارية بالمنطقة، وتقتسم "ساقية السوق "وساقية "لحروش" ما تبقى من الماء بالتساوي، ويبلغ الصبيب الجاري في كل منها حوالي" 5أو 4 فؤوس"، ويتضح حسب المعطيات والملاحظة الميدانية أن استفادة هذه الساقية من ثلثي كمية ماء المنبع راجع بالأساس إلى استقرار الكثير من المستثمرين الفرنسيين، كما يؤكد تاريخ المنطقة، فالعديد من الضيعات التي كانت في ملكية المستعمر الفرنسي آندك، انتقلت لملكية الدولة، واستمرت في الاستفادة من حقوق المياه بشكل كامل.

بالنسبة "لساقية لحروش "ينقسم ماءها إلى ثلاثة حصص، تستفيد ساقية " سهب عدي" "فأسا واحد" وتستفيد ساقية "لحروش 1 و2 من" فأس ونصف" لكل واحدة منهما، وتنقسم ساقية "لحروش 1" إلى ساقيتين، حيث تتناوبان على حق "النوبة" كل موسم سقي.

أما بالنسبة للثلث الأخير تستفيد منه ساقية السوق، وينقسم بدوره إلى ثلاثة أجزاء، تستفيد ساقية "القبور" من فأس واحد"، ويوزع ما تبقى على كل من ساقية "إحمرين " "وآيت لحسن وحساين و"بوثريث" بالتناوب، أو يتم التقسيم بناء على صبيب الماء.

هكذا يمكن أن نلخص نظام السقي التابع لعين السلطان بخصوص التوزيع المتعلق بصبيب الماء الكلي، وسنفصل لاحقا في بعض السواقي ونظامها، وذلك حسب المعطيات التي جمعناها من الميدان.

يعني" تدبير الماء القدرة على تقييم المورد المائي، وتجميعه وتمريره، وتقسيمه في المجال والزمن، وإيصاله للحقول حسب الظروف" وتعمل الأنواع الثلاثة لنظام التوزيع بالمنطقة على تدبير الموارد المائية رغم احتوائها على تراتبية اجتماعية تظهر مع أول نوع والذي يسمى "الليستا".

- **الليستا –** la liste **بقايا النظام الكولونيالي.**

يأخذ هذا الحق المائي اسمه من الكلمة الفرنسية **la liste** والتي تعني القائمة، ويتضح من خلال تسميتها أنها ترجع لعهد الاستعمار، وفي الغالب كما أشار العديد من المشاركين في البحث، أن الإدارة الاستعمارية وضعت هذه القائمة لأناس يتربعون على عرش السلطة، ويخدمون مصالحها، إذ من بين الامتيازات التي كان يتمتع بها خدام الاستعمار هي الاستفادة من الأرض/ وحقوق الماء.

يستفيد هؤلاء الأشخاص الذين يملكون حق الماء المسمى "بالليستا" من كمية هائلة من المياه، بحيث يستمر امتلاكهم للماء 12 ساعة متواصلة، وهم في الغالب إما ينتمون إلى أعيان المنطقة، أو من الأسر الفاسية المعروفة بثروتها الكبيرة.

وتعتبر **La liste** إرثا فرنسيا يستفيد بموجبه الأفراد المدرجة أساميهم بها، وهي عبارة عن وثيقة مكتوبة يملكها البعض، وحسب المعطيات الميدانية، فإن كل المستفيدين من هذا النظام أغلبهم إقطاعيون دخلوا المنطقة منذ زمن بعيد. بمعنى آخر فإنه يرتبط بأناس ذوي مكانة عالية داخل هذا المجتمع.

حسب الرسم الموضح لنظام الساقية بالمنطقة، فإن لكل ساقية عدة أفراد يستفيدون من حقوق الماء المدرجة في "الليستا' فمثلا في ساقية "آيت لحسن اوحساين"* يستفيد منها "بن سالم –الحسين ولحسن وبعض الأفراد في منطقة "لارمطاج" وهي منطقة "للفيلات" بمعنى أن ماءها كان موجها لسقي حدائقها.

ويستفيد هؤلاء الأشخاص ذوو الامتياز العالي من ثلاثة أيام من السقي كل أسبوع: يوم الاثنين، ويوم الثلاثاء ويوم الجمعة، وهو نظام سقي قار لا يتغير مثل نظام النوبة، بمعنى أن الأشخاص الذين يملكون حصص الماء في هذا النظام سيقومون بالسقي كل أسبوع

*– فرع من فروع قبيلة آيت سغروشن.

بموجب هذه الوثيقة التي يرجعها الكثير من المبحوثين إلى الدولة "ديال دومين" بمعنى أنها ترتبط بالدولة بشكل عام، والاستعمار بشكل خاص.

يحيل اسم "بن سالم" إلى كون هذا الشخص خارج عن القبيلة وذو انتماء عربي وليس أمازيغي، ويملك مساحة كبيرة من الأراضي بيع العديد منها لأشخاص آخرين، فتحولت أرضه إلى أرض مجزأة بين الفلاحين الصغار. ويستفيد هؤلاء من حصة مائية كل يوم إثنين من الساعة السادسة صباحا إلى الساعة الرابعة مساء، أي ما مجموعه 10 ساعات.

أما "لحسين ولحسن" فهو سياسي ورئيس سابق، ويتضح أن حق الماء ضمن هذا النظام من التوزيع، لم يكن في الأصل ملكا له، وفي الغالب أن هذا الشخص بحكم انتماءه للمجال السياسي، قام بالسطو على هذا الحق، بحيث يستفيد من حصة مائية كل يوم ثلاثاء من الساعة السادسة صباحا إلى الساعة السادسة مساء، أي بما مجموعة اثني عشر ساعة.

أما فيما يخص الحصة الثالثة والتي يستفيد منها سكان المنطقة المذكورة أعلاه، فتبدأ في يوم الجمعة من الساعة السادسة صباحا إلى الساعة السادسة مساء، وبحكم المكان فهذه الحصة المائية موجهة لسقي حدائق المنازل، ولا يعرف المبحوثون أسماء من يستفيد منها.

يتضح أن الحق من الماء المسمى **LISTE** هو نظام فوق سلطة تدبير "اجماعة" والقبيلة، إذ يأخذ شرعيته من وثيقة أصدرتها الدولة من مؤسساتها الرسمية، وتبقى أسباب إصدار هذه الوثيقة غير معروفة، وكذلك أسباب اشتمالها على هذه المجموعة من الأشخاص بالضبط، ما يمكن استخلاصه أن هذا الحق يهم أناسا ذوي نفوذ عال، فإما أنهم يملكون مساحات كبيرة من الأرض، أو أنهم ينتمون للنخبة السياسية للمنطقة في زمان محدد.

ويمكن أن يباع هذا الحق من الماء، بحيث نجد أن بعض الفلاحين قد اشتروا حق الماء " **liste**" منذ زمن بعيد. وتصل مدة الماء بها إلى 24 ساعة من الماء المتواصل، وهي حصة كبيرة جدا، تمكن من سقي عدة هكتارات، ومن الواضح وحسب المبحوثين فإن هذا الحق يمر من شخص عال النفوذ إلى آخر مثله في السلم الاجتماعي، (كبار الفلاحين، محامون، قضاة...) لأن لهم القدرة على شراء هذا الحق، هذه القدرة التي لا يملكها الفلاح الصغير. وهنا إشارة مهمة تحيل بالأساس على ارتباط كميات الماء الكبيرة بالأعيان والنخبة، وأصحاب الرأسمال الضخم، والإقطاعيين الكبار.

- **ماجور نظام تدبير اجتماعي تضامني.**

إن أصـل لفظة "ماجور" مأخوذة من الكلمة الفرنسـية **majeur** التي تعني الرئيسـي أو المهم **essentiel**، وإذا ما تعمقنا في معناه ارتباطا بحق الماء والطريقة التي يتم توزيعه بها، فإننا نجده يعني بالدرجة الأولى، **le surplus** ، أي الماء الفائض عن "النوبة"، وفي نفس الوقت الماء الرئيســـي والمهم لإنقاذ مزروعات من ليس لهم الحق في "النوبة"، بمعنى أدق أنـه "الفـائض المهم"، فـائض عن حقوق من يملكون النوبـة، ومهم لأولئـك الـذين لا يملكونها.*

يعد هذا الحق المائي نظاما تضــامنيا، بين أفراد المجتمع، إذ أن مهمته الرئيسـية هي كما أشـــار بعض المبحوثين هي الحفاظ على "الفدادين" من الجفاف، بمعنى أنـه نظام تضامني اجتماعي يساهم في استمرارية عيش نباتات الفدان فقط، ومع ذلك فإن هذا الحق لا تتعدى حصص السقي فيه حصتين كأعلى تقدير، خلال فصل الصيف. وغالبا ما تكون عدد الساعات به منخفضة جدا ولا تكفي لسقي المساحات الواسعة المغروسة بالأشجار المثمرة.

هذا الحق المائي، ينطلق بعد انتهاء دورة النوبة **tour**، ودائما ما يكون يوم الجمعة أو الاثنين أو الثلاثاء من السـادسـة مسـاء، إلى السـادسـة صـباحا حسـب وفرة المياه، بمعدل ساعات قليلة جدا، إذ يستفيد منها أولا أولئك الذين يملكون عدد ساعات مرتفع في النوبة في السنة الفارطة. بحيث من يملك عدد ساعات قليلة جدا قد لا يستفيد من "ماجور" أبدا، ويجب عليه أن يكتري الماء لكي يسـقي أرضـه، إذ أن عدم تمكين الفرد من "ماجور" يعد شـكلا من أشكال الابتزاز، بحيث سيستفيد الوقاف من نسبة مالية في ثمن كراء حق الماء لسنة كاملة.

السـؤال المطروح هنا، من أين يأتي الماء الفائض؟ بعد انتهاء النوبة التي تسـتمر 15 يوما متتابعا، وقبل بداية الدورة الأخرى يتم اقتطاع بعض السـاعات وإعطائها للمسـتفيدين، وهناك نظام تضـامني يشـكل جزء كبيرا من حق الماء "ماجور"، إذ تسـمى الأرض التي لا تملك حق النوبة، بالأرض الصائمة، ويتم تمرير نصف ساعة أو أكثر من الأرض التي تملك حق النوبة بجوارها، على أساس دين مائي، تعيده عند تمكنها من حق النوبة السنة المقبلة.

*– إن هذا المعنى الذي توصلنا له مبني بالأساس على التعريف الذي يقدمه مجتمع البحث وذلك بمساعدة الاستاذ محمد الصياد.

- **النوبة: نظام التدبير العرفي الرئيسي.**

إن نظام الســـقي بالنوبة، هو نظام معروف في كثير من مناطق المغرب، حيث يعتمد توزيعه على ملكية حقوق الماء من طرف المســـتفيدين من المنبع المائي أو الســـد أو نهر، وهذه الحقوق ترتبط بالأرض تارة، وبالأفراد الذين يملكونها تارة أخرى، وحســـب المعطيات الميدانية لا يوجد معيار دقيق يوزع الماء حسب الأرض أو الأفراد، إذ أن لهذه الحقوق تاريخ ملكية غير معروف، إما عن طريق الشراء أو الكراء، أو التحايل والسرقة أو السطو على حق ماء مجهول صاحبه، فيصبح ملكا للمستفيد.

تنطلق النوبة في ساقية "آيت لحسن وحساين" عندما تنتهي حقوق "الليستا"، وذلك يوم الأربعاء وتدوم 24 ساعة، بعدها ينتقل الماء إلى الساقية المجاورة،"بوثريت" أو "احمرين" لمدة 24 ساعة أيضا، ليعود إلى ساقية آيت لحسن وحساين مجددا. وقبل أن نخوض في مجريات توزيع "النوب" يمكن أن نلخص دائرة السقي كالتالي:

انطلاق دورة الماء يوم الاثنين حيث يســـتفيد ملاك حقوق ماء "الليســـتا" من الســـاعة السادسة صباحا إلى الرابعة مساء، ثم يصبح الماء فائضا ليستفيد من أولئك الذين لا يملكون النوبة" ماجور"، ثم يستفيد ملاك حقوق "الليستا" يوم الثلاثاء من الساعة السادسة صباحا إلى الساعة السادسة مساء، ثم يستفيد منه كحق ماجور، لتنطلق النوبة يوم الأربعاء صباحا وتستمر 24 ساعة في ساقية آيت لحسن وحساين، ويوم الخميس ينتقل الماء إلى ساقية "بوثريت أو احمرين" ليعود يوم الجمعة لملاك حقوق "الليستا"، من السادسة صباحا إلى السادسة مساء، بعدها يعود الماء لساقية آيت لحسن حساين، ويوم الأحد إلى الساقية المجاورة، وهكذا دواليك.

إن وفرة الماء تحدد دورة النوبة، لأن الماء يوزع حسب "الفأس"*، إذ أن وفرة الماء تمكن من الســقي في كلتا الســاقيتين دون الحاجة إلى قطع الماء على الســاقية الأخرى، لكن في الآونة الأخيرة تراجع منســوب الماء، فأصــبحت دروة الماء تأخذ 15 يوما في ســاقية آيت لحسن وحساين، و13 يوما في ساقية بوثريت.

*– الفأس: قدر من الماء يجري في الساقية، ويعني بالأساس كمية الماء التي يمكن لفأس واحد التحكم بها.

ويبدأ التوزيع من العالية إلى السـافلة، وحسـب "الربطة" التي تقوم بدور الموزع من الساقية الرئيسية إلى الأراضي التي ستستفيد من حق الماء في ذلك اليوم، وعند انتهاء النوبة في تلك "الربطة"، ينتقل إلى "الربطة" الموالية.

ويمكن أن نوضح تسلسل النوب كما الآتي:

بعد أن تم توزيع الماء بين السواقي كل حسب عدد "الفؤوس" التي سيستفيد منها، وهذه العملية يتكلف بها "الوقافة" فيما بينهم، فيوزعون الماء اعتمادا على العرف. وتسـتمر النوبة 24 ساعة في كل ساقية، ويتم السقي على جانبين: الجانب الأيسر، والجانب الأيمن.

يوم الخميس يخصـص ماءه للجماعة الحضـرية تروي به فضـاءاتها الخضـراء، ويوم الجمعة يسـتفيد منه ملاك حق "الليسـتا"، ويوم الخميس ليلا والجمعة ليلا يسـتفيد منه " أولئك الذين لا يملكون النوبة" ماجور".

- ساقية أيت لحسن اوحساين

اليوم	الجـانـب الأيمن من الساقية	الجـانـب الأيسـر من الساقية
الأربعاء	بنعيسـي أوخاي 12 س لهبوب معضـور 12 س	ايت الحاج 12 س بوكرين 12 س
السبت	بن رامي 12 س/ علي أقزوز 4 س بوجلموس 8 س/ بن علال 4 س	ايت يطو وعبيد 8 س لحسن بوكين 8 س بوكرين 8 س
الأربعاء	هنيـة 3س/ لحسـن أوزينب 3س بن رامي 7س/ أيـت عقا 11س	حسين بوكرين 6 س ايت رحو بوكرين 6 س بن علال 6 س علي وبناصـر/ أحمد يطو/ سـليمـان بـادريس

		يقتسمون 6 س/ صرح أحدهم بأنه قاموا بالسطو عليها.
السبت	طـالـب رحو 6 س/ مكوار 6 س أرض أيت لحسن وعلي س12 (بن علال/ آيت قلة)	ايت رحو بوكرين 3 س مجموعة من الأفراد 3 س عائشة الطويلة 3 حدو قلة/ حدو بولعبار 3 س محا احموا 5 س أحمد ارحوا 3 حسن بوكرين 4
الأربعاء	مكوار 24 س	ايت عقا اولحاج 8 محمد اوكرجاي 4 ايت محا وعلي 6 ايت زينب 6
	بنعلال 21 س امشوان 3 س	المحـامي الرحموني 6 س بنحادة 6 س محى وعلي 6 مكوار 6

بهذه الطريقة يتم توزيع حقوق الماء بسـاقية آيت لحسـن اوحسـاين، وكما نلاحظ في الجدول أعلاه أن بعض الأفراد يستفيدون من مجموع ساعات مرتفع، مقارنة بالآخرين، وذلك يعود لعاملين، إما لأنهم يمتلكون مساحات شاسعة من الأرض، أو لانتمائهم لفخذة مؤثرة في القبيلة، وسنناقش ذلك بالاستفاضة لاحقا.

فيما يخص العام المقبل فيستفيد من حق الماء هؤلاء الأفراد:

اليوم	
الأربعاء	ازعيض 3 س إمشوان 3 س أيت اتهامي 3 س ايت احمد بن حادة 3 س
السبت	مكوار 24
الأربعاء	مكوار 12 س ايت بوكرين 12 س "مسروقة"
السبت	الحسين بوكرين 18 س الحسين ولحسن 6 س
الأربعاء	ديور المخزن 24

وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى تعقد هذا النظام، فإذا كانت "نوبة" السنة الماضية تتوزع بين ساقية "بوثريت" و" ايت لحسن واحساين" بمعدل يوم لكل ساقية فإنه مثلا في هذه السنة، تستفيد ساقية "بوثريت" من يومين بينما تستفيد ساقية "آيت لحسن اوحساين" من يوم واحد فقط.

يسيطر آيت بوكرين على جل حصص الماء في ساقية "بوثريت" وذلك راجع لامتلاكهم أراضي واسعة على امتداد الساقية، كما يحتفظ ورثة "بنسالم" بحق الليستا، ونقصد هنا بورثته الأشخاص الذين اشتروا أرضه.

- ساقية لحروش.

لا تختلف ساقية لحروش عن ساقية أيت لحسن اوحساين، من ناحية التوزيع، فهي أيضا تحتوي على "حق الماء المسمى الليستا"، والنوبة و"ماجور"، إذ أنه نظام قار وعرفي ثابت يطبق على جميع السواقي الموجودة في المنطقة.

بالنسبة لحقوق الماء التي تأخذ شرعيتها من "الليستا"، فإن الذين يستفيدون منها إما أنهم يملكون أراض كثيرة، أو فوتت لهم أملاك الفرنسين بعد مغادرتهم للمغرب، ونذكر منهم "لحلو وأولاد العسري" في يوم الأحد، يستفيد "لحلو" من 24 ساعة في الأسبوع تمتد من يوم الثلاثاء إلى يوم الأربعاء، ويستفيد أولاد العسري من 18 ساعة وتمتد من الأربعاء إلى الخميس، بينما يستفيد يوم الأحد من 6 ساعات "والكمندار ساعتان".

تحتفظ الذاكرة الجمعية بتفاصيل حول هؤلاء الأفراد الذين ينتمون للطبقة الرأسمالية المغربية في عهد الاستعمار، "فلحلو" هو شخص ذو نفوذ كبير أنذك، ويمتلك شركات للنقل والأسفار، وقد جعل منه مجتمع البحث "خائنا" يخدم الأجندة الفرنسية، وحتى ملكيته للماء جاءت انطلاقا من هذه القوة التي يمتلكها.

بالنسبة "لماجور" والذي توصلنا في السابق إلى أنه الماء الذي يوزع على الأشخاص الذين لا يملكون حق النوبة، فإنه ينطلق بعد الانتهاء من حق الماء "الليستا"، أي يوم الخميس ليلا. ويوم الجمعة والسبت والاحد ستبدأ النوبة التي غالبا ما يتم اللجوء إلى القرعة للتحديد الطريقة التي سيتم السقي بها، من العالية إلى السافلة، أو العكس، ويمكن أن نجمع المستفيدين من هذا الحق في الجدول التالي:

المستفيد	عدد الساعات
أيت العشة	12 ساعة
ايت أمجيدي	12 ساعة
ايت تامي	12 ساعة
ايت برجيلة	12ساعة
كرميط/ المصباحي/ بلغماري	12ساعة
ايت اخرازن	12 ساعة
ايت الحاج بنرامي	6 ساعات
أيت يزم	50 ساعة

بالنسبة لدورة النوبة في هذه الساقية فإنها تستمر أربعين يوما، في السنة الأولى بالنسبة للذين يملكون النوبة، وواحد وعشرون يوما بالنسبة للذين يملكون "أماجور"، أما الذين يملكون

"الليستا" فدورة المياه لديهم في السنة الأولى سبعة أيام، أما في السنة الثانية فتطول هذه المدة لتصل إلى 11 يوما.

- قراءة في المعطيات السابقة.

إن الملاحظات الأولية في هذا النظام الاجتماعي لتدبير الماء، هو أن كل ساقية تملك طريقتها الخاصة في تدبيره الماء، صحيح أن النظام واحد 'الليستا -النوبة- ماجور" لكن الطريقة تختلف والأزمنة كذلك، وذلك راجع إلى عدة عوامل نذكر منها:

- **التوازنات القبلية:** تحتفظ كل ساقية بحق تدبير مائها كيفما تريد، من جهة لأن التوازنات القبلية هي التي تفرز الوقاف الذي سيتكفل بتدبير الماء، ومن جهة أخرى هناك أعيان يسيطرون على اجماعة ويتحكمون في قرارتها، وهذا يدخل في التوازن القبلي العام الذي يجعل من الأعيان الرحى التي ترتكز عليها اجماعة في شرعيتها وقراراتها.

- **عدم التجانس القبلي:** صحيح أن تدبير الماء يعرف تجانسا من حيث التوزيع نظرا لقوة العرف، لكن السواقي التي تسيطر فيها "فخذة" ما على حقوق الماء، فإن الأمر يصبح بين يديها في تقرير مصير الساقية. كما أن حضور البراني خصوصا الذي يتمتع بقوة رمزية في السجل القبلي، فإن عدم التجانس هو الذي يؤسس للتجانس في نهاية المطاف.

- **التراتبية في حقوق الماء:** تعتبر "الليستا" حقا يأخذ شرعيته من الوثيقة، مما يجعلها مرتكزا أساسيا للتحكم في سير عملية التدبير، لأنها حق ثابت لا يمكن تغيره أو تغيير أوقاته.

نشير إلى أننا لم نقم بتغطية جميع السواقي، أولا: لصعوبة انجاز المقابلات نظرا لغياب عنصر الثقة في تلك السواقي، هذا العنصر الذي كان حاضرا في السواقي الأخرى، بحكم إما معرفتنا المباشرة للفلاحين، أو بحكم التزكيات التي قدمها بعض الأشخاص الذين يلمون بالشأن الأكاديمي.

وثانيا: لأن هناك كما هائلا من المعطيات التي لن يكفي الوقت للتعامل معها، كما أننا أخذنا بعض المعطيات الهامة عمن يملك حصصا مائية مهمة في السواقي. وثالثا لأننا نرى أن المعطيات التي قدمها مجتمع البحث في السواقي الأخرى كفيلة بتقديم الإجابات التي نبتغيها من هذا البحث.

المطلب الثاني: نظام التدبير الاجتماعي والثقافي للسقي بمنبع تلعينين[1].*

لا يختلف النظام العرفي للســـقي كثيرا لمنبع تلعينين عن نظام الســـقي بمنبع عين السـلطان، وذلك راجع للنظام الكولونيالي الذي غير الأنظمة القديمة السـائدة في المجتمع ما قبل الكولونيالي وأرســـى الدعائم الجديدة لنظام التوزيع الذي يمنح الامتياز للفرنســـيين، هذا الامتياز سينتقل إلى الفلاحين المغاربة بعد خروج الاستعمار.

لا نريد أن نسـقط في تكرار والحشـو والإطناب، ولا فائدة من إعادة المصـطلحات التي ذكرت في المحور الســابق، بحيث أن النظام العرفي لهذا المنبع يعتمد أيضـــا على "النوبة"، و"ماجور" بينما يختلفان في تسـمية حق الماء الذي اسـتفاد منه المسـتعمرون والمغاربة ذوو الامتيازات، فإذا كان يســمى في النظام العرفي لمنبع عين ســلطان "الليســتا" فإنه في منبع تلعينين يسمى "بحق المعمرين".

هناك بعض الاختلافات التي يجب الإشارة إليها قبل الخوض في التفاصـيل الدقيقة، إذ أن الفلاحين الذين يجاورون العين يســـتفيدون من "فأس" ماء دائم يتحكم في توزيعه الوقاف حسب الضرورة واحتياج الفلاحين، ولا يخضع لنظام النوبة أو أي نظام آخر، ويسميه البعض "فاس الســـلطان"، وقد أطلقت عليه هذه التســـمية لأنه لا يخضـــع لنظام التوزيع والتدبير الاجتماعي.

إضافة إلى هذا، تستفيد ساقية "لحروش" أسفل النبع "بفاس" آخر يسقي الأراضي الواقعة تحت المجال الغابوي، وإذا كان " فاس السـلطان" امتياز للمجاورين للعين، فإن "فاس سـاقية لحروش" هو بمثابة تضـامن مع الفلاحين الذين يملكون أراض مرتفعة ويصـعب وصـول الماء إليها نظرا لصـعوبة تضـاريسـها. قبل أن نحلل تفاصـيل النظام العرفي، لابد أن نقف على أساس تسمية مجتمع البحث، وتسمية النبع.

* – **مجتمع البحث الثاني** : يعد هذا النبع آخر منبع مزال صامدا أمام التغييرات المناخية في المنطقة، فكل المنابع نضبت ولم يتبقى ســوى هذا النبع، وذلك لأنه مكانه موجود بين الجبال، ولا الآبار التي توجد فوقه قليلة، وأغلبيتها نضــبت، لأنها حفرت بالاعتماد "عمال من سوس" ولا يمكن أن تصل "الصوندا" لتلك الأراضي.

1. أصل التسمية 'الكوف وتلعينين.

-الكوف.

ترجع تسمية "الكوف" إلى كلمة الكهوف العربية، حيث تم اختصارها مع المدة وحذفت الهاء لتصبح "الكوف"، وتؤكد الكهوف التي توجد تحت المساكن حاليا هذه المعطيات، حيث تقول الرواية الشفهية إن "ايت صالح" هم رحل استقروا في الكهوف الموجود في المنطقة، وقد سميت المنطقة على اسمهم" أيت صالح".

يحتفظ المجتمع بثقافته الترحالية، بحيث مازال الكثير من السكان يملكون عددا مهما من رؤوس الأغنام والماعز، ويقومون ب"العزيب" أثناء الفترات التي يقل فيها الكلأ بالمراعي المجاورة، وتدل هذه الثقافة على احتفاظ المجتمع بثقافة الترحال والرعي في الأعالي، إذ سنحلل هذه المعطيات في المحاور القادمة.

- تلعينين:

ربط الكثير من المبحوثين العين بالبركة، وعلى هذا الأساس ظلت صامدة في وجه التغيرات المناخية التي طالت المنطقة والمنابع الأخرى «عين أبواع-عين بري-" وهذا الاعتقاد ساهم في بناء هذا التصور الديني حولها، إذ يرتفع صبيبها في الصيف وفترات الحرارة المرتفعة بسبب ارتفاع مستوى ذوبان الثلوج في الأعالي.

فبالنسبة للمجتمع تعد هذه العين والتي تعني «المنابع المتعددة" بركة مستمرة في تلك المنطقة، وعلى هذا الأساس حظيت العين بمكانة مقدسة لدى المجتمع إلى درجة أنهم لم يقوموا بتنقيتها من النباتات والأشواك المنبثقة منها، ولا أحد يعرف مكان خروج الماء، إذ يقول الكثيرون أنه بمجرد تنقيتها ستنضب كباقي المنابع، لذلك حرصوا على الحفاظ على شكلها كما هو دون تغيير. وتأخذ هذه النظرة شرعيتها من "سعي الإنسان إلى التحكم في محيطه الطبيعي بكل الوسائل المادية والرمزية التي توفرها له ثقافته ويبيحها مجتمعه، والسيطرة النفسية كما يقول فرويد هي التي تعبد الطريق أما السيطرة المادية"1.

---

[1]- منديب **(عبد الغني)**، الدين والمجتمع دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب، إفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى 2006، ص، 127.

2. الماء: الصراع والسلطة السياسية.

عرف النبع خلال سنوات الثمانينات *صراعا ذاع صيته آنذاك، وتناقلت الرواية الشفهية أحداث هذا الصـــراع إلى حدود اليوم، إذ بقي محفورا في الذاكرة الجمعية للمنطقة كإنجاز عظيم حررت فيه القبيلة ماءها الذي كان يعتبر في ذلك التاريخ ملكية خاصة بالقبيلة.

إن وفرة الماء في النبع كانت في أوجها مثلها مثل جميع المنابع المائية في المنطقة، وقد كانت هذه الوفرة سببا في نشوب عدة صراعات، حيث أن الماء في فصل الشتاء يصل إلى حدود أبعد من فصل الصيف، ويتسبب في ضياع بعض الأراضي في "أيت واد فل وأيت عياش " مما أثار سخط سكان هذه الأراضي.

ويشير (ع. ب) و(م.ك) والعديد من المبحوثين، أن الصراع قد انطلق بسبب البرلماني "ح،س" الذي أراد الاستفادة من ماء النبع هو الآخر وذلك بمعدل "فأس" واحد، من أجل سقي أراضيه في أيت "وا فل"، لكن "آيت صالح" رفضوا هذا التقسيم بدعوى أن الماء النبع ملك لأيت صالح فقط.

وقد انتفض آيت صـــالح وقاموا بتوقيف جريان الماء في ســـاقية البرلماني. وتدخلت السلطات المعنية في شخص القوات المساعدة والسلطة المحلية لإعادة الماء للجريان في الســاقية، لكن الأمر لم ينجح، فقد خرج ســكان "الكوف" نســاء ورجالا وأطفالا ليدافعوا عن مائهم.

نتج عن هذا الاحتكاك بين القوات المخزنية وســكان القبيلة بعض الإصـــابات، حيث أصـيب قائد القوات بكسـر في رجله، واقتيد العديد من المنتفضـين رجالا ونسـاء كما تقول الرواية إلى السجن. هذه التضـحيات لم تذهب هباء، بل أتت أكلها بحيث اسـترجعت القبيلة ماءها بالقوة وفشل السياسي في سقي أراضيه.

تؤكد هذه الحكاية أن للماء قدرة على تدشين وإطلاق صـراعات قد تصـل للقتل أحيانا، كما تثبت أن الماء خاص بالقبيلة أو فرع من فروعها ولا يستطيع أي أحد آخر الاستفادة منه إن لم يكن منتميا للقبيلة أو يملك حقا من حقوق الماء في تلك القبيلة في زمن محدد.

*- أشار المبحوثون إلى تواريخ متعددة، 1987-1983-1984

أشـرنا في الجانب النظري أن الصـراعات "تعتبر بمثابة عوامل إيجابية قوية، وديناميات بنائية دائمة، كما يمكنها أن تســـهل التغيرات الاجتماعية البنيوية وتقوي النظام الاجتماعي. لهذا أعطى جورج زيمل للصراعات وظيفة "الاجتماعي".[1]

إن لحظات التأزم والتصـادم بسـبب خلاف حول الماء تشكل بحق فرصـة ثمينة لرصـد وتحليل مجمل التفاعلات والدوافع والأهداف بعيدا عن الأقنعة وفي حالة من الانفجار الكاشف، إذ يبرز هذا الصـراع انقسامية المجتمع وظهور "اللف" باعتباره أكبر تكتل للوحدات القبلية في مواجهة الأخطار الخارجية، ويتمثل الخطر الخارجي في البرلماني والمخزن اللذان حاولا انتزاع مورد من الموارد الحيوية الطبيعية للقبيلة.

إذا يتضــح جليا أن الصــراع حول الماء في المجال القبلي، هو صــراع اجتماعي قيمي وثقافي في جوهره، فإثبات الحق في ملكية الماء، ليس غاية في حذ ذاته، وإنما هو توضـــيح وتأكيد على قوة طرف على آخر، صــراع من أجل امتلاك المورد والتحكم في مجريات الحياة القبلية. ومن هذا المنطلق يحق لنا أن نتســـاءل: كيف يتم تدبير الماء في "أيت صـــالح" باعتبارها تمتلك آخر نبع ماء متدفق؟

3. نظام التدبير الاجتماعي للماء بالمنطقة.

لا يختلف نظام التدبير الاجتماعي للماء في هذا النبع عن النبع الســـابق، لكن بما أنه نظام اجتماعي وثقافي، فإنه دائما يخفي التناقضات الاجتماعية أو يبرزها، فالماء ليس موردا طبيعيا، وإنما وســـيلة إنتاج أســـاســـية في المجتمعات الفلاحية، وتغير طرق التعامل معها واستثمارها في المجال الاجتماعي يضفي عليها طابع الدينامية والإشكالية في نفس الوقت.

ونجد أن عرف تدبير الماء بالنبع يحتوي على عدة طرق في التوزيع، ووجبت الإشارة إليها قبل أن نفصـــل فيها بشـــكل دقيق، وحســـب الزيارات والمعطيات الميدانية فإن النظام الاجتماعي بالمنطقة يحتوي على أربعة أنظمة للسقي يمكن أن نبسطها كالتالي:

[1] – Annabelle (**Houdert**), Les conflits autour de l'eau au Maroc: origines sociopolitiques et écologiques et perspectives pour une transformation des conflits, Hal archives-ouvertes, Université Paris VIII Vincennes-Saint Denis; Université Duisburg-Essen, 2008 p18

1: نظام يمنح امتيازا للمجاورين للمنبع، إذ يستفيدون من سبيب "فأس" واحد طيلة موسم السقي بالرغم من نقص المياه أو زيادتها، ويسمى هذا "فأس" السلطان، بتعبير آخر إنه صبيب لا يمكن المناقشة في أحقية ملكيته من طرف أولئك الأفراد.

2: نظام تضامني مع الفلاحين الذين يجاورون المجال الغابوي ولا يمكنهم السقي من إحدى الساقيتين الرئيستين. يستفيدون من سبيب "فأس" دائم الجريان، ويعد هذا النظام صيغة من صيغ التضامن الاجتماعي بمجتمع البحث.

3: نظام النوبة، وهو النظام الأساسي في الكثير من المناطق.

4: نظام "ماجور" وهو نظام تضامني وقد سبق وأشرنا له في المحور السابق.

5: نظام "المعمرين" ويمكن أن نقول أنه يشبه في طريقة تدبيره "الليستا' في المجتمع السابق.

تتكامل هذه الأنظمة فيما بينها لتشكل نظاما واحدا متكاملا يساهم في استمرارية تدبير الماء بشكل سليم، ويمنع حدوث النزاع بين الأطراف خصوصا في الأوقات التي يشتد فيها الحر. وفيما يلي رسم توضيحي لقنوات السقي التي يعتمد عليها مجتمع البحث.

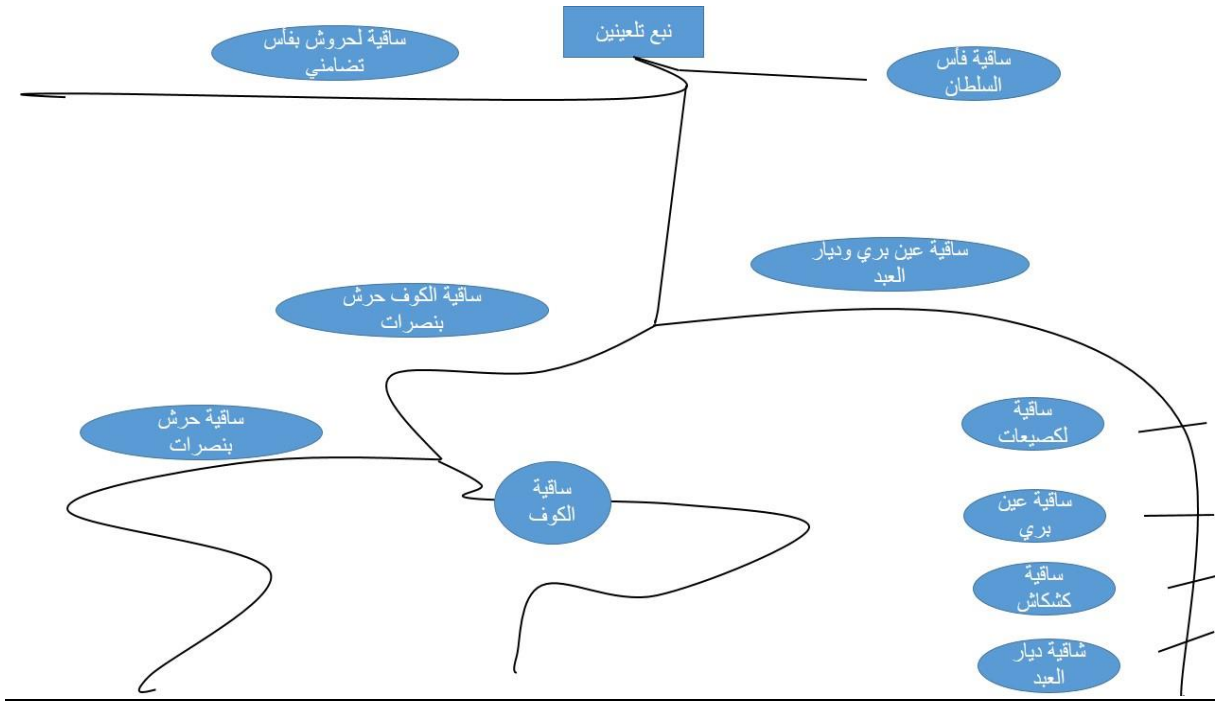

رسم توضيحي رقم 2: لنظام السواقي بمنبع تلعينين

يقدر الصبيب الذي يزود به المنبع الفلاحين بثمانية "فؤوس" يوزع "فأس" على الفلاحين المجاورين للمنبع، ويوزع "فأس" آخر على الفلاحين المجاورين للمجال الغابوي، بحكم عدم استطاعتهم السقي من السواقي الرئيسية، وما تبقى من الماء يمر في "الميزان" ويتم تقسيمه على جزأين. *

ما يميز نظام التدبير الاجتماعي بالمنطقة هو أنه مطبق في جميع السواقي بالرغم من كل الاعتبارات التي يمكن أن تتخلل هذه العلمية الاجتماعية (مثل عدد أيام النوبة أو قلة الفلاحين أو كثرتهم)، فعندما يحين دور نظام النوبة أو أماجور أو نظام المعمرين فإنه يطبق في جميع السواقي.

فبخصـــوص "فأس" الســـلطان و"فأس" لحروش" المجاور للمجال الغابوي، فإنهما لا يخضـعان لنظام النوبة، وإنما يتكلف "الوقاف" بتدبير تلك المياه حسـب وضـعية المزروعات ومدى احتياجها للماء، إنه بمثابة توزيع توافقي بين الفلاحين يرأسه الوقاف كسلطة تقديرية.

أما بالنسبة لنظام التدبير الاجتماعي الخاص بالساقيتين الرئيسيتين فإن الماء ينقسم إلى قسمين، قسم يجري في ساقية " الكوف حرش بناصرت" والقسم الثاني يجري في ساقية "عين بري وديار العبد".

بخصوص "أماجور" فإن الأوقات المخصصة له هي كالتالي:

الأربعاء ليلا	الأحد ليلا	الإثـنـيـن 24 ساعة

- يسري هذا النظام على سائر السواقي الموجودة في النظام.
- أما بالنسبة لنظام المعمرين فإن الأوقات الخاصة به هي:
- الخميس من السادسة صباحا إلى السادسة مساء.
- يوم الأحد من السادسة صباحا إلى السادسة مساء.

*- الميزان هو مكان مستوي يقتسم فيه الماء على الساقيتين الأساسيتان.

1. ساقية الكوف حرش* بنصارت.

تنقسم هذه الساقية إلى قسمين: ساقية لكوف وساقية لحروش، حيث يتناوبان على النوبة كل سنة، فبالنسبة لهذه السنة تستفيد ساقية لحروش من النوبة بينما تستفيد ساقية لكوف من "اماجور" يوم الأربعاء ويوم السبت ليلا.

- ساقية الكوف.

بالنسبة لساقية "الكوف" ابتكر الفلاحون نظاما آخر، فقاعدة "ماجور" تقتضي أن يسقي جميع الفلاحين عدد ساعات قليلة في كل مرة يحين دوره، لكنهم وزعوا الماء حسب " الربطات" وهذه الطريقة تساعد في عدم ضياع المياه: وفيما يلي الفلاحون الذين يستفيدون في هذه الساقية من حق الماء: "ماجور":

أوقات السقي	المستفيدون
السبت ليلا بمعدل 12 ساعة وبصبيب صبيب "فأسين".	آمال –ايت علي اورامي– فنان ادريس– ايت لوشيل– علي اوحمان– علال.
الأربعاء ليلا بمعدل 12 ساعة وبصبيب "فأسين".	ايت لوشيل–ادريس اوتيل– ايت لولاجي– ايت بازة– المفيد علي أحوجيل– ادريس اعبيد– أمال.
الاحد ليلا ويوم الإثنين بمعدل 24 ساعة وبصبيب "فأسين	إوراسن– العيداوي– بومرجوع أيت كتو –القنطوسي– أيتب وركيزة– فنان ادريس– رحو اوعيشة– ايت العربي– ايت ايزم– ايت الساهلي– ايت بازة.

هذا فيما يخص نظام أماجور بالساقية، أما نظام المعمرين فيقدر صبيبه ب"فأسين"، ينقسمان إلى قسمين، قسم يتم توزيعه بين إدارة المياه والغابات وبعض المخيمات الصيفية

*– منطقة جبلية تحتوي على أرض مليئة بالأحجار ونبات الدوم، لذلك سميت بالحرش/ أي الأرض الخشنة صعبة المسالك.

والمسجد والمدرسة، والقسم الآخر تستفيد منه الأراضي التي تم تفويضها بظهيرشريف إلى المغاربة بعد خروج الاستعمار. ويستفيد منه "آيت الماداني" بحكم امتلاكم لهذه الأراضي.

- ساقية حرش بناصرات.

تستفيد هذه الساقية من صبيب" فأسين"، كل واحد لديه دورة خاصة به، تستمر دورة النوبة في "الفأس" الأول 15 يوما، بينما تستمر في "الفأس" الثاني 13 يوما، ونشير إلى أنهما يجريان في نفس الساقية، ويتم تدبيرهما من طرف الوقاف.

أما بالنسبة للنوبة التي تستمر 15 يوما لا يجد الفلاحون أي مشكل في تتبع حقهم المائي، بينما يظهر عليهم القلق أثناء توزيع "الفأس" الذي تمتد دورته 13 يوما، لأنه عدد فردي ويصعب تتبعه بشكل جيد، ولولا دور الوقاف لما استطاع الفلاحون ضبط أوقات سقيهم.

إن الباحث في هذا الميدان غالبا ما يصطدم بصعوبة وتعقيد هذه الأنظمة التقليدية، مما يحيل على أن المجتمع استطاع تدبير الماء بتراكم التجربة الاجتماعية، ويحافظ على استقراره باتباع هذه النظام الاجتماعي المعقد.

في نفس الساقية يتحرك صبيب "فأس" الذي تمتد دورته 13 يوما، وغالبا ما يستفيد نفس الفلاحون الذين ذكرناهم في الأعلى من صبيب هذا الفأس، أما عن اختلاف مدته مع "الفأس السابق" فيقول المبحوثون أنه الفأس المسترجع من النزاع الذي دار بينهم وبين أيت عياش. وبخصوص الفأس الذي تستمر دورته 15 يوما فإن سكان دوار الكوف يملكون أراضي في مجال هذه الساقية، وعموما فإن نفس العائلات تستفيد من الماء في جميع السواقي بسبب نظام الإرث وعدم وجود البراني في تركيبة القبيلة.

2. ساقية عين بري وديار العبد.

تنقسم هذه الساقية إلى ساقيتين، ساقية "الكعيدة" وساقية "عين بري ديار العبد"، غير أن نظامها من حيث التدبير يختلف عن الساقية السابقة، فإذا كانت ساقية "حرش بناصرات" تستفيد من النوبة هذه السنة، ساقية "الكوف" تستفيد من "ماجور"، فإن ساقية "الكعيدة" تستفيد من ماجور، بينما تستفيد ساقية " عين بري ديار العبد" من النوبة "ماجور" معا، وذلك راجع لشساعة الأراضي التي تسقيها.

تنقسم ساقية "عين بري ديار العبد" إلى خمس" ربطات" مرتبة من العالية إلى السافلة (لكصـيعات– عين بري– كشكاش– الأرضـي المسـترجعة– ديار العبد) كل واحد تسـتفيد من 24 ساعة بصبيب ماء يقدر ب ثلاثة "فؤوس" يتم توزيعها بين الورثة.

تدوم دورة النوبة في هذه الســـاقية حوالي ســـتة أيام فقط، وذلك لقلة الفلاحين الذين يســـتفيدون من حقوق الماء في هذه الســـاقية، وقلة الفلاحين، أما فيما يخص كثرة الحقوق المتعلقة بالمياه فهي تعني وجود مسـاحات كبيرة للأرض، وهو ما سـنحاول التطرق إليه أثناء معالجتنا للإشكالية خصوصا في محور التحولات الاجتماعية والثقافية.

تنطلق النوبة يوم الإثنين في "ربطة" لكصـيعات" وتدوم 24 سـاع، ثم تنتقل النوبة إلى "ربطة عين بري" يوم الثلاثاء وتدوم 24 ســـاعة، أما يوم الأربعاء يســـقي فلاحوا"ربطة" كاشـكاش" بنفس عدد السـاعات، وبالنسـبة ليوم الخميس نهارا فإنه يخصـص للأراضـي المسـترجعة بمعدل 12 سـاعة، ويوم الجمعة بربطة "ديار العبد" بمعدل 24 سـاعة. كما هو مبين من خلال الجدول المحدد أسفله وهي على الشكل التالي:

أيت حدو عمر	6 ساعات
بوعشام	6 ساعات
آيت علي	12 ساعة
بوعو	12 ساعة
أيت علي أورامي	24 ساعة 12 ســـاعة انتقلت إليهم عبر رابطة الزواج نظرا لأن عـائلـة الزوجـة لا تمتلـك سواها.

عموما فإن التدبير التقليدي في مجتمع البحث الثاني لا يعرف تلك التراتبية الاجتماعية التي وقفنا عليها في مجتمع البحث الأول، لذلك لن نذكر المسـتفيدين، لأننا لا نرى داع لذلك ومثال ربطة "ديار العبد يؤكد بساطة المعطيات في المنطقة.

4. المياه والغابات: هبة الأرض مقابل الماء.

إن وفرة الماء حركت رغبة إدارة المياه والغابات في الاســـتفادة من هذا المورد الحيوي وضــخ اســتثمار مهم يتجلى في مشــتل النباتات الغابوية، لإعادة تأهيل المجال الغابوي في عدد من مناطق المغرب.[1]

لم تكن الإدارة تملك أرضــا في المجال الذي تصــله مياه النبع، لكنها في المقابل تملك أراضـــي فوق النبع، فقدمت تلك الأراضـــي للذين يريدون التخلي عن أراضـــيهم تحت النبع، وكان العرض مغريا جدا، إذ مقابل كل متر يقدمه الفلاح تحت النبع يأخذ ضـــعفه بعشـــر مرات، بمعنى كل متر تحت النبع يساوي عشر أمتار فوق النبع.

ترجع سخاوة هذا العرض إلى رغبة الإدارة في الاستفادة من الماء من أجل مشروعها، وقد نجحت في الحصــول على مســاحة شــاســعة من الأراضـــي بهذه الطريقة، إضــافة إلى حصص الماء الخاصة بتلك الأراضي. ولم تكتفي بهذه الحصص بل أصبحت لديها حصص مائية خاصــة بها، وهذا ما يحيل على أن "المخزن" يستطيع تكسير قاعدة العرف والاستفادة من الماء دون أي مشكل يذكر.

خلاصة.

من خلال هذه المعطيات الميدانية نلاحظ أن النظام الاجتماعي لتدبير الماء هو نظام معقد، يحمل في طياته عقودا من التجربة الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في تعقيده وبناءه الاجتماعي في المجال، ويتضـــح أن التاريخ الثقافي للمجال المدروس يحدد أســـس الأنظمة الاجتماعية لتدبير الماء، فهذه الأنظمة ليست مجرد أنظمة للسقي، وإنما هي تجسيد لرؤية المجتمع وقدراته وطرق إبداعه وتكيفه مع الطبيعة.

إن اختلاف أنظمة تدبير الماء وعرف توزيعه مرتبط بعدة عوامل؛ جغرافية ومجالية واجتماعية وثقافية، فالمســـافة أو تقارب المناطق الجغرافية بين المنابع لا تعد عوامل مهمة في تقارب أو اختلاف هذه الأنظمة، نظرا لارتباطها بثقافة المجتمع نفســـه، إن هذه الأنظمة تعبير عن المناطق الثقافية، وعن مناطق تراكم الثروة والأرض. بالإضـــافة إلى أنها تبرز مناطق القوة/ السيطرة/ الهيمنة، ومناطق الضعف في المجتمع.

[1] –مقابلة شفوية

وعلى ضوء المعطيات الميدانية، كيف يمكننا قراءة نظرة المجتمع لتحولات ملكية الماء؟ وكيف يعكس الماء التراتبية الاجتماعية؟ وماهي أبرز التحولات الاجتماعية والثقافية التي أحدثتها هذه الأنظمة؟

المطلب الثالث: حقوق الماء وعلاقتها بالأرض.

حسب البحث الميداني الذي أجريناه في المنطقة، يبين أن أصل ملكية الماء عشوائية في منشئها وتوزيعها على الأفراد، ونقصد بالقول هنا "النوبات" والكيفية التي توزعت بها على المالكين قبل ردح من الزمن، بحيث لا ترتبط كمية الماء بمساحة الأرض، وإنما الماء غير تابع للأرض، ومستقل عنها، إلا إذا تم إبرام ذلك في العقد.

فمنشأ حقوق ملكية الماء تميز بالعشوائية والفساد في توزيعه على المالكين، إذ يدخل في هذه العملية العامل العرقي" أمازيغي/ عربي"، إضافة إلى صراع "الفروع" فيما بينها، بحيث من له سلطة القرار في القبيلة تمكن من حصاد عدد كبير من الساعات رغم عدم امتلاكه لأرض شاسعة مثل " أيت بوكرين" الذين يسيطرون على عدد كبير من الساعات حقوق الماء في ساقية "بوثريت"، وجزء لا يستهان به في ساقية آيت لحسن واحساين.

ويشير بعض المبحوثين إلى حنكة هؤلاء الذين امتلكوا حقوقا متعددة للماء، إذ أدركوا أهمية الماء في المستقبل، فقاموا بشراء ساعات كثيرة والسطو على الحقوق التي غاب أصحابها، وسيطروا على سواقي كثيرة لمعرفتهم بقوة مورد الماء مستقبلا.

عموما نلاحظ أن ملكية الماء لم توزع في البدء حسب الأرض، فإذا استثنينا ملكية الماء المسماة "الليستا"* والتي تعد وثيقة تعطي الأحقية لبعض الأفراد في امتلاك عدد مهم من ساعات الماء، فإن حقوق النوبة، لم يتم توزيعها بناء على مساحات الأرض، لكننا سنلاحظ أن هذه الملكية سترتبط بالأرض في بعض الحالات التي تباع فيها الأرض، ولكن الشائع في المنطقة هو أن ملكية الماء مستقلة عن الأرض.

يتم تحديد طبيعة الأرض عند بيعها، وتتضمن هذه الطبيعة خيارين، إما "بورية أو سقوية" فإذا تم تحديد الأرض على أساس أنها سقوية، فإن الأرض تحتفظ بحق الماء المرتبط

*– يعتبرها الكثير هبة من طرف المخزن/ والمستعمر لحلفائه.

بها، وإذا تم تحديدها على أســاس أنها بورية، فإنها تباع بدون حقوق الماء، بمعنى أن انتقال ملكية الماء يجب أن تدرج في عقد البيع.

وبخصوص هذه المسألة تحدث صراعات قضائية عديدة، إذ أشار أحد المشاركين في البحث إلى قضــية نلخصــها كالتالي: باع (م.ب) الأرض إلى أحدهم "براني"، لكنه لم يحدد معه مســألة الماء، إذ مكنه من ثلاث ســاعات، واحتفظ بمثلها لنفســه، مع العلم أنه لم يعد يملك أرضا ليسقيها، فدخلا في دعوة قضائية لم تنتهي أطوراها حسب المبحوث.

إن مسألة "البراني" الدخيل، تعد من المسائل المهمة في قضية توزيع الماء، فبالرغم من أن حق الماء متنازع عنه في المحكمة إلا أن (م.ب) مازال يســتفيد من هذا الحق المتنازع عنه، وبحكم الرابط الاجتماعي الذي يجعل بائع الأرض منتميا عرقيا إلى اجماعة فإنه يستفيد من هذا الحق، إذ أجابني "الوقاف" بشــكل صــريح، أنا أعرف (م.ب) ولا أعرف الشــخص الآخر.

يمكن أن نعلق على القضية كالتالي: رغم ضعف المؤسسة التقليدية، إلا أنها تتقوى في بعض اللحظات دفاعا عن فرد من أفرادها، فالنظرية الانقســامية تحكم المجتمع القبلي حتى في لحظات ضعفه وانحطاطه.

إن توزيع الماء وملكيته تتميز بتعقيد كبير، إذ تتعدد الحالات حسب السياقات، فأصل التوزيع كما ذكرنا، يوزع حســب الانتماء القبلي والافخاذ وقوة كل فخذ وتأثيرها الســياســي وسلطتها داخل القبيلة، وفي بعض حالة أخرى، نجد أن عدد الساعات يقسم على مساحة الأرض، بمعنى أن ملكية الماء هنا وعدد ساعات مرتبط بالمساحة التي يملكها الفرد، وهذه الحالة نجدها في أرض "آيت لحســن" التي باعها ورثته، وقســم ماءها "12 ســاعة "على المالكين الجدد كل حسب المساحة التي اشتراها.

نفس ما يسري على مجتمع البحث الأول يسري على المجتمع الثاني، فالعشوائية في توزيع حصــص الماء، والفســاد أثناء هذا التوزيع حاضــر أيضــا بهذا النبع، فالنظامان لا يختلفان كثيرا.

- كراء حق الماء.

يتم كراء الماء بطريقة عادية، بحيث يفوضـــه الشـــخص الذي يريد كراء حقه في الماء إلى الوقاف ليتكلف بكرائه، وتتم هذه العملية حســب مســتويين. المســتوى الأول يكون بداية الموسم، إذ يستفيد المكتري من الساعات التي اكتراها حتى نهاية موسم السقي. أما المستوى الثاني فكراء حق الماء يتم أثناء التوزيع الأسـبوعي للماءـــــ إذ يتم كراء عدد السـاعات التي يحتاجها الشخص خلال ذلك الأسبوع فقط.

يتكلف الوقاف بهذه العملية، بحيث يتم تفويض جميع حقوق الماء المراد اكتراءها، وفي الغالب الأعم يستفيد منها أولئك الذين لا يملكون النوبة، ويتراوح ثمن الساعة الواحدة بين 15 و30 درهما. ولا يحتاج كراء حصة الماء لأي عقد إذ يشهد شاهدان من الحاضرين على تمام هذه العملية بين أطرافها.

- بيع وشراء الماء.

تختلف عملية الشراء عن الكراء، فإذا كان كراء الحق المائي يستمر لموسم واحد فقط، فإن الشراء هو عملية تستند على وثيقة ملكية نهائية وأبدية يستفيد بموجبها المالك الجديد من هذا الحق، ويمكنه أن يبيعه أو يتصـرف فيه كما يشـاء، أو يقدمه هبة لأراضـي الحبوس أو الوقف، فله الحق الكامل في التصرف فيه كما يشاء.

وتوثق عملية شـراء الماء بعقد عدلي، تدون فيه عدد السـاعات ونوعها، وثمنها، ففيما يخص هذا النوع، غالبا ما يندرج إما في حق الماء "لليســـتا" أو "النوبة"، وذلك بحضـــور شـاهدين على هذه الوثيقة، أما فيما يتعلق بالثمن يتم تحديده بين المشـتري والبائع، وقد تكون هناك مزايدات بين المشترين.

يرتبط الماء باسـم مالكه الأصـلي، رغم شـراءه من طرف مسـتفيد آخر، وذلك للحفاظ على توزان النظام وملكية الماء وعدد الساعات والقوة الرمزية التي امتلكها صاحب هذا الحق، خصـوصـا عندما يتعلق الأمر بحقوق الماء "لليستا"،"فلحلو " باع حقوق استفادته من الماء، واحتفظ بالأرض، ورغم تحوله لملكية مســتفيد آخر بقي حق الماء مرتبطا به ومســمى على اسمه.

في نبع تلعينين، فملكية الماء لا تباع ولا تتشـرى، إنها ملكية خاصــة بصــاحبها، وفي الغالب تمر لورثته، ويرجع عدم بيع ملكية الماء إلى اســتغلاله في الزراعات المعيشــية، كما

أن العين كانت تقدم وفرة في الماء بحيث يسقي الفلاحون أراضيهم ويدعون الماء يجري إلى حال سبيله.

المبحث الثاني: الأرض والماء: التراتبية الاجتماعية وعلاقات الصراع والسلطة.

المطلب الأول: الماء والتراتبية الاجتماعية.

كانت الأرض ولا زالت "مفتاحا لفهم دينامية العلاقات بين الإنسان والمجال، كما أنها تاريخيا تؤسس لعلاقات وتراتبات، وتختزن صراعات وتوافقات"[1]. لهذا فإن التراتبية الاجتماعية واقع مفروض اجتماعيا، "ففي المرتبة العليا نجد الكبار والأعيان الذين تناط بهم مسؤولية أخذ القرارات الحاسمة والمصيرية، ثم الملاك المتوسطون الذين قد يطلب الأعيان موافقتهم بخصوص تعيين من سيكون وكيلا على الجماعة. ثم "من له حق تافه" أي لا يملك ما يكفي من الأرض حتى يؤخذ برأيه في قضية التوكيل".[2]

أثبت البحث الميداني أن الماء غير حركية المجتمع، حيث ساهم بشكل كبير في تغيير نخبة الأعيان، بإضافة أفراد كان انتماء أجدادهم إلى الطبقة الفقيرة العاملة لدى الأعيان، فقد كان السقي بشكل خاص والبئر بشكل عام، عاملا أساسيا في ري المنتوجات الفلاحية التي تعرف بها المنطقة، وقد حققوا دخلا مهما من خلالها، فتغيرت مكانتهم الاجتماعية بامتلاكهم الأراضي المسقية.

يبين الهادي الهروي أن "الأعيان حظوا بامتيازات من طرف السلطان وإدارته، ومارسوا تجاوزات على البسطاء وكونوا أراضي وعقارات بالشراء تارة وبالاغتصاب تارة أخرى، معتمدين في ذلك على الزبونية والرأسمال الرمزي كالجاه، البركة والعلم والتوسط بين الأهالي وكبار المخزن، مكونين في نفس الوقت طبقة جنينية عقارية شبه فيودالية".[3]

إن التراتبية الاجتماعية في المجتمعات التي تعتمد على الماء بشكل كبير في حياتها اليومية تعد واقعا معاشا، فالماء هو الوسيلة الأساسية لتحقيق الإنتاج الزراعي، وملكية البئر أو عدد ساعات مرتفع يضعك في مرتبة عليا أمام الأخرين. ومن هنا يمكن أن نطرح بعض الأسئلة التي نراها مهمة وتمس التراتب الاجتماعي، من قبيل: كيف يتم إنتاج وإعادة إنتاج

---

[1] –عبد الرحيم **(العطري)**، الرحامنة القبيلة بين المخزن والزاوية. مرجع سابق، ص 41.

[2] – المختار **(الهراس)**، القبيلة والسلطة، مرجع سابق، ص: 226.

[3] – الهادي **(الهروي)**، مرجع سابق، ص : 166.

التراتب الاجتماعي داخل مجتمع البحث؟ وهل يمكن أن نتحدث عن تراتب اجتماعي مبني على الاثنية والعرق؟

كل محاولة مفترضة للإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي تقصي أشكال التراتب الاجتماعي بمجتمع البحث، كما تقتضـــي أيضـــا تفحيص معطيات الميدان على ضـــوء المنهج الأنثروبولوجي، فكل تراتب اجتماعي يفرض بالأساس تفاوتا على مستوى الثروة، هذه الأخيرة لا يمكن أن تكتمل بدون ماء وأرض.

خلال الســنوات القليلة الماضــية كان حفر بئر في مجتمع البحث عملا ذا قيمة عالية جدا، إذ أن القدرة على الحفر تعني وجود سيولة مادية، مما يحيل مباشرة على غنى الشخص الذي قام بالحفر، خصــوصــا وأن الحفر يتم عبر جماعة مختصــة في هذا العمل الخطير، الذي غالبا ما يستغرق وقتا يتراوح بين 8 أشهر إلى سنة كاملة.

إن امتلاك الأرض بدون ماء لا يعني أن الشـــخص عين من أعيان القبيلة، فمردودها يعتمد على رحمة الســماء، وغالبا ما نجد الأرض التي لا تحتوي على الماء" لا تمر بها أي جداول تحت أرضية " ينخفض ثمنها كثيرا مقارنة بالتي تحتوي على الماء، فهو الوسيلة التي ســتمكن الفلاح من تحقيق الدخل والمردودية، وهو الأداة التي ســتضــعه في مراتب عليا في مجتمعه.

يحيل معطى القدرة على حفر البئر وإتمامه إلى مســألة التوازن والاختلال الاجتماعي، إذ يتأكد بالملموس "وجود تمايزات وفروق اجتماعية وسياسية بين الأفراد في المجتمع الواحد، أو لنقل وضــعيات متباينة، فيها من يحصــل على علامات جيدة، ومن لا يحوز إلا درجات دنيا".[1]كما يحيل البئر وآليات الضـــخ الحديث إلى تحول بنيوي واجتماعي في المجتمعات الفلاحية، لذلك نجد أن التغييرات الاجتماعية و " الاقتصـادية والسياسـية تحدث تعديلات في صيت وأهمية قوة فئات اجتماعية مختلفة، ثم تحاول تلك الفئات التي تسعى إلى زيادة قوتها، أن تسيطر على التغييرات وتسيرها، ويرى توم بوتومر في كتابه النخبة والمجتمع، أن البلدان

[1]–عبد الرحيم **(العطري)**، سوسيولوجيا الأعيان، مرجع سابق، ص: 15

التي في طريق النمو هي مجال ممتاز لدراســـة القوى الاجتماعية التي تقوم بخلق النخبة الجديدة وكذلك لدراسة نشاطات النخبة نفسها".[1]

لاحظنا في محور توزيع الماء، أن بعض الأفراد والعائلات يحتكرون عدد ساعات كبيرة من الماء رغم قلة أراضــيهم، ولا أحد يســتطيع أن يضــرب في مصــداقية امتلاك هذا الحق المائي، فمثلا عائلة "بوكرين" تنتمي إلى طبقة اجتماعية رفيعة، فبالإضـــافة إلى كونها تملك أراضي كثيرة، فهي أيضا تنتمي إلى فخدة ذات سلطة في قبيلة ايت سغروشن، وربما أن هذا النفوذ السلطوي نابع بالأساس من شساعة الأراضي والحصص المائية التي يملكونها، إضافة إلى الرأسمال الرمزي المتمثل في النسب.

صـحيح أن "بوكرين" باع الكثير من الأراضـي، والتي تمتلك حقوق ماء كثيرة مقارنة مع مسـاحة هذه الأراضـي، إذ نجد أن 1000 متر تملك أربع سـاعات، بينما فرد آخر لا ينتمي إلى هذه الفخدة يملك هكتارا واحدة وحصــته لا تتجاوز النصــف ســاعة، ورغم عمليات بيع الأراضي إلا أن مكانة ايت "بوكرين " ما تزال في مستواها الاجتماعي ولم تتغير.

وتطرح إشــكالية امتلاك الماء ســؤالا مهما حول: لماذا هذا الاســتحواذ الكبير على حصص الماء من طرف فرع واحد؟، يجيب مهدان عن هذه المسألة بقوله" فبالرغم من وجود إجراءات عرفية تســبق توزيع الماء، فإن تملكه الحقيقي يبقى مرهونا بتنافس مفتوح حوله ونتاج علاقات القوة والتضـامن، بمعنى أن التوفر على حقوق الماء يقتضـي التوفر على القوة للدفاع عنه".[2]

إن الانتماء لطبقة ما، يعني القدرة على الحفاظ على هذا الانتماء بالقوة، وهذه الأخيرة لابد لها من عنف، قد لا يظهر هذا العنف على مســتوى صــراعات قاتلة أو دامية، ولكنه يتجسـد في عدد الأفراد العائلة، والقوة الرمزية التي تصـدر عن الإشـاعات التي تتحدث عن بطولية هذه العائلة في الدفاع عن أراضيها ومياهها.

---

[1]– توم **(بوتومور)**، النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا، المؤسـسـة العربية للدراسـات والنشـر، بيروت، الطبعة الثانية، 1988، ص: 95.

[2] – محمد **(مهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي، ص:164.

تمتلك عائلة "بوكرين" هذه القوة الرمزية المدعومة بحكايات وقصص من طرف المخيال الاجتماعي، سـيما وأن لهذه العائلة امتدادات واسـعة في الأطلس المتوسـط، وكانت لها علاقات وطيدة مع المخزن مكنتها من الاستحواذ على حصص مائية مهمة.

يبدو أن امتلاك هذه العائلة لكميات كبيرة من الماء، جاء بالأسـاس لتوفرها على أراض شـاسـعة كانت تمتلكها قديما، لكن سـياق التحولات التي يشـهدها المجتمع المغربي وتفكك الأسرة الممتدة، ساهم في توزيع الإرث بين أفراد العائلة، ودفع البعض منهم لبيع حصته من الأرض مع الاحتفاظ بحقوق الماء.

أشرنا في الجانب النظري أن ارتباط ملكية الماء بملكية الأرض تختلف حسب المناطق وكذلك حسب القوانين العرفية السارية في كل منطقة، وبما أن القانون العرفي للمنطقة يسمح ببيع الأرض دون حقوق الماء، فإن هذا الأمر شكل عاملا مهما سمح بتراكم حصص كبيرة من المياه في يد عائلة تقلصت أراضيها بإيعاز من التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع.

تسيطر عائلة بوكرين على ساقيتين،" ايت لحسن وحساين وبوتريث" حيث تستحوذ على 70 في المائة من حقوق المياه في بوتريث، وحصـص لا بأس بها في سـاقية آيت لحسـن اوحساين، وتبين هذه السيطرة والاستحواذ قوة هذه العائلة في هذا المجتمع، ويرى البعض أن هذه العائلة تعتبر نفسـها متعالية على المجتمع، وهذا المعطى يوضـح التراتبية الاجتماعية القائمة ليس فقط بين الكندري والأمازيغي، ولكن بين الأمازيغي والأمازيغي. فإلى أي حد يمكن أن نقول أن مجتمع البحث هو مجتمع انقسامي؟

إن المجتمع الانقسـامي مجتمع ينقسـم إلى وحدات تنتسـب إلى "سـلف بعيد، ويرتبط بعضها ببعض بروابط القرابة. فالقبيلة الكبيرة تنقسم إلى عشائر، التي وحدت في إقليم خاص بها، وتمارس فعاليتها الاقتصـادية كما تنقسـم بدورها إلى أفخاذ. وتعيش كل واحدة منها بحريّة، فهي مستقلة عن الوحدات الاخرى، والتي تخضع في حياتها السياسية السلطة رئيسها المباشر. ولذلك لهذه فليس في المجتمع الانقسامي سلطة موحدة."[1]

يمكن القول أن النظرية الانقسامية تشبه في "تكوينها "شجرة" لها أصل واحد، لكن هناك عملية مستمرة لتوالد الفروع تؤدي إلى خلق آلية وميكانيزم الانشطار، والتي ترافقها في الوقت

[1] – مصطفى **(سليم شاكر)**، قاموس الأنثروبولوجيا، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ،1981 ص: 860.

نفســه آلية معاكســة".[1] ان عدم تمركز الســلطة في يد مجموعة بشــرية واحدة ينفي التراتبية الاجتماعية، لكن ماذا لو كانت التراتبية قائمة بين فروع القبيلة نفسها؟

إن افتراض وجود المســاواة المطلقة وغياب التراتب الاجتماعي والصــراع، هو افتراض فيه شــيء من الغلو، فحتى اللجوء إلى الصــلحاء لممارســة دور الوســاطة لا ينفى حدوث الصــراع والنزاع، فحســب "أرنســت كلينر" الصــلحاء غالبا ما يتواجدون في حدود الأراضــي الرابطة بين القبائل، كي يكون دور الوساطة محايدا ونافعا وناجعا، لكن ما يلاحظ في مجال مجتمع البحث، هو ندرة الصــلحاء في المنطقة المدروســة، صــحيح أن قبيلة كندر تشــكل استثناء بأوليائها في المنطقة، لكنها تدخل في مجالها المقدس وتقبع في الجبل.

وتؤكد المعطيات الميدانية أن لكل فخذة قائدا خاصــــا يحميها، وهذا منع قيام التراتبية الاجتماعية في الماضـي، لكن يبدو أن ما تبقى من هذه الانقسامية هو الشكل فقط، صـحيح أن الفخذات تنصـــهر لتشـــكل وحدة قوية أثناء وجود عدو ما، أو أثناء الانتخابات، بيد أن التحولات التي شهدتها المنطقة، وبروز العامل الاقتصادي والذي يتجلى في الإنتاج الفلاحي، جعل هذا المجتمع ينتقل من مجتمع انقســامي يعتمد على الانصــهار والانشــطار في تدبير مجاله، إلى مجتمع يتقوى بالأساس بالثراء والتوسع الاستراتيجي بشراء الأراضي وتجهيزها.

فملكية الأرض الخاصــة تشـكل عاملا مهما في التغييرات التي طالت المجتمع بشـكل عام، ومجتمع البحث على وجه الخصـوص، فآل بوكرين، وآل علي وابناصـر، وآل امشـوان، هم عائلات قوية بنسبها وبالأراضـي وحصـص الماء التي تستفيد منها، ولا أحد سيناقش في ذلك، ولقد أكد الكثير من المبحوثين قوة هذه العائلات على المســتوى الاجتماعي، ففي كثير من الأحيان قام آيت بوكرين بالسطو على حصص الماء ولم يستطع أصحابها المقاومة.

ومن الملاحظات المهمة أيضـا، أن الأرض وحصـص الماء عندما تباع لا تسمى على اسم صاحبها الجديد، وإنما تحتفظ باسمها القديم، خصوصا إن كانت في ملكية ايت بوكرين. وهذه إشارة قوية على احتلال هذه العائلة مكانة رمزية مهمة في المجتمع.

[1]– يونس **(الغاب)**، النظرية الانقسامية، الأصول والمفاهيم، مؤمنون بلاحدود، الدراسات والأبحاث، 24 أبريل 2017، ص: 17.

في ساقية لحروش 1، يسيطر أيت أيزم* على ماء الساقية، حيث تبلغ حصصهم المائية 50 ساعة في كل دورة نوبة، وهذا عدد كبير مقارنة بحصص الماء التي تتمتع بها باقي الأطراف، فأيت يزم هم فخذة قوية أيضا تضاهي قوتها أيت بوكرين، في الجهة المقابلة، وتعد هذه العائلة من بين أولى العائلات التي استثمرت في زراعة الورديات، ومازالت كذلك، وقد مكنتها ملكيتها للأراضي قدرة مهمة في التوسع وشراء مزيد من الأراضي في المنطقة.

وتقدم المعطيات الميدانية إشارات مهمة عن السطوة والجاه الذي تتمتع به هذه العائلة، فحصولها على عدد ساعات مرتفعة من الماء راجع بالأساس إلى التحالف بينها وبين الوقاف، فعلى اعتبار أنهما ينتميان إلى نفس القبيلة، كان "يزم" الجد الأكبر، يغدق على الوقاف الهبات بحيث يهديه الذبائح، ويتحمل مصاريف العقيقة وغيرها من المناسبات الاجتماعية، فكان الوقاف ينتزع حصص الماء من بعض أصحابها ويقدمها لأيت يزم، وذلك مقابل الهبات التي كانوا يقدمونها له، وهذا فيه نوع من التحالف بين فروع القبيلة.

يتبين أن الماء يدخل في صلب نظام الهبة الذي كشف عنه مارسيل موس في قبائل أمريكا الجنوبية، "وتتميز الهبة بطابع من الإلزامية، ورفضها يعد بمثابة الإعلان عن الحرب، إنه يعني رفض التحالف والمشاركة".[1] إن الهبة على حد تعبير موس رابطة روحية ونظام اجتماعي يمكنه أن يتبادل أي شيء، حتى الماء، ومن هذا المنطلق فإن الوقاف يواجه عطاء آل أيزم بعطاء آخر يتجلى في حصص مائية منزوعة من الآخرين، أو الذين ليس لهم القدرة على مواجهة العصبية القبلية الأمازيغية والدفاع عن مائهم.

ترسخ الهبة سجل الهيمنة والتراتب الاجتماعي على المستوى الواقعي، وتوسع هوة اللاتكافؤ اجتماعي بين الأفراد في مجتمع يعتبر فيه الماء أساس التنمية الاقتصادية، ويعتبر "بير بورديو أن المبدأ الأساسي للتنظيم الاجتماعي يكمن في الاختلاف والتمايز، وتحديدا

*– أيزم اسم أمازيغي يعني الأسد، وغالبا ما تشير هذه التسمية إلى قوة الشخص، شراسته، أو أنه تغلب على الأسد في حقبة زمينة معينة.

[1]– مارسيل **(موس)**، بحث في الهبة، شكل التبادل وعلته في المجتمعات القديمة، ترجمة المولد الأحمر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2011: ص 59.

بين المهيمنين والمهيمن عليهم، لهذا يؤكد دوما على ضـــرورة تمثل المجتمع كحقل من الاختلافات والفوارق التي تتحدد بالرساميل التي يحوزها كل فاعل".[1]

تســاهم الهبة في هذه الحالة في تعميق وترسـيخ التراتب الاجتماعي، فإذا كانت نتيجة مارســيل موس تحدد النخبة ب "من يحرق أكثر هو من يفوز أخيرا" فإنها في المجتمع المدروس تأخذ شكل آخر، فصناعة النخبة تتم عبر تقديم الهبة للحصول على عدد كبير من الحصـص المائية، وبتالي مردودية عالية في الإنتاج الفلاحي. وعلى هذا الأسـاس يمكننا أن نطرح سؤالا مهما: كيف ساهم الماء في صناعة النخبة بالمنطقة؟

المطلب الثاني: من الأمغار إلى الأعيان: الماء وصناعة النخبة.

أشـــرنا ســـابقا إلى أن طبيعة المجتمع الأمازيغي بالأطلس، تتمثل في الرعي والترحال والانتجاع، حســب دورات الســنة الرعوية، ومن هنا وبعد اســتقرار بعض فروعها في مقدمة الأطلس الصـــغير، انتقل نمط عيشـــها من الانتجاع إلى الزراعة، ويعد هذا تغييرا كبيرا مس البنيات الاجتماعية الثقافة السغروشنية.

يبدو أن تغير هذه البنيات سينقل المجتمع الأمازيغي بالمنطقة إلى سياقات أخرى تعتمد على الزراعة والسـقي، فإذا كان أمغار/ الشـيخ رئيس القبيلة الذي يملك رأسـمالا رمزيا يتجلى في نسـبه، وآخر مادي يتمثل في عدد رؤوس المواشـي، "فلكي يصـير الشـخص "أمغارا" في المجتمع القبلي المغربي، لابـد لـه من التوفر على مجموعـة من الشـــروط، يجملهـا روبير مونطاني في الثورة والجاه والقوة والنســب.[2]على الرغم من كون عمل روبير مونطاني "البربر والمخزن"، قد جاء منشغلا بتأكيد أطروحة التعارض...على الرغم من هذا الخطاب التعارضي المضـمر والمعلن، فإن عمله المفصـلي هذا يعد رائدا في كشـف شـروط إنتاج الهيمنة داخل النسق المحلي"[3].

إن شروط إنتاج التراتب والنخبة الاجتماعية داخل المجتمع المغربي، لا تتأسس على ما يملك الفرد من خيرات، ولكنها تتأســس أيضـــا على الدعم الخارجي والداخلي، فالأمغار هو زعيم القبيلة وقائدها في نفس الآن.

---

[1]– عبد الرحيم **(العطري)**، سوسيولوجيا، الأعيان، مرجع سابق، ص: 82.

[2]– نفسه، ص: 37.

[3]– نفسه، ص: 35.

بعد هذا الانتقال الاجتماعي سيحافظ الأمغار على مكانته، لكن شروط إنتاجه ستتغير وسيتماهى مع البنيات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة، حيث سيبقى النسب مهما في صناعة النخبة، فضلا عن امتلاك الأراضي، وحصص كثيرة من الماء، وستصبح الزراعة وامتلاك الأليات الفلاحية أساسية في صناعة النخبة/ أعيان المنطقة.

تعرف العائلات التي أشرنا إليها سابقا بقوتها الرمزية والمادية (النسب–قطعان الماشية)، في المجتمع الرعوي، وقد حافظت على هذه المتغيرات في المجتمع الجديد، واستولت على أجود الأراضي (الأرض مقابل الحبوب–الاستيلاء على أراضي المعمرين، رهن الأراضي وتملكها عند التخلف عن استرداد الدين...)، حيث أن النسب والقوة الرمزية يسرت لها الانتقال من سلطة الأمغار إلى سيادة المجتمع الزراعي الذي يعتمد على الماء والأرض كمتغيرين اجتماعيين ساهما في انبثاق وازدهار المجتمع الأمازيغي الزراعي.

إن تحلل المجتمع وانعتاقه من حبل اللاتراتب الاجتماعي، شكل دفعة نوعية لصناعة هذه النخبة المهيمنة، حيث لم تعد هذه النخبة الجديدة تكتفي بالتحكم في تدبير الموارد الطبيعية واحتكارها كما تؤكد ذلك حصص الماء التي تملكها بعض العائلات، وإنما ستنتقل إلى التحكم/ وتزعم المجال السياسة عبر دعم المترشحين للانتخابات، مما سيؤسس لثقافة الزعامة بالمنطقة.

تختلف شروط انبثاق الزعامة، حيث يتصل بعضها "بالشرط المجالي، الذي يجري فيه بناء وتجذير هذه الزعامة، والبعض الآخر يتصل بشرط السياق المفتوح بالضرورة على طبيعة ووضعية السلطة المركزية وحالة المجتمع المحلي وبنياته الأساسية".[1]

يبين محمد حنداين[2]، أن هناك زعامات مرتبطة بأسر حاكمة، خصوصا وأن "الطبيعة الجغرافية للمغرب كمجال ثقافي/ تاريخي، هي من العوامل المساعدة، ليس فقط لنشوء القوى المحلية، ولكن أيضا بالنسبة لتاريخ المغرب كله[3]".

---

[1]– عبد الرحيم **(العطري)**، نفس المرجع السابق، ص 33.

[2]– محمد **(حنداين)**، الزعامات المحلية بسوس في القرن التاسع عشر بين مجال البيعة، في كتاب جماعي: السلطة المركزية والزعامات المحلية بالجنوب الشرقي، مشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 164، الطبعة الأولى، 2010. عن عبد الرحيم العطري.

[3]– نفسه، ص: 59.

يشير الأستاذ عبد الرحيم العطري إلى معطى مهم يخص العينية، إذا يقول أن العينية " لم تأت من فراغ، ولم تبن بمعزل عن تحولات المجتمع وأزماته، لكنها كانت أكثر التصـــاقا بمكوناتها البنيوية الأساسية المرتبطة بالأرض والمال والعلاقات"،[1] وقد ساهم القانون العقاري في تجدير وتقوية ثروة الأعيان، هذه الثروة التي يتم تصـريفها في المجتمع على شـكل آليات فلاحية وتقنية و امتدادات شاسعة من الأرض، وهذا ما حدث في مجتمع البحث وأشرنا إليه في أكثر من سياق.

وعموما كان الماء عاملا مهما ومســـاهما في تغيير البنيات الاجتماعية والثقافية بالمجتمع السغروشني، حيث أن الانتقال من الأمغار إلى النخبة المحلية جاء نتاجا للمحددات الجغرافية الواقعية واقترانها بالماء والأرض، خصــوصــا وأن المجتمع كان يحمل بذرة التراتب الاجتماعي الرمزي المبني على النسب والقوة الرمزية والبطولية في الحروب والنزاعات.

المطلب الثالث: الاثنية وتدبير الماء: التراتب الاجتماعي بين الكندري والأمازيغي.

إن مجتمع الدراسة غني من حيث المعطيات التي يقدمها، لكنه في الغالب لا يعلن عن تناقضاته، خصوصا تلك التي يكون طرفاها "أمازغي/ كندري/ عربي"، وتكون هذه التناقضات عبارات عن زلات لسـان تفضـح التراتبية الاجتماعية المبنية على أسـاس عرقي، لا نريد هنا أن نركب مركبا صـــعبا ونتخلى عن الموضـــوعية، بيد أن هذه التراتبية واقع معيش لابد أن نتحدث عنه.

تؤكد بعض الحكايات التي تؤرخ لأحداث تاريخية كان الصــراع فيها مشــتدا لأوجه بين "قبيلة كندر" وقبيلة آيت سغروشن"، حيث تشير هذه الروايات إلى أن أراضـي الرعي ومنابع شــرب الأغنام بإيموزار كندر وتخومها يعود لقبيلة كندر. وفي زمن الســيبة، انطلق الصــراع حول هذه الأراضـــي فانتهى الصـــراع بتراجع قبيلة كندر إلى جبل كندر*، واحتفاظها بأرض سهل سايس التي قدمها السلطان مولاي إسماعيل كهبة بظهير شريف حسب الرواية الشفهية.

---

[1]– نفسه، ص: 60.

*– تنتهي الرواية بقول ســـكان كندر عبارة تقول" هذا جهدي على الكوف" وهو المكان الذي يوجد فيه منبع تلعينين، و الكوف هو الحد الفاصل بين القبيلتين إلى اليوم.

لا تهمنا صـــحة هذه الأحداث بقدر ما يهمنا الصـــراع الذي تؤســس له على المســتوى الثقافي والاجتماعي، وهذا ما أثبتته معطيات الميدان، فالذاكرة الجمعية لكل القبيلتين تحتفظ بالروايات التي تدعم طرح الصراع القبلي القائم منذ زمن بعيد.

ونجد أن هناك ســيطرة كبيرة من طرف "ايت ســغروشــن" على ســاقية "ايت لحســن اوحســاين"[1]، وهو صــراع برز كثيرا في حديث بعض المبحوثين، إذ يقول "ج.ك" أنه في كثير من الأحيان حاول "ايت لحسن اوحساين" انتزاع الماء من "الكندري" "العربي" رغم أنهم يملكون حقوقهم الثابتة.

وغالبا ما تمارس هذه الممارســات على الذين لا يملكون أراضـــي كثيرة، بينما الأعيان والنخبة لا يتم التعامل معهم بهذه الطرق على الرغم من انتمائهم العربي، حيث يبقون في منأى عن هذه التلاعبات المدبرة من رؤوس القبيلة.[1] من هذا المنطلق فامتلاك الماء يقتضـي بالضرورة امتلاك القدرة للدفاع عنه.

في ساقية "لحروش" أقر –"ع.ب" وهو مبحوث بلغ عقده التاسع–، بوجود الصـراع بين الأمازيغي والعربي" الكندري" ويعود هذا الصراع في أصوله لتاريخ قديم جدا، فالعربي الذي لا يقاوم ولا يملك قوة للدفاع عن مائه يتم انتزاعه أمام عينيه. ويضيف "ع.ب" أن هذا دائما كان يحصــل في ســاقية "لحروش2"، هذه الســاقية تعرف ســيطرة الأمازيغ بحكم أن الوقاف كان فاسدا[2].

فبالنسـبة لمنبع تلعينين، لم نلاحظ حضـور هذه المتناقضـات الاجتماعية، إذ يتم توزيع الماء دون صـراع أو نزاع، كما أن حضـور البراني/ العربي، ليس بكثافة حضـوره في المنبع الأول، فتقارب المستويات الاقتصادية وغياب شبه واضح للطبقية بين أفراد المجتمع، جعل غياب هذه الإشكالات حتميا، فالثروة/ السلطة/ والتنافسية هي عوامل مهمة في قيام الصراع.

المطلب الرابع: التحايل والتحالف: الانصهار والانشطار أثناء توزيع الماء.

من الملاحظات المهمة التي يجب أن نشـــير لها هي أن المجتمع يعرف انصـــهارا وانشطارا حسب السياقات الاجتماعية، فإذا كان طرفا الصراع "كندري–أمازيغي" فإنه غالبا ما

[1]– مقابلة شفوية

[2]– مقابلة شفوية

يحدث انصـهار لوحدات القبيلة السـغروشـنية ضـد "الكندري"، فأثناء حدوث نزاع حول أوقات السـقي، يلجآ الوقاف للقرعة التي يتم فيها خداع "الكندري" الذي لا يحضـر القرعة.[1] إنه نوع من التحايل/الانصـهار ضـد الغريب من أجل الاسـتفادة من الأوقات المناسـبة للسـقي، وترك الأوقات غير اللائقة في نظرهم للعربي.

بينما يحدث الانشـطار بين وحدات القبيلة نفسـها أثناء غياب الغريب، فمثلا في سـاقية "بوثريث" التي يسـيطر عليها "أيت بوكرين" ويتحكمون في تدبير حصـص مائها، فإن التوزيع غالبا ما يهضـم حقوق باقي الفلاحين، حيث يقول(ج.ك)" نملك أرضـا شـاسـعة في نواحي سـاقية "بوثريت" لكننا لا نسـتفيد سـوى من 20 دقيقة من الماء خلال كل دورة نوبة، إن "آيت بوكرين" يأخذون كل حصص الماء ويتحكمون في الباقي.

بين الانصـهار والانشـطار، يبرز الماء انقسـامية المجتمع والتحام وحدات القبيلة من أجل الدفاع عن حقوقها ليس المائية فقط، وإنما الدفاع أيضـا على اسـتمرارية القوة الرمزية والاجتماعية في سياق هذا المجتمع الذي ينزح بشكل مفرط نحو الفردانية.

يعد الصـراع أسـاس تحرك المجتمعات وتغيرها حسـب المقاربة الماركسـية، فثنائية الدفع والجذب هي التي شكلت بنية المجال حسب جورج زيمل، ويمكن ربطها بنظرية الصراع، لأن هذه الحركة الملازمة للعلاقات الاجتماعية هي ما يسـاهم في التغيير الاجتماعي، نظرا لتضـارب المصـالح بين الأفراد والجماعات. إن الصـراع عملية بناءة تقوم على الاختلاف في المواقف والتصـورات، وعلى اللاتكافؤ، حيث يسـعى الأفراد لإيجاد توافق، وسـط هذا الوضـع المتميز بالتناقض والتجاذب".[2]

تؤكد المعطيات الميدانية بقوة أن الصـراع كان دافعا أسـاسـيا نحو تغير مجتمع البحث الأول، والذي يعرف حركية صـراعية واسـعة سـواء بين أفراد القبيلة الواحدة أو بين القبيلة والبراني والعربي بشـكل عام، بينما في مجتمع الدراسـة الثاني، يغيب الصـراع بشـكل واضـح وغيابه منع هذا المجتمع من ممكنات التغيير الاجتماعي والثقافي.

---

[1] –مقابلة شفوية.

[2] – أنظر أحمد **(الخطابي)**، نظرية المجال عند جورج زيمل، المجال بوصـفه شـرطا قبليا للبناء وإعادة البناء الاجتماعي، مجلة العمران، العدد 35/ 9، شتاء 2021.ص 173

المطلب الخامس: "الليستا" نظام كولونيالي يعمق التراتب الاجتماعي.

احتلت قضـــية البراني/ الدخيل في مجال الدراســـات الاجتماعية والثقافية، مكانة مهمة من حيث أنها تجســـد حركية المجتمع والهجرة، كما تعد قضـــية جوهرية خصـــوصـــا في المجتمعات التي مازالت تعرف قوة المؤســـســـــات التقليدية كالقبيلة واجماعة وغيرها من المؤسسات ذات الطابع التقليدي.

إن زاويا النظر والتحليل في مسألة البراني أو الدخيل عن مجتمع ما تختلف من مجتمع لأخر، ففي بعض المجتمعات يصـــنف البراني في مرتبة دونية، بينما في مجتمعات أخرى يحتل مكانة رفيعة، وغالبا ما ترتبط المكانة الرفيعة بالقوة الرمزية والرأســـمال والأرض التي يمتلكها البراني.

بالنسـبة لمسـألة الماء في مجتمع البحث يحتل البراني مكانة عالية، ويصـنف مع طبقة الأعيان، أو أكثر، ويمتلك قوة رمزية لا يســـتطيع المجتمع انكارها، لاســـيما إن كان منتميا لأحد الوظائف أو المهن ذات القيمة الاجتماعية العالية مثل " المحامي/ القاضـــي/ وكيل الملك" أو ينتمي إلى طبقة عريقة وذات صـــيت في المجتمع المغربي" الفاســـي– الحارتي– لحلو– بنسالم".

إن "الليســـتا" من هذا المنطلق نظام للقوي وللنخبة، فالثقافة الكولونيالية صـــنعت هذا الامتياز وحافظ عليه المجتمع المغربي بعدها، ويفصـــح هذا النظام عن التراتبية الاجتماعية في صيغها المتعددة، التي تتكئ على سلطة القانون لا على سلطة العرف.

فمكوار/المحامي/ مثلا مســـتثمران كبيران يمتلكان أزيد من 20 هكتارا لكل واحد منهما في المنطقة، ويسـيطران على حصـص مائية كبيرة جدا، كما لاحظنا في السـابق، ومن هذا المنطلق يعد البراني اقطاعيا يمتلك الهكتارات والقوة في المجال والمجتمع، لهذا الســـبب فإنه يســـتفيد من حقوقه المائية دون مشـــاكل أو تلاعب. لأنه يملك القوة المادية للدفاع عن مائه وهذا ما يجنبه الصـــراع وذلك باعتراف مجتمع البحث نفســـه، فالقادر على دفع اتعاب الإجراءات الإدارية واتعاب المحامي لديه السيطرة الاجتماعية.[1]"

[1] –مقابلة شفوية

في مجتمع البحث الثاني نلاحظ أن التراتبية شـــبه غائبة، وحتى نظام المعمرين كما يسميه العرف، لا يحتكر حقوق ماء كثيرة، إذ يكتفي بيوم الخميس والجمعة بمعدل 12 ساعة لكل يوم، وهي حصـــص متواضـــعة مقارنة بما يأخذه البراني في مجتمع البحث الأول. لم تعرف بنيات هذا المجتمع تغيرا كبيرا، وذلك لأسباب متعددة سنذكرها في محور لاحق.

المطلب السادس: الهيمنة الذكورية: المرأة وامتلاك الماء.

إن قضـية الجندر وعلاقته بالماء من القضـايا الجوهرية في الراهن، ويتضـح من خلال معطيات حقوق الماء، أن امتلاك المرأة للماء ضـــعيف جدا مقارنة بالرجل، وذلك لطبيعة المجتمع وما يفرضـــه من تقاليد وأعراف تمنع حضـــور المرأة لمجالس توزيع الماء، فحتى اللواتي يملكن حق الماء لا يندمجن مع الرجال، بل يكلفن أحد الأقارب للحضور أثناء التوزيع ومعرفة أوقات السقي الخاصة بهن[1].

ويقر مجتمع البحث، أن المرأة تأخذ حصـصـها المائية كإرث مع حظها من الأراضـي. ومن العوامل التي تجعل المرأة غائبة عن هذه المجالس هو تولي زوجها تدبير حصـــص ماءها، لكن الأعم الأغلب، أن المرأة لا تمتلك حصـصـا مائية في مجتمع البحث، وحضـورها باهت فيما يتعلق بتدبير الماء. وهنا يمكننا أن نطرح ســؤالا مهما: ما ســبب هيمنة الذكور على الحقوق المائية؟

قد يبدو هذا السـؤال غير ذي نفع من الوهلة الأولى، لكن البحث والتقصـي والمعطيات الميدانية والنظرية لمجتمع البحث على وجه الخصـوص، وللمجتمع المغربي بشكل عام، تؤكد أهمية تتبع العلاقات القائمة بين الذكور والإناث، حيث أنها تظهر صـمود أو تفكك المؤسسـة البطريركية.

إن حقوق الماء حكر على الرجل في مجتمع البحث، وأثناء اجتماع التوزيع لا تحضـر المرأة، ولا يمكنها ذلك، وغالبا ما ترسل أحد أفراد عائلتها للمشاركة ومعرفة توقيت حصـصـها المائيـة. يرى بير بورديو أن "الهيمنـة الـذكوريـة تتـأكـد في موضـــوعيـة البنى الاجتمـاعيـة ونشـاطات الإنتاج وإعادة الإنتاج، القائمة على تقسـيم جنسـي لعمل الإنتاج الجنسـي وإعادة

[1] –مقابلة شفوية"م.ص"

الإنتاج البيولوجي والاجتماعي...ويكون محملا بموضوعية الحس المشترك، المتفق عليه أنه تسوية عملية ومعتقدية على ممارسات".[1]

من هذا المنطلق، فعملية السقي والعمل بالمعول في الحقل، هو عمل قاس وشاق، فضلا عن تباين أوقات السقي، بين الليل والنهار والصباح الباكر، وبما أن هذا العمل هو حكر على الرجل، ولا تستطيع المرأة القيام به باعتباره نمطا من العمل المبني على التقسيم الجنسي للعمل، فإن عملية التقسيم والتوزيع لا يمكن أن تشارك فيها المرأة لأنها حلقة ذكورية بالأساس.

وبما أنها حلقة يحتكرها الذكور فقط، فهي تحتوي على نوع من السلطة تمارس على المرأة وعلى الرجل على حد سواء، أضف لذلك أن هذه النقاشات الخاصة بالتوزيع غالبا ما يتخللها صراع يصل أحيانا للقتال والضرب، والمرأة باعتبارها كائنا لينا وضعيفا حسب الرؤية الذكورية فإنها تبقى بعيدة عن مثل هذه الاجتماعات.

أضف إلى ذلك، التراشق بالكلام النابي في أحايين كثيرة بين الرجال، فتوزيع الماء يجعل التوتر يصل إلى أعلى مستوياته، خصوصا خلال فترات الجفاف القاسية. تبين هذه المعطيات، أولا قوة المؤسسة الذكورية البطريركية في المجتمع القروي التي تعتبر اندماج المرأة مع الرجال نشازا يخرجها من سياقها الأنثوي إلى سياق آخر خاص بالذكور، ويمكن اعتبار هذا النسق عنفا رمزيا يمارس على المرأة داخل المجتمع القروي المحلي المدروس.

إن هذه الممارسات الاجتماعية التي تصنف الأعمال إلى أعمال خاصة بالذكر، وأخرى خاصة بالأنثى، نابعة بالأساس من التقسيم الجنسي للعمل، وبما أنها ما زالت قائمة في مجتمع البحث، فإننا نفترض مبدئيا صمود المؤسسة البطريركية أمام التحولات التي يعرفها المغرب اليوم.

وباختصار، إن الهيمنة الذكورية على الماء، واقع يفرض نفسه على المجتمع، وذلك بناء على المرتكزات التي ذكرناها سابقا. كما أن نظام الإرث وطريقة توزيع الأراضي بالمنطقة، يحدد ملكية المرأة والتي غالبا ما تكون نصف ما يملك الذكر، حيث أنها قد تبيع هذه الملكية أو تفوضها لزوجها ليضيفها لحصصه المائية، مما يؤكد صمود بعض

---

[1]– بير **(بورديو)**، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2009، ص : 59-60.

المؤسسات الاجتماعية (الأسرة) أمام التغيير الحاصل، وهذا بالطبيعة الحال، يوضح أهمية الماء في دراسة المجتمعات، حيث أنه يعد مدخلا لدراسة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كذلك.

المبحث الثالث: التدبير التقليدي والتحولات الاجتماعية والثقافية.

إن واقع الحال في مجتمع البحث الأول يؤكد بالملموس أن التدبير التقليدي ساهم في تحولات اجتماعية كبيرة، أدت بهذا المجتمع للانتقال من مجتمع يعتمد على الرعي والترحال إلى مجتمع يمتهن الفلاحة والزراعة. ساهمت الثقافة الكولونيالية في هذا التحول بشكل كبير، فالاحتكاك مع المستثمر الفرنسي" بيكس" هو الذي ساهم في انبثاق زراعة الورديات بالمنطقة[1].

أشار الكثير من المبحوثين إلى أن وفرة الماء في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي شكلت عاملا مهما في استقرار الأمازيغ في المنطقة، وقد استغلت هذه الوفرة في تحقيق تنمية مهمة خلال هذه السنوات، ومع بداية التهيئة الهيدروفلاحية أصبحت الحاجة ماسة للآبار، هذه التهيئة لن تمس سوى القليل من الضيعات الفلاحية الكبيرة، والتي تملك موارد مالية للتعامل مع هذه التغييرات.

وقد كانت لوفرة المياه وتعدد المنابع أثر مهم على التغييرات الاجتماعية التي طالت مجتمع البحث. يشير (ع.بر) أن كثرة المنابع المائية بالمنطقة دفعت السكان إلى زراعة الورديات، حيث كانوا يكتفون بزراعة" الذرة والشعير..." وغيرها من الزراعات المعيشية. وبملاحظة المجتمع للتغيرات التي بدأت تطرأ على هؤلاء الفلاحين الذين انتقلوا الى زراعة الورديات، انبثقت حركية اجتماعية عامة في المجتمع، وعرف ثمن الأرض ارتفاعا مهما عبر السنوات، ليصل ذروته اليوم.

ويضيف أن الانطلاقة الأولى للورديات كانت على يد "بيكس" المستثمر الفرنسي، هذا الأخير الذي ترك الأرض لخادمه القادم من سوس، وعاد إلى وطنه، هذا الخادم سيصبح أبناءه اليوم من أثرياء المنطقة. نلاحظ أن البراني سواء أكان مستعمرا أو مغربيا ساهم بشكل

[1]–مقابلة شفوية

كبير في التحولات التي عرفتها المنطقة بشـــكل عام، نظرا لأنهم حفزوا الصـــراع الثقافي والاجتماعي ونقلوه من مرحلة الركود إلى مرحلة التفعيل والنمو.

إن انتقال المجتمع من مجتمع يعتمد على الانتجاع والترحال إلى مجتمع ينهج الاستقرار والفلاحة كنمط عيش اعتمد بالأســـاس على وفرة الماء، إذ ان الماء يؤثر على الثقافة والاجتماع البشــري، ومع الاحتكاك وابداع المجتمع يصــبح الماء وتدبيره تحت تأثير الثقافة، ويمكن القول أن العلاقة التي تجمع الانســـان بالموارد الطبيعية هي علاقة مثاقفة عمودية وأفقية في نفس الآن.

ساهمت وفرة الماء في تراجع رؤوس المواشي بشكل تدريجي، والتحول من الرعي إلى التسمين، إذ ان توسع المساحات المزروعة كان على حساب المراعي، وأحيانا على حساب المجال الغابوي. ماهي الافرازات الاجتماعية لانخفاض صبيب الماء ونضوبه؟

نلاحظ من خلال المعطيات والزيارات الميدانية لمجتمع البحث أن نضـوب ماء المنبع، وتوقف نظام الســـقي التقليدي أدى إلى كثير من التغييرات الاجتماعية التي لم يســـبق أن شهدها هذا المجتمع من قبل ويمكن أن نلخصها كالآتي:

– توقف نظام التوزيع التقليدي والعرفي عن العمل، مما أدى إلى توقف مجالس التوزيع، وضمور الرابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد "الساقية"، فهذه المجالس ليست خاصـــة بالتوزيع فقط، وإنما هي مجاميع للنقاش والتداول الأخبار والأفكار والخبرات الاجتماعية الخاصة بالفلاحة. بمعنى أنها اجتماعات ثقافية كان الماء أساس قيامها.

– أدى نضـوب الماء إلى افلاس كثير من الفلاحين الذين لم تكن لهم القدرة على حفر البئر، لأنهم لا يملكون مســـاحة كبيرة من الأرض، ودخلهم لا يتجاوز خمســـين ألف درهم سنويا، لذلك تجد فراغات مهمة بين الضيعات الفلاحية.

ســينتهي الأمر بهؤلاء الفلاحين إلى أجراء عند أصــحاب الضــيعات الكبيرة بعد ما أفلســوا وذبلت أشـــجارهم، ويعني هذا تحولهم من ملاك للأرض المنتجة إلى أجراء وميامين في ضيعة فلاح آخر، وهذه هي الفئة التي أعطت الانطلاق للطبقة الجديدة من الفلاحين سميناها "فلاحون بدون ماء".



صورة رقم 1



صورة رقم 2.

صور توضح اختفاء الأشجار بسبب نهاية النظام التقليدي للسقي

– العودة إلى الزراعات المعيشـــية وذلك بســـقيها بمياه الصـــرف الصـــحي، وهذه الدينامية الاجتماعية الرجعية تؤكد أن غياب الماء يعني شيئين: إما عودة المجتمع إلى ثقافة الزراعات المعيشـية البورية والعمل المأجور، أو الهجرة إلى مدن أخرى. وهنا يتضـح الدور البارز الذي يلعبه الماء في المجتمع الزراعي، فهو المسؤول عن الحركية الاجتماعية في هذه المجتمعات، فالهجرة وتغير أنماط العمل والعيش مرتبط أشد الارتباط بدينامية الماء ودورات الجفاف.

بالنسـبة لمجتمع الدراسـة الثاني فإن الأمر مختلف جدا، صـحيح أن ايت صـالح مثلهم مثل أيت لحسن اوحساين انتقلوا أيضـا إلى الاستقرار، لكنهم لم يتخلصـوا من الثقافة الرعوية، إذ احتفظوا برؤوس الماشية والأبقار، ومارسوا لعزيب كنمط رعوي نصف مستقر، وذلك نظرا للمحددات المجالية التي واكبت هذا الانتقال، فاســـتقرارهم على المنحدر الجبلي، الذي يعرف

ندرة في الأرض ووفرة في الماء جعلهم يتشبثون بالاقتصاد الرعوي كدخل رئيسي ونمط عيش أساسي لهم، واعتمادهم أيضا على الزراعة لم يكن ذا أهمية كبيرة، فمردوديتها ليست كبيرة لعدم وجود مساحة أرض كافية حول "الدوار".



صورة رقم 3.



صورة رقم 4.

صورة توضح الأراضي التي تسقى من منبع تلعينين

لكن ما لاحظناه خلال الزيارات الميدانية هو أن بعض المناطق التي تستفيد من التدبير التقليدي للمنبع، تملك مساحات مهمة من الأرض تسمح بقيام استثمارات ذات رأس مال متوسط نوعا ما، غير أن هذا لم يحدث، واحتفظ الفلاحون بنفس نمط العيش، فكيف يمكننا تفسير هذا التباعد في مؤشر التنمية بين المجتمعين؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب أولا تنحية بعض المتغيرات الأساسية جانبا كالأرض والبراني والتماهي مع الثقافة الكولونيالية، واستحضار الثقافة كعامل من العوامل المهمة في تطور مؤشر التنمية أو تأخرها.

في هذا السياق يعرض فرانز بواس **FRANZ BOAS** الفكرة القائلة بوجود طبيعة واحدة وثابتة للتطور الثقافي. ويرى أن أي ثقافة من الثقافات هي حصيلة نمو تاريخي معين. واستخدم مصطلح "المناطق الثقافية" ليشير إلى مجموعات من المناطق الجغرافية التي

تتصـف كل منها بنمط ثقافي معين بغض النظر عن احتواء كل من هذه المناطق على عدة شعوب أو جماعات".[1]

إن التنمية من منظور "المناطق الثقافية" هي حصـــيلة لنمو تاريخي معين، يأخذ بعين الاعتبار متغيرات متعددة، فعلى الرغم من أن المجتمعين ينتميان إلى نفس القبيلة، وإلى نفس الجغرافية والبراديغم الجبلي، إلا أنهما ينتميان إلى مناطق ثقافية مختلفة، لكل واحد منها محددات خاصـــة، دفعت الأولى نحو التنمية ومنعت الثانية من التغيير وجعلتها تحتفظ بالسمات والأنماط الثقافية التقليدية.

لاحظ بول باسكون في دراسته لـــ"بني بوفراح" أن الماء والأرض، "عاملان مهمان في إنتاج الثقافة"،[2] لأن ذلك التفاعل بين المجتمع والجغرافيا بمواردها الطبيعية غالبا ما ينتج ثقافة خاصـة تمنح المجتمع خصـوصـيته الثقافية، لذلك نجد أن الكثير من فلاحي المجتمع الأول قد وسعوا استثماراتهم في تلك المناطق أو في مناطق أخرى في حالة عدم تمكنهم من شـــراء الأرض بها، بينما المجتمع الثاني لم يســـتطع القيام بهذه العملية رغم امتلاك فلاحيه لرؤوس أموال مهمة، ولا يجب تعميم هذه الفرضـــية، بيد أن نســـب التنمية تتفاوت بين المنطقتين بشكل كبير.

لا يمكن أن ننكر أن الثقافة عامل مهم في تحقيق التنمية اليوم، فغالبا ما نجد أن المجتمعات تطور ثقافة خاصة بها تمكنها من تجاوز العوائق الاقتصادية وتطوير نفسها، ان اعتمادنا على فكرة المناطق الثقافية لم يكن وليد الصـدفة وإنما بناء على ملاحظات معطيات ميدانية بالأساس.

---

[1] –عبد الغني **(عماد)**، ســوســيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت فبراير 2017، ص 65–66.

[2] – Paul **(pacson),** les Beni Boufrah, Essai d'écologie d'une vallée rifaine(Maroc), Institut Universitaire de la recherche Scientifique, rabat 2017,P: 23

خلاصة.

إن دراستنا لتدبير الماء كنظام اجتماعي، كان من أجل توضيح الكثير من الإشكالات التي طرحناها في بداية هذا البحث، وقد اتضـــح أن الماء كمورد طبيعي وحيوي يســـتحق الدارسة السوسيوأنثروبولوجية، بل إن دينامية التدبير ستغدو أكثر فأكثر مهمة لفهم الحركية الاجتماعية للمجتمعات مع التغييرات المناخية التي تزداد حدتها يوم بعد يوم.

إن الماء كموضوع اجتماعي يضمر ويعلن الكثير من التناقضات الاجتماعية، يضمر الصـــراعات الاجتماعية والاثنية بين الأفراد، فإن كانت الدولة تجمع تلابيب هذا المجتمع المركب، فإن الماء يزيح اللثام عن تركيبته. كما أنه يعلن عن التراتبية الاجتماعية وطبقية كان الاستعمار طرفا مهما في خلقها.

لاحظنا أيضـــا أن الماء ســـاهم ويســـاهم في اســـتقرار المجتمع، وما خلق وإبداع نظام التدبير الاجتماعي إلا تعبير واضح عن محاولات المجتمع في التكيف مع المجال والاستفادة من موارده الحيوية للبقاء والاســـتمرار، فكيف ســـيتعامل المجتمع مع نضـــوب مياه المنابع؟ وماهي التحولات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتحديث الفلاحي؟

الفصل الثاني: الماء والتنمية: التدبير الاجتماعي من التقليدي إلى الحديث.

تمهيد:

فرض واقع التحولات الاجتماعية على المجتمع القروي المغربي بصـفة عامة، ومجتمع البحث بصفة خاصـة، الانتقال من سياق السقي التقليدي إلى سياق الري العصري، صحيح أن هذه التغيرات أخذت وقتا مهما وساهمت العديد من العوامل المتكاملة في تحركها، إلا أنها تعد تحولا ذا بعد اجتماعي واقتصادي مهم.

ويؤكد بول باسكون أن التحولات الراهنة تكشف عن الأهمية التي تكتسيها العوامل الغير اقتصـــادية في تطور المجتمعات الفلاحية، إذ أن المجتمع يتطور بالتماهي مع التقنية، والتنافسية الاجتماعية، والاحتكاك بالسلطة وغيرها من العوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية.

وينبغي أن نشـــير إلى أن المجتمع القروي يعرف ذلك التحول العام، الذي يؤثر على جميع جوانب المجتمع، فالسـياق التاريخي يؤكد بالملموس أن التحول الحاصـل سـاهم فيه الماء بشـكل كبير، فالزراعة المعيشـية الموجهة بالأسـاس لتغذية الماشـية اندثرت، وزراعة الورديات قلصت من قطعان الماشية في المنطقة.

كما أن المؤسسات الاجتماعية عرفت تفككا واسع النطاق، وأدى تقلص دورها الحيوي في ظهور جمعيات المجتمع المدني، كبديل قانوني لتدبير الماء أو السـهر على إعادة تأهيل السـواقي وإصـلاح بنيتها المتقهقرة. إضـافة إلى أن دخول التقنية المتمثلة في التجهيزات الحديثة للسـقي، والتي كان البئر مسـاهما في بروزها بشـكل كبير، سـاهمت في انتقال هذا المجتمع من زراعة تقليدية، إلى زراعة عصرية مزدهرة.

جراء هذه التحولات عرف ثمن الأرض ارتفاعا صاروخيا، إذ أن إمكانية استخراج الماء الجوفي بتكلفة منخفضـــة عما كانت عليه قديما، حفز الكثير من الفلاحين لحفر البئر(من الحفر التقليدي إلى الحفر الآلي). كما أن هذه العملية لا تسـتغرق الكثير من الوقت، وتوفر كميات مهمة من الماء يمكن أن تنبني عليها فلاحة قائمة بذاتها.

رويدا رويدا سـتعرف البنيات الفلاحية بالمنطقة تغيرات، كان البئر عاملا مباشـرا فيها، مما سيغير البنيات الاجتماعية، وسيحدث ثورة ثقافية دفعت بالمجتمع نحو مراكمة الرأسمال، وجلب استثمارات ورؤوس أموال مهمة استثمرت في زراعة الورديات.

ولأن التغير الاجتماعي والتنمية دائما ما يكونان شـــاملين لجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصـــادية، فبظهور التدبير العصـــري (البئر والري بالتنقيط) تحركت عجلة التنمية ولو بشكل ضئيل، إلا أن هذه الوتيرة رغم ضعفها ستساهم في بروز شركات الأدوية وشـــركات التحديث الهيديروفلاحي، وســـتتوغل في واقع الفلاح وتصـــبح جزء لا يتجزأ من العملية الإنتاجية.

المبحث الأول: أنظمة الضخ باعتبارها آلية للترقي الاجتماعي في المجتمعات الفلاحية.

المطلب الأول: البئر آلية الترقي الاجتماعي في مجتمع البحث.

لقد أدى ضعف الموارد المائية السطحية وتراجعها في العقود الأخيرة في بحث الفلاحين عن بدائل جديدة لتوفير المياه".[1] كما أن أساليب التدبير التقليدي بدأت تعرف تلاشيا خلال "السنوات الماضية تحت تأثير تحولات مجتمعية عميقة، دفعت السكان إلى البحث عن بدائل تستجيب لحاجياتهم".[2]

إن الملاحظة المباشـــرة للحقائق المادية الواقعية، تؤكد أن" المياه الجوفية تتســـرب إلى الأرض، وتحتل الأمكنة تحت الأرض، وبدون شـــك فهذه المياه الجوفية لا تشـــبه المياه الســـطحية"،[3] فهي تعد ملكية خاصـــة ومجانية، ويمكن القول أن البئر شـــكل محطة انتقالية مهمة في تاريخ الزراعة بشكل عام.

أدى تطور الزراعات الفلاحية بالمنطقة إلى البحث عن طرق أخرى لري المزروعات التي تحتاج للسقي بشكل دوري ومنتظم، زيادة على أن تحقيق الدخل من الفلاحة يؤدي إلى التفكير في توسيع الاستثمار الفلاحي الذي يعتمد بالأساس على المياه الجوفية.

---

[1] – عزيز **(بن الطالب)**، نورالدين **(ســـاليمي)**، أحمد أيت **(موســـى)**، حكامة مؤســـســـات التدبير التقليدي للتراث المائي بالواحات: الآليات والتحولات، نموذج درعة الأوسط، ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب، مرجع سابق، ص 181.

[2] – محمد **(البقصي)**، محمد **(الزرهوني)**، إسهام الجمعيات في تدبير الماء مياه السقي الصغير بجماعة اغزران، التنمية القروية بالمناطق الجبلية الحاجيات والمنتظرات، أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافة لإغزران 26 ماي 2012، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 2، ص: 295.

[3] –Olivia (**Aubriot**),« De la matérialité de l'irrigation », Réflexions sur l'approche de recherche utilisée On the Materiality of Irrigation : Reflections on the Research Approach Employed Journal des anthropologues Association française des anthropologues Date de publication : 8 juillet 2013 p137.

إن البئر منتدى اجتماع ثقافي، إذ كان قديما مركزا اجتماعيا وثقافيا يجتمع فيه أفراد القبائل ويتداولون فيه جديد الأخبار، كما أنه رمز للرقي الاجتماعي، فمن يملك البئر يملك جاها اجتماعيا، ولا يمكن مقارنته بعامة الناس.

تغيرت مركزية البئر الثقافية، وبالمقابل ازدادت مركزتيه الاقتصـــادية، إذ أصـــبح "نظام الضخ من البئر عصب الفلاحة المغربية، وارتكز على البئر نظام الري الذي حسن المردودية الفلاحية في المناطق الجبلية".[1]

يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في الاقتصـــــاد الوطني، و"يســـــاهم ب 15 إلى 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام حسب السنوات،[2] وتعد الأرض مع الماء على حد سواء من القيم الريفية والواحية المشهورة، لأن اقتصادها يعتمد بالدرجة الأولى على الفلاحة التي ترتبط تنميتها بمدى استغلال وحسن تنظيم الموارد المائية التي يوفرها المجال".[3]

إن الاعتماد على الفلاحة كدخل رئيســـــي في المنطقة، جعل منها منطقة حيوية جدا، واقترنـت هـذه الحيويـة بتغيرات كبيرة على المســـــتوى المجـالي، فظهور آلات حفر الآبـار "الصـوندا السـورية"، سـرعت من وتيرة زراعة الأشـجار المثمرة، فحفر البئر بالطريقة التقليدية الذي يعتمد على أفراد "قادمين من سـوس" يمتهنون هذه الحرفة، كان يسـتغرق مدة قد تصـل إلى سنتي أو أكثر، وتكلفته عالية وخطيرة، لأنها في الغالب تعتمد على المتفجرات .[4]

---

[1] – lamiae **(ELbezzari)** – Abdellatif **(Tribak)**, l'eau de développement économique dans la montagne marocaine cas du moyen atlas central. » Patrimoine hydraulique et développement au maroc,.actes de colloque international organisé par l'institut Royal de la culture amazighe, en partenariat avec la faculté poly-disciplinaire de taza , coordination Ali bentaleb. Aziz bentaleb, mustapha aafir, les 2-3 Novembre 2016 Editure Instit Royal de la Clture Amazighe 2018 p 38

[2] – Abdellah **(Laouina)** le développement agricole durable et la conservation des ressources naturelles au Maroc..Chaire unesco-gas Natural. Faculté des lettres et sciences humaines, BP1040, rabat. Maroc p 13.

[3] – المنصور **(ابريك)**، الماء والتنمية بحوضي زيز وغريس، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، تحت إشراف علال الزروالي، السنة الجامعية 2011، 2012، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، ص 21.

[4] – مقابلة شفوية

كان لهذه الآلة الجبارة أنداك قدرة رهيبة على إحداث ثقب مائي في عمق الأرض وفي وقت وجيز لا يتعدى الشـــهر في كثير من الأحيان، إن التحول الذي أحدثه هذه الآلة في المجتمع الزراعي كان كبيرا، حيث تضـاعفت قيمة الأرض عدة مرات، وبدأت فكرة الحصـول على بئر تراود جميع الفلاحين، حتى الصـــغار منهم. كما أن هذه التقنية حولت الماء من ملكية اجماعة والدولة إلى الملكية الخاصـة بالفرد. هذه الملكية التي لن تدوم طويلا مع توالي سنوات الجفاف وتدخل الدولة المباشر في قطاع الماء.

أطلقت الدولة اســـتراتيجيات بعيدة عن التطبيق في الواقع الفلاحي المغربي، مع عدم مراعاتها للنتائج المستقبلية على البيئة والمجتمع، فبعد صـياغة قانون الماء، لم تسـعى الدولة فعلا إلى تنزيلـه على أرض الواقع، وتركـت العـديـد من الفلاحين يحفرون دون ترخيص، فرهاناتها على المردودية والإنتاج أهم من رهاناتها على التنمية المســـتدامة، مما أدى إلى عشوائية في التسيير والتدبير.

انتبهت الدولة/ المخزن من وقوع تغييرات مناخية خانقة، والتي ســـتؤثر مباشـــرة على الأمن المائي، ومن ثم أمن الدولة واستقرارها، إذ أدرك المخزن أن عدم استقرار الأمن المائي سيؤدي لا محالة إلى عدم استقرار الأمن الاجتماعي.

وفي هذا الصـدد يشـير بعض المبحوثين إلى أن تعدد الآبار في منطقة واحدة سـيؤدي حتما إلى اسـتنزاف الفرشـات المائية، لذلك يصـرح مجتمع البحث بأن الدولة "يجب أن تجد حلا لتراخيص الآبار، إذ كيف يعقل لورثة فقيد ما وزعوا فيما بينهم الهكتارات التي ورثوها أن يحفروا بئرا في كل جزء من الأرض الموروثة."[1]

إن واقع الحال يشير إلى تناقضـات كبيرة داخل المجتمع القروي المغربي، فتارة نجد أن هذا المجتمع يتكئ على الدولة ويتشبث بها باعتبارها مؤسسة قوية تأثر على مجريات الحياة الاجتماعية، وتارة أخرى نشـــهد على ضـــعف هذه الدولة في نظر المجتمع نفســـه، إذ إن عشوائية الدولة في تدبير بعض الأمور تضعف من كيانها. فهل يمكن أن نرجع هذا التناقض إلى فترة البين بين، بين ضمور المؤسسات التقليدية وسطوع مؤسسات الدولة بجميع هياكلها؟

[1] – مقابلة شفوية

يبرز "التقرير الذي أعدته وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة أن قطاع الماء بالمغرب يتجه بوتيرة انخفاض عام بنسبة 15 بالمائة في أفق 2020 م".[1] ويكشف عن تناقض كبيرا بين التقارير التي تعدها الدولة، وتطبيقها للاحترازات اللازمة لتوزيع عادل واستدامة للموارد المائية.

ففي العالم القروي أصبح امتلاك الماء أكثر أهمية من امتلاك الأرض، إذ غدا من المستحيل –خصوصا في السنوات القليلة الماضية –الاعتماد على رحمة السماء في الإنتاج الفلاحي فزراعة الأشجار والتفاح الخوخ وباقي الورديات الأخرى تتطلب كمية كبيرة من الماء وبشكل دوري خصوصا في فصل الصيف، ومن الصعب على المزارع الاعتماد على التدبير التقليدي وعدد ساعات مياه الري التي تتبع نظاما اجتماعيا صارما، لا سيما في فترة الصيف. إن الأرض التي لا تحتوي على جداول مائية تحت أرضية تتدنى قيمتها في السوق، إذ أنها لا تصلح لأي شيء حتى للزراعات القمحية، نظرا لأن أغلبها مليئة بالأحجار.

إن موجة الجفاف ونضوب الفرشة المائية تعد معضلة في نظر مجتمع البحث، خصوصا وأن الفلاح الصغير يعاني على مستويين حسب المعطيات الميدانية، فعلى المستوى الأول أصبحت أشجار الفلاحين الصغار تعرف تذبذبا في الإنتاج مما يؤكد على كبر سنها ويستدعي اقتلاعها وغرس أخرى جديدة. فمن جهة تحتاج هذه العملية إلى تكلفة إضافية ضخمة مع التوقف عن الإنتاج لمدة ثلاثة سنوات على الأقل، ومن جهة أخرى الفلاح في حاجة إلى نوع جديد من هذه الأشجار التي لابد من استجلابها من خارج المغرب، نظرا لأن النوع القديم لم يعد يتأقلم مع مناخ هذه المنطقة.

أما على المستوى الثاني فإن نزول مستوى الفرشة المائية أو الأودية الجوفية الجبلية ببضع أمثار سنويا يدفع الفلاح نحو تعميق البئر كل صيف، والذي غالبا ما تتراوح تكلفته بين 10000 درهم و2000 درهم، تتم في مجمل الأحوال بطريقة غير قانونية لأن مسطرة الحصول على ترخيص من وكالة الحوض المائي سبو يستغرق وقتا يسيرا.

وعلى هذا الأساس ستتضاف تكلفة أخرى إلى الحساب الإجمالي، وهي تكلفة متعلقة "بالرشوة" قد تصل أحيانا إلى 10000 درهم حسب وضعية الفلاح والظرفية التي سيقوم بها

[1] –عبد الواحد **(العمراني)**، الموارد المائية بجماعة بوعادل، الإمكانيات والتهيئة ومستقبل التنمية، مطبعة وراقة بلال، الطبعة الأولى 2016، ص: 9

بالحفر. وبموجب ذلك جرى نقاش بين عون للسلطة وشخص يريد حفر البئر، وقد أخبره أن مبلغ الرشوة يصل إلى حدود 15000 درهم، مع الإصرار على الحفر بآلة "البريمة" التي تستغرق مدة حفرها عدة ساعات فقط.

وفي حالة ضبط الشخص المعني من طرف شرطة الماء، فإنه يؤدي غرامة مالية تصل إلى 5000 درهم ويتم حجز آلة الحفر، ويروي أحد المبحوثين أن فلاحا بدأ الحفر بدون رخصة، وعندما جاءت شرطة الماء حررت له مخالفة وحجزت الآلة بالرغم من أن الفلاح ومالك آلة الحفر قدموا 30000 درهم كرشوة للشرطة الماء.

لا يعاني الفلاح من إشكالية النزول المستمر للفرشاة المائية فقط، وإنما إشكالية نضوب الماء بشكل نهائي، فأمام تكلفة التعميق ونضوب الماء نهائيا يقف الفلاح الصغير في مفترق الطريق، فأحيانا تكون عملية التعميق التي يقوم بها الفلاح غير ذات نفع، فهي عملية محفوفة بالمخاطر، قد لا يصل الفلاح في نهاية العملية إلى الماء الذي كان يرغب فيه أو ما يصطلح عليه "الكافي" بمعنى ما تحتاجه المحركات لكي تشتغل دون توقف.

يعترف الكثير من الفلاحين أنهم لا يملكون رخصا لآبارهم، ولا يأدون المبلغ السنوي في وكالة حوض ماء سبو، وحتى في الحفر يتبعون ما هو متعارف عليه في المنطقة بخصوص حفر الآبار أو تعميقها.

يتضح أن بعض المبحوثين وصلت إلى سمعهم بعض الأفكار حول قانون الماء، وغالبا ما تتعلق هذه الأفكار بما يمس أمنهم المادي، إذ تروج فكرة عدادات الماء الخاصة بالآبار في مجتمع البحث بكثرة، وتروم هذه العملية بالأساس وضع عدادات مياه في الآبار، وسيؤدي كل فلاح مبلغا محددا على كمية الماء التي استهلكها.

يرى (ح.ع) أن الدولة تريد أن تقوم بهذه العملية لتجني الأرباح، لكنها لم تجد القدرة ولا الكيفية لتطبيقها، لأنها تطرح إشكالا كبيرا لدى الفلاحين، فهناك طرق عديدة للتحايل على هاته العدادات، ويضيف الماء هبة من الله، لماذا سنؤدي عليه ثمنا؟

المطلب الثاني: أنظمة الضخ والتحولات السوسيو ثقافية والتنمية.

إن التحولات الاجتماعية والثقافية_التي شهدتها المنطقة وكان البئر عاملا مساهما فيها، تتجلى بالأساس في القفزة الاقتصادية التي حققها مجتمع البحث الأول، فالاعتماد على

التهيئة الهيدورفلاحية والإعانات التي تضـــخها الدولة للمجتمع الفلاحي أدت إلى الرفع من الإنتاجية والمردودية وبالتالي تحسن أوضاع الفلاحين.

لقد أشـرنا في الفصـل السـابق أن نهاية التدبير التقليدي للماء خلقت طبقة جديدة من الفلاحين، أطلقنا عليهم مســمى فلاحون بدون ماء، على غرار "فلاحون بدون أرض" لبول باسكون، ويمكننا تعريفهم على أنهم مجموعة من الفلاحين مارسوا زراعة الورديات، بالاعتماد على التدبير التقليدي للماء، وبنضـــوب مياه المنبع، لم يكن بمقدورهم حفر البئر مما أدى بضيعاتهم إلى الزوال.

أسـس هنري منديرا **Henri Mendras** لزاوية نظر مهمة بهذا الخصـوص، حيث أنه في دراسته الموسومة بنهاية الفلاحين ركز على "التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصـادية والسـياسـية للمجتمع الفلاحي، حيث لم يركز على اختفاء طبقة من الفلاحين وإنما ركز على تقلصها، وبناء على هذا التقلص قدم نظريته حول نهاية الفلاحين".[1]

بمعنى أن ما يهمنا في فرضيتنا الخاصة بفلاحين بدون ماء، هو التحولات التي شهدتها المنطقة، وأدت إلى تراجع طبقة الفلاحين الصـغار، وظهور هذه الطبقة الجديدة من الفلاحين على حساب طبقة الفلاحين الصغار، وهذا في حذ ذاته تحول اجتماعي كبير.

لم يكن ظهور هذه الطبقة من الفلاحين مرتبطا بنهاية التدبير التقليدي فقط، وإنما حتى الفلاحون الذين حفروا البئر وأرهقتهم الكلفة المادية للتعميق انضـــموا لهذه الطبقة، بمعنى أن اسـتمرارية الفلاح الصـغير في ظل هذه التحولات المناخية صـعب جدا دون مسـاعدة من الدولة.

وعلى هذا الأسـاس، سـتكون هذه الطبقة الجديدة مجبرة على بيع الأرض أو العمل في ضيعة فلاح كبير لم يتأثر بكل هذه التحولات التي طالت الفلاح الصغير، وقد بدأت علامات هذه الظاهرة تتحقق في كثير من الأماكن.

إن وجود البئر في الأرض يقدم نوعا من الاســتمرارية في المجال، لكنها اســتمرارية مشــروطة بالقدرة على تعميقه، وفي باطن هذه العملية هناك صــراع ثقافي يدفع بالفلاحين

[1]– Séminaire du pôle rural 2013 / 2014 "20 ans après – Toutes portes ouvertes. Au cœur des recherches sur les sociétés et les espaces ruraux" Compte-rendu de la séance du 3 décembre 2013 p 2.

لمقاومة الواقع، ليس من أجل ضـــمان مردودية جيدة، وإنما أيضـــا من أجل الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية داخل المجتمع.

إن السرعة التي يسير بها المجتمع الزراعي من حيث التطور التقني، متسارعة بشكل لا يدع مجالا للشك أن هذا التسارع سيأثر على المجتمع المحلي، فالجفاف وصعوبة الوصول إلى المياه الجوفية عاملان مهمان في بروز هذه الطبقة التي بدأت تظهر على المســـتوى المحلي. زيادة على أن الفلاحين الكبار لهم القدرة على استعمال أدوية حديثة، خصوصا وأن الأمراض والحشـــرات تتطور وتتأقلم مع المبيدات في مدة معينة من الزمن، مما يؤدي إلى تغيير نوعية هذه المبيدات وعدم تمكن الفلاح الصـغير من مسـايرة هذه التحديثات الحاصـلة على مستوى مجال المبيدات.

ومن الملاحظات التي أشـــار إليها المبحوثون، وتؤكدها المعطيات الميدانية، هي عودة الفلاحة البورية للأراضـــي التي تمت إزالة الأشـــجار منها، فضـــلا عن ظهور بعض رؤوس الأغنام لدى بعض الفلاحين، فتدهور حالة الفلاحين الصـــغار، أدت بهم إلى العودة لهذه الممارسات الفلاحية والرعوية، وكأن الثقافة تتسم بتلك اللولبية المتجسدة بالأساس في عودة المجتمع لثقافته الأولى كمقاربة احترازية للاستمرار والبقاء.

إن منبع تلعينين لا يحتوي على آبار كثيرة في مجال العين، فالاعتماد على التدبير التقليدي زيادة على ضـــعف مردودية الماء، لم تســـمح بوجود الآبار في مجال المنبع، ولذلك فمن الملاحظات الأساسية حول هذا المجتمع هو استقراره المعيشي والمادي والثقافي كذلك، فالتغييرات الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع الزراعي بشكل عام لم تعرف تغيرا يذكر.

المطلب الثالث: الاعتماد على آلية البئر والسقي التقليدي في كل من المجتمعين.

إن التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفتها المجتمعات الفلاحية بالمغرب بصـــفة عامة ومجتمع البحث بصـفة خاصـة، أثر على تغير البنيات الاجتماعية والفلاحية والثقافية، والفرضية التي تقول بتأثير الأرض والماء على الثقافة قابلة للاختبار، وهذا ما سنلاحظه من خلال مقارنتنا بين ثقافة المجتمعين:

منطقة منبع عين السلطان **منطقة منبع تلعينين**

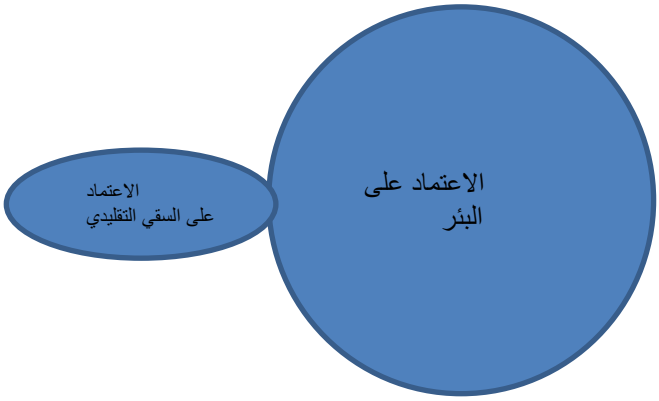

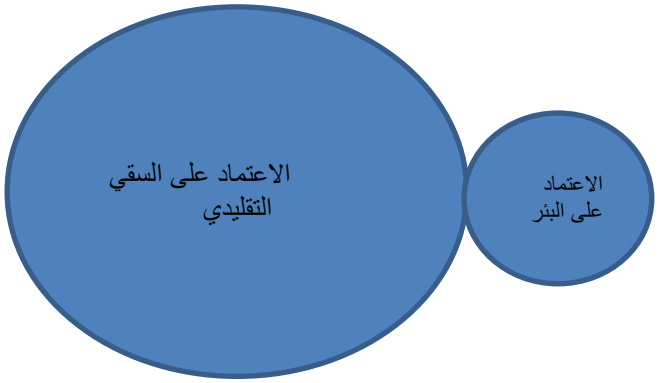

إن هذه المقارنة تعد بمثابة محاولة تقريبية ولا تعكس الواقع، إذ اعتمدنا على المعطيات الميدانية والملاحظة لصـياغة هذه النمط التقريبي. ما نريد توضـيحه هنا هو أن الثقافة تتأثر بعوامل مثل الأرض والماء والمناخ، فثقافة المجتمع هي نتاج لهذه المتغيرات بالدرجة الأولى، فعدم تطور ثقافة المجتمع الثاني مرتبط أشد الارتباط بالأرض والماء، وكذلك بمساحة الأرض الغير الكافية التي جعلت المجتمع يعيد إنتاج نفسـه لعدة أجيال، أضـف إلى ذلك وفرة الماء التي منحت هذا المجتمع استقلالا مائيا أدى بها للحفاظ على النظام السقوي العرفي، وتطويره بما يمنع نشوب صراعات داخل المجتمع.

يرى هنري منديرا **Henri Mendras** أن الفلاح لا ينتج المجتمع، وإنما المجتمع هو الذي ينتج الفلاح،[1] بمعنى آخر أن الفلاح هو نتيجة لحركة صـــراعية بين أجزاء المجتمع، حيث تخلق هذه الحركة فئات جديدة من الفلاحين وتبيد أخرى بقوة التحولات الاجتماعية والطبيعية. وحفاظ المجتمع على فلاحيه لا يعني إلا شيئا واحد، هي أن ذلك المجتمع لا ينتج صيغا متعددا من الفلاحين، وإنما يحافظ على الصيغة التي تضمن استقراره.

وفي هذا الإطار يشـير الباحث أحمد كوال إلى معطى أسـاسـي ومهم "بخصـوص المجتمع التقليدي إذ يقول: المجتمع التقليدي تطبعه العلاقات العشـائرية ويكاد يكون نمط

[1]– Séminaire du pôle rural 2013 / 2014 "20 ans après – Toutes portes ouvertes. Au cœur des recherches sur les sociétés et les espaces ruraux" Compte-rendu de la séance du 3 décembre 2013 p 1

العيش الجماعوي هو المهيمن(...) وتظل القيم التقليدية تراقب أي مبادرة فردانية، ترغب في التخلص من تفكير الجماعة وعوائدها ".[1]

وهذا ما يحدث في مجتمع الدراسة الثاني، إذ تمنع العلاقات الاجتماعية التقليدية ونمط التفكير الجمعي الفرد من التخلص من أنماط الإنتاج التقليدية. من هنا فالمجتمع التقليدي يحكم الفرد بقوة العادات والطقوس، لأنه في الغالب سيترتب عن نمط التفكير الفردي "بزوغ الحريات الفردية نحو تحقيق ذاتها على الرغم مما يعترضها من عراقيل ناتجة عن سيادة الهرمية الاجتماعية".[2]

في مجتمع الدراسة الأول وجدت هذه المبادرات طريقها إلى الثورة والانعتاق من التفكير الجمعي التقليدي، حيث نزح المجتمع نحو الفردانية، وتغيرت أنماط الإنتاج التقليدية، ولقد ساهمت البنيات الفلاحية في بروز الطبقات الاجتماعية. بينما حافظت العلاقات الاجتماعية التقليدية على استمراريتها داخل الأنساق الاجتماعية للمجتمع الثاني، ويرجع ذلك لاستمرارية القانون العرفي المرتبط بالتدبير التقليدي للماء، إذ عرفت دينامية هذا التوزيع تغييرا طفيفا مرتبطا بتدبير الأزمة المائية ودورات الجفاف.

أما في المجتمع الأول عرفت هذه الدينامية حركية كبيرة، جعلت المجتمع يتخلى عن القانون العرفي، ويعتمد عليه في تدبير الماء فقط، وقد كان البئر والتقنية عاملين مهمين في تغيير أنماط التفكير التقليدي، لأنهما منحا الفرد استقلالا عن الجماعة، وجعل الفرد يرتكز على رأسماله ويطوره، عبر الاعتماد على التقنية التي غيرت من تركيبة المجتمع الزراعي.

كان شعار "الجماعة فوق الجرار" في الفترة الاستعمارية، دليلا على تزعزع البنيات الاجتماعية بدخول التقنية التي ستؤثر على المجتمع في عدة مستويات: أولا على مستوى المردودية والإنتاج وثانيا على مستوى الزمن الفلاحي إذ غيرت نظرة الفلاح لهذا الزمن وفارق المجهود الكبير في العمل الفلاحي، وثالثا ستعتبر التقنية آلية لإنتاج وإعادة الإنتاج التمايز الرمزي والاجتماعي.

[1] – أحمد **(كوال)** التحضر، التحديث الحداثة: في المجتمع المغربي الحديث، افريقيا، الشرق، المغرب، 2012. ص: 99.

[2] – نفس المرجع السابق، ص: 99.

خلاصة

لاحظنا خلال هذا العرض المتواضع للمعطيات الميدانية الكيفية التي ترتبط بها حركية المجتمع الثقافية والاجتماعية بالماء، فالثورة التي أحدثتها البئر باعتبارها آلية للترقي الاجتماعي في المجتمع الفلاحي أدت إلى تحقيق تنمية مهمة خلال السنوات القليلة الماضية، فالقوة التي يتمتع بها الماء ليست قوة دافعة للتنمية فقط، وإنما قوة تغير من أنماط التفكير التقليدي، وتساهم في تغيير ذهنيات الفلاحين، وتحقق الاستقلال المادي وتصنع الوجاهة الاجتماعية.

يؤثر الماء بشكل مباشر في تركيبة المجتمع الثقافية والاجتماعية، فالمجتمعات التي ما زالت تعتمد على التدبير التقليدي للماء تعرف صمودا واستقرارا ثقافيين، إذ تمكن البنية التقليدية العرفية من الحفاظ على استمرارية المجتمع في نسق ثقافي موحد، وتمنع المبادرات الفردية من البروز والتقدم.

إن الفرق بين المجتمعات التي تعتمد على الآبار، والمجتمعات التي تعتمد على التدبير التقليدي واضح، فمع وجود البئر ينتقل المجتمع نحو التدبير العصري بقوة التحولات الاجتماعية، وتبرز الفردانية والطبقية بشكل واضح، بينما يتكيف المجتمع التقليدي مع التغييرات المناخية وتتقوى أنظمة التضامن والروابط الاجتماعية.

المبحث الثاني: تحولات ملكية الماء: ماء الدولة أم ماء الجماعة والفرد.

إن "ملكية الماء ستصير الأقوى والأهم في تفاصيل الرساميل المادية".[1] خلال السنوات القادمة، فامتلاك الماء يعني امتلاك قوة إنتاجية كبيرة، بحكم أن الفلاحة اليوم تعد في قلب الاقتصاد الوطني، ولا غنى عن الماء، خاصة مع دخول التقنيات الجديدة للري، التي ساعدت بشكل مهم في تدبير الماء.

ومن خلال المعطيات والملاحظات الميدانية والنظرية ورؤية المبحوثين في تاريخ ملكية الماء، يمكن أن نستنتج أن ملكية الماء عرفت عدة تحولات بالمجتمع القروي المغربي:

3 ماء السماء.

4 ماء المخزن واجماعة والزاوية.

[1] – عبد الرحيم **(العطري)**، العالم القروي وأسئلة التنمية المؤجلة ص: 110.

5 الملكية الفردية للماء.

6 تهديدات الجفاف أو ملكية الدولة.

لا تعد هذه المحطات ثابتة، وإنما مجرد اســـتنتاجات مبنية على المعطيات النظرية والميدانية، ويمكن أن نطرح الســـؤال بخصـــوصـــها: هل كان الماء منذ البدء ملكا في يد المخزن/ الدولة تتلاعب به كما تشـــاء، فيخرج حينا عن ســـيطرتها بســـبب تمرد القبائل، أو الجفاف؟ أم أن هذه المحطات هي محطات تاريخية واقعية عرفتها ملكية الماء في المجتمع المغربي؟

إن الإجابة عن هذا الســـؤال تقتضـــي أولا تحليل هذه المحطات، وتوضـــيح مرتكزاتها ومصوغاتها التاريخية والاجتماعية:

المطلب الأول: ماء الله/ السماء.

إن نظرة الإنســـان المغربي للكون بشـــكل عام، وللماء بشـــكل خاص، تحددها المرجعية الدينية من جهة، والثقافية والاجتماعية من جهة أخرى، فكل ما يأتي من "الســـــماء فهو من عند الله"، والماء هو هبة من الله لعباده في الأرض. لذلك نجد أن المجتمع المغربي يعتقد ويؤمن أن الماء مرتبط بشكل أساسي بما يقوم به الإنسان من أعمال في الأرض. وكما يشير عبد العزيز بنعبد الله أن العرب قديما كانوا يتأثرون به من اليبس والجفاف، وندرة المطر، وقلة الماء، حتى إنهم كانوا يدعون لقبور موتاهم بالسقيا، والتعهد بالحياة."[1]

إن هذا المعطى الذي حددناه يعني أن الماء يدخل بشـــكل رســـمي وعميق في نســـق التفكير الثقافي للناس بشكل عام، فالماء مقدس لأنه نعمة من نعم الجنة، أو بالأحرى النعمة الوحيدة التي نزلت من الجنة، إن هذا التصـور الديني للماء، يربطه بشـكل مباشـر بالسـماء، باعتبارها المكان السرمدي الذي يحيل على الله مباشرة.

لا يمكن أن نقول اليوم أن المجتمع القروي المغربي خصوصا في المنطقة المدروسة لا يعتقد أن الماء هبة من الله، لكن الأفراد يدركون أن الماء أصـــبح في ملكية الدولة تتحكم فيه بمشـيئتها. فالماء كما أشـارت رحمة بورقية "ملازم لكل ممارسـة ولكل اسـتعمال للمادة كواقع

[1] – محمد **(بن عبد العزيز بنعبد الله)**، الماء في الفكر الإسـلامي والأداب العربي، الجزء الرابع، مطبعة فضـالة، المحمدية، 1997 ص 31.

ملتصـق بالتصـور الذي يبلوه الأفراد عنها، لأن النظام الاجتماعي يخلق الواقع ويخلق أيضـا تصورا لهذا الواقع".[1]

هذا التصـــور الذي يربط الماء بالســـماء لا يعرف ضـــمورا بقدر ما يعرف ازدهارا في الراهن، فكلما اشـــتد الجفاف على الناس ربطوا أعمالهم في الأرض بما تمطره الســـماء، لذلك يجب أن نقول بكل حزم أن هذه المرحلة مســـتمرة وتخترق المراحل الأخرى، فهي منشـــأ كل التصورات المتعلقة بالماء والجفاف ووفرته أو ندرته.

المطلب الثاني: ماء المخزن/ اجماعة/ الزاوية.

إن هذه المرحلة ممتدة في تاريخ المغرب، حيث أن الصـــــراع على الماء بين المخزن واجماعة والزاوية كان جزء لا يتجزأ من الصـــــراعات التي عرفها تاريخ المغرب القديم، وقد ناقشنا هذه الإشكالية نظريا في محور المخزن والزاوية.

هذه المرحلة عرفت تذبذبا كبيرا في ملكية الماء، فســـؤال من يملك حق الانتفاع من الماء؟ لن يحدد ماهية المستفيد، لأن المناخ السياسـي في المغرب عرف تحولات كبيرة وعدم الاسـتقرار، خصـوصـا في الأزمنة التي عرفت منافسـة الزاوية للمخزن على الموارد الطبيعية والطرق التجارية.

فإذا كان الماء آلية من آليات الضـــــغط المهمة أنذك، حيث كان تارة في ملكية الزاوية وتارة أخرى تحت تحكم المخزن، الذي فوض استعماله للجماعة أو الزاوية الموالية لنظامه، و يمكن القول في هذه المرحلة أن الماء لم يســـتقر في ملكية أحد، بحيث كان آلية للتفاوض الاجتماعي والسياسي بين الأطراف المتخاصمة.

وفي هذا الســـياق كان ســـؤال كيفية توزيع الماء والأرض مهما في تحديد ماهية هذه المرحلة، بحيث كان المخزن مطلعا على ما يجري أنذك، بل ويملك سـجل الحصـص المائية المخصـصـة لكل فرد أو أرض أو جماعة. لكن القبيلة أحكمت قبضـتها على المياه ووزعتها بطريقة دون تدخل المخزن، وهذا المعطى مهم في تأكيد هذه المرحلة، فرغم أن المخزن يملك سـجل حصـص الماء، لكن القبيلة تكلفت بتوزيعه كما تشـاء، وهذا يحيل إلى التذبذب الكبير الذي حصـــــل في ملكية الماء خلال هذه الفترة، لكن هذا لا ينفي أن المخزن لا يســـتطيع

[1] –رحمة **(بورقية)**، الدولة والســـلطة والمجتمع، دراســـات في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة بيروت الطبعة الأولى 1991 ص: 180.

التدخل في هذا الأمر، غير أن قوة مؤسسة القبيلة في الماضي وصلابة كيانها وقوتها الإقليمية جعلت من المخزن ينأى بنفسه عن نزاع محتمل.

المطلب الثالث: الملكية الفردية للماء.

لا يمكن أن نقدم تواريخ لهذه المراحل، فهي في الغالب تتداخل فيما بينها، لكونها في صراع دائم، فالجزم في تواريخ هذه المراحل سيكون ضربا من الوهم، إذ ما يميز تاريخ الماء، هو التذبذب الكبير في ملكيته، لاسيما وأنه يعد موردا حيويا مهما لحياة المجتمع بشكل عام.

لذلك فإن ما توصلنا إليه خلال هذا المحور ما هو إلا اجتهاد باحث حسب المعطيات المتوفرة. ففي سياق تدخل الدولة في المجتمع القروي الفلاحي، عملت على تمكين المستثمرين من التقنية اللازمة للدخول في غمار مليون هكتار مسقي والتحديث الفلاحي.

فقبل أن تأخذ الدولة قرار التحكم في الماء بتجويد الترسانة القانونية المائية، كان الفرد يتمتع بصلاحيات مهمة على مستوى إدارة مخزونه المائي، خاصة فيما يتعلق بالبئر، إذ يمكن للفرد أن يحصل على ترخيص حفر البئر بسهولة من وكالة حوض ماء سبو، أما فيما يخص تعميقه، فقد لا يحتاج إلى أي ترخيص، ولن يتعرض للمضايقات من طرف السلطات المحلية.

نلاحظ أن الماء خلال هذه الفترة لم يكن يحظى بأهمية كبيرة من طرف الدولة، وقد لاحظ الكثير من المبحوثين هذا التغير الطارئ على أجهزة الدولة وخطابها، إذ غالبا ما يرجع الفرد إلى الماضي ليتحدث عن يسر عملية الحفر والوصول إلى المياه الجوفية، إن حنينه للماضي يدل على شيء لم يعد متاحا اليوم.

تعقدت مساطر الحصول على ترخيص لحفر البئر أو تعميقه وأي محاولة حفر دون الحصول على ترخيص تؤدي بصاحبها إلى القضاء، فإدخال آلة الحفر إلى الحقل يعد جريمة يعاقب عليها القانون، وغالبا ما يلجأ الكثيرون إلى الرشوة.

المطلب الرابع: تهديدات الجفاف أو ملكية الدولة للماء.

بعد صياغة قانون الماء وتعديله في سنة 1995، عرفت ملكية الماء تحولا كبيرا، حيث أصبحت الدولة تسحب قوة امتلاك الماء من يد "اجماعة" والأفراد شيئا فشيئا، فبموجب هذا القانون قلصت حرية الفلاحين في الوصول إلى الماء. فحفر الآبار أو

الاستفادة من ماء النهر يتطلب ترخيصا من وكالة الحوض المائي، يمكن للمستفيد بموجبه سحب الماء/ أو حفر البئر أو تعميقه.

كما نلاحظ أيضا أن خطاب الدولة حول الماء في المنابر الإعلامية يزداد شدة يوما بعد يوم، فالغاية من إشاعة هذا الخطاب تتجلى بالأساس في توضيح شيء مهم للمتلقي" الماء ملك للدولة سواء كان ماء نهر/ بئر أو سد، ولها الحق في التصرف فيه كما تشاء، فهي الآمر والناهي"، كما أن هذا الخطاب كما يقول جمال فزة "يعني رسميا وواقعيا انتقال سلطة التحكم في الماء إلى أيادي الدولة بفضل امتلاكها التكنولوجيا الحديثة والمتطورة".

في هذا السياق تقول الباحثة **Anne-Marie Jouve** في مقالها المعنون ب **les trois temps de l'eau au Maroc »** » ، إن الدولة امتلكت الماء من خلال تحدي مليون هكتار مسقي، وتعثر هذا التحدي بسبب التمويل المادي الذي ادرج لتهيئة البنيات الأساسية لإنجاح البرنامج، جعل الدولة تخسر رهان ملكية الماء والتحكم فيه، [1]فإلى أي حد يعتبر طرحها صحيحا؟

تربط **Anne marie**، ملكية الماء بالتمويل الذي تضخه الدولة للمجتمع الفلاحي، وهذه في حذ ذاتها فكرة صحيحة تتماشى مع ما ذكره جمال فزة، فالدولة تسيطر وتتحكم في المجتمع الفلاحي عبر برامجها التحديثية وكذا التقنية التي توفرها لهذا المجتمع. إلا أن الدولة ستستمر في ملك الموارد المائية رغم فشل برامجها، فالدولة في تجديد دائم لهذه البرامج المتعلقة بالتحديث الفلاحي والري، وبعضها يتم تمويله بشكل كامل من طرف الدولة، وبعضها الآخر يتطلب قرضا من البنك، هذا الأخير الذي يعد آلية ضغط يرزح الفلاح تحت سلطتها.

يؤكد مجتمع البحث "أن الدولة تملك الأرض والحجر والبشر، وأن ما يملكه الفرد في أرضه لا يتجاوز ثلاثة أمتار من العمق [2]" وما تبقى فلدولة الحق في التصرف فيه، إن تصورات مجتمع البحث حول الماء والأرض تبرز المكانة القوية التي تحتلها الدولة في المنظومة الرمزية للمجتمع.

---

[1] – voir Anne Marie Jouve « les trois temps de l'eau au Maroc » p.p 54-57

[2]–مقابلة شفوية.

يصــرح الجهادي مولاي ادريس "أن تشــريعات الدولة جعلت من الماء ملكا للدولة وأي محاولة لتحديث التشـريع المائي يجب أن تأخذ التراث الديني في الاعتبار."[1] فالقانون إذا أداة أساسية لتحويل الملكية والتحكم، خصوصا عندما يتم تنزيله على أرض الواقع.

[1] – Moulay Driss **(El Jihad)** . L'eau de la montagne et le pouvoir étatique au Maroc : entre le passé et le présent//The water frome the mountains and the State power in Morocco : between past and present. In: Annales de Géographie, t. 110, n°622, 2001p 668.

خلاصة

لم يعد الماء وسيلة للإنتاج الفلاحي والتنمية فقط، بل أصبح وسيلة للحفاظ على الأمن والاستقرار، فالأزمة المائية دفعت الدولة/المخزن إلى بسط سيطرتها المطلقة على المياه السطحية والجوفية، وقد تحول الماء إلى آلية من آليات الدولة المهمة التي لا يمكن أن تتخلى عنها لصالح الفرد أو الجماعة.

والحال أن التحولات التي عرفها تاريخ ملكية الماء تثبت أن الجفاف يتحكم في دينامية تدبير الماء بشكل مباشر، خصوصا في المناطق التي تشهد نضوبا للمياه، فهاجس الدولة الأساسي هو التوزيع المتوازن للماء، حيث بدأت تربط بين سد وآخر عبر ما يسمى بالطريق السيار للماء، وتبرز هذه الاستراتيجيات حرص الدولة على الاستفادة ونقل المياه من أماكن الوفرة إلى أماكن الندرة. صحيح أن هذه الطرق تخدم المشاريع الاقتصادية للبرجوازية الوطنية* والاستعمارية، لكنها في نفس الوقت تؤكد على تحول ملكية الماء إلى يد الدولة.

لهذا يؤثر خطاب الدولة على المجتمع فتتغير التصورات والذهنيات والتمثلات التي يحملها المجتمع على الماء وتدبيره، لذلك نجد أن المجتمع يدرك التحولات ويعبر عنها بطريقته الخاصة، وكلما شهدت المنطقة تغييرات مناخية، كلما تغيرت البنيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع، إنها علاقة مترابطة لا يمكن أن نفصل فيها بين بنية والأخرى.

*– يصعب الحديث عن مفهوم البرجوازية الوطنية في المغرب وذلك لعدة اعتبارات انظر آلان تورين نقد الحداثة.

المبحث الثالث: البنيات الفلاحية وتدبير الماء: التهيئة الهيدروفلاحية والتنمية.

المطلب الأول: التهيئة الهيدروفلاحية والتنمية.

إن الأشياء التقنية المرتبطة بالماء تمثل فرصة" لمساءلة جماعية للعلاقات الحاصلة بين البيئة والمجتمع،"[1] وقد أدى تطور في الأنظمة الزراعية، إلى "تطور في العلاقات الإنتاجية بتلاشي أشكال الاستغلال القديم، وظهور علاقات مبنية على ثوابت نقدية جديدة، وانتشار الحيازات العصرية، وجنوح علاقات التملك نحو التركز".[2]

لذلك، فمن الضروري "الانتقال من التصور التنموي البسيط الذي يقتصر على ما هو مادي واقتصادي واجتماعي إلى التصور التنموي الشامل يأخذ بعين الاعتبار عامل الثقافة والتاريخ الخاص بكل مجتمع وجميع مصادر التجديد القادرة على إحداث نهضة اقتصادية ثقافية اجتماعية وحضارية".[3]

يشير لازريف غريغوري إلى معطى مهم بخصوص التنمية، إذ يعتبر أن هناك "رابطا بين الأجهزة السياسية التنموية والسلطة، ويمكن أن نقول، بشكل عام، أن تصميم أدوات التنمية وتنفيذها أدى إلى تعزيز القوة البيروقراطية في مرحلة ما، ليصبح إنتاج أدوات التنمية هاته نفسها مصدرًا للقوة".[4]

إن هذه الفكرة مهمة في حد ذاتها، فالتنمية ليست قوية لما تحققه، وإنما لما تخلقه من أدوات لتعزيز القوة البيروقراطية، وهي نفس الفكرة التي تطرحها رحمة بورقية حيث تعتبر أن

---

[1] – Anne-Laure **(Collard)** ,Construire un regard socio hydrologique (3). Expérimenter un canevas pour engager la négociation interdisciplinaire ; Natures Sciences Sociétés 29, 1, 77-86 (2021)p 3.

[2]– محمد **(بوريال)**، الأنظمة السقوية العتيقة وتحولاتها الحديثة، التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، تنسيق وتقديم عبد اللطيف بنشريفة و محمد أيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم28، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى ص 69.

[3]– عبد السلام **(فراعي)**، التربية والتنمية، مرجع سابق، ص: 114-115.

[4]– Grigori **(Lazarev)**, Les politiques agraires au Maroc 1956-2006 Un témoignage engagé Préface de Mohamed Aït Kadi Postface de Mohamed Nacir : Maquette et pré-presse : Babel com Impression : El Maârif Al Jadida p197, Economie critique, 2012 P 194

التقنية في بعض الحالات، تدخل تحت غطاء أيديولوجية المردودية والإنماء، وفي الحقيقة ماهي إلا أداة لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية السـائدة ".[1] فهل تعمد الدولة بالتحديث الفلاحي إلى إعادة إنتاج العلاقات السائدة؟ بمعنى أن المردودية والتنمية هي مجرد أيديولوجية للدولة؟ خصوصا وأن المجتمع المغربي يقوض هذه العملية ويحد من قوتها بتقليدانيته.

إن هذه التقليدانية هي أيديولوجية تعمل ضـد التحديث، فلكي يتخلص المجتمع القروي من الأفكار التي تلعب دورا في عدم تنميته، سيستلزم ذلك عدة عقود من أثر التحديث على ذهنية الفرد والمجتمع، فهل كان للتحديث والتقنية أثر على تغير التصـورات وأنماط وأيديولوجية السقي؟

يعبر مجتمع البحث بعبارة " الدولة كتصيفط الكحط"[2]، عن قضية التنمية غير الواقعية، والتي لا تنعكس على واقعه المعاش، بمعنى أن الفلاح الصغير لا يستفيد من التحديث التقني ويرى فيه هلاكا له، وهذه الرؤية نابعة من عدم الاسـتفادة من التنمية وبرامجها، حيث أن الفلاحة تزدهر عند الفلاحين الكبار، بينما يزداد الفلاح الصـغير فقرا، ويتم التضـييق على مكتسباته الصغيرة.

يمكن أن نعرف هذه القضـية بصـراع اقتصـادي وثقافي وتقني كذلك، فالتنمية هي أيديولوجية للفلاح الذي ليس له القدرة على تطوير نفسـه، بينما هي واقع ملموس لدى كبار الفلاحين. إن هذا الصـراع غير المعلن عنه، جاء نتاجا لقدرة الفلاحين على الحفاظ على الماء، صـحيح أن الدولة تمول الفلاحة، لكن المسـتفيد الأكبر هو الفلاح الإقطاعي ذو رأس المال الكبير الذي يستطيع مواكبة التغيير والتحديث الحاصل في المجتمع القروي الزراعي.

تطرح مسـألة الاسـتفادة من الإعانة الهيدروفلاحية إشـكالية عريضـة الجوانب، إذ أن الشـروط التي تضـعها الدولة من أجل الاسـتفادة لا تتوفر في عدد كبير من الفلاحين في المجتمع المدروس وتتجلى هذه الشروط في امتلاك مساحة معينة من الأرض، وكذا طبيعية ملكية هذه الأرض، مما يؤكد بالملموس أن اسـتراتيجيات التنمية التي تنتجها الدولة لا تتجه لتنمية الفلاح الصغير، وإنما نحو إبادته وإزالته من خريطة التنمية الاجتماعية.

---

[1]– رحمة **(بورقية)**، الدولة والسـلطة والمجتمع، دراسـات في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة بيروت الطبعة الأولى 1991 ص 180

[2]– مقابلة شفوية.

في مجتمع الدراسة يعاني الكثير من الفلاحين من إجحاف هذه الشروط، "فآيت المداني" يملكون الأرض التي تدخل حسب البنيات العقارية في أراضي الدولة، وهذه الأراضي لا تستفيد من الإعانة والقرض، مما دفعهم إلى الاعتماد على أموالهم الخاصة لتهيئة أرضهم، ويرى الفلاحون أن على الدولة إعادة النظر في الشروط التي تعتمدها لتقديم الإعانة للفلاحين.

فكثير من الفلاحين الذين تم استجوابهم أكدوا هذا المعطى الخاص بالاستفادة من التهيئة الهيدروفلاحية، إذ أن بعض الفلاحين يملكون أراضي ذات ملكية عقارية خاصة، وأخرى أرض "عرشية" وهي الأراضي التي وزعت على بعض الأفراد بعقد محدد المدة يصل إلى 99 سنة، الذين لم يستطيعوا الاستفادة من إعانة التهيئة الهيدروفلاحية الخاصة بنظام الري بالتنقيط.

ويضيف المبحوث أن عملية التهيئة كلفته سنتين ليسترجع ما استثمره، فضلا عن الورثة الذين ينتظرون بيع المنتوج ليأخذوا حصتهم المالية منه، وبما أنه لم يستفد من الإعانة، فإنهم لم يربحوا شيئا خلال تلك السنتين، مما أجج الصراعات داخل العائلة، وهذه المعطيات تقدم الحالة المزرية التي سيصل لها الفلاح الصغير خلال السنوات القليلة القادمة.

يرى مجتمع البحث أنه على الدولة تغيير شروط الاستفادة من التهيئة الهيدروفلاحية، لأنها لا تلائم أبدا الفلاح الصغير، فإذا كان الفلاح ذو الرأسمال الكبير يستفيد بدون أي مشاكل تذكر، فإن الفلاح الصغير في طريقه إلى الزوال إن لم تقم الدولة بتقديم المساعدات اللازمة لهذه الفئة.

توصل غريغوري لازريف إلى فكرة مفادها أن تغيير الدولة للتنمية الفلاحية والقروية والموارد الطبيعية بهذه الطريقة ليس سهلا، لذلك "يجب أولا تغيير الثقافة الإدارية، ومن الضروري الانتقال من ثقافة "التوجيه" والمركزية الإدارية، إلى ثقافة الإدارة اللامركزية التي تخدم المنتجين والساكنة القروية. كما يجب على الدولة أن تهتدي إلى كيفية أداء الوظائف الجديدة المطلوبة من اللامركزية، وتحقيقا لهذه الغاية، لابد من تطوير مناهج وأساليب عمل جديدة".[1]

[1]– Grigori (**Lazarev**),Ruralité et changement social, études sociologiques, Essais et Etudes, Edition Bouregreg, rabat 2014,p303.

وقد ساهمت البئر في تغير البنيات الفلاحية في المجتمع الأول، حيث استفاد الفلاحون من الدعم الخاص بالتهيئة الهيدروفلاحية، وقد أدى هذا إلى تغير في أنماط السـقي والري، فأصـبح الاعتماد على الري بالتنقيط أسـاس الإنتاج الفلاحي، وتقلص زمان العمل المأجور، فالاعتماد على هذه الطرق الحديثة سيؤدي لا محالة إلى توقف فئة عريضة من العمال الذين اعتمدوا على المعول لكسب قوتهم اليومي، فالري بالتنقيط لا يحتاج إلى يد عامل كثيرة، بينما يستدعي السقي بالسواقي عمالا أكثر خصوصا في زمن الوفرة. لكن ماهي التغيرات التي أحدثتها هذه الأنظمة على المستوى الثقافي وأنماط التفكير القروي؟

رغم التحديث الذي عرفه مجتمع البحث الأول، إلا أنه لم يتخلص من الأفكار المتعلقة بالسقي، ولم يتخلى عن الذهنية التقليدية، فتحديث البنيات ناجع على المستوى الواقعي، لكنه لم ينل الاستحسان الكافي من طرف الفلاحين، صحيح أن الفلاحين يمدحون أنظمة السقي الجديدة لما توفره من إيجابيات كتقليص زمن العمل، والمجهود، ولما لها من أثر كبير على المردودية، لكنهم ورغم هذه الإيجابيات يعتقدون أن لا شيء يضاهي السقي التقليدي المسمى "بالغمر".

والغمر هو تقنية سقي تعتمد على سريان الماء في جميع جوانب الأشجار، وحسب الفلاحين هذه تقنية أكثر نجاعة من الري بالتنقيط لأنها تقدم استفادة لجميع عروق الشجرة وليس لجانب واحد منها، إن هذه الذهنية مرتبطة بالأساس بالعادات الفلاحية، و "لا يمكن فصل التقنيات الفلاحية عن العادات والتقاليد الاجتماعية ولا عن المؤسسات القانونية ولا عن السلوك الفردي للفلاح".[1]

إن المجتمع الفلاحي انتقل نحو تفعيل الأشكال الجديدة للسقي على المستوى الواقعي، لكنه لم ينتقل إلى ذلك على مستوى التصورات التي يحملها حول الفلاحة بشكل عام، إذ تعد الأفكار التقليدية التي يحملها الفلاح حاجزا أمام تطور البنيات الفلاحية، كما أنه باستعمال الطريقتين يتم إهدار كميات كبيرة من المياه الجوفية.

لا يعبر التحديث الفلاحي واستعمال التقنيات الجديدة للري على قدرة الفلاح على تجهيز ضيعته بهذه التقنية، وإنما تشكل هذه التقنية الجديدة آلية من آليات العبور نحو الطبقة

[1]– أحمد **(كوال)**، التحضر، التحديث الحداثة: في المجتمع المغربي الحديث، افريقيا الشرق، المغرب، 2012. ص 99.

الاجتماعية العليا، فامتلاك التقنية هو تعبير عن امتلاك قوة مادية قادرة على الإتيان بهذه التقنية، وبالتالي فهي تعبير عن قوة رمزية واجتماعية في المجال.

تشير التقارير والدراسات إلى شيء بالغ الأهمية هو أن المنابع المائية ستعرف تراجعات مهمة في كثير من مناطق المغرب، إن لم نقل جلها، فالتغييرات المناخية، وتغيير أنظمة السقي وتطورها، أدت إلى استنزاف الفرشة المائية وتناقصها، فما هو واقع الحال بالمنطقة المدروسة وإلى أي حد أثرت التهيئة الهيدروفلاحية على البنيات الفلاحية بالمنطقة؟

إن مهمة البنيات الزراعية هي النهوض بالقطاع الفلاحي، فكلما تم تحديثها بشكل دائم، كلما كانت المردودية عالية، وقد حاولت الدولة " الوطنية بناء مشروع يهدف إلى تحديث أكثر للبنيات الزراعية دون تحقيق قطيعة كلية مع المرحلة الاستعمارية حيث مهدت السلطات الكولونيالية لمشاريع هيدروفلاحية، وذلك ببناء السدود ووضع قنوات الري وعصرنة الفلاحة لتنتقل من النمط الاكتفائي إلى النمط التجاري"[1].

هكذا تغيرت أنماط السقي كثيرا منذ دخول الألفية الجديدة، حيث بدأ الفلاحون يستعينون بالري بالتنقيط، وسارعوا إلى لاستفادة من مخططات الدولة الخاصة بالتهيئة الهيدروفلاحية، وكما أشرنا في السابق فإن الفلاح الكبير هو المستفيد الأول من هذه المخططات، بينما يستمر الفلاح الصغير في الاعتماد على التقنيات القديمة من السقي بالغمر واستعمال مياه الصرف الصحي.

استمرت مؤسسات الدولة في " تطور هذا الإصلاح أكثر وحاولت الدولة تطبيقه على مجال السقي العتيق من خلال إحداث بنيات تحتية ومنشآت مائية كبرى وتأطير الفلاحين داخل جمعيات مستعملي السقي... وكل ذلك أدى إلى انحلال بنية التنظيم العرفي والجماعي للماء والأرض."[2]

لاحظنا من خلال المعطيات الميدانية أن المجتمع كلما نزح نحو التقنية واعتمد على الري بالتنقيط كلما ضعفت البنيات الاجتماعية التقليدية وتغيرت، فما تقهقر البنية العرفية للسقي، والتخلي عن اجماعة والقبيلة كهياكل تنظيمية تقليدية إلا تعبير عن التحولات التي أحدثتها التهيئة الهيدوفلاحية في البنيات الفلاحية والاجتماعية بشكل عام.

---

[1]– محمد **(سلام شكري)**، مرجع سابق، ص 19.

[2]– توفيق **(محمد لقبابي)**، مرجع سابق، ص 187.

في منبع "تلعينين" ورغم أن إمكانيات حفر البئر والاستفادة من الاعانة بعيدة المنال إلا أن المجتمع خلق صـــيغا للتفاوض مع الواقع بالإمكانات المتاحة، فالنقص التي يعاني منه المنبع سنة بعد سنة، دفع الفلاحين لإيجاد حلول آنية للتعامل مع موجة الجفاف التي تعرفها المنطقة ككل.

ونجد أن" أنثروبولجيو البيئة يرون أن الإنسان يجد نفسه مضطرا للتكيف مع الظواهر الطبيعية، وأي جماعة إنسانية تواجه آفة طبيعية"[1]، وهذا ما دفع الفلاحين للتزويد الضيعات الفلاحية بأحواض مائية يتم ملؤها بالمياه خلال النوبة، فعوض أن يقوم الفلاح بالســـقي المباشر يملأ الحوض ويوزع الماء بنظام الري بالتنقيط حسب درجة الحرارة واحتياج النباتات في انتظار وصول حصة الماء المقبلة.

وهذه الطريقة تساعد الفلاحين على تجاوز إشكالية انتظار وصول حصص الماء، وهو نوع من التكيف الاجتماعي مع الطبيعية والمجال، فغياب إمكانيات التنمية وعدم تحقق شروطها في هذا المجتمع الذي لا يملك الأرض الكافية ترك المجال للإبداع الاجتماعي.

ونلاحظ أن دينامية تدبير الماء هي دينامية تتحكم فيها عدة عوامل التي من بينها الجفاف، وقلة التســاقطات. ويؤكد هذا المعطى أن تاريخ الدينامية المائية هو تاريخ تحكم في مجريات الحياة الاجتماعية للمجتمعات.

المطلب الثاني: التقني(الفاعل) والتحديث الهيدروفلاحي.

يذكر مجتمع البحث أن ظهور "التقني" التابع لشـركات المبيدات والري بالتنقيط ســاهم في تغير على مســـتوى البنيات الفلاحية بالمنطقة، لأنه قام بتبســـيط الكثير من المعلومات الزراعية للفلاحين، إذ تهدف مهنته إلى جذب زبناء جدد للشـــركات التي يتعامل معها، كان بمثابة محرك سريع لعملية التحديث الفلاحي.

يدخل الفلاحون في مقارنة بين مجتمع ما قبل التقني، ومجتمع ما بعد التقني، فالمرحلة الأولى تميزت بتقليدانية في تسيير الضـيعات، وقلة اسـتعمال المبيدات، وعدم الاعتماد على تقنيات الري. والحال أن هذه المرحلة لم يســـتثمر فيها الفلاح الكثير من الأموال لتحقيق

[1]–محمد **(كوال)**، مرجع سابق، ص 113

الإنتاجية المطلوبة، حيث أن طرق الســـقي والمبيدات التي اســـتعملت في تلك الفترة كانت بسيطة جدا.

أما فيما يخص المرحلة الثانية أصـــبح المجتمع أكثر تقبلا للتقنيات التي تعرف عليها من خلال التقني، كما اعتمد الكثير من الفلاحين على التقنيات الجديدة للري، وقابل هذه التغيرات ارتفاع كبير في الاســـتثمارات الفلاحية التي قام بها الفلاحون لتغيير البنيات الفلاحية.

كل ما ذكرناه فيما يتعلق بالتغيير الفلاحي الحديث أدخل المجتمع في تنافســـية عالية، ولأن امتلاك التقنية في مجتمع تقليدي يعد آلية من آليات القوة الرمزية، فإن الفلاحين تنافسوا للوصـــول إلى التقنية التي ســـتضـــعهم في مراتب عليا من الســـلم الاجتماعي، وقد أدت هذه التنافسية بالفلاح إلى دخول غمار القروض البنكية.

وقد نجح تغلغل التقني في مجتمع الدراســة باســم المعرفة الفلاحية والزراعية، حيث كان مدعوما بقوته المعرفية والعلمية، والتفسيرات والحلول التي يقدمها للفلاحين، والحال أن التقني بدا للفلاح كمنقذ من الأمراض والمشاكل الفلاحية التي لم يجد لها حلا، ورمزا من رموز القوة الاجتماعية، فالتعامل مع التقني حسب المعطيات الميدانية كان رمزا للجاه والقوة الاجتماعية.

في مقابل هذه الأشـــياء التي قدمها التقني، ســـيأخذ كثيرا من الأموال، حيث كان ممثلا للجشـــع الرأســـمالي المتجلي في الشـــركات الرأســـمالية الجديد التي اســـتهدفت المجتمعات الفلاحية، وجعلت منه موردا ماديا مهما. أضـــف إلى ذلك القروض المســـتنزفة لحســـابات الفلاحين.

إن التحديث الهيدروفلاحي ضغط على هذا المجتمع الزراعي من خلال آليتين:

1. هيمنت شركات المبيدات والري العصري على المجتمع واستنزفت موارده، حيث أدرك الفلاحون هذا المعطى، بقولهم" كنا مكنصرفوش أموال كثيرة، دبا رجع نص بالنص"[1]، فكل كيلوغرام ينتجه الفلاح، يذهب نصـف ثمنه إلى هذه الشـركات حسـب المعطيات الميدانية، هناك نوع من الغلو في هذه المعلومة، لكنها طريقة المجتمع في التعبير عن ارتفاع التكاليف.

[1]– مقابلة شفوية.

2. إن الإعانة التي تقدمها الدولة غالبا ما تشمل نصف التكاليف خصوصا فيما يتعلق ب"شبكة الحماية من البرد وبعض التقنيات الأخرى"، بينما تتكلف الأبناك بالنصف المتبقي، مما يؤدي بالفلاح إلى العمل من أجل تسديد القروض، بينما يبقى هامش الربح قليلا خصوصا لدى الفلاح الصغير. فهل حقق مجتمع الدراسة التنمية المرادة من برامج الدولة؟

المطلب الثالث: الماء من أيديولوجيا التنمية إلى التنمية.

يؤكد محمد زرنين أن التنمية " تتعلق بالوضع النظري لتحليل المجتمع من خلال وعبر قيمه وأنساقه الرمزية كما هي معاشة وممارسة في الخطابات والسلوكات اليومية للفاعلين"[1]، ويضيف "بمعنى أنه ليس الاقتصاد هو المدخل الوحيد لفهم العلاقات الإنتاجية بل الثقافة هي أيضا مدخل لفهم الاقتصاد"[2].

فإذا كانت الثقافة قادرة على فهم الاقتصاد، فإنها قادرة أيضا على توضيح وتحديد المدى الذي وصل إليه مؤشر التنمية في مجتمع الدراسة، وقد أحالتنا الثقافة المحلية باعتبارها مدخلا مهما في الدرس الأنثروبولوجي إلى أن التنمية في مجتمع الدراسة هي أيديولوجية تسحق الفلاح الصغير وتأخذه في دواليبها اللامتناهية.

من هذا المنطلق إن كنا "نقصد بالتنمية في المجتمع القبلي، تصحيح التعارض وتخفيف حدة التقابلات بين الفلاح بالعالم القروي والإنسان المغربي عموما، وبين المجال الذي يشتغل فيه، وذلك بتحفيزه على الرغبة في العمل وتكوينه وتحبيب مهنته إليه وترقيته".[3]

فأين هو تخفيف حدة التقابلات بين الفلاحين في مجتمع يعرف فترة قاسية في تاريخه؟

تعاني بعض المجتمعات القروية مثل مجتمع الدراسة من إشكاليتين أساسيتين:

---

[1]– محمد **(زرنين)**، الاستراتيجيات العقارية باعتبارها رهانات اجتماعية تاريخية: المحيط القروي لسيدي قاسم نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشراف محمد جسوس، كلية الآداب الرباط، السنة الدراسية ،2004–2005 ص: 86.

[2]– محمد **(زرنين)**، المرجع السابق، ص: 85.

[3]– الهادي **(الهروي)**، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، إفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى 2015، ص: 58

– تتجلى الأولى في معاناة المجال الجبلي حاليا من" سوء التنمية وتدهور بيئته خصوصا مع ازدياد الضغط على الموارد"[1]، وهذه معضلة يصعب حلها مع حدة موجة الجفاف. اتخذت الدولة بعض الإجراءات مثل وضع عداد في الضيعات الفلاحية، لكي تحد من تبذير الماء، لكن هذه الإجراءات لم تفعل في الواقع، وهذا قصور في تنزيل القانون، إذ يرى مجتمع البحث أن الدولة عاجزة على تطبيق هذا الإجراء.

إن العجز المائي الذي بلغته الفرشات المائية من نتائج المخطط الأخضر الذي دعم الفلاحة دون أن يحدد المخرجات الاقتصادية لهذا البرنامج، إذ من الواضح أن الدولة أثناء صياغة هذا المخطط لم تأخذ بعين الاعتبار الروافع الضرورية لاستدامة المياه.

– وتتجلى الثانية في تدهور وضعية الفلاح الصغير بسبب عدة عوامل من بينها نضوب ماء المنبع أو قلته، حيث كان يعتمد على التدبير التقليدي نظرا لعدم قدرته على تحمل تكاليف حفر البئر، كما أن حصص الماء ووفرته كانت كافية خلال موسم السقي. بعد نهاية السقي التقليدي وجد الفلاح نفسه أمام وضعية يصعب التعامل معها، مما أدى إلى بروز الطبقة الجديدة من الفلاحين.

تشير المعطيات الميدانية اليوم أن الماء عامل مهم في التنمية وتتبني عليه الفلاحة بشكل عام، وهذه التنمية لا تمس إلا أصحاب الفلاحة الرأسمالية، الذين لديهم القدرة على الاستمرار في استنزاف الفرشة المائية –مهما بلغ عمقها –والقدرة على جلب التقنيات الضرورية للتدبير الماء بالطرق العصرية.

إن هذه المعضلة السوسيولوجية خلقت هوة بين من يملك القدرة على هذه الاستمرارية، وبين من لا يملك القدرة على ذلك، مما يؤكد فرضية التفاوت الطبقي الحاصل في المجتمعات الزراعية، صحيح أن المجتمع المدروس كان مجتمعا انقساميا تغيب فيه الطبقية واحتكار السلطة، لكن هذه التحولات السريعة قلبت الموازين وغيرت البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

[1] – Abdellah **(Laouina)** ,le développement agricole durable et la conservation des ressources naturelles au Maroc ..chaire unesco–gas Natural. Faculté des lettres et sciences humaines , BP1040, rabat. Maroc p 18.

تنضاف معضلة أخرى متعلقة بالنظام البيئي ضد الفلاح الصغير، فتطور المبيدات يؤدي حتما إلى تأقلم الحشرات والأمراض مع وصفات المبيدات مما يستدعي تغييرا دائما لها، يستطيع الفلاح الرأسمالي أن يساير هذه التغيرات، بيد أن الفلاح الصغير يعاني من تصدير أنواع أكثر شراسة من الحشرات والأمراض لعدم قدرته على مسايرة تحديث الأنظمة البيئية.

من هذا المنطلق فالفلاح الرأسمالي يساهم بشكل أساسي في القضاء على الفلاح الصغير، إذ لا يكتفي بالاستفادة من دعم الدولة فقط، ولكن يغلق الباب أمام الضيعات الفلاحية الصغيرة ويدمرها ويوسع نطاق استثماراه، وهذا منطق الرأسمالية المتوحشة.

إن مقاربة التنمية المستدامة في المجتمعات التقليدية لا زالت بعيدة المنال، فهذه التنمية تعتمد على الماء كوسيلة إنتاجية وأساسية في مثل هذه المجتمعات. وترتبط التنمية المستدامة بتدبير محكم للماء والوعي بالوضعية الحرجة التي بلغتها الفرشات المائية في المغرب بشكل عام، فحتى المناطق الجبلية باعتبارها خزانا مائيا مهما، لا تنطبق عليها الاستدامة المائية.

تنطلق الاستدامة كمقاربة واقعية من مؤسسات الدولة وعبر القوانين المتحكمة في هذا المورد الحيوي، فالجشع الرأسمالي لا يمكن تقويضه إلى من خلال الدولة كموجه وجازر ومعاقب في مثل هذه القضايا المصيرية.

يمكن قياس مؤشر التنمية المستدامة عبر التصورات التي يحملها الأفراد حول الماء، فحرص المجتمع على استمرارية هذا المورد الحيوي ووعيه بندرته مهم في المقاربة التنموية. توصلنا في محور لاحق أن مجتمع البحث يعاني من يأس اجتماعي بخصوص قضية الماء، فأزمته الواقعية والتي أحالت الكثير من الفلاحين إلى التقاعد المبكر، تدفع المجتمع إلى اعتقاد أن الماء يستنزف كثيرا، بينما هناك قلة في التساقطات.

عموما فإن التنمية المستدامة مفهوم غير واقعي في مجتمع البحث، إذ أن الأفراد والجماعات يواجهون الظواهر في خضم وقوعها. وليس المجتمع وحده من لا يفكر في استدامة الماء، بل حتى الدولة، لم تعر أي اهتمام للدراسات والأبحاث التي أكدت خطورة أزمة المياه على شمال افريقيا. استفاقت الدولة متأخرة حيث خصصت نشرات وحملات إعلانية وتحسيسية مكثفة حول الماء. لكن الإشكال الأساسي هو نوعية المغروسات التي تستنزف الفرشة المائية بشكل مفرط، ومن المنطقي أنه التهديد الحقيقي الذي سيواجه طبقة

الفلاحين الصـغيرة والمتوسـطة، بينما ترتبط اسـتدامة المياه لدى كبار الفلاحين، بالقدرة على تعميق البئر.

المطلب الرابع: قانون الاستثمار الفلاحي.

سـنقوم في هذا المحور بتحليل قانون الاسـتثمار الفلاحي على ضـوء المعطيات الميدانية التي جمعناها خلال المقابلات الميدانية، لنبين ولو على مستوى بسيط، مدى واقعية كل من قانون الاسـتثمار الفلاحي، وصـندوق التنمية الفلاحية، لأنهما عصـب الفلاحة الرأسمالية المغربية.

أصـدرت الدولة الظهير الشـريف رقم 1-69-25 بتاريخ 25 يوليوز 1969 لمواكبة الاسـتثمار العمومي الخاص بالمجال الفلاحي، والذي سـيشـكل قانون الاسـتثمارات الفلاحية، وذلك من أجل تشـجيع الاسـتثمارات وتنظيم شـروط الاسـتثمار، وعصـرنة الضـيعات وتكثيف الإنتاج، عبر استخدام التقنيات المتطورة والحديثة واستثمار أفضل للمكننة.

وقد هم تدخل الدولة في المجال الفلاحي المستويات التالية:[1]

- تدخل الدولة في مجال التجهيز الهيدرو فلاحي.
- العلاقات بين الدولة ومستعملي مياه السقي الفلاحي من حيث الحقوق والواجبات.
- مسـاهمة الدولة في الاسـتثمارات ذات الصـلة والمسـاهمة المالية للمسـتفيدين في هذه الاسـتثمارات، وأسـس تحديد تعريفة المياه الموجهة للاسـتعمال الفلاحي وشـروط توزيع المياه في المدارات السقوية أو حيث يجري بها العمل.
- مسـاعدات الدولة لفائدة الاسـتثمارات المنجزة من طرف الفلاحين وإعانات مالية وقروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الآجال.
- الدعم التقني وتنمية الأراضي الفلاحية في مناطق الري.
- ضرورة استغلال الأراضي الخارجة عن نطاق الري.

كانت هذه أهم النقاط التي التزمت بها الدولة مع المجتمع الفلاحي المغربي، وحسب القراءة الأولية تعد هذه النقاط ذات أهمية بالغة، إن تم تنزيلها على الواقع. لكن إلى أي حد التزمت الدولة بهذه النقاط؟

[1]- دليل المستثمر في القطاع الفلاحي.

تؤشـــر المعطيات الميدانية في أكثر من محور على خلل كبير في تنزيل القوانين الاســتثمارية الفلاحية، ويتجلى هذا الأخير في تلك الهوة الحاصـــلة بين من يســن القوانين ويشـــرعها، وبين واقع المجتمع المغربي الفلاحي، وذلك راجع للمقاربات التي تعتمدها الدولة في صياغة برامجها التنموية والاستثمارية، حيث تتغاضى بشكل كبير عن المتغيرات الواقعية التي تتجلى في مشـــاكل الملكية العقارية وتعددها، ومشـــاكل الجفاف، والذهنيات وأنماط التفكير.

صحيح أن الدولة تدخلت في مجال التجهيز الهيدروفلاحي، ودعمت الفلاحين من أجل إدخال التقنيات الحديثة الخاصة بالري، لكنها أهملت فئة عريضة من الفلاحين الصغار، بل وساهمت في القضـــاء عليهم عبر دعم الإقطاع، بما يبين أن هناك فئة من صـــناع القرار يملكون وسائل الإنتاج والإكراه، ويمثلون الرأسمالية المتوحشة في القطاع الفلاحي المغربي. من هذا المنطلق، تسعى هذه الفئة إلى دعم الطبقية في المجتمع المغربي، ويتضح هذا من خلال فئة الفلاحين الصغار، الذين أبانوا عن سخطهم اتجاه الدولة/ المخزن، وبرامج التنمية غير الواقعية.

– تقر الدولة أنها ستبني علاقات بينها وبين مستعملي مياه السقي الفلاحي من حيث الحقوق والواجبات، لكن لا وجود لأي علاقات قائمة على أرض الواقع، حيث يعبر مجتمع البحث عن غياب المواكبة من طرف الدولة، بمعنى أن منطق التواصل غائب. وقد عوضت الدولة هذه المواكبة بشـــركات الأســـمدة والمبيدات التي تغلغلت في المجتمع المحلي، وبدأت تستنزف جيوب الفلاحين باسم التقنية والفلاحة الرأسمالية، في غياب تام لمراقبة الدولة أو مواكبتها، مما يحلينا على فكرة أســـاســـية مفادها: الدولة تركت الفلاحين خصـــوصـــا الفئة الصغيرة منهم بين فكي كماشة الشركات الرأسمالية. مما يطرح سؤالا حول: من يملك هذه الشركات؟ ومن يدير اقتصاد الأسمدة والمبيدات الفلاحية في المغرب؟

هل واكبت الدولة مســـتعملي المياه؟ وهل حددت تعريفة مياه الري؟ إلى حدود اليوم لم تستطع الدولة تقنين استعمال مياه الري، رغم أنها سنت قوانين منذ 1995 تهم مجال التقنين، وحســـب بعض المبحوثين، فإن الدولة ليســـت قادرة على وضـــع العدادات في الضـــيعات الفلاحية، وهذا بطبيعة الحال راجع لعدم القدرة على تتبع ومواكبة هذه التقنية، ناهيك عن أنها قد تخلق أزمة بين الفلاح والدولة، خصوصا وأن المجتمع المغربي يعتبر الماء هبة من الله.

أدت هذه الوضـــعية إلى اســـتنزاف كبير للفرشـــة المائية بالمجتمع المدروس، والعديد من المناطق الأخرى. ويبقى سؤال، تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية شعارا لا غير، رغم أن الدولة تبنته في أكثر من سياق وإصلاح.

باختصـــار، يمكن القول أن الدولة لم تلتزم بالنقاط التي وضـــعتها في دليل الاســـتثمار الفلاحي، وذلك راجع للفشـــل البنيوي المقرون ببرامج الإصـــلاح والتنمية، كما أن تغليب المصـالح الفردية على مصـالح المجتمع، معطى يقف دائما أمام البرامج الإصـلاحية، سـواء أكانت تنموية أو قانونية أو اقتصادية.

خلاصة.

غني عن البيان أن البئر شكلت وسيلة غاية في الأهمية لارتقاء المجتمعات الفلاحية، حيث كان لها دور في تغيير البنيات الاجتماعية والفلاحية بمجتمع البحث. وانطلقت دينامية التحديث الهيدروفلاحية بانتشـــار البئر، وكان هذا التحديث مدعوما بالكثير من العوامل الأساسية.

غيرت وفرة المياه وقدرة اسـتغلالها الهرمية الاجتماعية، والحال أن الماء كوسـيلة مهمة في الإنتاج لعب دورا أسـاسـيا في إعادة ترتيب المجتمع، ونقله من مجتمع بسـيط إلى مجتمع يعتمد على أكثر التقنيات تطورا في مجال الفلاحة.

إن وصـول المجتمع إلى التنمية فرضـت عليه التضـحية بفئة مهمة من الفلاحين، وقد اســتنتجنا أن التنمية هي أيديولوجيا بالنســبة لهذه الفئة، وواقع مملوس بالنســبة لفئة أخرى، واعتبارنا أن هذه الهوة التي تكبر مع اســتمرار أزمة الماء ســتكون لها أضـــرار كارثية على مجتمع البحث، ومجتمعات أخرى.

ختاما حاولنا تحليل المعطيات الميدانية على ضوء المعرفة النظرية التي توصـلنا إليها، وســـواء أنجحنا في هذا أو أخفقنا، فإن البحث الاجتماعي عبارة عن محاولات لفهم المجتمع وتحليله وتفسيره.

الفصل الثالث: الماء والتغير الاجتماعي والثقافي: آليات التضامن والصراع وإشكالية التفكك والاستمرار.

تمهيد

للماء قدرة كبيرة على التحكم في مجريات المجتمع الفلاحي، إذ يعد الحلقة المهمة في الإنتاج بالإضافة إلى الأرض، لهذا نجد أنه يؤسس لأنظمة تضامنية مثل التويزة، وتسواطت، وماجور، وغيرها من الأنظمة التضامنية التي تساهم في استمرارية وبقاء المجتمع.

لقد خلق الصراع الاجتماعي بين الجماعات البشرية أنماطا وأنساقا ثقافية تساهم في تحرك الدينامية الاجتماعية واستمراراها، وتعد مؤسسة تاضا أبرز هذه المؤسسات الاجتماعية التي كانت نتاجا للصراع الاجتماعي، وقد ساهمت هذه المؤسسة كما سنرى في بث السلم الاجتماعي، بحيث يمكن أن نعتبرها أنجع إبداع لتدبير الصراع في المجتمع الأمازيغي.

ضمرت التضامنات الاجتماعية، وتفككت المؤسسات الاجتماعية التي تدبر الصراع والمجتمع، حيث عرف مجتمع البحث تحولات اجتماعية وثقافية مهمة مست العديد من جوانبه، وأثرت على السير العام لنسقيته، إذ أفرز نضوب الماء ونهاية أشكال التدبير التقليدي، إشكالات اجتماعية أثرت وستؤثر على المجتمع خلال السنوات القادمة، خصوصا مع توالي سنوات الجفاف والتغييرات المناخية العالمية. فماهي هي أبرز أشكال التضامن والصراع؟ وماهي أهم التحولات التي مست المجتمع؟ وما مآل مجتمعات المياه الجوفية؟

المبحث الأول: التضامن والصراع حول الماء: المظاهر وميكانزمات التدبير

المطلب الأول: "تسواطت" نظام تضامن أثناء عدم التوافق

تسواطت: هي نظام تضامني بين الأفراد الذين يقومون بالسقي، ويتم تفعيله أثناء عدم التوافق والتراضي في توزيع حصص الماء، وحسب العرف والعادة يتدفق الماء من الأعلى إلى الأسفل، وعندما يتعذر هذا التوزيع، يتم اللجوء إلى القرعة لحل المشكل، وتفادي الصراع المحتمل. وغالبا ما يخلق عدم التراضي في توزيع الحصص المائية ارتباكا على مستوى النظام العرفي الذي ينبني على أساس السقي بالتتابع أي" بالربطة"، لأن هذا النظام يحول دون ضياع كميات كبيرة من الماء أثناء تدفق الماء في القنوات.

لهذا جاء هذا القانون العرفي من أجل اقتسام المياه الضائعة والتي لا تتم الاستفادة منها، حيث يتم احتساب الوقت الذي يستغرقه الماء للوصول إلى الضيعات، ثم بعد ذلك تقتسم المدة الزمنية بين المستفيدين في تلك المنطقة.

ينبني التضامن في جوهره على الجبرية القبلية، "وهي إحدى محددات الأيدولوجيا القبلية، فمكانة الأفراد التي تستوجب الانصهار في الجماعة والقبلية تجعلهم لا يعبرون عن إرادتهم الخاصة. بل تتطلب تعبيرهم عن فعلهم الفردي أو الجماعي من خلال إرادة القبيلة".[1]

فبالرغم أن الفرد يتعرض لهذه القهرية/ الجبرية بصفة تلقائية إلا أنها تضمن استقرار الجو العام للقبيلة، إذ في حالة اعتراض أحد الأفراد، تطبق هذه القهرية بشكل آخر، حيث أنه يتحمل مسؤولية وصول الماء إلى ضيعته، ولا يتم اقتسام المدة الزمنية التي سيستغرقها الماء للوصول لمكان السقي، وهذه قهرية أخرى، تحاول ردع الخارج عن العرف القبلي.

ومن الملاحظات المهمة التي تجدر الإشارة إليها بخصوص مجتمع الدراسة الأول والثاني هي:

يتم تفعيل تسواطت في مجتمع البحث الأول بشكل دائم تقريبا، من جهة لغياب التجانس بين الأطراف، واختلاف موازين القوة ووجود البراني في النسق الاجتماعي للقبيلة، مما يجعل من الصعب تحقيق التوزان في التوزيع.

ومن جهة ثانية لأن هذا المجتمع يعرف استثمارات مهمة تعتمد على المياه بشكل كبير، ومن جهة ثالثة هو نوع من الاقتصاد في الموارد المالية التي يتم توجيهها لاستخراج المياه من الآبار، وأخيرا الضغط الذي يشكله الفلاحون الذين يمتلكون حصص كبيرة من الماء، ولا يثيرون أي اهتمام لهذا النظام التضامني بحكم استمرار الماء في ضيعاتهم لعدة ساعات.

وفيما يخص مجتمع الدراسة الثاني فإن هذا النظام لا يفعل، رغم دراية المجتمع به كقاعدة عرفية تدرأ النزاع، والراجح أن المجتمعات التي يكون فيها المستوى الاقتصادي للأفراد متقاربا ترتفع فيها نسبة التضامن، وقد أشار إميل دوركايم إلى هذه النقطة في كتابه تقسيم

[1] – محمد **(نجيب بوطالب)**، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2002 ص: 108.

العمل الاجتماعي، إذ يرى أن التضـــامن الآلي يســـود في المجتمعات التقليدية، بينما يســـود التضامن العضوي في المجتمعات العصرية.

لكن الملاحظ أن العامل الاقتصادي والتنافسية والاستثمارات الكبيرة، تكسر هذه القاعدة الدوركـايميـة في المجتمعـات التقليـديـة، وهـذا مـا تؤكـده المعطيـات الميـدانيـة في كـل من المجتمعين، أضـــف إلى ذلك أن عامل الهجرة والبراني يضـــعف من صـــيغ التضـــامن الاجتماعي، فغالبا ما تلجأ القبيلة للنسـب " بطريقة لا شـعورية من أجل إعادة صـياغة علاقة التعاون والالتحام والاتصال بين أفرادها باعتبارها علاقة طبيعية وقاعدة أساسية للإنسانية".[1]

المطلب الثاني: التويزة: في نظام صيانة السواقي

يعتبر "التلاحم والتضـامن القبلي، أيديولوجيا أكثر من أن يكونا واقعا،"[2] وبالاعتماد على هذه الأيديولوجيا تتحكم القبلية في أفرادها، وتحتم عليهم المشـاركة في أنشـطتها التضـامنية، فتقسيم العمل الاجتماعي في المجتمعات التقليدية لا يزال حاضـرا ولو بشكل خافت، فما هو دور التويزة في صـيانة السـواقي؟ وإلى أي حد صـمد هذا النمط التقليدي التضـامني في وجه التحولات الاجتماعية؟

اعتمد الفلاحون على نظام التويزة لصـــيانة الســـواقي وتنقيتها من الشـــوائب قبل بداية نظام الســـقي النوبة، وغالبا ما تكون الفترة الممتدة من نهاية أبريل إلى غاية ماي، هي الفترة التي تتم فيها هذه العملية، وتأخذ اجماعة الظروف المناخية بعين الاعتبار، إذ إن قراءة المناخ من أسـاسـيات هذه العملية، ففي السـنوات التي يصـنف فيها المناخ باردا تتأخر هذه العملية قليلا، بينما يتم تعجيلها في الســـنوات التي تنذر بموســـم فلاحي حار، لأن الاحتياج للماء يكون آنيا.

إن التاريخ الاجتماعي يحتفظ بآليات التعرف على المناخ من خلال الزمن الفلاحي، إذ يتوقع الفلاحون الكيفية التي سيكون عليها المناخ في فصـل الصـيف أو فصـل الشـتاء بناء على المعرفة الاجتماعية الشـــعبية التي تراكمت منذ بداية المجتمعات البشـــرية، لذلك فإن التويزة ليست نظاما تضـامنيا عاديا، وإنما نظاما يحمل في طياته معرفة اجتماعية غارقة في القدم.

---

[1] – الهادي **(الهروي)**، القبيلة، الإقطاع والمخزن، مرجع سابق، ص: 47.

[2]– محمد **(كوال)**، نفس المرجع السابق، صٍ ص 110

تنطلق التويزة يوما قبل الشروع في صيانة الساقية، وعلى كل اللذين يستفيدون من السقي بها أن يساهموا بقوة عمل رجل واحد، سواء أكان من العائلة أو مستأجرا، فالصيغة لا تهم مادام أنه سيؤدي الوظيفة المنوطة به. غالبا ما تنطلق التويزة من أسفل الساقية إلى أعلاها، حيث يتم إزالة الشوائب التي علقت بها خلال فصل الشتاء، ولا تتوقف "اجماعة" من العمل إلا عندما تنتهي من الساقية، ويبلغ زمن العمل بها يوما واحدا، لأن عدد العمال يكون مرتفعا.

إن الماء يفرق الأفراد في أوقات الصراع، ويجمع بينهم في فترات التضامن، وقليلة هي الموارد الطبيعية التي تتصف بهذه الخصائص، فالتويزة الخاصة بصيانة السواقي لا تحرك الفلاحين الملاكين لحصص الماء فقط، وإنما تدفع بجل السكان إلى المساهمة في اكتمالها، وخلال مسار الصيانة يتم إطعام العمال من طرف أفراد لا يمتلكون حصص الماء وليسوا بفلاحين، لكنهم سيستفيدون من الماء خلال فترات الصيف لسقي مزروعاتهم المنزلية بالدلو، وتؤكد مثل هذه التفاصيل الأنثروبولوجية الدقيقة، أن الماء هو المادة التي تجمع الناس أكثر مما تفرقهم، مما يؤسس لتلك العلاقات التضامنية ويقوي الروابط الاجتماعية بالإطعام وغيرها من آليات التواصل الاجتماعية.

يحيل هذا المعطى على الطابع المقدس الذي تتميز به مثل هذه الأنظمة التضامنية، أضف إلى ذلك المساهمات التي تجمعها اجماعة من أجل وجبة الغذاء، فالتويزة لا بد لها من وليمة تجمع كل الذين تشاركوا في إتمام عملية الصيانة.

هذا فيما مضى أما اليوم وبعد إصلاح الساقية بالإسمنت تجمد النظام التضامني، وقد ساهمت الجمعية في إنهاء هذا الشكل التضامني التقليدي حيث أنها قامت بإعادة تهيئة عدة كلومترات من السواقي في سنة 2020. فأحيانا يكون التحديث سواء المؤسساتي أو غيره سببا رئيسيا في إبادة المجتمع التقليدي.

عموما فإن التويزة كشكل من أشكال التضامن القبلي انتهت في منبع عين السلطان بعد تبليط السواقي، وانتهت كل الأشكال التقليدية للتضامانات المرتبطة بالماء مع نضوب ماء المنبع، فدينامية الماء تتحكم بها عدة أشياء من بينها التحديث، والجفاف، والثروة والتنافسية، والفردانية.

المطلب الثالث: تاضا والماء: مؤسسة السلم الاجتماعي.

عرف المجتمع المغربي مراحل تاريخية أثرت في البنيات الاجتماعية والثقافية، وتحكمت في بناء ثقافته المتعددة، وساهت هذه التعددية الثقافية في بناء وتشكيل هويته الحالية، لذلك نجد أن تدبير الموارد الطبيعية مرتبط أشد الارتباط بهوية الإنسان وثقافته واقتصاده، وعلاقته مع الجغرافيا والمجال.

ومن هذا المنطلق أبدعت الثقافة طرقا وآليات للتفاوض مع العنف لضمان استمرارية المجتمع وبقاءه، وتدخل مؤسسة تاضا **TADA** في طرق التفاوض هاته، إذ ظاهريا تعالج مسألة الجنس، لكنها في عمقها تحمل تدبيرا مؤسساتيا للمجال الاجتماعي والموارد الطبيعية (المراعي–المنابع المائية). فماهي تاضا وماهي علاقتها بالماء؟

سوسيولوجيا تعد تاضا "رابطا بين الأفراد والجماعات، يربط رؤساء العائلات والمجموعات الاجتماعية والقبلية، إنه رابط ثنائي"[1] يحل السلم الاجتماعي بالدرجة الأولى. "تضاربت الآراء حول جوهر هذا الطقس ووظائفه، حيث أن هناك من ربطه باستمرارية الاقتصاد الرعوي(**M.LESNE**)، بينما رأى البعض أن لا علاقة له بهذا الاقتصاد **(E.WESTERMARCK).**[2]"

عموما فإن تاضا "مؤسسة عرفية مبنية على مجموعة من الممارسات والمعتقدات أو التمثلات التي تمنحها طابع الأخوية والبعد المقدس، وتعمل تاضا على الحفاظ على الموازنة بين القبائل لحماية الأفراد والجماعات وممتلكاتهم المادية من الأخطار الخارجية."[3] وبمجرد حدوث الاتفاق تسمى المجموعات الحاضرة للاتفاق ب "ايت تاضا".

إن وجود تاضا بين قبيلتين يؤشر على وجود صراع مضى بينهما، مما استدعى القيام بتاضا من أجل إحلال السلم الاجتماعي، وفي الغالب لا يحدث الصراع إلا نتيجة لاختلال اقتصادي بين الأطراف، إما حول الأرض أو حول الماء أو المراعي وفي بعض الأحيان يكون الجنس أساس الصراع، لكننا نرى أن عامل الجنس ما هو إلا غطاء استراتيجي من

---

[1] –Hammou **(Blghazi),** Tada chez les Zemmour, Instances , Puissance ,Evanescence,Institut royal de la culture Amazighe ,Imprimerie AL Maarif AL Jadida, rabat,2008, P17

[2] – Hammou **(Blghazi)** . Ibid p17

[3]– Hammou **(Blghazi)** . Ibid p17

أجل تحقيق التوزان على مستوى الموارد المائية. ويتم انهاء الصراع عبر طقس الإرضاع الجماعي، وهذا ما حدث بين أيت لحسن اوحساين كطرف أول وأيت ايدير وأيت داود وموسى كطرف ثاني.

استقر أيت لحسن اوحساين بإيموزار كندر ونواحيها، بينما استقر ايت ايدير وايت داود وموسى بالجبال المحيطة بضاية عوا ، ويبدو أن ايت لحسن واحساين- حسب المعطيات الميدانية- عرفوا الاستقرار قبل آيت ايدير،* كما تشير المعطيات التاريخية والثقافية للمنطقة.

والدليل على ذلك أنهم حافظوا إلى حدود تاريخ حديث على ثقافة "العزيب"، **SEM NOMADE** ومازالوا يملكون قطعانا لا بأس بها من رؤوس الماشية. من جهة ساهم قربهم الكبير من المجال الغابوي وغناه مراعيه من الاستمرار في هذا النمط المعيشي، ومن جهة ثانية فإن عدم وجود أراضي صالحة للزارعة جعل المجتمع يحافظ على هذه الخواص الثقافية، هذه الأراضي التي سيتعامل معها البراني بذكاء ويجعلها صالحة للزراعة.

بينما انتقل أيت لحسن اوحساين لأراض منبسطة صالحة للزراعة، مع وجود العوامل الثقافية الخاصة بالتنمية التي جعلتهم يستقرون بشكل جذري بالمنطقة. إذ تؤكد الروايات الشفهية للمنطقة، أن أيت أيدير وأيت لحسن اوحساين قاموا بالإرضاع الجماعي "تاضا "في زمن غير محدد في الماضي.

إن إشكالية الاستقرار دفعت بأيت لحسن وحساين لغيروا نمط عيشهم ويقلصوا من قطعان الماشية، وانتقلوا نحو الزراعة والاعتماد على التدبير التقليدي للماء، لكن أيت ادير احتفظوا بقطعان الماشية وكانت المراعي التابعة لأيت لحسن واحساين تسيل لعابهم، فاتجهوا إليها خلال بعض فترات السنة.

هنا سيحدث النزاع الذي سيتوج في الأخير بمؤسسة تاضا، ويجعل بعض المبحوثين الجنس سببا رئيسيا في النزاع، إذ أن نزول رعاة أيت أيدير إلى مراعي ايت لحسن اوحساين، يحفز غرائزهم الجنسية نحو نساء المنطقة، مما كان يؤدي إلى نزاعات قاتلة في كثير من الأحيان. لكن هل فعلا تعد هذه الممارسات سببا وجيها لقيام مؤسسة تاضا؟

*- لا يمكن أن نجزم بهذه الفرضية، لكنها تبقى قائمة مادامت المعطيات التاريخية الشفهية والجغرافية والمجالية والثقافية تثبت ذلك.

حسب الباحث حمو بالغازي فإن رابطة تاضا تنشأ نتيجة للصراعات الاقتصادية بالأساس، فتأمين حدود القبيلة والتمكن من الحفاظ على مواردها الطبيعية من مراعي ومنابع المياه، بل وتجنب عمليات التأثر التي تحدثها عمليات القتل بين القبائل تعتبر من بين الهواجس الأساسية لأي كيان قبلي.

والحال أن النزاع في جوهره هو نزاع اقتصادي بين فروع قبيلة آيت سغروشن، إذ يذكر البعض أن أيت أيدير يفضلون استعمال القوة على التفاوض، فكانوا يستفيدون من مراعي أيت لحسن اوحساين ومن منابع مياههم بالقوة دون موافقتهم. واعتماد هؤلاء على الزراعة والرعي في نفس الآن، أدى باقتصادهم القبلي المتغير إلى التراجع، حيث اعتبروا أن استفادة ايت ايدير من مراعهم هو نوع من التعدي على حدود القبيلة، وعدم قدرتهم على حماية حدود قبيلتهم ستعد هزيمة لهم.

جاءت رابطة تاضا لتعيد أولا الاعتبار لايت لحسن اوحساين كفرع من فروع قبيلة ايت سغروشن، وثانيا لإحلال السلم الاجتماعي وإعادة التوازنات القبيلة إلى سابق عهدها. أما عن الكيفية التي تمت بها هذه العملية فيقول كل من (م.ح) و (م.ر) وغيرهما، أن تاضا كانت على شاكلة حفل إطعام جماعي أعدت فيه وليمة جماعية كانت الوجبة الرئيسية بها هي كسكس مسقي بحليب إناث القبيلتين.

ويعد الحليب هو الآلية التي ستنشأ رابط الأخوة المقدسة بين القبيلتين، حيث ستحرم نساء القبيلتين على رجالها بواسطة هذه الرابطة، كما سيغدو التعدي على حرمة بيت ما بمثابة خرق للميثاق المقدس، وعلى المعتدي انتظار عقابه الإلهي. هذا العقاب الذي يتم تعزيزه بالحكايات الشعبية عن مصير أولئك الذين خرقوه والعقاب الذي نالوه من طرف الله.

وغني عن البيان أن تاضا مؤسسة اجتماعية تحقق التوازن القبلي وتساهم في استمرارية الأنساق القبلية، إذ بموجبها حافظ أيت لحسن اوحساين على مراعهم، كما حافظوا أيضا على مواردهم المائية وتفردهم بها، خصوصا وأنهم استفادوا من الماء لسقي أراضيهم، هذه المياه التي ستمكنهم من الترقي الاجتماعي في السنوات التي تلت رابطة تاضا الأخوية.

يتضح مما سبق ذكره أن الصراع في الأصل هو صراع على الموارد الطبيعية، "فالماء والعشب هما هبة من الله"[1] ويمكن لجميع البشر الاستفادة منهما، وغالبا ما تشكل هذه الرغبة في الاستفادة من هذين الموردين صراعا فتاكا قد يبيد قبائل بأكملها، لذلك تعد تاضا ابتكارا ومؤسسة يمكنها تفادي هذه الإبادة.

إن السبب الرئيسي الذي يدفعنا لكتابة هذه الفقرات حول تاضا كان نتاجا للبحث الميداني الذي أجريناه، حيث ذكر بعض المبحوثين المؤسسة وربطوها بالماء والجنس والمراعي، لذلك كان من الضروري إماطة اللثام عن هذه المؤسسة العرفية الراقية التي أبدعها المجتمع الأمازيغي.

المطلب الرابع: الكارثة والماء والقربان.

الماء هبة ونعمة وهبها الله للبشر من أجل الاستمرار والبقاء، لذلك يتم التعامل معها كتجلي للمقدس في الحياة الدنيوية حسب التصور الاجتماعي، بينما الكارثة تعد بمثابة عقاب إلهي، إنه بطش الطبيعة وقضاء الله الذي لا مرد له، من هنا وعبر التاريخ كان الإنسان يواجه هذا البطش بتقديم القرابين، كنوع من التقرب إلى الآلهة لترفع بأسها عنه.

إن هذا التفاوض الطقسي مع الطبيعية يعطي للإنسان ذلك الشعور بالامتنان والشكر، فبين الدم والمقدس علاقة وطيدة جدا. لذلك نجد أنه بمجرد وقوع الكارثة/ نضوب الماء، يتسابق الناس لتقديم القرابين لإعادة إحياء العيون من جديد.

فخلال الزلزال الأخير الذي ضرب منطقة الحوز، وبعض المناطق الأخرى، والذي وصلت هزاته الارتدادية إلى جل مناطق المغرب تقريبا، طمست معالم الكثير من العيون، وانفجرت أخرى، وذلك ما حدث في منبع عين بطيط، الذي يسقي ماؤه عدة مجالات فلاحية، من بينها مجالات داخل المجال الترابي لإقليم صفرو.

إن صبيب هذا المنبع يتجاوز 600 لتر في الثانية، حيث أنه يعد منبعا حيويا ومهما للسقي ولتوزيع الماء الشروب، كما أنه يعتبر أكبر نظام اجتماعي للتدبير في إقليمي صفرو الحاجب، فصبيبه الكبير مكن المنطقة من تحقيق تنمية لابأس بها، على الرغم من أن تلك المنطقة لا تستفيد من دخلها الفلاحي على مستوى التجهيز والطرقات والبنيات التحتية

[1] – Hammou (**Blghazi**) . Ibid p:160

وفرص الشـــغل، وهذا لا يقتصـــر على هذه المنطقة، وإنما يشـــمل العديد من المناطق في المغرب (جيجو- بولمان- بومية...).

إن نضوب ماء العين، أو بالأحرى تحول مجراه، سبب هلعا وسط الساكنة والسلطات المحلية، وذلك لما لهذه العين من إمكانيات ولأهميتها الاســتراتيجية في المنطقة، حيث تكلف بقضـــيتها عامل المنطقة، فتوقف هذا المنبع يعني أزمة كبيرة للمجتمع الفلاحي، وللمدن المجاور التي تعتمد على ماءه للشرب.

لقد دفعت هذه الوضـــعية المجتمع المحلي إلى تقديم قرابين كثيرة، وإســـالة الدماء في مجال العين طلبا وترجيا من الله في عودتها، مما يؤكد أن الممارســـات الطقوســـية والقربانية ممارسات متأصلة في المجتمع البشري، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمورد حيوي كالماء، لكن كيف يمكننا تفسير هذه العلاقة أنثروبولوجيا؟

إن علاقة الدم بالماء هي علاقة بالغة التعقيد في المجتمع المغربي، حيث تبتدأ من البئر وصـــولا إلى المنابع والعيون، إذ تشـــير المعطيات الميدانية أن حفر البئر، واســـتخراج الماء ينتهي بقربان ووليمة، كنوع من الامتنان والشكر.

على هذا الأســـاس يشـــير نوردين الزاهي إلى أن "الدين والمقدس يلتقيان في محطات كثيرة، لكن هذا الالتقاء لا يسمح بالمماثلة بينهما، أو تبسيط العلاقة بينهما لدرجة التماهي"، فالمقدس شـــيء متعالي يحتوى على نظام من الرموز التي تحيل عليه، بينما الدين هو نظام الممارسات والمعتقدات التي يعشها الإنسان في حياته اليومية، وباختصار شديد، الإنسان في حاجة دائمة إلى الدين والمقدس، ليغذي تجربته الدينية والروحية. بناء على هذا، تحضـــر الأضحية في المجال باعتباره أثرا" وبوصفه شعورا لا فرديا وجماعيا يتغذى بفضل ضغوطات التاريخ الصـــغير والكبير على الناس. هذه الضـــغوطات تدفع هؤلاء إلى إغناء مخزوناتهم وتخيلاتهم، وصـــورهم الفردية والجماعية، ومن تم تصـــريفها في المجال الثقافي بشـــكل عام، والمجال المجالي بشكل خاص".[1]

[1]- نوردين **(الزاهي)** مرجع سابق، ص: 27.

تدفع هذه الضغوطات أيضا، الأفراد إلى تصريف هذه التخيلات على المستوى الواقعي، وذلك عبد تقديم القرابين، والتي تجد أساسها في الدين الإسلامي وثقافته، بدأ من قصة قابيل وهابيل وصولا إلى قصه إبراهيم الخليل وابنه إسماعيل، الذي سيعتبر فيما بعد أب العرب.

إن التراجع عن التضـــحية بإســـماعيل عبر الفداء بكبش عظيم، نتج عنها انفجار ماء زمزم، فالأضـحية البديلة والتي تتجلى في الكبش كانت سببا مباشرا في بقاء إسماعيل حيا، ومن تمة إيجاد الماء بإرادة وقوة إلهية. إن تقديم القربان اليوم، خصـوصـا فيما يتعلق بالماء، يعد إعادة تحيين لهذا اللحظة التاريخية والدينية، واستحضارا للزمن القدسي، وطلبا لتلك القوة والإرادة الإلهية التي تدخلت في قصة إسماعيل.

فإذا كان المجال المقدس في المنطقة العربية مرتبطا بالكعبة وإقامة قواعدها في تلك الفترة، فإنه لم يكن ليتحقق بدون وجود منبع ماء دائم. من هنا يمكن القول أن منبع عين بطيط، يغدو مجالا مقدسا لا لأنه حج أو لأنه مكان مقدس، ولكن لأنه منبع ماء ينبني عليه نظام اجتماعي ويســـقي مجتمعات بأكملها، إنه مقدس لذاته وللقيمة التي يحملها منذ بداية الخلق.

قد يشوب هذا التفسير نوع من القصور، أو النقص، لكن تبقى الغاية الأساسية من تقديم القرابين، غاية دينية وقدسية، هدفها إعادة المياه لمجاريها، فالبقاء والاستمرار كان سببا أساسيا في تقديم الأضحية للطبيعة والآلهة على حد سواء.

المطلب الخامس: الماء وتدبير العنف: من (الأنصاف –الحق) إلى المحكمة.

في مجتمع البحث الأول لم تعد اجماعة قادرة على تدبير العنف والنزاعات الخاصـــة بالماء الذي نضب، فهيكل المؤسسات التقليدية لم يصمد أمام التغييرات التي أحدثتها الثروة بالمنطقة، وقد فصلنا في ذلك في المحور الخاص بتفكك المؤسسات التقليدية.

حســـب المعطيات الميدانية كان النزاع يدبر من طرف اجماعة، فإذا تعدى أحد على حصـــة فلاح آخر أثناء قيامه بالســقي، يتدخل الوقاف وبعض الفلاحين كشــهود، ويصــبح الشخص المتعدي ملزما بالوليمة. وتشترط اجماعة طبيعية هذه الوليمة، قد تكون عبارة على ذبيحة أو وليمة عادية حســب ظروف وملابســات التعدي. فلماذا تعد الذبيحة مهمة في مثل هذه النزاعات؟

تعد نظرية روني جيرار العنف والمقدس في الأنثروبولوجيا نظرية فاتنة ومغرية كثيرا في تفسير العنف الأضحوي، رغم الانتقادات التي وجهت لها، باعتبارها نظرية بنيت في جوهرها على القصص والأدب الديني، إلا أنها –وهذا لا يختلف فيه اثنان–تقدم تفسيرا مهما لعلاقة العنف بالمقدس، وتحل هذه النظرية العديد من الإشكالات الأنثربولوجية القائمة حاليا والتي أرقت الكثير من الباحثين في المجال الثقافي وتفسير العالم المعاصر.

والمقدس –حسب ر.جيرار–هو عنف، متمايز عن الديني، فالدين في اعتقاده عديم الجدوى، "مادام يجرد العنف من كل صفة إنسانية ويحجب عن الإنسان حقيقة عنفه لكي يحميه منه، وحضوره يقتضي تهدئته بالطقوس الملائمة والسلوك المتواضع الحكيم، إن الديني يحرر الإنسانية حقا، لأنه ينقذ البشر من الريب الذي كان سيهدم حياتهم، علاوة على ذلك، يرشد الديني الناس إلى ما يتعين عليهم فعله، تجنبا لعودة العنف المدمر، فعندما يهمل البشر الطقوس ويتملكون المحرمات يحرضون العنف المتعال"[1].

إن تجاوز العنف الذي يسببه الماء، لا يتم إلا عبر الأضحية/ الوليمة التي تعتمد في جوهرها على العنف الأضحوي، الذي يعتبر السبيل الوحيد لتجاوز العنف البشري، "لذلك ينتهي إلى أن المقدس هو كل ما من شأنه أن يمارس على الإنسان سيطرة...باختصار إن العنف هو قلب المقدس وروحه الخفية"[2]. إن الوليمة هي شكل من أشكال تجاوز العنف الذي قد يصل بالصراع نحو القتل.

إن التحولات التي شهدها المجتمع المغربي بشكل عام والمجتمع القروي على وجه الخصوص، أدت إلى توقف الأشكال التقليدية عن لعب الأدوار الحيوية التي كانت تلعبها سابقا، فإذا كان الوقاف شاهدا للجماعة وللقبيلة، فقد أصبح اليوم شاهدا أمام المحكمة، باعتباره شخصا مفوضا من طرف اجماعة بموجب وثيقة لحماية الحقوق المائية.

بخصوص هذه الوثيقة يجتمع الفلاحون ويوقعون عريضة تعطي الشرعية للوقاف لتدبير الماء، ثم يتم توقيع هذه الوثيقة من طرف السلطات المحلية، ويصبح الوقاف ذا أهلية لمزاولة هذه المهمة، وتخول له هذه الوثيقة الشهادة أمام المحكمة في حالة ما حصل نزاع بين بعض

---

[1]– جيرار **(رونيه)**، العنف والمقدس، ترجمة سميرة ريشا، مراجعة جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص، 251–، 436

[2]– نفسه، ص، 66

الأطراف. وعموما فإن وظيفة الوقاف اليوم في مجتمع البحث الأول تتجلى في توزيع الماء والشهادة أمام المحكمة أثناء النزاع.

أصبح تدبير النزاع بالحق أو الأنصاف من الماضي، فالأفراد لم يعد لهم التزام بالقوانين العرفية للجماعة، فضعف هذه المؤسسة ساهم كذلك في انقراض هذه العادة، وأصبحت المحكمة هي التي تتحمل مسؤولية تدبير النزاع بين المتخاصمين. فإذا كانت اجماعة ستدبر النزاع بالوليمة أو بجبر الضرر الرمزي، فإن المحكمة على نقيض اجماعة تحكم بالتعويض المادي للمعتدى عليه. كان الوقاف شاهدا في قضية تم الحكم فيها بتعويض قدره 3000 آلاف درهم، وذلك مقابل سرقة 15 دقيقة من الماء.

إن كان الماء يصنع الثروة، فإنه عامل رئيسي في الصراعات، فمنذ بداية المجتمعات كان فائض الثروة سببا مباشرا في الصراعات، لذلك مارس الإنسان البدائي البوتلاتش ليتخلص من هذه الثروة باعتبارها جوهر الصراع. تعلمنا الأنثروبولوجيا أن الثروة تحرك عجلة التنمية والصراع في نفس الآن.

ذكرنا في أكثر من محور أن التدبير الاجتماعي للماء ساهم في تحريك عجلة التنمية، وحقق الكثير من الفلاحين ثروة مهمة، وانتقلوا من طبقة فلاحين يملكون الأرض فقط، إلى منتجين ومسوقين، وقد كان عامل الثروة أساسيا في تجاوز المؤسسات الاجتماعية التقليدية إلى مؤسسات الدولة.

ولاحظا خلال المقابلات الميدانية أن الفلاحين الذي لم يحققوا هذه الثروة نظرا لوضعيتهم الاجتماعية، قد أبدوا تشبثا لا مثيل له باجماعة، ويعتقدون أن عودة الماء تعني عودة اجماعة والعرف للحكم والتدبير، لا يمكن أن ننكر النظريات التي تقول بعودة القبيلة اليوم، لكن حتى إن عادت القبيلة ستكون عودتها مغايرة لشكلها القديم.

في مجتمع البحث الأول وقبل النضوب الذي يشهده المنبع، كانت أغلب النزاعات حول الماء تحل في المحكمة، ونظرا لضعف مؤسسة القبيلة وعدم قدرتها على حل هذه النزاعات المدعومة أحيانا بالصراع الاثني، بين الكندري والأمازيغي، يروي "ع، ب"وهو شيخ طاعن في السن، أن توزيع الماء يعد بمثابة صراع بين جبهتين تحاول كل واحدة منها السيطرة على الأخرى.

ويشير نفس الشخص أن القبيلة بمعناها العام تضم الكندري والأمازيغي على حد سواء، فرغم أن الصراع قائم وواقعي ونلمسه في كلام الشيخ، إلا أنه يرى أن الماء هو أساس تجمع القبيلة، وما الصراع الدائم إلا تأكيد على التوازن الذي يحدثه التدبير الاجتماعي للماء.

في مجتمع البحث الثاني لاحظنا غيابا شبه تام لمثل هذا الصراع، وقد أشرنا سابقا إلى أن مؤشـــر التضـــامانات الاجتماعية مرتفع في هذا المجتمع، كما أن هذا المجتمع لم يحقق ثروة تذكر، واستمر في بساطة عيشه، وحتى على مستوى النزاعات فإن الوقاف هو المحكمة الوحيدة في هذا المجتمع، فحســـب المعطيات الميدانية هو الذي يدبر جميع النزاعات، ولم يسبق أن قصد أحد المتخاصمين المحكمة.

عرفت المنطقة عدة صـراعات حول الماء بصـمت طبيعة المجتمع الشـرسـة في الدفاع على هذا المورد الحيوي، ونذكر منها:

1. الصراع بين آيت صالح وآيت عياش.

كانت ايت صالح بحكم موقعها الاستراتيجي مجالا يضم عدة منابع للمياه، حيث عرفت المنطقة بوفرة مواردها المائية، وسـببت هذه الوفرة نزاعا بين آيت صـــالح وآيت عياش، وكان جوهر هذا الصـراع مبنيا على رغبة ايت عياش في الاسـتفادة من حصـص مائية خلال فترة الصيف، وحجتهم في ذلك، هو أن الماء يصلهم في أزمنة الوفرة، وعليه أن يستمر على نفس النهج خلال فترات الصيف.

2. الصراع ايت صالح وآيت واد فل 1983

تطرقنا ســـابقا إلى هذا الصـــراع الذي قام بين ايت صـــالح وايت واد فل، والذي كان البرلماني سببا رئيسيا فيه، وقد انتهى النزاع باحتفاظ الفلاحين بصبيب المنبع كاملا.

3. الصراع بين قبيلة كندر وايت صالح 1987.

عرفت المنطقة صـــراعا لا زالت صـــيته يذكر إلى حدود الســـاعة، ولم يكن الماء وحده سببا في اندلاع هذا النزاع، وإنما كانت المراعي عاملا أساسيا في ذلك، حيث كان رعاة قبيلة كندر ينحدرون نحو سـفوح الجبل، ويسـتفيدون من مراعي ومياه آيت صـالح، فرفضـت قبيلة آيت صـــالح هذه العادة واعتبرتها تعديا على حدودها الرمزية والمجالية. وقد انتهى الصـــراع بالقوة حيث عاد رعاة قبيلة كندر إلى الأعالي.

4. صراع قبيلة ايت سغروشن ضد شركة عين السلطان

قام صـراع دام لعدة أيام في سـنة 2007 بعد أن باعت الجماعة المحلية حق اسـتخراج الماء باســم المنبع لشــركة الكرامة المعروفة في مجال تعبئة وتســويق المياه المعدنية، وقد اعتصــم العديد من الناس باســم القبيلة، ورفضــوا بيع المنبع للشــركة، بدعوى أن الشــركة ستستنزف الفرشة المائية، ولن يستطيع الفلاحون سقي أشجارهم، واضطرت السلطات المحلية استدعاء قوات الدعم لإنهاء النزاع. دافعت القبيلة باستماتة عن مياه المنبع، إذ عرفت خطورة هذه الشركة على المدى البعيد، وهذا ما أكده الكثير من المبحوثين خلال الزيارات والمقابلات الميدانية التي أجريناها.

5. صراع قبيلة ايت سغروشن ضد الجماعة/ والسلطة المحلية

خلال سنة 2020 حدث نزاع للمرة بين القبيلة من جهة والجماعة والسلطة المحلية من جهة أخرى، حيث قامت الجماعة بإدخال آلة لحفر بئر في مجال المنبع، هذا المنبع الذي كان في بدايات جفافه أنداك. اعتصـــمت القبيلة أمام آلة الحفر، ومنعتها من إتمام مهمتها، فاضطرت السلطات للتدخل وفض التجمع واعتقلت بعضهم بسبب التجمهر.

تثبت هذه الوقائع أن المجتمع يعي خطورة التعدي على منابع المياه واســتنزافها، كما تؤكد أيضا محاولات القبيلة للتجدد والدفاع عن موردها الطبيعية، فتلك النزعة التقليدية لحماية الموارد المنتمية للمجال القبلي تتحرك بمجرد اسـتشـعار الخطر، أضـف إلى ذلك، أن الدولة تواجه جميع محاولات الانتفاضــة ضــد كيانها، وترســل رســائل للمجتمع مؤكدة على انتقال ملكية الماء لسجلها الاجتماعي والرمزي.

6. الماء جوهر الصراع على الأرض في المنطقة.

يعد الصراع حول الماء والأرض، صراعا قويا، قد يستمر لعقود من الزمن، وذلك حسب خصـوصـية هذا الصـراع، والمحاكم المغربية تعج بمثل هذه القضـايا التي يكون الماء أسـاس انفجارها، إذ يحكي مجتمع البحث، على لسـان العديد من المبحوثين، أن الماء كان سـببا في انبثاق النزاع حول أرض كانت تملك الكثير من حقوق الماء، وذات مكان استراتيجي.

إذ تقول الرواية الشــفهية أن فرنســيا أراد أن يشــتري أرض" ب. ر" لأنها تمتلك عدد سـاعات ماء كثيرة، وفي نفس الوقت تحتل مسـاحة الأرض مكانا اسـتراتيجيا أراد أن يسـتغله الفرنسـي لإنشـاء مطحنة مائية "رحى". لكن صـاحب الأرض رفض أن يبيع أرضـه، مما دفع

بقائد المنطقة للتدخل أنذلك، وقبض على صاحب الأرض وأرسله إلى العمل في أحد سجون الخشب.

بعد الإفراج عنه، سيعود للأرض، ويجدها محتلة من طرف الفرنسي، ولما حاول المطالبة بأرضه وجد أنها محفظة باسم مغتصبها الفرنسي. وبعد خروج الاستعمار استولى أحدهم على تلك الأرض وبدأ يستغلها لصالحه، رغم عدم وجود أي وثيقة تثبت ملكيته للأرض.

سيرفع ورثة تلك الأرض دعوة قضائية لاسترجاع الأرض، وحسب أقواله فإن صاحب الأرض الحالي قام بتقديم رشوة للقاضي، الذي أصدر حكمه بأربعة سنوات سجنا نافذة على ورثة الأرض الحقيقين.

ولازالت الدعوة القضائية مستمرة في المحكمة، حيث انتقلت القضية إلى محكمة الاستئناف، على أمل أن يتم إنصاف أصحاب الأرض وتسليمها لهم، ما يهمنا هنا هو أن أصل القضية انطلق من الماء، فرغبة الاستثمار في أرض تملك حصصا مائية متعددة، هي العامل الأساسي الذي دشن الصراع.

يتبين أن الماء يدخل في صلب الديناميات الاجتماعية، خصوصا في المجتمعات الفلاحية التي تعتمد على الماء في حياتها اليومية الاقتصادية، ويعود الأمر لعدة أسباب، نذكر من بينها أن الموارد المائية تعد عاملا في التنمية وتطورات المجتمعات، وذلك راجع للنمو الديموغرافي الذي يعرفه العالم بشكل عام.

خلاصة

لا غرابة أن الماء محرك أساسي للدينامية الاجتماعية في المجتمعات الزراعية والقروية، وغالبا ما تعتمد هذه الدينامية على الصراع والتضامن، وقد رأينا في أكثر من محور أن الماء يجمع ويفرق، ويؤسس لتلك العلاقة الجدلية بين الطبيعة والمجتمع.

يؤكد سجل التضامن الاجتماعي أن الماء آلية من آليات الاستقرار الاجتماعي واستمراريته، حيث تؤشر التويزة وتسواطت_على قدرة المجتمع على التكيف مع الأوضاع الطبيعية، فالتويزة مثلا هي عملية صيانة لما دمرته الطبيعة خلال فصل الشتاء، وتسواطت تجسيد للتضامن القاهر لطول مسافة السواقي، إنها صيغ التفاوض مع الطبيعة والتضاريس.

ولقد أكدت المعطيات الميدانية أن الماء مساهم رئيسي في دينامية المجتمع بشكل عام، حيث تؤثر هذه الدينامية على التغيير الاجتماعي للمنطقة، وغالبا ما تعتبر أشكال التضامن والصراع مرتكزات أساسية في التغير الاجتماعي.

وعموما يمكن القول إن دينامية تدبير الماء، هي دينامية اجتماعية وثقافية لما تحمله من مظاهر وآليات للتضامن وللصراع كذلك، والحال أن هذه الثنائية أساسية في دراسة أنظمة التدبير التقليدي للماء، فبدونها لا تستقيم دراسة مجتمعات المياه السطحية.

المبحث الثاني: تدبير الماء والتنمية والتغيير الاجتماعي والثقافي

المطلب الأول: المؤسسات الاجتماعية وتدبير الماء: التفكك أو الاستمرارية.

إن الغاية المهمة التي يسعى إليها الباحث هي فهم بنية التحولات والتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية عبر سياقها التاريخي، وأن يحلل بنياته ومؤسساته التقليدية التي تشكلت من خلالها وبواسطتها المؤسسات العصرية، ليفهم ويحلل ثانيا النظام المائي المرتبط بآليات الإنتاج الطقوس والممارسات الشعبية.

تحاول الدولة بطبيعتها السياسية أن تفكك النظم التقليدية عبر مسلسل التحديث الذي انخرطت فيه منذ الاستعمار (الجماعات المحلية–مكاتب الاستثمار الفلاحي–مؤسسات الأحواض المائية، مكاتب الري...) هذا التحديث لا يقتصر فقط على خلق المؤسسات الحديثة، بل أيضا يتجلى في النظام القانوني الذي يقلص الأدوار التقليدية للقبيلة و'اجماعة' وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التقليدية الأخرى.

1. الفردانية كعامل مساهم في تفكك المؤسسات التقليدية

يشير العديد من الباحثين أن تقهقر وتفكك وتقلص دور المؤسسات التقليدية في المجتمع المغربي، راجع لعدة عوامل، بنيوية سياسية، واجتماعية واقتصادية، ويعد الاتجاه نحو الفردانية **Individualisme** في المجتمع المغربي عامل من العوامل الأساسية في تدهور هذه المؤسسات.

فالفردانية بما هي حالة يكون عليها الفرد كيانا مستقلا ومتفردا عن الجماعات التي ينتمي إليها، وقادرا على اتخاذ القرارات، ومستقلا على الجماعة ويستند على إمكانياته الخاصة، ساعيا إلى إبراز نفسه خارج الجماعة أكثر من داخلها، وفي كثير من الأحيان بما يتعارض مع ما هو جمعي وعام ومشترك.

يسعى الإنسان المغربي المعاصر إلى التخلص من سطوة اجماعة وسلطتها، لأنها لم تعد تخدم مصالحه، بل وتقوض من احتمالات مراكمته لرأسمال، باعتبار أن المؤسسات والهياكل التقليدية لها نظام اجتماعي يمنع الفرد من الترقي، فالأعيان يحافظون على مكانتهم وسلطتهم ويرفضون أي منضم جديد، وذلك بفرض قواعد صارمة للالتحاق بطبقة النخبة القروية.

وقد الفرد الثقة في مؤسسة القبيلة/ "اجماعة" لعدة أسباب منها، الظلم/ والفساد، وعدم وجود عدل، فالأعيان يسيطرون على هذه المؤسسة الاجتماعية العريقة، فالكلمة كلمتهم، ولا يمكن أن تطبق أعرافها إلا على ضعاف هذا المجتمع القروي، فإذا كان هناك نزاع أو ظلم من طرف عين من الأعيان، "فاجماعة" تقوم بالمراوغة والتسويف عوض اتخاذ قرارات جزرية في حقهم. وقد عبر أحد المبحوثين عن هذه المعضلة بقوله "مبقاتش النية"، بمعنى أن الأفراد فقدوا الثقة في مؤسساتهم، وبدأوا يبتعدون عن مجالسها.

تتوافق هذه الفكرة مع ما كتبه الطيب بياض إذ يقول، "إن الفعل التعاضدي أفرغ من مضمونه العفوي التلقائي، وأخذ أبعادا تسخيرية لفائدة الفئة الأكثر حظوة وجاها داخل القبيلة، ويتعلق الأمر بالأعيان، الذين امتلكوا القرار واستبدوا به داخل القبائل، رغم الحديث عن الديموقراطية الوهمية والتسيير الجماعي. ذلك أن امتلاكهم للثروة مكنهم من الانفراد بتسيير أمور الجماعة دون شراكة عامة الناس في اتخاذ القرار ولا في الثراء المتزايد".[1]

2. عامل الأمان كشعور مشترك

عامل آخر ساهم كثيرا في ضعف المؤسسات الاجتماعية هو عامل الأمان، فإن كان ذلك الشعور المشترك بالأمان ممنوحا من طرف الهياكل التقليدية " القبيلة – اجماعة " وغيرها، فإن هذا الشعور بالانتماء اليوم تبدد بشكل كبير، لأن دور الحماية الذي كانت تقوم به القبيلة، والذي يساهم في استقرارها، ويدفع بكل مكونات المجتمع إلى الالتفاف حول كيانها، وينتج تلك الرابطة القوية التي تؤكد على أن وحدة القبيلة وقوتها في الالتحام والالتئام، بدأ يعرف تراجعا كبيرا.

[1] – الطيب **(بياض)**، المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب، 1880–1915، افريقيا الشرق المغرب، 2011، ص 60.

تبدد هذا الشـعور، وتحول إلى مؤسـسـات أخرى أنتجتها الدولة لتفكك البنيات القديمة وبطبيعة الحال، بدأ تفكيك هذه البينات مع الفترة الكولونيالية، التي سـببت خللا بنيويا عميقا في المجتمع المغربي بشـكل عام. من هنا أصـبح الفرد يحس بالانتماء إلى الدولة أكثر من الإحسـاس بالانتماء لقبيلته، فالدولة هي التي تمول اسـتثماره الفلاحي، وهي التي تصـدر تراخيص حفر الآبار وتعميقها. الدولة بعبارة أخرى هي البنك الذي يضـع فيه أمواله أوقات الرخاء ويقترض منه في أوقات الشدة.

3. تراكم الثروة والتنافسية

كان الادخار وسـيرورة تغير الوضـع المادي عاملا أسـاسـيا في الاتجاه نحو الفردانية، فالقوة حسـب المشـاركين في البحث تكمن في رأس المال، فبقدر ما تملك، بقدر ما تكون سـلطتك وقوتك كبيرة، ونجد أن الانتقال من الزراعات المعيشـية (الربحية نوعا ما) إلى زراعة الورديات كان تحولا بنيويا كبيرا، سـيما في التسـعينيات القرن الماضـي وبداية الألفية الثالثة، حيث ارتفعت قيمة الأرض، وبدأت تظهر طبقة جديدة من ملاك الأراضي والفلاحين الصغار الذي اغتنوا من هذه الزراعات.

حولت هذه الحالة تنافسـية غير عادية وغير متكافئة في هذا المجتمع الذي كان قديما يعتمد على الرعي، والزراعة المعيشـية إلى مجتمع يطمح إلى مراكمة الرأس المال والتمتع بأفضليات أخرى لم تكن متاحة أثناء الوضيعة السابقة.

إن تراكم الثروة مكن شريحة مهمة من الأفراد من الترقي الاجتماعي إلى طبقة الأعيان، والعين باعتباره فردا متعاليا عن العرف، بل ويتحكم فيه أيضـا، ولا يدخل تحت قانون العرف القبلي، أفقد حسـب نظر(ح.ك) القبيلة شـرعيتها، ومن خلالها مؤسـسـة اجماعة أيضـا، فصـعوبة محاسـبة العين، والتلاعبات التي تحدث في الخفاء، جعلت المنضـوين تحث لواء اجماعة يفقدون الثقة بشكل كبير في هذه المؤسسات.

لأن هؤلاء الفلاحين الميسـورين المعضـدون بوفرة ذريتهم وثلة أتباعهم، كانوا – داخل المجالس التي يؤسسونها–يتقاسمون السلطة، وغالبا ما يتنازعونها سواء عن طريق المشاركة الجماعية أو عن طريق التفويض." وكما يشـير محمد مهدن فالتنافس حول الاسـتثمار في

الأراضي الزراعية والسكن واستغلال المياه أدى إلى تنامي العداء بين العائلات، بل أكثر من ذلك إلى خلق انشقاق داخل نفس العائلات."[1]

ويمكن القول أن هذا المعطى قائم منذ القديم في جســـد اجماعة، حيث أنها،" لم تكن تنجو، من ضغوط الأقوياء والأغنياء، بغية توجيه قراراتها نحو الاستجابة لمصالحهم، كما لم تكن تخلو من منافسات ونزاعات حادة فيما بينهم حول من سيكون له النصيب الأوفر من ثمار الحكم وفوائده".[2]

خلال المجموعة البؤرية التي جمعت بين من يملك البئر، وبين من لا يملك، لاحظنا أن الأفراد الذين لا يملكون البئر ويعتمدون على السقي وثروتهم قليلة مقارنة بالآخرين، أكثر تشبثا بالهياكل التقليدية، إذ يقرون بوجود القبيلة واجماعة رغم اعتراف الآخرين بتقهقرها، إنه صراع خفي، فالثروة تقدم ذلك الإحساس بالأمان، ويصبح التشبث بالدولة ومؤسساتها أكثر أهمية من التشبث بالمؤسسات التقليدية، بينما قلة الثروة أو نقصانها يدفع ببعض الأفراد إلى التشبث بالقبيلة واجماعة من أجل الأمان الذي تضمنه لهؤلاء الأفراد.

كان الماء عنصـــرا فاعلا في هذا المجتمع الجبلي، فوفرته مكنت الكثير من الأفراد من ري منتوجاتهم، وبالتالي زيادة الدخل، وحفر الآبار، كاستراتيجية وقائية من شح المياه الذي بدأت تظهر تجلياته. إن هذا الصراع المحتدم لامتلاك الثروة، سيساهم كثيرا في تراجع الدور التقليدي للمؤسسات الاجتماعية.

ستخلق هذه العملية الفرق بالنسبة للفرد، وسيتقوى الفرد على حساب اجماعة والقبيلة بشـــكل عام، ويتضـــح أن هذه الخطاطة ســـمحت بدون شـــك للفرد أن يتحرر من ســـلطة التقليدانية، لكن ذلك لن يطول كثيرا، لأنه سرعان ما سيرزح الفرد تحت نير القروض الذي ســـتثقل كاهله. فالرابح الأكبر من الفلاحة والبرامج التي تخلقها الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي هي الأبناك حسب تعبير مجتمع البحث.

إن السياسة التي تستعملها الدولة اليوم لتفكيك المؤسسات الاجتماعية وإخضاعها، هي نفس السياســة التي نهجتها السلطات الاستعمارية، إذ تمكنت من تقزيم دور المؤسسات التقليدية بزرع مؤسسات حديثة، ثم التحكم في باقي المؤسسات التي استعصت أو صعب

[1]- امحمد (**مهدان**)، التحولات الاجتماعية والتنمية، ص:91.

[2] –Jacques (**Berque**). Les structures sociales du haut atlas, PUF, Paris. 1995 .p.447.

صـــهرها في النظام الجديد، عبر التماهي مع العرف واســتدراج أعيان القبائل للمشــاركة في السياسة.

4. نظام تلعينين وصمود المؤسسات الاجتماعية

تختلف الأمور في المجتمع القـائم حول منبع "تلعينين" إذ يبـدو من خلال الزيـارات والمعطيات الميدانية أن "اجماعة" ماتزال صامدة بشكل من الأشكال، ومن الملاحظ أن قوتها تراجعت كثيرا، لكنها ككيان اجتماعي حاضـــرة في المجال، وذلك راجع لأن هذا المجتمع لم يعرف التحولات التي عرفها مجتمع البحث الأول الذي كان يعتمد على منبع عين السلطان.

ويمكن أن نقول بهذا الصـدد أن هذا المجتمع الذي أنشـئ وتكون حول عدة منابع[1]، لم يعرف تحولات اجتماعية فيما يخص بنياته الاجتماعية والاقتصـادية وذلك راجع لعدة أسـباب منها:

أولا: يتضـــح من خلال والزيارات الميدانية أن القبيلة اســـتقرت في تضـــاريس جبلية منحدرة، لا تسمح بامتلاك قطع كبيرة من الأرض، فقليلة هي الأراضـي التي تعدت مساحتها هكتارا، وذلك راجع بالأساس إلى صعوبة التضاريس وعدم وجود مساحات كافية من الأرض، ثم إن نظام الإرث وزع الأراضـــي والماء وقسـمهما إلى حصـص صـغيرة، فحتى من امتلك أرضا شاسعة قديما قبل موته، تم توزيع الأرض على ورثته، لذلك نجد أن المبحوثين يسمون "الربطة" باسم صاحب الأرض ويضفون أن الماء يقتسم بين ورثته حتى لو كان فردا لا ينتمي للعائلة.

ثانيا: لاحظنا أن هناك نوعا من التماســـك بين فروع القبيلة، وفي الغالب الأعم أن القبيلة لم تستقطب سكانا جددا، وذلك راجع لطبيعة الأرض التي أقيمت عليها القبيلة، فجلها أراضي الجموع، باستثناء من قام بتحفيظ أرضه، وعدد هؤلاء قليل. ويتضح أن ملكية الأرض وإمكانية بيعها منعت من التحاق وافدين جدد، لا يمكن أن نقوم بتعميم هذه الفكرة، صـــحيح أن ظاهرة الهجرة هي ظاهرة عابرة للزمان والمكان، لكن المعطيات الميدانية تقول أن التماسك القبلي مبني على احتفاظ القبيلة بفروعها، والبراني أو الدخيل يعد على رؤوس الأصابع.

---

[1] – عين بري– عين أبواع– تلعينين– كانت كل هذه المنابع تعتمد على أنظمة عرفية لســـقي، يتم من خلالها توزيع الماء على المنطقة وعلى مناطق أخرى توجد أسفل المنطقة.

ثالثا: يعد البعد عن المناطق الحضرية، واحتفاظ المنطقة بنظامها العرفي، واستمرار جريان الماء في المنبع، من بين العوامل التي ساهمت في حفاظ مجتمع البحث على ثباته، ولم ينزح نحو التغيير، خصوصا وأنه مازال يعتمد على الزراعات المعيشية والربحية بشكل ضعيف مثل" الذرة–الفاصوليا –الفول–البزلاء" هذه الزراعات التي عرفت تراجعا كبيرا في السنوات الأخيرة، سيما أنها تحتاج كمية كبيرة من الماء ودورة "نوبة" قصيرة لا تتعدى الثلاثة أيام، وهذا لا يتماشى مع نظام التدبير الاجتماعي للمنبع.

رابعا: منعت محدودية مساحة الأرض من قيام استثمارات ذات رأسمال كبير في المنطقة، فشساعة الأرض كما هو معروف تجلب مستثمرين" البراني/ الدخيل "، وغيابها يمنع المجتمع من التحول في كثير من الأحيان، نجد أن الأراضي التي تم توزيعها على الورثة، ولم يتبع بيعها، منعت أهلها من تحقيق التنمية.

إن تقسيم الأرض يدمر ممكنات الحراك الاجتماعي الصاعد. وكما لاحظنا في مجتمع الدراسة الأول، أن وجود البراني في المنطقة كان عاملا مهما ودافعا للتحقيق للتنمية، أضف إلى ذلك الانحدار الجبلي يشكل حاجزا وراء حفر الآبار، وكذا إيجاد الماء الكافي للسقي، فتكلفة الحفر في المنحدر الجبلي ترتفع بنسبة كبيرة مقارنة مع تكلفة الحفر في الهضبة أو السهل.

خامسا: أشرنا في العامل الأول أن الإرث قسم الأراضي، هذه الأراضي التي تعد مساحتها متواضعة قبل أن تتعرض للتقسيم، فجعل منها مجرد مستطيلات ترابية تحتوي على عدة أشجار للورديات، أو تزرع بالزراعات المعيشية. كما أن صغر مساحة الأرض يمنع صاحبها الاستفادة من برامج الدولة خصوصا التي تتعلق بالتهيئة الهيدروفلاحية.

من الملاحظات التي أثارت انتباهنا، هي أنه كلما تقلص اعتماد التوزيع التقليدي بحفر الآبار، كلما تقلصت الأدوار الاجتماعية لـ"اجماعة"، وكأنه نوع من الاستقلالية على المجتمع، فالملكية الفردية للماء لا تترك مجالا لتحكم العرف، الذي يعد الآلية القانونية التي تعتمد عليها اجماعة من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي.

كل هذه العوامل ساهمت في بقاء المجتمع في صيغته الأولية، التي تتجلى بالأساس في الاعتماد على الزراعات المعيشية، وبعض المساحات الضئيلة المزروعة بالورديات، هذه القطع الأرضية يكون مردودها جد هزيل، وفي حالة تعرضت لعاصفة برد كما حدث في سنة

2020، فإن الأضـــرار تمتد لثلاثة أو أربع ســـنوات بعد العاصـــفة. إذا كان الإرث وغياب البراني والتضـــاريس ومحدودية المســـاحات الزراعية أهم العوامل التي ســـاهمت في بقاء هذا المجتمع في حالة تباث.

5. الدولة وتفكيك المؤسسات التقليدية

كانت "**Bédoucha** " دقيقة بوصـفها أن الماء صـديق القوي، وانطلاقا من التحولات التي شـهدها تاريخ ملكية الماء على مسـتوى التصـورات الاجتماعية، فإن امتلاك الماء يعني امتلاك القوة. بهذا الصـــدد تقول رحمة بورقية " ليس من الصـــدفة أن يقرن المثل الشـــعبي "المخزن بالماء"... فالمخزن في تصـــور الفرد هو الذي يوزع الأراضـــي، وهو الذي يعطي القروض...إذن فسلطة المخزن هي سلطة لامتناهية"[1].

وتضـيف " ان انهيار المؤسسـات القديمة أو بتعبير أصـح انهيار الوظائف الحيوية التي كانت تؤديها هذه المؤســـســـات داخل الوســـط القروي، كالزاوية أو الجماعة أو اللجوء إلى العرف، وذلك بفعل تحول المجتمع وبفعل التدخل المباشـر للدولة، لم يكن من الممكن إلا أن يؤدي إلى كون الدولة سـتأخذ على عاتقها الوظائف التي كانت تؤديها هذه المؤسـسـات، كقوة جبارة في يدها كل الحلول."[2]

إن الدولة باعتبارها قوة جبارة حملت على عاتقها تفكيك المؤســـســـات القديمة، كما حملت أيضـــا على عاتقها تحمل كل الخدمات/المكانة/ التدبير، التي كانت تؤديها هذه المؤسـسـات، حيث ملأت الدولة إذن كل الفراغ الذي كانت تقوم به المؤسـسـات القديمة، بل وأصبحت تدير ما تبقى منها.

إن الفردانية ما هي إلا نتيجة، بل ومحاولة للتماهي مع المخزن/ الدولة، بحيث إنه يوجد في تصـور لهرمية العالم الخارجي، ولا تكتسـب كل شـريحة داخل هذا التصـور مقدارها من السلطة إلا بمدى اقترابها أو ابتعادها عن المخزن. ومن عواقب هذا التصور حسب رحمة بورقية بروز الدولة كسلطة لا متناهية وكقوة جبارة.

من هنا، فبالقدر الذي تبرز فيه الدولة كســـلطة لامتناهية بالقدر الذي تضـــعف فيه الكيانات التي تنافسـها على المسـتوى الاجتماعي والسـياسـي، والواضـح أن المخزن/ الدولة

[1]– رحمة **(يورقية)**، مرجع سابق، ص 192–193

[2]– نفسه، ص: 193.

تقوت بإيعاز من الفرد، وليس من الجماعة، فالجماعة قوية لذاتها وبذاتها، بينما الفرد كان دائما مرتبطا بالضعف والهوان، لذلك لابد أن يبحث عن إطار قوي يمثله، ويقوي صولته.

وحتى على مستوى استعمال مفهوم المخزن، لمسنا تطابقا مهما من حيث الخطاب الذي يصوغه الفلاح/ الفرد/ مع ما سطرته رحمة بورقية، إذ تقول :" اختفى منذ الاستقلال مفهوم "المخزن" "ودار المخزن" من الخطاب الرسمي ليعبر عن تحول في تصور الدولة لنفسها وتحول في تصورها لمجالها السياسي. يذكرنا المخزن بمرحلة ما قبل الاستعمار (وبالاستعمار) وبماض أصبح تقليدا يتنكر له الحاضر الذي أصبح أكثر عقلانية. لقد بدأ الاستعمار بالفعل سيرورة عقلنة تعامل الدولة مع المجال وأكدت الدولة ما بعد الاستقلال في خطابها على هذه العقلنة".

إن عقلنة خطاب الدولة حول نفسها، انتقل إلى ذهنية الفرد، بحيث لم يعد هذا الخطاب مجرد تصور تطرحه الدولة عن ذاتها وكيانها، وإنما أصبح واقعا يعيشه الفرد ويتماهى معه، لذلك نجد أن لفظ المخزن بدأ يندثر من سياق التداول اليومي، وعوضه مفهوم الدولة بشكل كبير، ولقد لامسنا هذا خلال المقابلات الميدانية. إن التخلي عن اسم المخزن لصالح مصطلح دولة ليعبر عن مشروع جديد يلازم المركزية السياسية في المجتمع المغربي الحديث، ويطبعها بالخصائص التي تميز الدولة الحديثة. فهل يرجع هذا للتحولات التي يشهدها المغرب بشكل عام؟ أم أن المخزن ظاهرة مستمرة وسيرورة غير منقطعة لبست لبوس الحداثة؟

خاضت الدولة حربا على الإطارات التقليدية باسم الحداثة وأخذت على عاتقها القضاء على الإطار القبلي، كإطار تقليدي لا يتجانس مع المشروع الذي يلازم الدولة الحديثة. بل وأكثر من ذلك يجب القضاء عليه، لا كإطار فحسب، وإنما كعقلية وكعلاقة تربط الناس فيما بينهم.

يتميز المجتمع القبلي بخصوص نمط الإنتاج القائم داخل الجماعات القبلية/ القروية تطغى عليه الخصائص التالية: الملكية شبه الجماعية للأرض ووسائل الإنتاج، ومحدودية الاستغلال بين أعضاء الجماعة، والطباع المعاشي لاقتصاد الجماعة.

إن الملكية الشبه جماعية للأرض ولوسائل الإنتاج، وعدم ترك المساحة للفرد للاستقلال بنفسه اقتصاديا، عامل أساسي مهم جعل الفرد ينزح إلى الدولة ويحاول التملص من الإطار القبلي القديم، الذي يقوض ممكنات الترقي.

يشير لازريف غريغوري ، إلى معطى مهم بخصوص عوامل تفكك المؤسسات التقليدية، إذ أن التدخل الفوري والعنيف للدولة في المجتمع القروي أدى إلى مواجهة الفلاح مع البيروقراطية، والمساطر الجديدة، وتقنيات جديدة، كما أدخلت شخصيات جديدة، مما أدى إلى خلق تراتبية جديدة في الحقل الاجتماعي.

هذه التراتبية ستزعزع استقرار المجتمع القروي التقليدي وتؤسس لتحوله على جميع المستويات، فتحديث المؤسسات الاجتماعية وجعلها المنافس الرئيسي للهياكل القديمة، التي حاولت الفلاحة المغربية العيش بداخلها، جعل المجتمع القروي يعيش عدم الأمان. وقد سبق وأشرنا إلى عامل الأمان ودوره في انتقال القوة لمؤسسات الدولة.

المطلب الثاني: التحولات الاجتماعية والثقافية والتنمية: مقارنة بين مجتمعات الدراسة.

لقد لاحظنا في المحور السابق أن الماء ساهم في تحولات اجتماعية وثقافية واسعة النطاق في مجتمع البحث الأول، وذلك عائد للأسباب التي ذكرناها سابقا، بينما لم يعرف مجتمع البحث الثاني تحولات اجتماعية وثقافية مهمة، وحتى إن عرفها فليست حدتها كالمجتمع الأول، وسيوضح الجدول المتغيرات التي ساهمت في تنمية مجتمع الدراسة الأول، بينما حافظ مجتمع الدراسة الثاني على بعض الخصائص الثقافية والاجتماعية:

المتغيرات	مجتمع الدراسة الأول: نظام السقي التابع لمنبع عين السلطان	مجتمع البحث الثاني : نظام السقي التابع لمنبع تلعينين
الموقع الجغرافي	أغلبية الأراضي التي تسقى من المنبع تتموقع في السهل	أغلبية الأراضي تتموقع في المنحدر الجبلي

الأرض والاستقرار	الأراضي التي استقرت عليها قبيلة آيت لحسن اوحساين هي أراضي ذات ملكية عقارية فردية والتجمعات السكانية متباعدة	استقرت قبيلة ايت صالح فوق أراض جماعية/ سلالية
مساحة الأرض	شساعة مساحة الأرض	محدودية مساحة الأرض
الإرث	لا يؤثر الإرث على الأرض بحكم شساعتها	يقلص الإرث مساحة الأرض أكثر فأكثر
البئر	انتشار الآبار بشكل واسع في المنطقة	الضيعات التي تحتوي على بئر قليلة جدا
التهيئة الهيدروفلاحية	الاستفادة من التهيئة الهيدروفلاحية	عدم الاستفادة من التهيئة الهيدروفلاحية
البراني/ الدخيل	متواجد بكثرة	انعدام البراني
استمرار السقي التقليدي	نهاية السقي التقليدي	استمرار التقليدي
الزراعات المعيشية	تقلص مساحة الزراعة المعيشية بشكل كبير	استمرار الزراعة المعيشية
التنافسية	وجود تنافسية كبيرة بين الأفراد من أجل مراكمة الرأسمال المادي، والتموقع في طبقة الفلاحين الكبار	تنافسية شبه منعدمة بين الأفراد والعائلات، مع استمرار العصبية القبلية بين فروع القبيلة، كما أن صيغ التضامن والتكافل الاجتماعي واضح في هذا المجتمع

الطبقية والتراتب الاجتماعي	وجود طبقة الفلاحين الكبار والمتموقعين في مكانة عالية في المجتمع	التراتبية الاجتماعية والطبقية شبه منعدمة
الفردانية	مجتمع ينزح نحو الفردانية	مجتمع مزال يحافظ على خصوصياته الثقافية فيما يخص المؤسسات الاجتماعية.

إن الفرق في التحولات الاجتماعية والثقافية في المجتمعين واضح جدا، صحيح أن عامل الأرض وغياب الإقطاع في مجتمع الدراسة الثاني كان عاملا أساسيا في عدم تطور ونمو هذا مجتمع ، لكن مادام الأمر هكذا، لماذا لم تعرف الأراضي المجاورة لساقية "عين بري ديار العبد" تنمية رغم مساحاتها الشاسعة؟ وكيف يمكننا تفسير هذه الجدلية؟

يمكن أن نربط هذه الجدلية بالبناء الاجتماعي للمنطقة، حيث يعرف"ايفانز يريتشارد،" البناء الاجتماعي بتلك العلاقات التي تقوم بين الجماعات التي تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاستمرار في المجتمع. غير أنه يجب الانتباه إلى أن لكل مجتمع صورة أو نمط معين يسمح لنا بأن نتكلم عنه على أنه نسق أو بناء يعيش فيه أفراد، وكلمة بناء تتضمن وجود نوع من التماسك والتوافق بين أجزائه مع السعي إلى تجنب التناقض الصارخ أو الصراع المكشوف"[1].

تمثل الخطاطة التالية ترابط الأنساق الاجتماعية مع الثقافة والظروف الإيكولوجية لتكوين البناء الاجتماعي:

[1]– عبد العزيز **(عبد الصادق)**،علي **(بولرباح)**، المجال الاجتماعي: بين البناء الاجتماعي والصراع الثقافي، ص 12–13

رسم رقم 3: خطاطة توضح ترابط الأنساق فيما بينها



المصدر: عبد العزيز (عبد الصادق)،علي (بولرباح)، المجال الاجتماعي: بين البناء الاجتماعي والصراع الثقافي، ص 13

في الحقيقة يختلف بناء مجتمع الدراسة الأول عن مجتمع الدراسة الثاني، فالمجال التابع لمنبع عين السلطان، يعرف حركية على مستوى النسق الاقتصادي بحيث أن المردودية تعرف نموا مهما، كما أن نظام الملكية العقارية يعرف سيطرة للملكية الخاصة، مع عدم وجود أراضي الجموع، أَضف إلى ذلك أن نظام تقسيم العمل اندثر مع توقف نظام التدبير التقليدي، فضلا عن تدهور نسق القرابة بدخول الزراعة الرأسمالية.

فيما يخص المجتمع الثاني، فالنسق الاقتصادي، ينبني على الزراعة المعيشية التي تعيد إنتاج نفس النسق التقليدي، وتتنافس فيه الملكية العقارية الخاصة للأرض مع بعض الأنواع الأخرى للملكية، إذ تعتبر البنيات العقارية للأرض مهمة في تشكيل الاقتصاد والثقافة.[1]نلاحظ كذلك استمرار تقسيم العمل الاجتماعي بالمنطقة، واستمرار في النسق القرابي، بحكم وحدة القبيلة المستمرة منذ استقرارها بالمنطقة.

[1] – أنظر أطروحة محمد زرنين، الاستراتيجيات العقارية باعتبارها رهانات اجتماعية تاريخية: المحيط القروي لسيدي قاسم نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشراف محمد جسوس، كلية الآداب الرباط، السنة الدراسية

من جهة تبرز هذه المعطيات أن "الحياة الاقتصـــادية كلها تتأثر وتتحدد بالشـــروط والظروف الايكولوجية التي تحيط بالمجتمع"[1]، فاســـتمرار التدبير التقليدي مرتبط بالأســـاس بالظروف الإيكولوجية للمجال المدروس.

ومن جهة ثانية يعد تأثير عوامل خارجية كدخول أنظمة ثقافية واقتصـــادية واجتماعية جديدة التي تســـعى إلى إيجاد مكان لها من خلال فرض نفســـها على المجتمع والمجال التي حلت به[2]، وتتجلى هذه العوامل الخارجية في التقنية ورؤوس الأموال والتنافســـية وغيرها من العوامل التي ذكرناها في محاور سابقة.

المطلب الثالث: من' اجماعة' إلى الجمعيات.

تقول رحمة بورقية "لذلك تأخذ كل مبادرة لا تصـــدر عن الأوســـاط المخزنية بحذر"، بمعنى أن التغيير الذي قد يأتي عن طريق الأفراد أو الجماعات والذي لا ينتمي لدولة غالبا ما يتم التعامل معه بحذر، أو مقاطعته بدعوى عدم مصداقيته.

لكن في واقع الأمر، فإن التنمية حسـب الدولة تمر عبر القنوات التي أسـستها بنفسـها لإضعاف المؤسسات التقليدية، أي جمعيات المجتمع المدني، فالتنظيم القبلي لا يسمح حسب خطاب الدولة بتتبع مشـــاريع التنمية. فهل يتقبل مجتمع البحث دخول مؤســـســـات جديدة كالجمعيات التي تقوم بتدبير الماء؟ وهل اســـتطاعت الجمعية أن تقتحم هذا المجتمع؟ أم أن هناك صدا ورفضا جماعيا للجمعية؟

تقدم المعطيات الميدانية معلومات عن وجود جمعية واحدة خاصـــة بالماء في مجتمع الدراسة الأول، لكن لا علاقة لها بتدبير الماء كما يذكر رئيسها" م.او" الذي أسسها من أجل الاستفادة من دعم الدولة والذي تبتغي من خلاله إعادة تأهيل السواقي بالمنطقة.

قامت هذه الجمعية سنة 2020 بإعادة تأهيل جميع قنوات السقي بالإسمنت مما يسر عملية الســقي، ويقر مجتمع البحث أن لهذه العلمية أثر جيد على تدفق الماء في الســواقي،

،2004-2005 – وبوشـــتى بنزينة " البنيات العقارية للأرض ببولمان" أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشراف عبد الجليل حليم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر مهراز، فاس،.2005

[1]– أ.عبد العزيز عبد الصادق، د.علي بولرباح، المجال الاجتماعي: بين البناء الاجتماعي والصراع الثقافي، ص 13

[2] – نفسه ص 14

لكنهم رغم ذلك يربطون بين الجفاف وإعادة التأهيل هاته، إذ يرى البعض أنه منذ أن وضـــع الاسمنت في السواقي بدأ صبيب الماء ينقص سنة بعد سنة.

حسـب رئيس الجمعية، فإنه بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الجمعية للاندماج في المجتمع بجلب مشاريع للمنطقة، فإنها لم تنل ثقة المجتمع، مما أثر على سيرورة تطور ونمو المجتمع المدني بالمنطقة، إذ يقول:" كان للجمعية التي أرأســـها مشـــاريع مهمة للمنطقة، كمشـروع إنشـاء أحواض مائية كبيرة تعتمد على الطاقة الكهربائية سـيسـتفيد منها الفلاحون كنظام يعوض الساقية".

إن نسـبة قيام هذا المشـروع على أرض الواقع ضـعيفة جدا، إذ تحتاج حجما هائلا من التمويل، فضـــلا عن التعقيدات الإدارية التي ســـتعتبر بمثابة معيقات هيكلية تمنع نزول المشروع على أرض الواقع.

يبدو أن هذا المشروع كان دعاية انتخابية، إذ أن رئيس الجمعية هو مستشار جماعي، أسـس هذه الجمعية للحصـول على الدعم من أجل إصـلاح السـواقي، مما يجعل من الماء عاملا مسـاهما في السـياسـة، فبإصـلاحه لتلك السـواقي وترميمها ضـمن مقعدا في المجلس الجماعي للمرة الثانية.

إن هذه المزاوجة بين السـياسـة والمجتمع المدني جعل المجتمع الفلاحي يفقد الثقة في هذه المؤسسـة الدخيلة، فالممارسـة السياسـة التي تمتاز بالانتهازية، وفقدان الثقة في المجلس الجماعي،[1] جعل المجتمع يسـقط هذه الخصـائص السـلبية على الجمعية، باعتبارها انبثاقا لرجل السياسة وليس انبثاقا لفاعل المجتمع المدني.

ينقسم مجتمع البحث إلى طرفين:

طرف أول رافض لفكرة الجمعية والمجتمع المدني باعتبارها كيانا خارجا عن 'القبيلة' ولا يمثلها لا في الهوية ولا في الأصـل. مع وجود شـك في قدرتها على تدبير الماء، فالماء هو ملك للقبيلة ولا يمكن تفويضه لأي كيان آخر.

أما الطرف الثاني وهم قلة في مجتمع البحث الأول ترى أن تجربة الجمعية تجربة ناجحة في جماعة بطيط"ايت ولال"، ويمكن أن تطبق في المجتمع المحلي وذلك لأنها تقول

[1] – مقابلة شفوية

بتدبير الماء بدون صـراعات أو فسـاد أو تلاعب في نوب وحصـص الماء، فهي مؤسـسـة قانونية ولا يمكن أن تمارس الفساد.

إن الرافضـين لفكرة قيام الجمعية بتدبير الماء هم فئة متشـبثة بالقبيلة كمؤسـسـة يلتف حول الأفراد وتمنحهم الأمان والقوة. لاحظنا أن الالتفاف حول المؤسـسـات القديمة هو مجرد حنين للماضـي، فسـيطرة القبيلة/ اجماعة على المجال والفرد سـاهمت كثيرا في اسـتمرارية النسق القبلي وقوت الروابط الاجتماعية.

فيما يخص مجتمع البحث الأول، فإن وجود الجمعية لا يشـكل فرقا، كما أن التجربة الوحيدة التي فشـلت في التواصـل مع مجتمعها المحلي، لم تكن تجربة ناجعة، مما يؤكد أن تجربة المجتمع المدني لم تنضـج بشـكل يسـمح لها بوضـع اليد على تدبير الماء، كما أن نضوب المياه وتوقف النظام التقليدي لتدبير الماء لم يترك زمنا كافيا لبروز تجارب أخرى.

يعرف مجتمع البحث الثاني تجارب جمعوية لا بأس بها، فحركية هذا المجتمع مرتبطة بالأسـاس بالماء، لكن هذه التجارب لا علاقة لها بالتدبير التقليدي للماء، إذ تمس بالأسـاس تدبير الماء الشروب، وتتصـارع عدة جمعيات للظفر بالتدبير واستخلاص الفواتير، مما يؤكد أن مجتمع البحث الثاني ترتكز حياته الاجتماعية على الماء سـواء أكان ماء السـقي أو ماء الري.

عموما فإن المجتمعات المدروسـة لم تعرف بعد ذلك الانتقال نحو المجتمع المدني، نظرا لأن ظهور الفاعل الاجتماعي يعرف تعثرا في المجتمعات التقليدية، وذلك مرتبط بعدة أسـباب من بينها الصـراعات القوية التي يمكن أن يحدثها الماء في المجتمع، فالعرف هو قانون تكون وتطور وتماهى مع شـتى الظروف الاجتماعية ليؤدي وظيفته الأسـاسـية وهي استقرار المجتمع.

خلاصة

يتضـــح جليا أن المؤســـسـات الاجتماعية التقليدية تعرف تفككا وتقهقرا كبيرا، رغم أنها تحافظ على صـــلابة الهيكل في بعض المجتمعات المحلية التقليدية التي يســـود فيها التدبير التقليدي والعرف. ولكن عموما فإن 'اجماعة' كمؤسـسـة تقليدية لم تعد لها السيادة الكاملة في المجتمع، إذ أصبحت مؤسسة فارغة من الداخل وتمارس بعض الصلاحيات القليلة.

إن المفارقة بين مجتمعات الدراســة تتجلى بالأســاس في العرف باعتباره الآلية القانونية التي تعتمد عليها 'اجماعة' من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي، والمجتمع التقليدي الذي لازال يعتمد على العرف كآلية لتدبير الماء لم يحقق تنمية مهمة، فتقليدانية المجتمع وســـيادة العرف منعته من التخلص من رواســـب المجتمع التقليدي الذي يمنع المبادرات الفردية من البزوغ.

تختلف المجتمعات حســـب بنائها الاجتماعي وتشـــكيلته الثقافية، فالبناء الاجتماعي والمناطق الثقافية تتحكم في ســـيرورة تطور المجتمع، أضـــف إلى ذلك النزوح نحو الفردانية وتعزيز الهرميـة الاجتمـاعيـة والملكيـة العقـاريـة والميـاه الجوفيـة تحـدث فرقـا كبيرا بين المجتمعات.

والحال أن تقهقر 'اجماعة' والقبيلة والتغييرات التي عرفها المجتمع لم يســـاهم في نجاح الجمعية كآلية من آليات الدولة لاقتحام المجتمع وتعويض المؤســسـات التقليدية، فعلى الرغم من وجود بعض الجمعيات في المجتمع القروي إلا أنها تختص في تدبير الماء الشـــروب، لأنها مهمة لا تستطيع المؤسسات التقليدية القيام بها، وتتطلب إجراءات قانونية ومالية. وهنا يطرح السؤال الرئيسي: من سيعوض هذا الفراغ الذي تركته المؤسسات الاجتماعية مادامت تجربة الجمعية فاشلة؟

المطلب الثالث: نهاية التوزيع التقليدي للماء في ظل أزمة الجفاف.

1. الماء والجفاف كقضية اجتماعية

يعبر مجتمع البحث قضـــية الجفاف بالعبارة التالية" الجفاف زير عباد الله مخلاش لينا في نتنفسو"[1] بمعنى أن الجفاف ظاهرة فوق قدرة البشر، وهو شيء لا يمكن التحكم فيه، كما أنه يثقل كاهل الأفراد والجماعات. "فضـــلا عن أنه المحدد الرئيســـي لأشـــكال الإنتاج في المجتمع القروي والمؤثر المباشـــر على نمط التفكير فيه، فوفرته هي الحظ والبركة والخير والسعد ونقصانه هي الخيبة والسخط من الله وطلب الرحمة".[2]

يحس المجتمع القروي بخطورة الأزمة المائية القادمة، فالجفاف ظاهرة ترتكز على التغييرات المناخية، ولكي نستطيع القول بالجفاف من عدمه يلزمنا قراءة بيانات عدة سنوات متتالية، لكن أثرها آني على المجتمع، ويمكن أن نقول أن الجفاف هو ظاهرة اجتماعية/ اقتصادية/ ثقافية/ وتأثر على التصورات الدينية أيضا.

– **على المســـتوى الاجتماعي والثقافي**، فإن "الاشـــتغال بالزراعة عند المغاربة لا يحركه الحافز الاقتصـادي الصـرف، بل الوازع السـوسـيو–ثقافي يحتل مكانة كبرى لتنشـيط الزراعة"[3] لذلك نجد أن الجفاف يأثر على البنيات الاجتماعية الثقافية للمجتمع الزراعي بشكل مباشـــر، فالتدبير في أوقات الندرة يختلف عن التدبير في أوقات الوفرة، إذ تصـــبح القوانين العرفية أكثر صرامة في فترات الجفاف، وبدون هذه الصرامة ستعم الفوضى، وقد لاحظنا هذا خلال المقابلات الميدانية، فخلال سـنوات الرخاء، كان الماء دائم الجريان في السـواقي، ولا يتم تطبيق نظام التوزيع كما هو، بينما خلال فترات الجفاف أو نقصان الصبيب تغدو الأمور على شاكلة أخرى، يمكن أن نعبر عنها بزمن الحرب وزمن السلم.

---

[1]–مقابلة شفوية.

[2]– إدريس **(أبو إدريس)**، أثر عنصـر الماء في مغرب القرنين17 و 18 المناخ والتسـاقطات والأنهار، ضـمن أعمال الندوة الوطنية بزاكورة يوما 11 و12 يونيو 2004، حول موضـــوع: البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية منطقة درعة نموذجا، تنسيق محمد حمام، عبد الله صالح وآخرون، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 9، الرباط 2005 ص: 85.

[3]–محمد **(كوال)**، مرجع سابق، ص 111.

نقصان الماء وتراجع نسبه يؤدي إلى تغيير الثقافة الزراعية وتكيفها مع الأوضاع، وهذه استراتيجيات ينهجها المجتمع للبقاء والاستمرار، لذلك نجد أن الزراعات تتغير وتتطور حسب وضعية الماء في المجتمعات المحلية.

ففي منبع "تلعينين" الذي يعرف تراجعا للمياه سنة بعد سنة، ويعني التراجع أن حصص الماء ستتغير، وصبيب الماء سيتغير كذلك. في مقابلة مع "وقاف" المنبع، صرح بأنه ينصح الفلاحين بعدم زرع وغرس النباتات التي تحتاج الماء بشكل دوري لا يتجاوز ثلاثة أيام مثل" الفاصوليا والقرع وغيرها"، وأشار إلى خطورة الاستمرار في زراعة مثل هذه النباتات، لأنه سيأتي يوم من الأيام وستذبل كل المحاصيل.

عبر الوقاف عن الجفاف قائلا" إيراح ومان"، بمعنى أن صبيب الماء يعرف تدهورا، والجفاف قادم لا محالة، وسرعان ما سيتخلى الفلاحون عن أنشطتهم الزراعية، ويصبحون بدون عمل. يدرك الوقاف وكثير من الفلاحين خطورة نضوب ماء المنبع، وكثير منهم عبروا عن قلقهم الكبير بخصوص أزمة المياه القادمة.

والحقيقة التي تفرض نفسها اليوم، هي أن الجفاف حرب جديدة على الدولة يجب أن تجد لها حلا ناجعا، إذ لا تهدد هذه الحرب سلامة المجتمع واستقراره فقط، وإنما ستدفع بالأفراد نحو الهجرة إلى مناطق توفر شروط حياة أفضل.

- **على المستوى الاقتصادي** فإن الجفاف يؤثر على الإنتاج، بل ويؤدي نحو نهاية الفلاحة والزراعة، ويحتم على المجتمع الهجرة، فالنتائج الاقتصادية للجفاف كارثية بشكل لا يصدق، حيث لاحظنا خلال الزيارات الميدانية أن الكثير من الأراضي فقدت أشجارها، وهذه القطع الأرضية لا تتجاوز مساحتها النصف هكتار، اعتمد أصحابها على التدبير التقليدي، وبنضوب الماء انتهت حياتهم كفلاحين، فأصبح جلهم مياومين في ضيعات أخرى.

أضف إلى ذلك الفلاحين الذين فقدوا مياه الآبار، هم أيضا فئة أخرى بدأت تظهر على المستوى الاجتماعي. يقول فلاح شاب ينتمي إلى هذه الفئة " لما انقطع صبيب الماء، أحسست برعب لم أشعر به من قبل، وأدركت حينها أن البقاء في الفلاحة خطر كبير، وآنذاك

قررت أن أبحث عن عمل في مكان آخر، وأترك الضيعة لشخص آخر يعتني بها عند توفر الماء".[1]

ليس هذا الفلاح وحده من عانى من مثل هذه الصـــدمة، فكثير من الفلاحين تركوا الفلاحة وهاجروا إلى المدينة بحثا عن عمل آخر، فالاقتصـــاد الفلاحي في المنطقة يعرف تراجعا كبيرا لدى فئة الفلاحين الصغار، ودخلهم مع موجة الجفاف ينخفض سنة بعد سنة.

- **على المستوى الديني** فالقراءات التي يقدمها مجتمع البحث للجفاف كثيرة من بينها أن الجفاف عقاب "إلهي" مرسل من السماء ليعاقب به الله عباده على إفسادهم في الأرض، فنضوب الماء أو تقلص صبيبه يحيل مباشرة على أعمال الناس وإيمانهم، إذ هناك فرضية قائمة مؤثرة على التصـــورات والذهنيات، وتتجلى في أنه كلما قل إيمان الناس كلما كثر الجفاف وتوالت سنواته، والعكس صحيح، فالرخاء وكثرة التساقطات مرتبطة بالسياق الديني وأعمال الناس.

أكد الكثير من المبحوثين أن أســـباب الجفاف متعددة منها: التفســـخ الذي آل إليه المجتمع، وكثرة النزاعات، وعدم إخراج الزكاة والصـــدقة ســـتؤدي هذه العوامل حتما نحو قلة الماء والجفاف، وينعكس هذا الجفاف على واقع الناس ونفســـيتهم، إذ يقول (ح, ك) أن "الجفاف لم يترك رحمة بين الناس"، بمعنى أن المجتمع يتخلى عن قيمه ويدخل مرحلة الفوضى.

والحال أن هذه الفكرة صحيحة في حد ذاتها، فخلال الأزمة يتخلى المجتمع عن هامش التســـامح، وتتشـــدد المعايير، إذ يبلغ المجتمع أقصـــى حدوده لكي يســـتمر، وضـــريبة هذا الاستمرار يعبر عنها المجتمع بالتخلي عن الرحمة، أو انعدامها. إنه تعبير مباشر عن قساوة العيش في أيام الجفاف والقحط.

ينضـــاف معطى آخر إلى عنصـــر الرحمة، هو البركة، يرى مجتمع البحث أن الماء مرتبط أشد ارتباط بالبركة، وقد" تناقص معدلها في هذا الزمن"، وبانخفاض معدلها فإن الماء يتناقص كثيرا، إنها جدلية دينية تتأســـس على العبادة والأخلاق والقيم الدينية، وتجعل من الماء ووفرة الماء أو ندرته نتاجا لما هو ديني.

[1]–نقاش خلال أحد المناسبات الاجتماعية.

يربط الكثير من المبحوثين الجفاف بتهيئة الساقية بالإسمنت، إذ يقولون أنه" من اليوم الذي تمت هيكلة السواقي بالإسمنت نضب الماء"[1] وكأن الإسمنت لعنة تؤثر على الماء، ودليلهم في ذلك أن السـاقية العادية تروي النباتات والحيوانات على حد سـواء، وبجعلها مصفحة بالإسمنت، فهذا يعني القضاء على النظام البيئي بالمنطقة. ويفسره البعض على أنه نوع من عدم الرحمة التي أصبح الإنسان يتسم بها في هذا الراهن.



صورة رقم :5



صورة رقم :6

صور توضح تشييد القنوات الإسمنتية

فضلا عن هذا يرى المجتمع أن نضوب الماء والجفاف، هو علامة من علامات وصول الحياة إلى نهاياتها، فقلة البركة وانعدام الرحمة وقساوة قلوب البشر، هي صفات تتماشى مع هذه النظرة للكون، وهذا نوع من اليأس الاجتماعي الذي يعبر عنه المجتمع بنهاية العالم. فالماء بركة وهبة ونعمة من الله كانت في أوجها عطاءها عند بداية البشـر، ويتناقص عطاءها مع مرور السنوات.

يمكن القول أن دينامية تدبير الماء مرتبطة بالدينامية الدينية والاجتماعية، فالتصـورات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تتكون خلال فترات الندرة وفترات الوفرة تؤثر بشـكل أو بآخر في طرق التدبير والتوزيع والتعامل مع هذا المورد الذي يقل سنة بعد سنة.

[1]– مقابلات شفوية

2. مآل مجتمعات المياه السطحية والجوفية

سـيعاني حوض البحر الأبيض المتوسـط خلال العقود القادمة موجة جفاف واسـعة النطاق، وسـتتميز هذه المرحلة بقلة في التسـاقطات المطرية والثلجية، إضـافة إلى جفاف الكثير من المناطق الرطبة. وتؤكد العديد من الدراسات أن شمال إفريقيا سيتضرر كثيرا جراء هذه التغييرات المناخية.

إذا كان الجبل خزانا للماء بسبب كمية الثلوج التي تتساقط في أعاليه، وتمكن من جريان الماء خلال فترات الصـيف، فإن هذه التسـاقطات الثلجية عرفت تراجعا كبيرا، وبدأت بوادر هذه التراجعات تظهر على مسـتوى الواقع. حيث أتى الجفاف على أكثر الأماكن شـهرة بالمنابع المائية والتي تجري فيها المياه بشـكل دائم، وبدأت نتائجه تنعكس على المسـتوى الاجتماعي والبيئي والثقافي كذلك.

عرفت نسـبة انخفاض منسـوب المياه الجوفية انحدارا مهولا خلال السـنتين الأخيرتين، حيث كانت سـنة 2022 آخر سـنة امتلأ فيها حوض المنبع، كما أنه جف بعد بداية موسـم الصـيف ولم يسـتطع الفلاحون الاسـتمرار في السـقي التقليدي، وكانت هذه السـنة هي بداية ظهور الطبقة التي اصطلحنا عليها "فلاحون بدون ماء".



صور رقم 7: منبع عين السلطان قبل النضوب غشت 2022



صورة رقم : 8



صورة رقم :9

صور توضح نضوب ماء منبع عين السلطان غشت 2023

غني عن البيان أن جفاف النبع يعني نهاية التدبير التقليدي، ويعني كذلك القضاء على فئة الفلاحين الذين لا يملكون البئر، وهذا يعد تحولا اجتماعيا في المجتمعات التي تعتمد على المياه السطحية ولا تملك فائضا ماليا لحفر البئر، وقد أشرنا سابقا إلى هذه الفئة التي تغيرت أحوالها ولم تعد تزاول الفلاحة بعد نهاية السقي التقليدي.

يعتقد الكثير من الفلاحين أن سبب جفاف النبع هو نتيجة الاستخراج اليومي للماء الذي تقوم به شركة "عين السلطان"، صحيح أن هذه الشركة تستخرج كميات كبيرة من الماء، لكنها غير قادرة على التأثير على النبع، فإشكالية الجفاف ونضوب المنابع هي إشكالية بنيوية مرتبطة بالسياق العام للمناخ في شمال إفريقيا خاصة والعالم بشكل عام.

يبدو أن سؤالنا عن مآل هذا المجتمع السقوي مشروع لعدة غايات منها: أن هناك فئة عريضة من الفلاحين تعتمد على التدبير التقليدي وتكسب قوتها بحصص الماء التي تمتلكها، علاوة على أنه لا يمكننا الحديث على دينامية تدبير الماء دون الأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الجفاف وآثارها الخطيرة على المجتمع.

يشير صاحب "مجتمع المخاطرة" أولريش بيك" إلى فكرة غاية في الأهمية تتجلى في أننا " نعاين نهاية التعارض بين الطبيعة والمجتمع. أو أيضا بات يستحيل علينا فهم الطبيعة مستقلة عن المجتمع، كما يستحيل فهم المجتمع مستقلا عن الطبيعية"[1].

[1]–أولريش **(بيك)**، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كاثورة، إلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى،2009، ص: 173

ويضـيف أن" تحول التهديدات الحضـارية التي حولت الطبيعة إلى تهديدات اجتماعية، اقتصادية وسياسية تجعل النظام في خطر، يشكل تحديا في الحاضر والمستقبل"[1]، إذ أنه في "إطار الحداثة المتقدمة صار مستحيلا فهم المجتمع وكل النظم الجزئية –الاقتصاد، السياسة، الأسـرة، الثقافة–بمعزل عن الطبيعة. فالمسـائل البيئية لم تعد مسـائلا تدور في الجوار بل صـارت دون مواربة –إن في تكونها أو شكلها – مسائل اجتماعية. مسائلا تتعلق بالإنسان، تتعلق بتاريخية، وشروط حياته، وبعلاقته بالعالم وبالواقع وبتنظيمه الاقتصادي والسياسي."[2]

يتعلق الأمر إذا حسـب أولريش بيك بعدم إمكانية فصـل الطبيعية عن المجتمع، باعتبار أن الأثر بينهما مشـترك، سـواء أكان أثرا نفعيا أو أثرا ذا ضـرر، فإن العلاقة قائمة، وأي قراءة خارج هذا السـياق سـتعد قراءة قديمة ومملة. من هذا المنطلق فإن الجفاف هو ظاهرة طبيعية ستؤثر لا محالة على المجتمع ونظامه وثقافته واقتصاده.

يخلق وجود الماء في المجال توازنا من نوع خاص، لا يمكن لأي مورد آخر أن يخلقه، خصـوصـا في المناطق الجبلية، وبغياب هذه القوة سـيعرف المجتمع خللا واسـعا يؤثر على الأنسـاق الاجتماعية والثقافية، فمآل المجتمعات التي تعتمد على الماء في ظل أزمة الجفاف سيؤدي حسب المعطيات الميدانية إلى:

1. نهاية الفلاحين الذين يعتمدون على التدبير التقليدي، وليس لديهم القدرة على حفر البئر. وكنتيجة حتمية لهذه الوضعية سيفقد السوق حجما لا بأس به من الإنتاجية.
2. انتقال هؤلاء الفلاحين كعمال في الضـيعات الكبرى في فترات العمل وترك الأرض لرحمة السماء.
3. نهاية العرف كقانون اجماعة لتدبير الماء، وبعلمنا لوظيفة القوانين العرفية للمجتمعات السـقوية ندرك أنه يشـكل نسـقا ثقافيا وقانونيا مهما داخل هذه المجتمعات، فرغم أن العرف يسـري على تدبير الماء، إلا أنه عمليا يعد رابطا اجتماعيا يؤدي بشـكل غير مباشـر إلى تماسـك المجتمع الذي يعرف مرحلة انتقالية مهمة، –من التقليدي إلى التحديث–. وغياب العرف سيسرع من هذه العلمية الانتقالية خصـوصـا وأن المجتمع يعرف تباعدا بين الطبقات الاجتماعية.

---

[1]–نفسه، ص 174.

[2]–نفسه، ص:175.

4. عودة الفلاحة البورية للمنطقة بعد غياب دام عقودا من الزمن، وتعتبر هذه العودة تغيرا ثقافيا لأشكال الزراعات، وتماهيا مع واقع الجفاف.
5. إذا كان منطق المجتمع يعتمد على عمل الأبناء في ضيعات آبائهم، فإن الأمر اليوم لم يعد كذلك، إذ أن هؤلاء الأبناء انتهجوا سبيل الهجرة لتحصيل لقمة عيشهم بعد نهاية التدبير التقليدي.
6. نضوب مياه الآبار وصعوبة الاستمرار في الحفر، أولا لأنها عملية مكلفة ماديا، وثانيا تواجه عملية الحفر صعوبات مرتبطة بالجيولوجيا الجبلية، وتصل آلات الحفر إلى طبقات من غير الممكن اختراقها. مما أدى بالكثير من الفلاحين إلى التخلي عن هذه العملية.
7. ظهور بعض الأشكال التضامنية بين الفلاحين، حيث يتقاسمون مياه آبارهم مع الفلاحين اللذين نضبت آبارهم أثناء موسم السقي، وغالبا ما يكون هذا الشكل التضامني مبنيا على أساس القرابة أو الجوار، أو "الطعام والملح"، ولا تدوم هذه التضامنات كثيرا، لأن الغاية منها هي إنقاذ المنتوج من الضياع.
8. يعتمد مجتمع البحث الثاني على التدبير التقليدي بنسبة تصل إلى 80 %، وتتناقص مياه هذا النبع سنة بعد سنة، مما يعني تدهور قدرات الأفراد على التكيف مع الوضع، وبمجرد أن ينضب ماؤه، سيجد الفلاحون أنفسهم أمام معضلة صعبة يصعب حلها. ستكون الهجرة الخيار الوحيد أمامهم.
9. التخلي عن أنواع كثيرة من المزروعات التي تعتمد على كمية كبيرة من المياه، حيث أن دورة النوبة تتأخر على مثل هذه الأنواع، مما يؤكد أن الماء لا يتحكم في المجتمع فقط وإنما يتحكم في ثقافته الزراعية أيضا.

عموما يمكن القول إن مجتمعات الدراسة بعد موجة الجفاف ستعرف تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية مهمة، فلا مجال للشك أن الجفاف يؤثر على واقع المجتمع، لذلك يجب أن ندق ناقوس الخطر كباحثين في مجال الماء، فالمجتمع الزراعي السقوي لا يمكن أن يتأقلم مع وضعية الجفاف دون أضرار، وستشكل هذه الأضرار تحديا كبيرا للدولة، لأن ما تعرفه المنطقة يسري على العديد من المناطق في المغرب.

تحليل المعطيات الكيفية لبعض المقابلات.

1. المقابلة رقم: 2

الجنس: ذكر المهنة : وقاف الماء/ مرشح سياسي السن : 42

✓ **الماء وأشكال تدبير وتحول تصور الامتلاك: ماء الدولة أم ماء الجماعة.**

– لا يمكن أن نجزم بخصـوص هذه القضـية، لأن الماء ارتبط بالقبيلة والجماعة، ولم تكن للدولة أي يد فيه، صـحيح أن الباشـا يملك حق التدخل ويمتلك بعض الوثائق الخاصـة بالماء في مقر الباشـــوية، لكن الماء ظل مرتبطا بالقبيلة، وفي النهاية الله هو الذي يتكلف بإنزال المطر الذي يتحول إلى ماء يسقي به الناس. ما أراه أن الدولة بدأت تتدخل في شؤون الماء كثيرا في السنوات الأخيرة، عبر إعطاء التراخيص ومنعها.

تحليل:

يمكن القول إن هذه الرؤية للماء تقدم لمحة عن التحول الذي تعرفه ملكية الماء خلال السنوات القليلة الماضية. إن نظرة الإنسان المغربي للكون بشكل عام، وللماء بشكل خاص، تحددها المرجعية الدينية من جهة، والثقافية والاجتماعية من جهة أخرى، فكل ما يأتي من "السـماء فهو من عند الله"، والماء هو هبة من الله لعباده في الأرض. لذلك نجد أن المجتمع المغربي يعتقد ويؤمن أن الماء مرتبط بشـكل أسـاسـي بما يقوم به الإنسـان من أعمال في الأرض.

بعد صياغة قانون الماء وتعديله في سنة 1995، عرفت ملكية الماء تحولا كبيرا، حيث أصـبحت الدولة تسـحب قوة امتلاك الماء من يد "اجماعة" والأفراد شـيئا فشـيئا، فبموجب هذا القانون قلصـت حرية الفلاحين في الوصـول إلى الماء. فحفر الآبار أو الاسـتفادة من ماء النهر يتطلب ترخيصـا من وكالة الحوض المائي، يمكن للمسـتفيد بموجبه سـحب الماء/ أو حفر البئر أو تعميقه.

✓ **القبيلة و اجماعة: تدبير الماء : التفكك والاستمرارية.**

لا أحد بقي مرتبطا بالجماعة اليوم، وذلك لأن الماء نضـــب وتفرق الناس، حيث كان الماء مسـؤولا عن جمع الناس في أمكنة التوزيع، حيث أنه رغم الصـراعات التي كان تقوم أثناء الماء، إلا أنها كانت تحدث تواصلا بيننا، وبصفتي مسؤولا عن توزيع الماء كنت أسعى

دائما إلى فض النزاع، وإذا خرجت الأمور من يدي ووصـــلت إلى المحكمة، أذهب بصـــفتي شاهدا في القضية، وهناك قضايا لا زالت قائمة في المحكمة.

تخلص الناس من الجماعة لأنهم أصـــبحوا مســـتقلين عنها بالمال والأولاد، كما أنهم يربطون الجماعة بكثرة الفسـاد، وأنها لم تعد تمثلهم، بل تمثل أصـحاب المال، وجزء من هذا صحيح لأن الزمن تغير كثيرا.

أنشـأت جمعية لتهيئة قنوات السـواقي المائي، وقمنا بالظفر بمشـروع لفعل ذلك، والحمد الله هيئنا جل القنوات تقريبا، ومنذ ذلك الحين انقطعت المياه، كما أننا أردنا أن نقوم بمشـروع حوض ماء كبير يعمل بالطاقة الشـمسـية، لكن الناس لم يقتنعوا بالأمر، وتجربة الجمعية لم تنضج في مجتمع البحث بالشكل الذي يسمح بنجاح هذه الفكرة."

تحليل:

يشـــير Grigori lazarev، إلا معطى مهم بخصـــوص عوامل تفكك المؤســـســـات التقليدية، إذ أن التدخل الفوري والعنيف للدولة في المجتمع القروي أدى إلى مواجهة الفلاح مع البيروقراطية، والمساطر الجديدة، وتقنيات جديدة، كما أدخلت شخصيات جديدة، مما أدى إلى خلق تراتبية جديدة في الحقل الاجتماعي.

هذه التراتبية ســتزعزع اســتقرار المجتمع القروي التقليدي وتؤســس لتحوله على جميع المستويات، فتحديث المؤسسات الاجتماعية وجعلها المنافس الرئيسي للهياكل القديمة، التي حاولت الفلاحة المغربية العيش بداخلها، جعل المجتمع القروي يعيش عدم الأمان. وقد سبق وأشرنا إلى عامل الأمان ودوره في انتقال القوة لمؤسسات الدولة.

يثبت الجواب الخاص بالجمعية، أن تجربة المجتمع المدني لم تنضج بعد بالشكل الذي يســـمح لها بالتغلغل في المجتمع، حيث أن ذلك التذبذب الحاص بين اجماعة والدولة في امتلاك الســلطة على الأفراد يعمل بشــكل ســلبي، لا يخدم الجمعية، أضــف إلى ذلك أن الجمعية كنتاج للفاعل السياسي الذي يعد فاقدا للشرعية داخل المجتمع، لأنه يخدم مصالحه لا مصالح المجتمع، من هذا المنطلق لم تنجح الجمعية.

✓ **التدبير التقليدي والتحولات الاجتماعية والثقافية.**

أنظر مادة الوقاف.[1]

يتم توزيع الماء بناء على نظام قديم لا نعرف كيف تم إرســـاءه، أو كيف تم توزيع الحصــص.[2] ســمعت أن الماء وزع بناء على المحســوبية والزبونية، والقوة والســلطة والماء والأرض، خصوصا في فترة الاستعمار.

كانت هناك تحولات كبيرة مست المجتمع والناس، حيث انتقل الناس من الزراعة البورية إلى زراعة الورديات، وحققوا أمولا طائلة واشتروا الأراضي والآلات الفلاحية، والسيارات وذلك بالاعتماد على ماء الســـاقية، وذلك خلال العقود الأخيرة من الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، حيث غطت وفرة الماء جميع المســـاحات المزروعة بالتفاح والخوخ، وغيرها من المزروعات الأخرى.

تحليل:

إن دور الماء في المجتمع القروي الفلاحي الذي يعتمد على الســقي مهم جدا، فمؤشــر التنمية يقاس بالدخل الفلاحي، والآليات الزراعية وتحســن وضــعية الفلاح بشــكل عام، وقد ساهم الماء في إحداث مثل هذه التحولات في مجتمع البحث.

حيث كانت لوفرة المياه وتعدد المنابع أثرا مهما على التغييرات الاجتماعية التي طالت مجتمع البحث. يشـــير (ع.بر) أن كثرة المنابع المائية بالمنطقة دفعت الســـكان إلى زراعة الورديات، حيث كانوا يكتفون بزراعة" الذرة والشـــعير..." وغيرها من الزراعات المعيشـــية. وبملاحظة المجتمع للتغيرات التي بدأت تطرأ على هؤلاء الفلاحين الذين انتقلوا الى زراعة الورديات، انبثقت حركية اجتماعية عامة في المجتمع، وعرف ثمن الأرض ارتفاعا مهما عبر السنوات، ليصل ذروته اليوم.

✓ **الأرض والماء: التراتبية الاجتماعية وعلاقات السلطة والصراع.**

ليس للماء علاقة بالأرض، فحصـــص الماء ليســـت مرتبطة بالأرض ووزعت حســـب تقســـيم قديم. أجل إن من يملك حصـــصـــا كبيرة من الماء، يعتبر من الأعيان وكبار القبيلة لأنهم يتمتعون بسلطة مكنتهم من الحصول على هذه الحصص في القديم، ونلاحظ ذلك مع

[1]- أنظر مادة الوقاف : ص: 145- 185.

[2]-أنظر الجانب الميداني، ص 187.

عدة أسـر حيث إن اسـمها (قوتها الرمزية) تتحدث عنها، وقد أعانهم الماء في اكتسـاب قوة ورأسـمال مادي كبير، حيث أن تلك الحصـص سـاهمت في ازدهار محصـولهم، ومن تم التوسع وشراء أراضي أخرى في المنطقة أو منطقة أخرى.

تحليل:

حسب عبد الله حمودي، فإن التراتب الاجتماعي محدد سلفا، وينبني على توزيع الثروات في المجال عبر تحديد رئيس يمثل النخبة. لهذا يظهر الماء "كأفق للتواصـل مع السـلطة والتراتب الاجتماعي، بمعنى أن القوة هي التي تسـير الماء منذ القديم إلى الآن. أو بتعبير آخر الماء صـديق الأقوياء، فالماء هو الرهان الذي تقاس به جميع مسـتويات التنظيم الاجتماعي، فبالرغم من وجود إجراءات عرفية تسـبق توزيع الماء، فإن تملكه الحقيقي يبقى مرهونا بتنافس مفتوح حوله ونتاج علاقات القوة والتضـامن، بمعنى أن التوفر على حقوق الماء يقتضي التوفر على القوة للدفاع عنه."[1]

بناء على ذلك فإن امتلاك الأرض والماء يعني امتلاك قوة الدفاع عنهما، مما يرفع قيمة الأعيان ورأسـمالهم المادي والرمزي. ويمكن القول أن التراتب الاجتماعي في الراهن ينبني ويتأسـس على ملكية الأرض والماء، والقدرة على الدفاع عنهما ضـد كل المتغيرات المناخية والاجتماعية، فالاستمرارية في سلم الهرمية يقتضي تحديث آليات السقي والزراعة، فالنخبة في مغرب اليوم هي التي تمتلك القوة التكنولوجية وتسخرها لخدمة الأرض والماء.

"كان الماء سببا في كثير من الصراعات بين الأفراد، حيث أن(ع.ع) ضرب أحدهم بالمعول لأنه سرق ماءه، فتدخلنا للحد من القضية قبل أن تصل إلى المحكمة، فعوضه عن الضرر الذي لحقه جراء الضربة. كما أننا نتعرض خلال التوزيع لمشادات كلامية قد تصل إلى السب الشتم، والضرب، إذا ما لم يتم التفاهم حول التوزيع، أو السقي بالليل والنهار...

ونعالج مثل هذه المسائل بالحق/الأنصاف، حينما كان الماء لا يزال جاريا في السواقي، أما الآن فنضب الماء ولم يعد الأمر قائما. وهناك خلافات توجه أصحابها إلى المحكمة ولم يتم البث فيها إلى حدود الساعة، خصوصا وأن الماء نضب."

[1]– امحمد **(مهدان)**، الماء والتنظيم الاجتماعي، ص: 164.

تحليل:

يعود سبب هذه النزاعات إلى أهمية الماء كمجال ومركزيته، حيث أن توزيع شبكة الري عبر خريطة الدوار جعل منه مجالا خصبا للصراع ومصدرا متواصلا للنزاعات والمشاكل، سواء ما تعلق منها بحق ملكية مصادر الماء، أو تعلق بأشكال التوزيع والتدبير. غالبا ما تتدخل اجماعة كقوة اجتماعية لتحق الحق بين الأفراد والجماعات المتخاصمة، وتفضي عملية التفاوض إلى تراض يكون غايته جزر وردع هذه السلوكات التي تخل بالنظام العام.

✓ **الماء والتضامن الاجتماعي.**

هناك عدة طرق يتضامن فيها الفلاحون فيما فبينهم، وذلك لمرور عملية السقي في هدوء وبدون صراعات، حيث نجد نظام "تساواطت[1]، الذي تقتسم فيه المدة الزمنية وصول الماء بين الفلاحين، عندما لا يتم التفاهم بينهم على السقي. كما نجد صيغا أخرى مثل التعاون مع الذين فقدوا ماء البئر في فترة الصيف.

هناك أيضا التويزة التي نخصص لها يوما، ونجتمع فيه لتنقية الساقية وصيانتها قبل أن نهيئها بالإسمنت، ونحدد قدرا ماليا يساهم به كل فرد من أجل وجبة الغذاء، أما اللذين لا يملكون من يمثلهم فيأدون ثمن العامل اليومي.

تحليل:

رغم نضوب الماء يحتفظ المجتمع بأشكال التضامن الاجتماعي، وتعرف هذه الأشكال تغيرا وتحولا حسب سياقات وظروف اجتماعية محددة، فالانتماء إلى المجتمع الواحد المهدد بالجفاف، لا يضع كثيرا من الحلول أمام الفلاحين، حيث يصبح التضامن قوة قهرية وجبرية تفرض نفسها على الأفراد، لأنهم مهددون بنفس القدر. لذلك تتطور هذه الأشكال التضامنية من تساواطت واقتسام ماء البئر وغيرها من الأشكال التضامنية الأخرى.

✓ **تدبير الماء: التهيئة الهيدروفلاحية والتقنية والآبار.**

تقدم الدولة إعانة في مجال تدبير الماء، تتمثل في تجهيز الأرض، ولأنني لا أملك بئرا ليست لي دراية بهذه المساطر، يمكن القول أن الآبار أعانت فلاحي المنطقة (مكوار- المحامي) على تحقيق ثروة كبيرة، كما أنهم استغنوا على التدبير التقليدي، لا أعتقد أن الناس

[1]-أنظر الجانب الميداني الصفحة: 273.

لديهم دراية بقانون الماء، فمزال الناس لا يدركون القانون ولا يتعاملون به، وقد اســـتفدت من تجربة الترشح في الجماعة المحلية لايت سبع، بهذا الخصوص.

تحليل:

يمكن تحليل هذا القول على أن الفلاح الذي لا يملك أرضــا شــاســعة، ولا يملك بئرا لم يســتفد برامج التهيئة الهيدروفلاحية، كما يصــرحون بأن الماء والتهيئة الهيدروفلاحية شــكلا دفعة قوية لبعض الأفراد، حيث حققوا ثروة مادية مهمة بحسب رؤية مجتمع البحث نفسه.

ونلاحظ أن هناك هوة خلقت بين من يملك البئر، وبين من لا يملكه، مما يؤكد فرضية التفاوت الطبقي الحاصـــل في المجتمعات الزراعية، صـــحيح أن المجتمع المدروس كان مجتمعا انقســـاميا تغيب فيه الطبقية واحتكار الســـلطة، لكن هذه التحولات الســـريعة قلبت الموازين وغيرت البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

✓ **الماء والجفاف: مآل مجتمعات المياه السطحية والجوفية**

كما ترى لقد نضــب الماء، ولم يعد النظام قائما، الجفاف حل، وتوقف الســقي التقليدي، وكما تلاحظ تضــرر الكثير من الفلاحين من جراء توقف الســقي التقليدي، وهاجر بعضــهم خصــوصــا الذين لم يستطيعوا القيام بحفر البئر، أما الذين يعتمدون على النظامين فلم يتأثروا بنهاية هذا النوع من التدبير، بخصوص المستقبل لا أعرف إن كان سيعود هذا النظام أم لا، لأن الكثير من الأنظمة تضررت كثيرا وبقي نبع تلعينين في المنطقة.

تحليل:

غني عن البيان أن جفاف النبع يعني نهاية التدبير التقليدي، ويعني كذلك القضاء على فئة الفلاحين الذين لا يملكون البئر، وهذا يعد تحولا اجتماعية في المجتمعات التي تعتمد على المياه الســطحية ولا تملك فائضــا ماليا لحفر البئر. يخلق وجود الماء في المجال توازنا من نوع خاص، لا يمكن لأي مورد آخر أن يخلقه، خصــوصــا في المناطق الجبلية، وبغياب هذه القوة سيعرف المجتمع خللا واسعا يؤثر على الأنساق الاجتماعية والثقافية.

2. المقابلة رقم : 4

الجنس: ذكر المهنة: فلاح يعتمد على السقي التقليدي السن: 66

✓ **الماء وأشكال تدبير وتحول تصور الامتلاك: ماء الدولة أم ماء الجماعة.**

الماء ماء الله "سـيدي ربي" يعطيه ويمنعه عن الناس بسـبب أعمالهم، لا أملك بئرا ولا أعرف تلك المسـطرة التي يتبعها الناس للحصـول على الترخيص، لكن يقولون أن الماء للدولة، كل ما يوجد تحت 6 أمتار هو ملك للدولة وهي لها حق التصرف فيه.

تحليل:

إن التحولات التي عرفها تاريخ ملكية الماء تثبت أن الجفاف يتحكم في دينامية تدبير الماء بشكل مباشر، خصوصا في المناطق التي تشهد نضوبا للمياه، فهاجس الدولة الأساسي هو التوزيع المتوازن للماء، حيث بدأت تربط بين سـد وآخر عبر ما يسـمى بالطريق السـيار للماء، وتبرز هذه الاسـتراتيجيات حرص الدولة على الاسـتفادة ونقل المياه من أماكن الوفرة إلى أماكن الندرة. صـحيح أن هذه الطرق تخدم المشـاريع الاقتصـادية للبرجوازية الوطنية* والاستعمارية، لكنها في نفس الوقت تؤكد على تحول ملكية الماء إلى يد الدولة.

لهذا يؤثر خطاب الدولة على المجتمع فتتغير التصـورات والذهنيات والتمثلات التي يحملها المجتمع على الماء وتدبيره، لذلك نجد أن المجتمع يدرك التحولات ويعبر عنها بطريقته الخاصـة، وكلما شـهدت المنطقة تغييرات مناخية، كلما تغيرت البنيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع، إنها علاقة مترابطة لا يمكن أن نفصل فيها بين بنية والأخرى.

✓ **القبيلة واجماعة: تدبير الماء: التفكك والاستمرارية.**

إن عاد الماء سـتعود القبيلة كما كانت من قبل، ولكن مادام الماء غائبا فإن القبيلة/ اجماعة لن تعود، لأن الماء هو الذي يجمع الناس، لقد حققا نوعا من الأرباح، ولكن أصـحاب الآبار والضـيعات الكبيرة هم الذين راكموا ثروة كبيرة، أما نحن فلا نربح كثيرا. كل شيء تغير في هذا الزمن ولا أحد يعرف إلى أين يتجه الناس.

تحليل:

*– يصعب الحديث عن مفهوم البرجوازية الوطنية في المغرب وذلك لعدة اعتبارات انظر آلان تورين نقد الحداثة.

يؤمن مجتمع البحث أن بعودة الماء ستعود القبيلة، وهذا يؤكد أن الماء يمكن أن يجمع بين الأفراد، ويحقق اللحمة الاجتماعية، وذلك راجع لقوته داخل المجال والمجتمع. لاحظنا أن الأفراد الذين لا يملكون البئر ويعتمدون على السقي وثروتهم قليلة مقارنة بالآخرين، أكثر تشبثا بالهياكل التقليدية، إذ يقرون بوجود القبيلة واجماعة رغم اعتراف الآخرين بتقهقرها، إنه صراع خفي، فالثروة تقدم ذلك الإحساس بالأمان، ويصبح التشبث بالدولة ومؤسساتها أكثر أهمية من التشبث بالمؤسسات التقليدية، بينما قلة الثروة أو نقصانها يدفع ببعض الأفراد إلى التشبث بالقبيلة و اجماعة من أجل الأمان الذي تضمنه لهؤلاء الأفراد.

- ✓ **التدبير التقليدي والتحولات الاجتماعية والثقافية.**

القبيلة واجماعة هي التي كانت تدبر الماء وتفوضه للوقاف، وهو شخص موثوق ننتخبه ليتكلف بهذه العملية، حيث يملك دفترا يسجل فيه كل النوب، تتم هذه العملية في ظروف جيدة وأحيانا في ظروف مشحونة ومليئة بالغضب حسب الفصل والحرارة.

هناك النوبة وماجور والليستا، وكل حق لديه أناس يستفيدون منه، حسب كل ساقية وربطة، تستمر النوبة في ساقية ايت لحسن وحساين تستمر 15 يوما، ويسقي بها كل المستفيدين، قد يوزع الماء بالفأس عليهم وإذا تمت هذه العملية تقلص عدد الساعات، فمثلا إذا كان صبيب الماء فأسين والشخص يملك ساعتين فإنه يستفيد من ساعة.

المرأة لا تشارك في عملية التدبير وإنما قد ترسل زوجها أو أحد أقربائها ليتكلف بحصتها ويعلمها بموعدها ومتى يجب أن تقوم باستلام الماء من الفلاح الذي قبلها.

لقد كان الماء سببا في غنى الناس، أذكر أن المياه كانت وفيرة جدا خلال القرن الماضي، إذ كانت عدة عيون متفجرة في المنطقة (عين أبواع–عين جراح–عين سلطان) وغيرها الكثير، كان الماء متدفقا من كل مكان. يقولون أن أول من أدخل الورديات إلى المنطقة هو فرنسي يسمى بيكيس، هو الذي ترك الأرض لايت بريك فأصبحوا أغنياء اليوم بسببها.

اغتنى الناس من زراعة التفاح، والذين يملكون البئر قلة أنذك لصعوبة حفره، حيث كان الحفر بسواسا يأخذ وقتا طويلا، ومن التفاح اشترى الناس الأرض والآلات الفلاحية، داخل المنطقة وخارجها في ضاية عوا ولعنوصر.

تحليل:

إن وجود المـاء واســـتمراره في المجتمع يعني أن اجمـاعـة هي من تتكفـل بتـدبيره الاجتماعي والثقافي، خصـوصـا وأن الماء يشكل المادة التي تجمع الناس كل مسـاء ليتداولوا فيها ويوزعوها حســـب الحقوق المعروفة، وتعد هذه المجالس فرصـــة للتداول والنقاش حول مستجدات الفلاحة والمجتمع بشكل عام.

فضلا عن أن المرأة لا يمكن أن تشارك في توزيع الماء، باعتباره موردا مرتبطا بالرجل، وبمجالسـه، كما أن هناك تقسـيما اجتماعيا على أسـاس الجنس، يجعل المرأة غير قادرة على المشاركة في توزيعه.

إن وفرة الماء في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي شكلت عاملا مهما في اسـتقرار الأمازيغ في المنطقة، وقد اسـتغلت هذه الوفرة في تحقيق تنمية مهمة خلال هذه السـنوات، ومع بداية التهيئة الهيدروفلاحية أصـبحت الحاجة ماسـة للآبار، هذه التهيئة لن تمس ســوى القليل من الضـــيعات الفلاحية الكبيرة، والتي تملك موارد مالية للتعامل مع هذه التغييرات.

وقد كانت لوفرة المياه وتعدد المنابع أثرا مهما على التغييرات الاجتماعية التي طالت مجتمع البحث. ودفعت كثرة المنابع المائية بالمنطقة السكان إلى زراعة الورديات، حيث كانوا يكتفون بزراعة" الذرة والشـــعير..." وغيرها من الزراعات المعيشـــية. وبملاحظة المجتمع للتغيرات التي بـدأت تطرأ على هؤلاء الفلاحين الـذين انتقلوا الى زراعـة الورديـات، انبثقـت حركية اجتماعية عامة في المجتمع، وعرف ثمن الأرض ارتفاعا مهما عبر السنوات، ليصـل ذروته اليوم.

- ✓ **الأرض والماء: التراتبية الاجتماعية وعلاقات السلطة والصراع**

لا، لم يكن للماء علاقة بالأرض أثناء التوزيع الأول، بل كان هناك أناس يعرفون أهمية الماء في المسـتقبل، وكانوا يدفعون المال للوقاف فيزودهم بالحصـص المائية ولأنه كان وفيرا لم يكن أحد يسـأل لما أخذ ذلك الشـخص كثيرا من الماء، أضـف إلى ذلك أن الناس لم يكن لـديهم زراعـات كثيرة وبـالتـالي لا يحتـاجون المـاء، كـان عـامـة النـاس يفكرون فيمـا يـأكلون ويشـربون لم تكن لهم رؤية مسـتقبلية، وكم من شـخص اشـترى مسـاحات كبيرة من الأرض مقابل حفنة زرع أو ذرة.

من يملك الماء هو شـخص غني طبعا لأن لديه مزروعات يسـقيها وتنتج، معروف أن من يملك الماء والأرض شخص ميسور ماديا ومن أكابر الناس وهذه معلومة متفق عليها منذ القديم، لذلك كنا نسـارع لشـراء الأراضـي وزرعها. نعم كان الماء سـببا في ربح المال هناك الكثير من العائلات اغتنت من ماء السـاقية (ايت المجاطي والمحامي وايت بريك) قاموا بسقي مزروعاتهم بالساقية والآن هم من أغنياء ايموزار كندر.

لابد من المشـاحنات أثناء التوزيع إنه الماء، إن أخذو حقك ضـاعت مزروعاتك وانتهت، لذلك تجد الصـراع الكل يريد أن يسقي لأن مصـيره مرتبط بتلك السـاقية التي يسـقي منها خصـوصـا إن لم يكن يملك البئر. ولذلك وقفت القبيلة في وجه الشـركة وحاولت إيقافها لكننا لم نستطع لتدخل الدولة فيها، وقد اعتقل الكثير من الناس الأشخاص في تلك الأيام.

تحليل:

كان التراتب الاجتماعي دائما في صـلب البنيات الاجتماعية، ويظل في جميع الأنسـاق نتاجا موضـوعيا لتاريخ من العلاقات والممارسـات التي تنكب في المجال. إن نقص المياه أو جفافها يمكنه أن يقوي هوة اللامسـاواة بين البنيات، خصـوصـا في المناطق القروية، وبالتالي توسـيع النتائج الاجتماعية والاقتصـادية، يتميز الماء بهذا المعنى بقدرته على توسـيع رقعة التفاوت الاجتماعي.

بناء على ذلك فإن امتلاك الأرض والماء يعني امتلاك قوة الدفاع عنهما، مما يرفع قيمة الأعيان ورأسـمالهم المادي والرمزي. ويمكن القول أن التراتب الاجتماعي في الراهن ينبني ويتأسـس على ملكية الأرض والماء، والقدرة على الدفاع عنهما ضـد كل المتغيرات المناخية والاجتماعية، فالاستمرارية في سلم الهرمية يقتضـي تحديث آليات السقي والزراعة، فالنخبة في مغرب اليوم هي التي تمتلك القوة التكنولوجية وتسخرها لخدمة الأرض والماء.

- ✓ **الماء والتضامن الاجتماعي.**

هناك التويزة نجتمع فيها لتنقية السـاقية كل مجموعة تسـتفيد من سـاقية يجب عليها تنقيتها والكل يشارك إما بالمال أو بالعمال، كان ذلك قبل التهيئة الاسمنتية لأن الماء نضب مباشرة بعد التهيئة.

تحليل:

يعد الفعل التضـــامني فعلا ملزما للجميع، إذ يتصـــف بالقهرية والجبرية، التي تضـــمن بقاءه واســـتمراره، فمثل هذه الأشـــكال التضـــامنية تقوي التلاحم الاجتماعي وتمنع كذلك الصراعات من البروز والانفجار، لأنه تضامن يجمع كل أطراف القبيلة دون التمييز بينها.

✓ **تدبير الماء: التهيئة الهيدروفلاحية والتقنية والآبار.**

تقدم الدولة الإعانة لمن يملك أرضـــا كبيرة، أما أنا فلا أملك الأرض الكافية، ولا أملك بئرا كذلك، كنت أعتمد على الســـاقية، وكما ترى لم يعد الماء موجودا لذلك أزرع بعض المزروعات في فصل الخريف والشتاء التي تعتمد على المطر. يبقى السقي بالغمر (صوبا) أحسن من الري بالتنقيط والله اعلم.

نعم كل اللذين يملكون البئر يســتمرون في الإنتاج رغم صــعوبة الظروف، فكثير منهم نضب ماء بئره وبدأ يسقي بمياه الصرف الصحي أو بمساعدة من جاره إن تعاون معه.

تحليل:

يمكن القول بأن الفلاح الرأسـمالي يسـاهم بشـكل أسـاسـي في القضـاء على الفلاح الصـــغير، إذ لا يكتفي بالاســـتفادة من دعم الدولة فقط، ولكن يغلق الباب أمام الضـــيعات الفلاحية الصغيرة ويدمرها ويوسع نطاق استثماره.

أضـــف إلى ذلك، أنه بعد نضـــوب الماء عاد الفلاح الذي يملك البئر إلى الزراعات البورية والمعيشـية والتي تؤكد أن وضـعية الفلاح الذي يعتمد على السـاقية باتت وضـعية متأزمة، وتحتاج تدخلا سريعا من طرف الدولة.

✓ **الماء والجفاف: مآل مجتمعات المياه السطحية والجوفية**

لم يعد هناك تدبير تقليدي للماء كما ترى، الجفاف أتى على كل المنابع المائية، من له البئر سـيسـقي ومن لا يملكه انتهت مهمته كفلاح، عليه أن يجد مصـدرا اخر للرزق إن أراد العيش، أولادنا يرعون الغنم، ويعملون في ضيعات أخرى، بعد أن كنا نربح قدرا من المال من قطعة الأرض التي نملكها، نطلب من الله أن يعود الماء.

تحليل:

يحس المجتمع القروي بخطورة الأزمة المائية القادمة، فالجفاف ظاهرة ترتكز على التغييرات المناخية، ونجد أن الجفاف يؤثر على البنيات الاجتماعية الثقافية للمجتمع الزراعي بشـــكل مباشـــر، فالتدبير في أوقات الندرة يختلف عن التدبير في أوقات الوفرة، إذ تصـــبح

القوانين العرفية أكثر صـــرامة في فترات الجفاف. غير نضـــوب الماء من حالة المجتمع القروي، حيث أدى إن تغيير بنيات المجتمع، ودفع بالكثرين إلى التفكير في خيارات الهجرة.

3. المقابلة رقم : 6

الجنس: ذكر المهنة: فلاح يعتمد على السقي التقليدي/ والعصري السن: 76

✓ **الماء وأشكال تدبير وتحول تصور الامتلاك: ماء الدولة أم ماء الجماعة.**

الماء ماء الدولة، والأرض لأصـحابها، عندما يتنازع شـخصـان حول الماء يذهبان إلى القضـاء، اجماعة هي التي تسير الماء لكنه في الأصـل يعود للدولة. أصـبحت الدولة تتحكم في الماء بشكل كبير، الدولة تملك الرؤية الاستراتيجية لسير الأمور.

تحليل:

بهذا الصـــدد تقول رحمة بورقية " ليس من الصـــدفة أن يقرن المثل الشـــعبي "المخزن بـالمـاء"... فـالمخزن في تصـــور الفرد هو الـذي يوزع الأراضـــي، وهو الـذي يعطي القروض...إذن فسلطة المخزن هي سلطة لامتناهية"[1].

وتضيف " ان انهيار المؤسسات القديمة أو بتعبير أصح انهيار الوظائف الحيوية التي كانت تؤديها هذه المؤســـســـات داخل الوســـط القروي، كالزاوية أو الجماعة أو اللجوء إلى العرف، وذلك بفعل تحول المجتمع وبفعل التدخل المباشـر للدولة، لم يكن من الممكن إلا أن يؤدي إلى كون الدولة ستأخذ على عاتقها الوظائف التي كانت تؤديها هذه المؤسسات، كقوة جبارة في يدها كل الحلول."[2]

من هنا تبرز الدولة في ذهنية الفرد كقوة جبارة تملك الحل للأفراد، رغم وضـعية الأزمة المناخية التي يتخبط فيها مجتمع البحث، وتأتي هذه الرؤية نتيجة ضـــعف الذي تعرفه المؤسسات الاجتماعية، وقوة مؤسسة الدولة الذي بدأت تحتل الهوة الكامنة وراء ضعف هذه المؤسسات.

✓ **القبيلة واجماعة: تدبير الماء: التفكك والاستمرارية.**

[1]- رحمة يورقية، مرجع سابق، ص 192-193

[2]- نفسه، ص: 193.

إن عادت الماء لابد أن تعود القبيلة لأن كل فرد يعرف ماءه، ويمرره لأبنائه بالإرث، وهكذا تستمر القبيلة، فالقبيلة مرتبطة بتوزيع الماء وحقوقه. هناك انصهار بين مختلف الأفراد في تشكيل القبيلة.

تحليل:

هناك مفارقة واضحة/ وهي أن الأشخاص المسنين الذي استفادوا لمدة طويلة من ماء السـاقية واندمجوا مع اجماعة والقبيلة يربطون الماء بالقبيلة وبوجودها، وكأن الماء هو ذلك العامل الأساسي لوجود القبيلة، ومثل هذه الرؤية نجدها عند حسن رشيق عندما درس الطقوسي والسياسي بالأطلس الكبير، حيث وجد أن وجود القبيلة واكتمالها يدخل في صلب نسق الدفاع عن السواقي وتحصين الحصص المائية، وهو نفس ما توصل إليه، قبله جاك بيرك في قبيلة سكساوة، حيث اعتبر أن الماء الذي يعبر بين القبائل هو الذي يؤسس للحمة واستمرار التضامن ونبد الصراع.

- ✓ **التدبير التقليدي والتحولات الاجتماعية والثقافية.**

الماء الذي يخرج من النبع يقتسم على ثلاثة سواقي، ساقية للمشاشة، وساقية للسوق، أما ساقيتنا فتقتسم على ثلاثة، ويستمر الماء في الجريان حتى أبعد نقطة (يفصل في حقوق الماء الخاصة بساقية لحروش)[1]، الليستا نظام فرنسي انتزع بموجبها الماء من القبيلة وأعطي للأعيان والخونة.

لازالت القبيلة قائمة، حيث نحدد الوقاف الذي يملك حصص كل فرد ويعرفها، وتتدخل الدولة في شخص القائد أو الباشا بعد تحديده، حيث يكون معروفا لدى المخزن، وذلك درء للمشاكل والموثوقية، حيث يعتبر الوقاف شاهدا في الصراعات التي تنشب على الماء. القبيلة تضم الأمازيغي والكندري والعربي، لكل نوبته الخاص وأرضه. تم توزيع الماء بالمحسوبية والزبونية في زمن قديم، الماء كله فساد وظلم.

تحليل:

يعتقد الكثيرون أن القبيلة لا زالت صامدة أما تغيرات المجتمع، وقد يعد هذا مجرد إحساس نوستالجي يراود الأفراد اللذين عاشوا فترة طويلة تحت حكم اجماعة والقبيلة باعتبارها

[1] _ أنظر الجانب الميداني: النوبة: نظام التدبير العرفي الرئيسي.

تنظيما قويا يمنح الفرد شـــعورا بالأمان. حيث إن تقهقر وتفكك وتقلص دور المؤســـســـات التقليدية في المجتمع المغربي، راجع لعدة عوامل، بنوية ســياســية، واجتماعية واقتصــادية، فالاتجاه نحو الفردانية في المجتمع المغربي عامل من العوامل الأســاســية في تدهور هذه المؤسسات.

✓ **الأرض والماء: التراتبية الاجتماعية وعلاقات السلطة والصراع.**

حســب الحالات، يمكن أن يتم حســم الصــراع في مكانه وتقوم اجماعة بالحكم على المذنب بالحق، أو بالذهاب إلى المحكمة، وإذا تمت عملية السـرقة فإن الفلاح يجمع شـهودا ويقصد القيادة لوضع الشكاية.

هناك صـراع بين الكندري والامازيغي، وهو صـراع كبير، حيث يحاول "الشـلوح" السـطو على مياه الكندري، لكنهم وجدونا صامدين في وجوههم، في ساقية ايت لحسن وحساين هناك فساد كبير بين الناس.

تحليل:

تمكننـا الموارد الطبيعيـة من قراءة التـاريخ والمجتمع، وتعمـل على توضـــيح البنـاء الاجتماعي وتفســـير التراتب الاجتماعي داخل البنيات القبلية، فامتلاك الأرض والماء، ليس هو امتلاك الأرض وحدها، وغالبا ما يترتب عن ملكية الأرض والماء تصـنيف عال في سلم التراتب الاجتماعي في القبيلة.

إن تحلل المجتمع وانعتاقه من حبل اللاتراتب اجتماعي، شكل دفعة نوعية لصناعة هذه النخبة المهيمنة، حيث لم تعد هذه النخبة الجديدة تكتفي بالتحكم في تدبير الموارد الطبيعية واحتكارها كما تؤكد ذلك حصـــص الماء التي تملكها بعض العائلات، وإنما ســـتنتقل إلى التحكم/ وتزعم المجال السياسة عبر دعم المترشحين للانتخابات، مما سيؤسس لثقافة الزعامة بالمنطقة.

الماء والتضامن الاجتماعي.

تجتمع القبيلة ونبدأها من الســـافلة وننطلق بالحفر، ونحدد ثمنا رمزيا 30 درهما مثلا ويتكلف أحد بالطبخ.

تحليل:

إن قيمة الماء تتجلى في كونه وسيط العلاقات الاجتماعية، لذلك لابد من تجنيد طاقات تقنية وبشرية هائلة للقيام بعمليات الصيانة والاستفادة من التحام اجماعة.

✓ **تدبير الماء: التهيئة الهيدروفلاحية والتقنية والآبار.**

بعض الفلاحين اللذين حفروا البئر تركوا حصـــصـــهم أو باعوها، يتطلب الماء الحفر وإعادة الحفر، حفرنا كل ســنة، وتعبنا، الســقي بالتنقيط هو ري يكذب على الشــجرة، كي لا تموت نقط الماء لن تشبع الشجرة الماء، كي تستمر في الحياة فقط، السقي الحقيقي هو سقي الساقية الذي يسقي عروق الشجرة

تحليل:

يعاني الفلاحون من إشــكالية نضــوب ماء البئر، وهذه المســألة تضــغط على جيوب الفلاحين، بحيث يكون مجبرا على تعميق البئر، وما يؤزم الوضـــع هو أن هذه العملية تتم خلال موســم الســقي. أضــف إلى ذلك، أن الكثرين يعتقدون بعدم جدوى الســقي بالتنقيط، ويفضلون السقي بالغمر- ترجع هذه الرؤية لتاريخ طويل من التماهي مع السقي التقليدي، مما رســخ فكرة جودة الســقي بالغمر (الصــوبا)، لذلك تجد الفلاحين رغم امتلاكهم لنظام الري بالتنقيط يقومون بين الفينة والأخرى يقومون بالغمر.

✓ **الماء والجفاف: مآل مجتمعات المياه السطحية والجوفية**

كانت الثلج يتســاقط خلال كل فترات الســنة، لذلك كانت الوفرة والماء، ســبب نضــوب العين هو الشركة التي امتصت مياهها، بلغ صبيب الماء قديما 20 فأسا أو أكثر أما اليوم لم يعد يجري حتى فأس واحد. قلة البركة وقل إيمان الناس، إنه آخر الزمن.

تحليل:

إن القراءات التي يقدمهـا مجتمع البحـث للجفـاف كثيرة من بينهـا أن الجفـاف عقـاب "إلهي" مرسل من السماء ليعاقب به الله عباده على إفسادهم في الأرض، فنضوب الماء أو تقلص صـبيبه يحيل مباشـرة على أعمال الناس وإيمانهم، إذ هناك فرضـية قائمة مؤثرة على التصورات والذهنيات، وتتجلى في أنه كلما قل إيمان الناس كلما كثر الجفاف وتوالت سنواته، والعكس صـحيح، فالرخاء وكثرة التسـاقطات مرتبطة بالسـياق الديني وأعمال الناس. فنقصـان الماء وتراجع نسبه يؤدي إلى تغيير الثقافة الزراعية وتكيفها مع الأوضـاع، وهذه استراتيجيات

ينهجها المجتمع للبقاء والاستمرار، لذلك نجد أن الزراعات تتغير وتتطور حسب وضعية الماء في المجتمعات المحلية.

4. المقابلة رقم: 11

الجنس: فلاح يعتمد على السقي العصري المهنة: فلاح السنة: 50

✓ **الماء وأشكال تدبير وتحول تصور الامتلاك: ماء الدولة أم ماء الجماعة.**

لقد أصبحت الدولة تتحكم بالماء بمنح التراخيص للحفر، وكل من خالف أمرها يتعرض لعقوبات، أنا أودي ثمنا رمزيا لوكالة الحوض المائي كل سنة، لكن يبقى الماء نعمة من الله، يهبها لمن يشاء، فكثير من الناس لم يجدوا الماء عند حفرهم بالبئر.

تحليل:

إن الفردانية ما هي إلا نتيجة، بل ومحاولة للتماهي مع المخزن/ الدولة، بحيث إنه يوجد في تصور لهرمية العالم الخارجي، ولا تكتسب كل شريحة داخل هذا التصور مقدراها من السلطة إلا بمدى اقترابها أو ابتعادها عن المخزن. ومن عواقب هذا التصور حسب رحمة بورقية بروز الدولة كسلطة لا متناهية وكقوة جبارة.

من هنا، فبالقدر الذي تبرز فيه الدولة كسلطة لامتناهية بالقدر الذي تضعف فيه الكيانات التي تنافسها على المستوى الاجتماعي والسياسي، والواضح أن المخزن/ الدولة تقوت بإيعاز من الفرد، وليس من الجماعة، فالجماعة قوية لذاتها وبذاتها، بينما الفرد كان دائما مرتبطا بالضعف والهوان، لذلك لابد أن يبحث عن إطار قوي يمثله، ويقوي صولته.

ينبع تصور الماء كهبة من الله، من المرجعية الدينية التي تجعل منه أساس الخلق والتطور،

وكذلك باعتباره النعمة الوحيدة التي وهبها الله لبني البشر، من هنا فإن إيجاد الماء من عدمه مرتبط بالأقدار حسب المجتمع، وهذا يبرز القيمة الدينية التي يحتلها الماء داخل النسق الاجتماعي/ الفلاحي للمجتمع.

✓ **القبيلة واجماعة: تدبير الماء: التفكك والاستمرارية.**

لا تربطني أي علاقة باجماعة، فأنا لا أعتمد على الساقية منذ زمن بعيد، وحصتي المائية التي تتجاوز 12 ساعة بعتها لأحدهم، لذلك لست ضمن اجماعة. أنا أهتم بفلاحتي فقط.

تحليل:

يحقق البئر الاســـتقلال المـادي والاجتمـاعي عن القبيلـة واجمـاعـة، إن الفرق بين المجتمعات التي تعتمد على الآبار، والمجتمعات التي تعتمد على التدبير التقليدي واضـــح، فمع وجود البئر ينتقل المجتمع نحو التدبير العصـــري بقوة التحولات الاجتماعية، وتبرز الفردانية والطبقية بشكل واضح، بينما يتكيف المجتمع التقليدي مع التغييرات المناخية وتتقوى أنظمة التضامن والروابط الاجتماعية.

✓ **التدبير التقليدي والتحولات الاجتماعية والثقافية.**

كانت القبيلة هي التي تدبر الماء، ولكن لأن بذهاب الماء لم يعد الناس يجتمعون في رأس الساقية، كما أن ذلك التوزيع يشوبه الفساد.

يمكن القول أن انطلاقة بعض الفلاحين كانت من السـاقية، بفضـلها اسـتطاعوا تحقيق دخل وحفر بئر، وتطوير فلاحتهم، بينما لم يسـتطع البعض فعل ذلك، كما أن السـاقية هي التي أدت بكثير منهم لزراعة التفاح، حتى أصـبحت إيموزار كلها حقول تفاح. اشـترى الكثير من الفلاحين الآلات الفلاحية، وغيروا حياتهم، بينما أضاع آخرون مالهم في الملذات.

تحليل:

تميز توزيع الماء بالعشوائية والفساد في توزيعه على المالكين، إذ يدخل في هذه العملية العامل العرقي" أمازيغي/ عربي"، إضـافة إلى صـراع الأفخاذ فيما بينها، بحيث من له سـلطة القرار في القبيلة تمكن من حصاد عدد كبير من الساعات رغم عدم امتلاكه لأرض شاسعة.

إن انتقال المجتمع من مجتمع يعتمد على الانتجاع والترحال إلى مجتمع ينهج الاستقرار والفلاحـة كنمط عيش اعتمـد بـالأســـاس على وفرة المـاء، إذ ان المـاء يؤثر على الثقـافـة والاجتماع البشــري، ومع الاحتكاك وابداع المجتمع يصــبح الماء وتدبيره تحت تأثير الثقافة، ويمكن القول أن العلاقة التي تجمع الانســـان بالموارد الطبيعية هي علاقة مثاقفة عمودية وأفقية في نفس الآن.

سـاهمت وفرة الماء في تراجع رؤوس المواشـي بشـكل تدريجي، والتحول من الرعي إلى التسمين، إذ ان توسـع المسـاحات المزروعة كان على حسـاب المراعي، وأحيانا على حسـاب المجال الغابوي.

✓ **الأرض والماء: التراتبية الاجتماعية وعلاقات السلطة والصراع**

ليس للماء علاقة بالأرض، فهناك أراضي تملك عدة ساعات ومساحتها صغيرة بينما هناك أراضي لديها مساحة كبيرة ولا تملك إلا 20 دقيقة.

يمكن قول ذلك أن من يملك الماء الساقية بكثرة هم عصبة من كبار القبيلة، وبعض البرانين اللذين استثمروا في المنطقة، حيث كان هناك صراع قديم على امتلاك كما سمعنا. ولقد أصبح الماء سببا في غنى كثير من الفلاحين، فبدونه لا يمكن ان نتحدث على التفاح.

كان هناك صراع آيت عياش، وصراع ايت واد فل، وصراع شركة عين السلطان مع القبيلة، لان الكثير من الفلاحين كانوا يعتمدون على الساقية، كانوا يدافعون على الماء دائما.

تحليل:

لا يخلو توزيع الماء من هرمية وتراتبيات اجتماعية تؤدي من حين لآخر إلى وقوع العديد من الصراعات والنزاعات حول الموارد المائية، وترتبط الصراعات حول الماء بمقاييس توزيعه، والطلب عليه، ووضع القيود والتعديلات على قواعد الوصول للمورد، وأيضا التغييرات المؤسساتية.

يفسر هذا، أن تدبير الماء يتجاوز الجوانب التقنية والبيئية والاقتصادية، بل يتعداه نحو السياسي الذي يرتبط بالرهانات القوة. إن صراعات توزيع الموارد المائية يمكن أن يكون لها إكراهات واسعة، وتحدث عدم استقرار اجتماعي عام. إن القوة المتصاعدة للصراعات حول الماء تمثل تحديا للبحث العلمي وللممارسات السياسية واستراتيجيات التنمية، ومقاربات العلوم الطبيعية والتقنية ليست كافية لفهم الصراعات المتجذرة في البنيات السوسيوسياسية.

✓ **الماء والتضامن الاجتماعي.**

قل التضامن في هذا الزمن، هناك فلاحون يتقاسمون ماء بئرهم مع آخرين، وذلك إن حدث ونضب ماء أحدهم، لكن هذه العملية لا تدوم إلا في موسم واحد، وعلى الفلاح في العام القادم أن يجد حلا لمزروعاته.

تحليل:

ضمرت التضامنات الاجتماعية، وتفككت المؤسسات الاجتماعية التي تدبر الصراع والمجتمع، حيث عرف مجتمع البحث تحولات اجتماعية وثقافية مهمة مست العديد من جوانبه، وأثرت على السير العام لنسقيته، إذ أفرز نضوب الماء ونهاية أشكال التدبير

التقليدي، إشكالات اجتماعية أثرت وستؤثر على المجتمع خلال السنوات القادمة، خصوصا مع توالي سنوات الجفاف والتغييرات المناخية العالمية

✓ **تدبير الماء: التهيئة الهيدروفلاحية والتقنية والآبار.**

نعم الدولة الكثير من الإعانات في مجال الفلاحة، كإعانة الري بالتنقيط والشبكة الواقية من البرد، والآليات الفلاحية وغيرها، نعم لقد استفدت من هذه الإعانات خلال السنوات الماضية. لم يتغير الإنتاج لكن أصبحنا نسقي بشكل دائم دون التعرض للضغط الساقية وصراعاتها، كما أن السقي بالتنقيط مريح نوعا ما، حيث لا يحتاج مجهودا كبيرا، ولا لعمال كثر خصوصا إذا كنت تملك مساحات كثيرة.

أملك بئر منذ زمن، وبين الفينة والأخرى أزيد معدل الحفر، الدولة لم تجد حلا لترشيد استعمال الماء، حيث إنه لمن الصعب وضع عدادات في الضيعات. قد تتراوح بين 7000 آلاف درهم، 20000 ألف درهم.

يعاني التدبير العصري اليوم من مشكل نضوب مياه البئر، هذا هو الخطير الكبير الذي يهددنا، كم من فلاح فقد ماءه في السنة الفارطة والتي قبلها، وذلك راجع للوضع المناخي الصعب، فالثلج لم يعد يتساقط كما كان قبلا.

تحليل:

إن نزول مستوى الفرشة المائية أو الأودية الجوفية الجبلية ببضع أمثار سنويا يدفع الفلاح نحو تعميق البئر كل صيف، والذي غالبا ما تتراوح تكلفته بين 10000 درهم و2000 درهم، تتم في مجمل الأحوال بطريقة غير قانونية لأن مسطرة الحصول على ترخيص من وكالة الحوض المائي سبو يستغرق وقتا يسيرا.

وعلى هذا الأساس ستتضاف تكلفة أخرى إلى الحساب الإجمالي، وهي تكلفة متعلقة "بالرشوة" قد تصل أحيانا إلى 10000 درهم حسب وضعية الفلاح والظرفية التي سيقوم بها بالحفر. وبموجب ذلك جرى نقاش بين عون للسلطة وشخص يريد حفر البئر، وقد أخبره أن مبلغ الرشوة يصل إلى حدود 15000 درهم، مع الإصرار على الحفر بآلة "البريمة" التي تستغرق مدة حفرها عدة ساعات فقط. ساهم البئر في تحقيق استقلالية الفرد عن اجماعة، حيث أصبح الفرد يتشبث بالدولة أكثر مما يتشبث بالهياكل القديمة، وذلك لأنها هي التي تطرح البرامج التنموية.

لا يعاني الفلاح من إشكالية النزول المستمر للفرشاة المائية فقط، وإنما إشكالية نضوب الماء بشكل نهائي، فأمام تكلفة التعميق ونضوب الماء نهائيا يقف الفلاح الصغير في مفترق الطريق، فأحيانا تكون عملية التعميق التي يقوم بها الفلاح غير ذات نفع، فهي عملية محفوفة بالمخاطر، قد لا يصل الفلاح في نهاية العملية إلى الماء الذي كان يرغب فيه أو ما يصطلح عليه "الكافي" بمعنى ما تحتاجه المحركات لكي تشتغل دون توقف.

✓ **الماء والجفاف: مآل مجتمعات المياه السطحية والجوفية**

نتمنى أن يرحمنا الله بالماء لأنه إن استمر الحال هكذا لن نجد ماء نسقي به مزروعاتنا، لأن المستقبل لا يبشر بالخير، كما ترى ماء النوبة نضب، وبقي الكثير من الفلاحين بدون ماء.

تحليل:

أدت وضعية النضوب إلى خلق طبقة جديدة من الفلاحين، مما يؤكد على أن استمرارية الفلاح الصغير في ظل هذه التحولات المناخية صعب جدا دون مساعدة من الدولة. وعلى هذا الأساس ستكون هذه الطبقة الجديدة مجبرة على بيع الأرض أو العمل في ضيعة فلاح كبير لم يتأثر بكل هذه التحولات التي طالت الفلاح الصغير، وقد بدأت علامات هذه الظاهرة تتحقق في كثير من الأماكن. إن وجود البئر في الأرض يقدم نوعا من الاستمرارية في المجال، لكنها استمرارية مشروطة بالقدرة على تعميقه، وفي باطن هذه العملية هناك صراع ثقافي يدفع بالفلاحين لمقاومة الواقع، ليس من أجل ضمان مردودية جيدة، وإنما أيضا من أجل الحفاظ على مكانتهم الاجتماعية داخل المجتمع.

- التحقق من الفرضيات:

يمثل التحقق من الفرضيات مرحلة مهمة من هذا البحث الذي قطعنا فيه أشواطا كبيرة على أمل المساهمة بدراسة سوسيوأنثروبوجية في إشكالية دينامية الماء باعتبارها إشكالية ذات راهنية كبيرة، وما هذه المحاولة البحثية إلا بداية متواضعة ستدشن البحث في إشكالية الماء من الجانب السوسيوأنثرولوجي، وبناء على المعطيات النظرية والميدانية التي توصلنا إليها يمكن أن نتحقق من الفرضيات التي طرحناها في بداية هذا البحث كالتالي:

الفرضية الأولى:

يشهد الماء وأشكال تدبيره تحولا على مستوى تصور الامتلاك، بحيث لم يعد الماء ملكا للجماعة، بل تحول إلى ملك خاص للدولة تفوضه للفرد استنادا لقانون الماء

على أساس التصورات الاجتماعية استطعنا أن نحدد المراحل الأربعة التي مرت منها ملكية الماء في المجتمع المغربي، والكيفية التي انتقلت بها الملكية إلى يد الدولة بعد إحساسها بالخطر الذي يتجلى في تراجع الموارد المائية، لذلك نجد أن الدولة غيرت خطابها حول الماء، هذا الخطاب الذي ظل هو نفسه لردح من الزمن، ويشير تغير خطاب الدولة إلى الوعي الذي تريد تصريفه في المجتمع بشكل عام وإلى الخطر الذي تشكله قلة الموارد المائية على الدولة والمجتمع.

الفرضية الثانية:

تفككت بعض المؤسسات التقليدية التي تدبر الماء، وتراجعت الأدوار والآليات التي تعتمد عليها "كالعرف"، في مقابل هذا الضمور ظهرت جمعيات خاصة وبدأت تمسك بزمام أمور التدبير.

صحيح أن المؤسسات التقليدية المدبرة لشؤون الماء بصفة عامة والشؤون القبلية خاصة، عرفت تفككا وتقهقرا قويا، لكن تختلف حدة هذا التفكك من مجتمع إلى آخر، فإذا وضعنا بعين الإعتبار تكوين المجتمع وثقافته وقوته الرأسمالية الفلاحية، نجد اختلافا مهما خصوصا على مستوى التضامنات الاجتماعية، مما يؤكد قوة المجتمع التقليدي وصموده في بعض المناطق.

وتجدر الإشارة إلى أن الثقافة التقليدية لها القدرة على التأقلم عبر خلق وإبداع أنساق جديدة تخدم المجتمع في شقه الإيجابي، إذ أنه ورغم سياق التحديث والتقنية إلا أن

المؤسسات التقليدية بقت صامدة بشكل من الأشكال، خصوصا في المجتمع الذي لم يعرف نهاية التدبير التقليدي بسبب موجة الجفاف، ويعود الفضل للعرف حيث لعب دورا مهما في استمرارية الأنساق التقليدية القبلية.

لنقل أن تجربة الجمعية لم تنجح بالشكل الذي نجحت فيه بمجتمعات أخرى، فهذا الصمود أكد على استمرارية الثقافة التقليدية التي عملت جاهدة على صد الثقافة الدخيلة التي تتجلى في ثقافة المجتمع المدني المدعوم من طرق الدولة.

الفرضية الثالثة:

ارتفعت قيمة الماء بشكل كبير، فأصبحت ملكية الماء مرتبطة بالتراتبية الاجتماعية وعلاقات السلطة وساهمت في صناعة الوجاهة الاجتماعية وتحريك ممكنات الصراع الاجتماعي والثقافي.

لا حظنا خلال محاور هذا البحث قوة الماء في المجال المدروس، كما لاحظنا قيمته التي ترتفع كلما ضغط المناخ على المجتمع، حتى أصبح امتلاك الماء عاملا من عوامل القوة والثروة والإيمان كذلك، فعلاقة الماء بالمكانة الاجتماعية في الراهن هي واقع لا يمكن إنكاره.

ساهم الماء في ترقية الكثير من الفلاحين وجعلهم على رأس الهرمية الاجتماعية. لقد أسست ملكية البئر قفزة نوعية وغيرت من التراتبية الاجتماعية القائمة، وأسست مجتمعا جديدا يصنف أعيانه بناء على عدد الآبار والتجهيزات الفلاحية والتقنية التي يملكونها.

يعتبر وجود هرمية وتراتبية اجتماعية دليلا على وجود صراع حسب النظرية الماركسية، حيث أن الماء والأرض شكلا النواة الأولى لظهور هذه التراتبية في مجتمع البحث، لذلك كانت صراعات شيئا بديهيا في مجتمع انتقل من مجتمع انقسامي إلى مجتمع طبقي يبحث عن مراكمة الثروة.

الفرضية الرابعة

يعرف التدبير الاجتماعي للماء دينامية قوية، تؤسس لعلاقات تضامنية وصراعية بين الأفراد والجماعات وبين التقنيات التقليدية والحديثة، وتظهر هذه العلاقات على مستوى أشكال السقي والتدبير.

صـــحيح أن دينامية التدبير الاجتماعي للماء هي دينامية قوية فرضـــها الســـياق العام للمجتمع، وقد لاحظنا خلال عرضـــنا للمعطيات الميدانية، أن الصـــراع بين البنيات التقليدية والحديثة قائم بشـكل كبير، حيث تعيش الأنظمة التقليدية في كنف الحديث، لنقل أن الصـراع بين التقليدي والحديث هو صراع أزلي.

لقد أثبتت الدراسة الميدانية في أكثر من محور أن دينامية الماء ليست دينامية ذات بعد واحد، وإنما هي دينامية شـــاملة، وليس من الممكن في الراهن أن ننكر الأهمية الكبيرة التي يحتلها الماء يوما بعد يوما في السياق الاجتماعي والاقتصادي.

ويمكن القول أن الحديث عن دينامية تدبير الماء سواء التقليدي أو العصري، لا يستقيم بدون اسـتحضـار المتغيرات الجديدة والأسـاسـية في تحليل دينامية التدبير الاجتماعي للماء، فالنظام المائي هو نظام اجتماعي بالأسـاس، وهذا الربط له ما يبرره على المسـتوى الواقعي. وعموما فإن دينامية الماء تشهد حركية لا مثيل لها، خصوصا في خضم الأحداث المتسارعة التي يمتاز بها العالم.

الفرضية الخامسة:

ســـاهمت التحولات الاجتماعية والتجديد الفلاحي والتقني-التهيئة الهيدروفلاحية- ودورات الجفاف في تغيير أشـــكال التدبير الاجتماعي للماء والرفع من مؤشـــر التنمية بالمنطقة.

أجاب البحث الميداني على هذه الفرضـــية على غرار ما كتبه نجيب بودربالة " إن أحد العوائق التي تحد من نجاعة برامج التنمية الفلاحية هو التعرف على الروافع الاجتماعية الضرورية لأجرتها وتنفيذها".[1]

يمكن القول إن غياب الروافع الاجتماعية الضـــرورة من طرف مدبري الشـــأن العام، يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق التنمية، لا يمكن أن ننكر أن التهيئة الهيدروفلاحية ساهت في تنمية المنطقة، لكنها في المقابل خلقت تفاوتا وهوة كبيرة بين الفلاحين، فدائما ما يرزح الفلاح الصغير تحت نير هذه البرامج لأنها في الغالب لا تسمه بالدرجة الأولى.

[1]- نجيب بودربالة: القانون بين القبيلة والأمة والدولة: جدلية التشـــريع: العرف، الشـــريعة و القانون ، ترجمة محمد زرنين، افريقيا الشرق، الدارالبيضاء الطبعة الأولى، 2015 ص 161.

من هذا المنطلق على الدولة أن تفكر مليا في برامجها وتغير الروافع الاجتماعية التي تصـــرف بها برامج التنمية في المجتمعات المحلية، فالماء باعتباره العامل الأكثر أهمية في التنمية لن يغدو عاملا فعالا إلا إذا أولت الدولة اهتماما للفلاح الصــغير الذي يشــارك بدوره في حلقة الاقتصاد الوطني المحلي.

الفرضية السادسة:

يؤثر المناخ/ الجفاف على تصـــورات وتمثلات الأفراد والجماعة حول دينامية تدبير الماء.

مما لا شك فيه اليوم أن الجفاف ظاهرة كونية، تؤثر، بل وتغير أنماط التفكير في الماء والزراعة بشكل كبير، كما أنها ظاهرة تغير نظرة المجتمعات للكون، وتبث الرعب في قلوبهم، فالجفاف يوازيه واقعيا الجوع" وقلة الشي" حسب تعبير مجتمع البحث.

والحقيقة أن هذه الفرضــية قائمة في المجتمع المدروس، فالجفاف هو جزء لا يتجزأ من دينامية الماء الاجتماعية والثقافية، إذ إن جدلية الجفاف والوفرة تشــكل البوتقة التي تنصــهر فيها التصـــورات وتتغير في الذهنيات، فالانتقال من الجفاف إلى الوفرة أو العكس يؤكد على عدم ثبات الثقافة وتكيفها مع المناخ والطبيعية.

وعموما، إن البحث الميداني ما هو إلا مشــروع بحثي لتأكيد فرضــية أو نفيها، ومهما يكن من أمر، فإن غاية الباحث ليســت إيجاد أجوبة للأســئلة التي طرحها في بداية البحث، وإنما غايته هي تتبع الخطوات المنهجية لتفســير الإشــكالية وتحليلها على ضـــوء المنهج والمقاربة التي يراها الباحث ملائمة.

- تجربة الميدان وصعوبات البحث

إن البحث الذي لا يواجه صاحبه صعوبات أثناء إنجازه لا يعد بحثا سليما، فالإشكالية في جوهرها تتأبط مشاكل كثيرة تبدأ من طريقة صياغتها وصولا إلى آخر حرف يكتبه الباحث في مســودته الأخيرة، لا يخلو أي بحث من مطبات خلال تحريره، فالصـــعوبات تتلبس بأي بحث كيف ما كان نوعه أو شــكله، وتميز باحث عن آخر يتجلى بالأســاس في قدرته على تجاوز تلك العقبات البحثية أو العوائق الإبســتمولوجية والنفســية والاجتماعية. ومن بين أهم الصعوبات التي صادفتنا أثناء انجاز البحث نذكر:

بعد تسجلينا بسلك الدكتوراه ببضع أشهر، حل الوباء العالمي الذي شل حركة كل شيء، ولأن العالم لم يواجه مثل هذه الأحداث من قبل، فإن الأشياء أخذت مجرا آخر، سرعان ما فطن لها المجتمع. إن هذه الأزمة لم تمنحنا الوقت الكافي للبحث عن المراجع التي سنعمل عليها، صحيح أن هذه العملية تمتد طول سنوات البحث الأكاديمي، لقد أثر الوباء على بحثنا خصوصا في السنتين الأولى والثانية.

إن دراسة تدبير الماء بالمقاربة الاجتماعية ليس أمرا هينا، الماء باعتباره موردا طبيعيا وحيويا في نفس الوقت، يصعب مقاربته من الناحية الاجتماعية، لذلك نجد أن الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بتدبير الماء بشكل خاص والمجتمعات المعتمدة في عيشها على الماء قد تأخرت كثيرا للظهور كتخصصات بحثية مستقلة. لذلك كان بالصعوبة بما كان العمل على الماء بالمقاربة الاجتماعية.

نقطة أخرى تتعلق ببناء الإطار النظري لتدبير الماء وديناميته، إن من يشتغل على الثقافة أو الدين أو السياسة أو غيرها من الإشكالات الجدلية، سيجد أمامه إطارا نظريا ومقاربات متنوعة للبحث النظري العميق، وهذا طبعا سيعود بالفضل على دراسته، فالإطار النظري يشكل المقدمة والزاد المعرفي الذي لا غنى عنه لينطلق البحث ويستكمل، بيد أن الإطار النظري لدراسة الماء ما يزال هشا وضعيفا كذلك، وهنا نشير إلى الصعوبة التي اصطدمنا بها أثناء بناء الإطار النظري الذي يتلاءم والمقاربة الاجتماعية والأنثروبولوجية للأطروحة، إذ كان من الصعب في البدء إيجاد الخيط الناظم والأساسي في معالجة الإشكالية.

إن البحث الحقيقي ينطلق من الميدان، صحيح أن الإطار النظري مهم لاكتمال أي بحث كيفما مكان نوعه، لكن الميدان دائما ما يغير تصورات الباحث عن بحثه، ويبعثر أوراق التمثلات التي يحلمها الباحث في ذهنه، من هذا المنطلق فمعالجة إشكالية ما هي سيرورة تفاعل بين الباحث والميدان، وصراع دائم من أجل الوصول إلى المعلومة.

قادتنا بعض المقابلات إلى معلومة وجود أرشيف خاص بالماء يهم الفترة الكولونيالية، حيث يحتوي على بعض المخططات الخاصة بالسواقي، ومحاضر الصراعات الذي ذكرناها سابقا، وقد حاولنا الحصول على هذا الأرشيف، فبعد زيارتنا لقيادة أيت سبع لجروف عدة مرات، وتدخلات أطراف مخزنية وسياسية، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل في الأخير،

حيث نفى القائد المســؤول وجود أي أرشــيف خاص بهذه الفترة، مع العلم أن معطيات هذه الملف كانت دقيقة لدرجة كبيرة جدا. وعموما فإن البحث العلمي بالمغرب لازال متأخرا ســيما فيما يخص تقديم المساعدة من طرف السلطات المختصة.

خلاصات واستنتاجات:

لقد اتضح من خلال المسار الذي قطعه هذا البحث، أن دينامية تدبير الماء والتحولات الاجتماعية والثقافية ورهانات التنمية المحلية، موضوع إشكالي وراهني يستحق الدراسة والتحليل، لأن الماء عامل مركزي وتيمة متشعبة تتكون حولها علاقات وتفاعلات اجتماعية قوية، يمكنها أن تفسر وتسهل قراءة التحولات الاجتماعية والثقافية في المجتمعات التقليدية والحديثة.

وقد توصلنا إلى أن التحولات الاجتماعية والثقافية مرتبطة بالماء، حيث أن المجتمعات التي تعتمد على التدبير الاجتماعي للماء، تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات المناخية، إذ تكون تداعيات الأزمة المائية قوية وتساهم في تغير المجتمع وبنياته.

- الماء والعرف والبنيات التقليدية والتنمية

ذكرنا في أكثر من سياق أن التدبير التقليدي للماء يعتمد على القوانين العرفية في توزيع حصص المياه وضبط المجتمع وأركانه، حيث شكل العرف عبر التاريخ الآلية الأساسية التي تسير المشترك الجمعي المتعلق بالموارد المائية والأراضي الرعوية والسلالية، على هذا الأساس فإن العرف هو الذي يمكن من استمرار الروابط الاجتماعية والثقافية، ويمنع انفجار العنف ويعزز التضامنات الاجتماعية، إذ لاحظنا أن الفرق بين المجتمعين، ينبني على استمرار السقي التقليدي أو توقفه، فمجتمع البحث الثاني لا زال يحافظ على التماسك الاجتماعي نظرا لأن القوانين العرفية سارية في الجسد الاجتماعي للقبيلة، في حين تفكك هذا التماسك الاجتماعي في مجتمع البحث الثاني مع نهاية التدبير التقليدي للماء.

من هذا المنطلق يمكن القول إن التدبير التقليدي للماء، يحافظ على تماسك الروابط الاجتماعية بالمجتمعات التقليدية، حيث أن هذا النوع من التدبير لا يهدف إلى تغيير الوضعية الاقتصادية للمجتمع، وإنما يهدف إلى الحفاظ على نسقه واستمراره، كما أن غياب التنافسية بين أفراد المجتمع تساهم في استمرار الأنماط الثقافية التقليدية التي تعتبر التضامانات الاجتماعية واللاتراتب الاجتماعي وردع العنف وتدبيره مركز اهتمامها الأساسي.

وهذا نابع من التقليدانية باعتبارها أيديولوجية تعمل ضد تحديث المجتمع التقليدي، فنسق الأفكار والدوائر الثقافية، تعمل على تقوية وتكثيف قدرة هذه المجتمعات على الحفاظ على نمط إنتاج معيشي واحد، لأن التراتب الاجتماعي والانقسامية، يحملان في جوهرهما

العوامل التي تهدم قدرة الأفراد على صناعة الثروة وتجميعها، وذلك راجع إلى ثقافة غارقة في القدم، تتخذ استدامة المجتمع كهاجس أولي لها. لهذا كانت الهبة والبوتلاتش المؤسسة التي تمنع تراكم الثروة، أو على الأقل تحولها لثروة معنوية تصنف القائم بها ضمن نخبة المجتمع، لأن الثروة هي التي تشكل النظام الطبقي، وتساهم في انبثاق العنف.

على هذا الأساس فإن نمط الإنتاج التقليدي، واستمرار التضامنات وغياب التراتب الاجتماعي، أدى للحفاظ على الهياكل القديمة، كاجماعة والقبيلة، ويظهر هذا على مستوى تدبير الماء والنزاع، فجميع أفراد المجتمع يمتثلون لقواعد اجماعة والقبيلة في شخص الوقاف الذي يمثل السلطة العليا الخاصة بالماء، وذلك بموجب وثيقة يوقعها جميع المستفيدين من حصص الماء، إذ تعطيه الأحقية في تسيير التنظيم الاجتماعي للماء.

إن نمط الإنتاج، والأيديولوجية التقليدانية، والتضامنات الاجتماعية، والقوانين العرفية، وغياب البراني، والقرب من المجال الغابوي، أدى إلى استمرار الروابط الاجتماعية التقليدية، وبالتالي إلى عدم تفكك وصمود المؤسسات الاجتماعية التي تسير المجتمع التقليدي. وفي المقابل كان مؤشر التنمية منخفضا جدا. صحيح أن استمرار المجتمع التقليدي، لا يشكل عائقا أمام التنمية إلا أنه في هذه الحالة، ولتضافر عدة متغيرات واندماجها مع بعضها البعض لم يحقق هذا المجتمع تلك النقل النوعية نحو التنمية.

أما في المجتمع البحث الأول، فعرفت المؤسسات الاجتماعية التقليدية به تفككا كبيرا، وذلك راجع إلى تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية، وتراجع القانون العرفي، وازدهار التنمية بسبب وفرة المياه وتطور أشكال التنظيم الاجتماعي للماء.

في خضم هذا التحول لعب التدبير التقليدي للماء دورا أساسيا في مسار التنمية، وفي تفكيك البنى التقليدية لهذا المجتمع، حيث تراكمت الثروة في يد بعض الأفراد، وتكونت فئات من الفلاحين، وانبثق الأعيان الذين سيشاركون في صناعة القرارات (السياسية- الاجتماعية- التدبيرية) الخاصة بالقبيلة. خلق هذا الوضع تنافسية مادية واجتماعية ساهمت في خلق حركية اقتصادية واجتماعية، غايتها تمكين الفرد من السلطة الاجتماعية والرمزية وكذا توسيع استثماراتهم.

ومن هذا المنطلق، فإن التنافسية والثروة وتغيير أشكال التدبير الاجتماعي والتماهي مع الاستثمار الخارجي، أدى إلى ضعف المؤسسات الاجتماعية وفقدان شرعيتها الاجتماعية كما

اضمحلت أنظمة القرابة وتقوت الأنساق الفردانية على حساب الأنساق الجماعة وبالتالي قيام التراتب الاجتماعي وتباعد الهوة المادية بين الفلاحين.

- فلاحون بدون ماء: أزمة الجفاف وإفرازاتها.

إن التغييرات (الاجتماعية والثقافية والمناخية) التي عرفها مجتمع البحث قد ساهمت بدون شك في خلق بنيات اجتماعية جديدة، تنبني على التحديث الفلاحي والتقنية، حيث أن هذه البنيات ستعمل على توطيد الفوارق الاجتماعية بين الفلاحين. ومن أهم الإفرازات الاجتماعية التي عرفها مجتمع البحث هي بروز فئة جديدة من الفلاحين، لا تملك الماء، لكنها في المقابل تملك الأرض، مما يحتم على هذه الفئة العمل في الضيعات الأخرى ذات الرأسمال الفلاحي الكبير.

على هذا الأساس، وضع الجفاف والفلاحة الرأسمالية، الفلاح الصغير بالمنطقة في وضعية حرجة جدا، إذ أنه من جهة لم يستطع التأقلم مع الجفاف الذي مس نظام التوزيع التقليدي، ومن جهة أخرى، فإن دخله لا يسمح له بحفر البئر، خصوصا بعد تشديدات السلطة والقانون على حفر وتعميق الآبار.

في ظل هذه الأزمة يعتبر مجتمع البحث أن التنمية هي مجرد أيديولوجية تصرفها الدولة على شاكلة وعود وأوهام معممة، غايتها الحفاظ على السلم الاجتماعي، لا تنمية. إن مثل هذه الخلاصات تشير إلى شيء مهم يتجلى في أن الدولة/المخزن، تتعايش مع الوضع القائم، وذلك بالاعتماد على سياسة دعم القوي على حساب الضعيف، وهذا تجسيد للمبادئ الرأسمالية التي بدأت تتغل في مجتمع البحث متجسدة في شركات الأدوية والأسمدة، والشركات الخاصة بمستلزمات الري... .

- أزمة المناخ وتكيف المجتمع.

للمجتمع القدرة على التكيف مع أزمات المناخ، وذلك بالاعتماد على تراكم التجارب حول سنوات الجفاف والطرق التي تعامل بها الإنسان مع هذه الكوارث التي تغير معالم الحياة الاجتماعية. وقد توصلنا إلى أن المخيال الاجتماعي لا يعتبر الجفاف ظاهرة اجتماعية، وإنما هي ظاهرة تجد تفسيرها في الدين والإيمان، حيث أن هناك علاقة وطيدة بين تردي الأوضاع المناخية والتحليل الشعبي لها، وغالبا ما يكون الدين هو الوسيط بينهما، لأن له إجابات وتفسيرات للواقع الاجتماعي للأفراد.

يبدو أن المجتمع يعود دائما للثقافة الزراعية الأولى في لحظات الكوارث الطبيعية، حيث أن الكثير من الفلاحين عادوا إلى الزراعات المعيشية والبورية بعد أن نضبت مياه النبع والبئر، مما يؤكد على قوة الرابط الاجتماعي والثقافي بالبنيات العقارية رغم صعوبات العيش. على الدولة أن تعتمد سياسات تشجع تكيف المجتمعات مع التقلبات المناخية، وذلك لمنع حدوث النزوح والهجرة من العالم القروي، والحفاظ على التوازن الاجتماعي للمناطق.

على الدولة إذا، أن تجد حلا سريعا وناجعا لأزمة الجفاف وتراجع المياه الجوفية، حيث يثبت الواقع الاجتماعي والمناخي أن هذه الأزمة ستشتد في السنوات القليلة القادمة، مما سيؤدي إلى اندثار كثير من الأنظمة الاجتماعية الخاصة بتدبير الماء، وإلى تغير هوية هذه المجتمعات، فهوية مجتمع ما مرتبطة بتفاعلاته مع الأرض والماء والمجال، ونمط العيش والمناخ، حيث أن الهويات الاجتماعية تتكون وتكتسب وتصنف طبقا لعلاقات القوى. وباختصار أصبحت دراسة الماء اليوم سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا ضرورة قصوى ملحة بهدف التمكن من تقليص الإفرازات والتداعيات التي ستكون نتاجا لأزمة الماء.

بيبليوغرافيا

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب الفردية

- إبراهيم بلوح، التنمية المحلية وسؤال التدبير التشاركي"دراسة سوسيولوجية لقبائل تيفلت وجمعيات المجتمع المدني، المطبعة السريعة، القنيطرة، الطبعة الأولى 2016.
- أحمد الغزالي الحياوي، ملامح التواصـــل الصـــوفي بين كندر فاس والنواحي، مقاربة إثنولوجية أصولية، عدم وجود الناشر والمكان، الطبعة الأولى سنة ،2000.
- أحمد بن عبد العزيز بنعبد الله، الماء في الفكر الإســـلامي والآداب العربي، الجزء الرابع، مطبعة فضالة، المحمدية، 1997.
- أحمد توفيق، المجتمع المغربي في القران التاســع عشــر انولتان (1850-1912)، رسـائل وأطروحات رقم 63، منشـورات كلية الآداب والعلوم الإنسـانية الرباط، الطبعة الثالثة.
- أحمد كوال التحضر، التحديث الحداثة: في المجتمع المغربي الحديث، افريقيا الشرق، المغرب، 2012.
- إدريس الضـــحاك، الماء عالميا ووطنيا موارده –نظامه القانوني، مؤســـســـة الذاكرة للدراسات والأبحاث، مطبعة الأمنية، الرباط، 2013.
- إدريس حافيظ، الموارد المائية بالمغرب، الإمكانات وتدبير التحديات، الطبعة الثانية، 2021.
- ألبير عياش، المغرب والاســتعمار: حصــيلة الســيطرة الفرنســية، ترجمة عبد القادر الشـاوي، نوردين سـعودي، سـلسـلة: معرفة الممارسـة، دار الخطابي، الطبعة الأولى، أبريل 1985.
- امحمد مهدان، التحولات الاجتماعية والتنمية، دراسـة في النظام المائي لواحة تودغى، الناشر: جامعة ابن زهر–أكادير، الطبعة الأولى 2019.
- امحمد مهدان، الماء والتنظيم الاجتماعي، دراســة ســوســيولوجية لأشــكال التدبير الاجتماعي للســقي بواحة تدغى، الناشــر جامعة ابن زهر، طباعة ونشــر ســوس–أكادير، 2012.

- إميل دوركايم، في تقســـيم العمل الاجتماعي، ترجمة حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، الطبعة الثانية، 1982.
- أولريش بيك، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كاثورة، إلهام الشعراني، المكتبة الشرقية، بيروت، الطبعة الأولى،2009.
- بول باســكون، في علم الاجتماع القروي، بيت الحكمة، العدد الثالث، الســنة الأولى، أكتوبر 1886.
- بير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سـلمان قعفراني، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2009.
- توفيق محمد لقبابي، حرف الماء في تاريخ المغرب بين التأصـيل والتجديد، دراسة في نماذج من الحرف المائية، مؤســســة آفاق للدراســة والنشــر، مراكش، الطبعة الأولى 2020.
- توم بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة: جورج جحا، المؤســســة العربية للدراســات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1988.
- جلال الدين العابدين، التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمدينة تازة على عهد الحماية 1914 –1956، المندوبية الســامية لقدماء المقاومين وأعضــاء جيش التحرير، دار أبي رقراق، الرباط، الطبعة الأولى، 2015.
- جيراررونيه، العنف والمقدس، ترجمة سـميرة ريشــا، مراجعة جورج سـليمان، المنظمة العربية للترجمة، مركز الدراســات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- الحسن المحداد، الماء والإنسان بحوض سوس إسهام في دراسة نظام مائي مغربي، ســلســلة أبحاث وأطروحات، مركز ابن تومرت للدراســات والنشــر والتوثيق، أكادير الطبعة الأولى 2003.
- حسن حافظي علوي، دراسات صحراوية الماء والإبل والتجارة، تصدير محمد نصيري، دار أبي رقراق لطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى 2014.
- حسن شوقي، الماء بتساوت: السراغنة وزمران الأنهار والسواقي –الدول والقسمة تاريخ وتقنيات، المطبعة والوراقة الوطنية الداوديات – مراكش، الطبعة الأولى 2012.

- حنان، حمودا، الماء وصـناعة المقدس، دراسـة أنثروبولوجية لبنيات المجتمع الواحي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 84 الرباط، الطبعة الأولى، 2021.
- خالد الرامي، تدبير الموارد المائية بالمدينة المغربية العتيقة نظام السـكوندو بمدينة تطوان، ضـمن الماء ورهان التنمية، دراسـات مجالية جهة مراكش تانسـيفت الحوز، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسة ندوات ومناظرات، العدد 6.
- رحال بوبريك، زمن القبيلة السـلطة وتدبير العنف في المجتمع الصـحراوي، دار أبي رقراق لطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2012.
- رحمة بورقية، الدولة والسـلطة والمجتمع، دراسـات في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، دار الطليعة بيروت الطبعة الأولى 1991
- الزاهي نوردين، بركة السلطان، مطبعة النجاح الجديدة، دفاتر وجهة نظر.
- زهرة فعراس، المجتمع الصـحراوي ومسـألة تدبير الماء بمنطقة بجدور قبيلة الأنصـار أولاد تيدرارين نموذجا، مجموعة البحث حول ساحل الصحراء، الرباط، الطبعة الأولى، 2015.
- الطيب بياض، المخزن والضـريبة والاسـتعمار، ضـريبة الترتيب، 1880-1915، افريقيا الشرق المغرب، 2011.
- عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، افريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى 2016.
- عبد الرحيم العطري، الرحامنة، القبيلة بين المخزن والزاوية، منشـورات دفاتر العلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الرابعة، فبراير 2013.
- عبد الرحيم العطري، تحولات العالم القروي وأسـئلة التنمية المؤجلة، دفاتر الحرف والسؤال، الطبعة الأولى 2010.
- عبد الرحيم العطري، سـوسـيولوجيا الأعيان، آليات إنتاج الوجاهة السـياسـية، دفاتر العلوم الإنسانية الرباط، الطبعة الثالثة، مارس، 2013.
- عبد السـلام الحيمر، النخبة المغربية وإشـكالية التحديث، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2001.

- عبد السلام فراعي، التربية والتنمية، منشورات الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، الطبعة الأولى 2020.
- عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت فبراير 2017.
- عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكالات، التقنيات، المقاربات، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2007.
- عبد الفتاح كيلطو، الحكاية والتأويل دراسة في السرد العربي القديم، دار توبقال، الداربيضاء، الطبعة الأولى، 1998.
- عبد الكريم القنبعي الإدريسي، سوسيولوجيا التدبير بين الواقعي والمبني، دفاتر، مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، العدد العاشر 2020.
- عبد الله حمودي، الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة: ملاحظات حول أطروحة كلينر.
- عبد الله هرهار، الأرض والثقافة دراسات مختارة في علم الاجتماع والأنثربولوجيا، دار النشر/ VERLAG،2017.
- عبد الواحد العمراني، الموارد المائية بجماعة بوعادل، الإمكانيات والتهيئة ومستقبل التنمية، مطبعة وراقة بلال، الطبعة الأولى 2016.
- عمار حمداش، حول تجارب التحديث القروي بالمغرب، الطبع ب regarpub القنيطرة، الطبعة الأولى، 2015.
- غاستون باشلار، الماء والأحلام دراسة عن الخيال والمادة، ترجمة علي نجيب إبراهيم، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2007.
- فراس السواح، مغامرة العقل الأولى، دراسة في الأسطورة، سوريا، وبلاد الرافدين، دار الكلمة، بيروت، الطبعة الحادية عشر لا وجود لسنة الطبع.
- فريديريك انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة أحمد عز العرب.
- لحسن جنان، الجغرافيا القروية من المقاربة الكلاسيكية إلى النظرة المعاصرة، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، المغرب، الطبعة الثانية 2021.

- لوبنى (زبير)، الماء والحرب بالمغرب زمن الســـعديين، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 2016.
- مارســيل موس، بحث في الهبة، شــكل التبادل وعلته في المجتمعات القديمة، ترجمة المولد الأحمر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2011.
- محمد الناصـــري، الجبال المغربية: مركزيتها، هامشـــيتها وتنميتها، منشـــورات وزارة الثقافة، الطبعة الثانية 2003.
- محمد حنداين، الزعامات المحلية بسوس في القرن التاسع عشر بين مجال البيعة، في كتاب جماعي: السلطة المركزية والزعامات المحلية بالجنوب الشرقي، مشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 164، الطبعة الأولى، 2010.
- محمد ســلام شــكري، علم الاجتماع بين النظرية والممارســة، المجتمع القروي والتغير المركب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، مطبعة سيباما،2015.
- محمد منصـــور، المغرب قبل الاســـتعمار، المجتمع الدولة والدين 1792- 1822، ترجمة محمد حبيدة، المركز الثقافي العربي، الدارالبيضاء، الطبعة الأولى، 2006
- محمد نجيب (بوطالب) سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى: 2002.
- المختار الكحل، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية، حالة هضبة بنسليمان، دار أبي رقراق لطباعة النشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2014.
- المختار الهراس، القبيلة والســـلطة: تطور البنيات الاجتماعية في شـــمال المغرب، المركز الوطني لتنسيق وتخطيط البحث العلمي والتقني، مطبعة الرسالة.
- مصـطفى النشـار، فكرة الألوهة عند أفلاطون وأثرها في الفلسـفة الإسـلامية والغربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1997.
- منديب عبد الغني، الدين والمجتمع دراســـة ســـوســـيولوجية للتدين بالمغرب، إفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى 2006.
- نجيب بودربالة: القانون بين القبيلة والأمة والدولة: جدلية التشـريع: العرف، الشـريعة والقانون، ترجمة محمد زرنين، افريقيا الشرق، الدار البيضاء الطبعة الأولى، 2015.

- الهادي الهروي، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية، إفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى 2015.
- الهادي الهروي، القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي 1934-1988، افريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الأولى 2010.

ثانيا: الكتب الجماعية.

- التراث المائي والتنمية بالمغرب، أعمال الندوة الدولية المنظمة من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بشراكة مع الكلية المتعددة التخصصات بتازة بتاريخ 2-3 نونبر 2016 تنسيق علي بنطالب وآخرون، منشورات، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الطبعة الأولى.
- أحمد الغزوي، محمد بوداح، عبد السلام بوهلال، الثروة المائية ورهانات التنمية الفلاحية بتلال مقدمة الريف، حالة جماعتي المرابيح وتوغليت (إقليم سيدي قاسم). ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016.
- إدريس حافيظ، الأعراف المرتبطة بتدبير واستعمال الماء بجبال بني يزناسن (المغرب الشرقي). ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016.
- الحسين بوضليب، أيوب الشاوش، عادل أقلوش، الماء بالريف الشرقي: الموارد والاستعمال ومخاطر الندرة. ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016.
- حنان حمودا، التدبير الاجتماعي للماء بواحات الجنوب الشرقي المغربي، بين هيمنة الأعراف التقليدية وممارسة الطقوس الزراعية واحة سكورة نموذجا (مقاربة إيثنو-أنثربولوجية). ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016.
- خديجة عونة، تقنيات تدبير الماء بشمال شرق المغرب بين نمط الري العصري بسهل تريفة والري التقليدي بجبال بني يزناسن. ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016
- سمية بوشنتوف، تدبير وتشريع الموارد المائية بشمال المغرب خلال فترة الحماية الاسبانية. ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016.

- عبد العزيز بويحياوي، محمد لعوان، التراث المائي بواحات تافيلالت بين التثمين والتحديث لربح رهان التنمية المستدامة. ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016.
- عزيز بن الطالب، محمد أزهار، محمد الخباز، التراث المائي التقليدي بالواحات المغربية حالة واحات وادي ورزازات وواحات ملوية الوسطى. ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016.
- محمد امراني العلمي، تدبير الماء بسجلماسة/ تافيلالت من خلال الأعراف المحلية.
- مصطفى أعفير، أبوبكر صابري، تيريم" نظام عرفي تقليدي لتوزيع مياه السقي بوادي دادس بالجنوب الشرقي المغربي. ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016.
- نور الدين امعيط، مصطلحات التراث المائي بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط نماذج وقضايا من القرنين 5 و6 هـ 11 و 12 م. ضمن التراث المائي والتنمية بالمغرب الطبعة الأولى 2016.
- الماء في تاريخ المغرب، ندوة أيام 10-11-12 دجنبر،1996، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الحسن الثاني عين الشق، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة، 1999.
- المساوي العجلاوي، تقنيات استخراج المياه الباطنية في مناجم الفضة بالمغرب (2 هـ 7 مـ/ 8 مـ 13 مـ). ضمن الماء في تاريخ المغرب، 1999.
- محمد (استيتو)، الماء والحرب في تاريخ المغرب: أية علاقة. ضمن الماء في تاريخ المغرب، 1999.
- التنمية القروية بالمناطق الجبلية، الجاجيات والمنتظرات، أشغال المنتدى الثاني للتنمية والثقافة لإغزران 26 ماي، 2012 تنسيق محمد البقصي، محمد الزرهوني.
- حسن كتمور، التنمية القروية بالمناطق الجبلية بين المؤهلات والاكراهات.ضمن التنمية القروية بالمناطق الجبلية، الحاجيات والمنتظرات، 2012.
- محمد أزلماط، التدبير الاستراتيجي سبيل لتحقيق التنمية القروي. التنمية القروية بالمناطق الجبلية، الحاجيات والمنتظرات، 2012.

- محمد كربوط، الضـــخ العصـــري كجانب في تدبير المياه بالمناطق الجبلية المغربية، ظروف انتشـــار وعناصـــر من أجل الحصـــيلة. التنمية القروية بالمناطق الجبلية، الحاجيات والمنتظرات، 2012.
- مصـطفى أنور، الأطلس المتوسـط الشـمالي الشـرقي بين مخلفات الماضـي وتطلعات المستقبل. التنمية القروية بالمناطق الجبلية، الحاجيات والمنتظرات، 2012.
- المؤسـسـات الجماعية وقضـايا التدبير المشـترك بالمغرب، أعمال الندوة الدولية التي نظمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وجامعة السلطان مولاي سليمان وكلية الآداب والعلوم الإنسـانية ببني ملال بتاريخ 30–31 أكتوبر 2014، تنسـيق وإشـراف علي بنطالب وعبد القادر أيت الغازي ومبارك أيت عدي، سـلسـلة الندوات والمناظرات رقم 50 ، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط ،2018.
- اجماعة تدبير المجال الزراعي بالجنوب الشـــرقي للأطلس الكبير الأوســـط: نموذج واحدة تدغة. ضـمن المؤسـسـات الجماعية وقضـايا التدبير المشـترك بالمغرب، سـنة 2018
- الحســـن فرحات، محمد قب، القبيلة في المغرب: من المقاومة إلى الاندماج الإداري، ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، سنة 2018.
- ربيع رشدي، مؤسسة إنفلاس ودورها في التدبير السياسي والاجتماعي للمجتمع القبلي المغربي ما قبل الحماية: قبيلة إداوتنان نموذجا. ضـمن المؤسـسـات الجماعية وقضـايا التدبير المشترك بالمغرب، سنة 2018.
- ســـعيد كمتي، الجماعة وتدبير المجال: أداة في خدمة المشـــاريع الترابية للجماعات المحلية. ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، سنة 2018.
- عـائشـــــة حليم، التنظيم الاجتمـاعي المغربي: من الجمـاعـة التقليـديـة إلى الجمعيـة الحديثة.ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، سنة 2018.
- عبد العزيز أكرير، القبائل المورية الأمازيغية: بعض تمظهرات التســـيير الجماعي والأحلاف خلال الفترة الرومانية. ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، سنة 2018.

- عبد القادر أيت الغازي، التدبير الجماعي للماء وقضاياه بين العرف والشرع من خلال نوازل فقهية ونصوص عرفية" إزرفان): تكامل أم خلاف؟ ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، سنة 2018.
- عبد الواحد العمراني، بوجمعة بونقابة، التنظيمات الجماعية وتدبير مياه الري بمقدمة جبال الريف: حالة إقليم تاونات. ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، سنة 2018.
- فوزي بوخريص، مؤسسة الجماعة بين الاستمرارية والقطيعة، ضمن المؤسسات الجماعية وقضايا التدبير المشترك بالمغرب، سنة 2018.
- البيئة والتنمية المستديمة: أدوار جديدة وآفاق واعدة للعلوم الاجتماعية، الناشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولى 2021.
- جمال فزة، براديغم الجبل: الأطلس ودوره في تحديد الملامح العريضة لحياة الساكنة الجبلية بالمغرب. ضمن البيئة والتنمية المستديمة: أدوار جديدة وآفاق واعدة للعلوم الاجتماعية 2021.
- محمد أبيهي، دور الأعراف المحلية في تنظيم المجال الطبيعي بالجنوب المغربي: تقسيم الماء نموذجا. ضمن البيئة والتنمية المستديمة: أدوار جديدة وآفاق واعدة للعلوم الاجتماعية 2021.
- الأعراف بالبادية المغربية تنسيق البضاوية لبكامل، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، الطبعة الأولى،2004.
- حليمة بنكرعي ، تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالعرف. ضمن الأعراف بالبادية المغربية، الطبعة الأولى 2004.
- عمار حمداش، الأراضي الجماعية والعرف من المحلي إلى الوطني. ضمن الأعراف بالبادية المغربية، الطبعة الأولى 2004.
- نماذج من الأعراف الزراعية بالبوادي المغربية ومدلولها الاجتماعي–السياسي والبيئي. ضمن الأعراف بالبادية المغربية، الطبعة الأولى 2004.

- الماء بمنطقة دبدو الذاكرة والإشـــكاليات البيئية والقانونية وآثار التدخل البشـــري ، مجموعة أســـاتذة ، منشـــورات جمعية ابن خلدون للأبحاث والدراســـات في العلوم الاجتماعية وحماية المآثر التاريخية والبيئية بدبدو، مطابع الرباط نت 2018.
- عبد الرحمان الحرداجي، الموارد المائية في منطقة دبدو بين الفعل الطبيعي وبين الفعل البشري. ضمن الماء بمنطقة دبدو الذاكرة والإشكاليات البيئية والقانونية وآثار التدخل البشري، 2018.
- نوردين ادخيســـي ، المصـــادر القانونية لتدبير المياه بمنطقة دبدو خلال القرن 19 م وفترة الحماية. ضـــمن الماء بمنطقة دبدو الذاكرة والإشـــكاليات البيئية والقانونية وآثار التدخل البشري، 2018
- سعيد واحيحي، دور عنصر الماء في بناء واندراس بعض المدن المغربية الوسيطية/ ســجلماســة نموذجا. ضــمن الماء بمنطقة دبدو الذاكرة والإشــكاليات البيئية والقانونية وآثار التدخل البشري، 2018.
- التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، تنســـيق وتقديم عبد اللطيف بنشريفة ومحمد أيت حمزة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم28، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 1994.
- محمد بوريال، الأنظمة السقوية العتيقة وتحولاتها الحديثة. ضمن التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، الطبعة الأولى 1994.
- المختار الأكحل، دراســـة البنيات الفلاحية من منظور جغرافي بالمغرب: العوائق والإمكانات. ضـــمن التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، الطبعة الأولى 1994.
- موســـى كرزازي، جوانب من التحولات الاجتماعية المجالية الحديثة في أرياف ســـهل الغرب. ضـــمن التحولات الاجتماعية المجالية في الأرياف المغربية، الطبعة الأولى 1994.
- دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، تنسيق موسى كرزازي–المختار الكحل، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى 2005.

- حســـن المباركي، بوطيب الطاك، المجالات الفلاحية بين التنظيم العفوي والتدبير المؤطر بعض عناصر التفكير، ضمن دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، الطبعة الأولى 2005.
- السقي غير المرخص له في واد سبو الأوسط وإشكالية تدبير الموارد المائية: مقطع عزيب الســلطان– الخنيشــات. ضـــمن دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، الطبعة الأولى 2005.
- أحمد عرفة، الماء والتنمية، ندوات أكاديمية المملكة المغربية، الماء والتغذية وتزاد السكان، القسم الأول، الرباط 30 أبريل 1982.
- إدريس أبو إدريس، أثر عنصر الماء في مغرب القرنين17 و 18 المناخ والتساقطات والأنهار، ضـــمن أعمال الندوة الوطنية بزاكورة يوما 11 و12 يونيو 2004، حول موضوع: البيئة بالمغرب معطيات تاريخية وآفاق تنموية منطقة درعة نموذجا، تنسيق محمد حمام، عبد الله صـــالح وآخرون، ســلســـلة الندوات والمناظرات رقم 9، الرباط 2005.
- **ثالثا: المجلات**
- أحمد الخطابي، نظرية المجال عند جورج زيمل، المجال بوصـــفه شـــرطا قبليا للبناء وإعادة البناء الاجتماعي، مجلة العمران، العدد 35/ 9، شتاء 2021.
- أسماء عبد الرحمان، عبد الرحيم أحمد، أساطير الماء وأساطيله، (دراسة ميثولوجية في الحكايات الشعبية)، حولية اللغة العربية، العدد الرابع والعشرون، ، الجزء الحادي عشر. 2020.
- آيت حمزة محمد، النظام الســـقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب، مجلة كلية الآداب بالرباط، ع. 13.عدم وجود السنة.
- سـمير ايت أومغار، الماء والاسـتقرار في شـمال أفريقيا خلال الحقبة القديمة، مجلة أسطور، العدد 11 يناير 2020.
- عبد الرزاق الســعيدي، الإنســـان والمجال بواحة الجرف تافيلالت: نماذج من التاريخ الوســـيط والحديث في تدبير أنظمة الماء وتحقيق التوازن البيئي، مجلة الإنســـان والمجال، الجزائر العدد 5 أبريل 2017.

- عبد العزيز عبد الصادق، د.علي بولرباح، المجال الاجتماعي: بين البناء الاجتماعي والصـــراع الثقافي، مجلة العلوم الاجتماعية – المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين، العدد ،09 جوان.2022.
- علي الحمراوي، مسألة الفلاحة المغربية، مجلة انفاس السنة الثانية، العدد الأول، ماي 1971.
- محمد السليماني، أوجه الاستغلال الاستعماري للفلاحة المغربية خلال فترة الحماية 1912 – 1956 م، مجلة هيرودوت للعلوم الإنســـانية والاجتماعية، المجلد 4 العدد 4 ديسمبر 2020.
- محمد المنتفع، الاستعمار ومراسيم الماء في مراكش وأحوازها، مدارات تاريخية، دورية محكمة ربع سنوية، المجلد الثاني العدد السادس، جوان 2020.
- يونس الغاب، النظرية الانقسامية، الأصول والمفاهيم، مؤمنون بلاحدود، الدراسات والأبحاث، 24 أبريل 2017.
- **رابعا: القوانين**
- القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء الصـــادر بتنفيذه الظهير الشـــريف رقم 10.95.154 صادر في 18 من ربيع الأول 1416.
- **خامسا: الأطروحات الجامعية**
- محمد زرنين، الاســـتراتيجيات العقارية باعتبارها رهانات اجتماعية تاريخية: المحيط القروي لسيدي قاسم نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشراف محمد جسوس، كلية الآداب الرباط، السنة الدراسية ،2004.
- بوشـــتى بنزينة " البنيات العقارية للأرض ببولمان" أطروحة لنيل شـــهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تحت إشـــراف عبد الجليل حليم، كلية الآداب والعلوم الإنســـانية ظهر مهراز، السنة الدراسية، 2005.
- المنصـور **(ابريك)**، الماء والتنمية بحوضـي زيز وغريس، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، تحت إشـراف علال الزروالي، السـنة الجامعية 2011، 2012، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة.

- **سادسا: التقارير**
- المجلس الوطني للشـــباب والمســـتقبل بتعاون مع المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي لفرنســـا، وغرفة الصـــناعة لإســـطنبول، القمة الثالثة، الاقتصـــادية والاجتماعية الأرومتوسطية، الدار البيضاء، 27، 28، 1997.
- **سابعا: القواميس**
- مصطفى سليم شاكر" قاموس الأنثروبولوجيا"، جامعة الكويت، الطبعة الأولى،1981.

مراجع باللغة الأجنبية

- ❖ Une écosociolgie du mouvement vert québécois aujourd'hui. Jean-Guy Vaillancourt. Développement durable et responsabilité sociale de la mobilisation à l'institutionnalisation. Sous la direction de Corinne Gendron et autres, presses internationales Polytechnique. 2010.
- ❖ Tag, Boutayeb, Espace et société Agro-pastorale en mutation dans le maroc oriental steppique, Série « thèses et monographies éditeur F,L,S,H sais-Fès. 2003.
- ❖ Séminaire du pôle rural 2013 / 2014 "20 ans après – Toutes portes ouvertes. Au cœur des recherches sur les sociétés et les espaces ruraux" Compte-rendu de la séance du 3 décembre 2013.
- ❖ Paul, pacson, le Haouz de Marrakech,tome1 et 2,Institut Universitaire de la recherche scientifique. Rabat, première éd. 1983
- ❖ Paul, Pacson, les béni Boufrah, Essai d'écologie d'une vallée rifaine (Maroc), Institut Universitaire de la recherche Scientifique, Rabat 2017.
- ❖ Olivia, Aubriot, « De la matérialité de l'irrigation », Réflexions sur l'approche de recherche utilisée On the Materiality of Irrigation :

Reflections on the Research Approche Employed Journal des anthropologues Association française des anthropologues Date de publication : 8 juillet 2013.

- Najib, Bouderbala, loi entre ciel et terre, Essais et Etudes n 59, faculté des lettres et des sciences humaines de rabat. 1ére Édition, 2013.
- -Moulay-Driss El Jihad, Mohamed Taabni. L'eau au Maghreb : quel " mix " hydrique face aux effets du changement climatique? Zeineddine, Nouaceur. Eau et climat en Afrique du Nord et au Moyen Orient, Editions Transversal, pp.11-25, 2017, 978-606-605-166-8. ffhal-02187508.
- Moulay Abdellah, la problématique de l'eau dans la vallée du draa ; actas du colloque national Zagora les 11 et 12 juin 2004. L'environnement au Maroc données historique et perspectives de développement le cas de la région du Dra.
- Mohamed mahdi, Pasteur de l'atlas production pastorale, droit et rituel, fondation konard Adenauer ,1ére édition,1999.
- le développement agricole durable et la conservation des ressources naturelles au Maroc .Abdellah Laouina, chaire unesco-gas natural. Faculté des lettres et sciences humaines ,BP1040, Rabat. Maroc.
- Lahsen Jannan, Le Moyen atlas central et ses bordures mutations récentes et dynamiques rurales, éditons Al jawahir
- la gestion de l'eau salon l'islam, SOUS LA DIRECTION DE Naser I. Faruqui, Asit K. Biswas et Murad J. Bino, Publ. en collaboration avec les Éditions Karthala, 2000.

- Jeanne Riaux , Dire le droit local de l'eau Histoire orale et partage de l'eau dans la vallée des Aït Bou Guemez (Haut Atlas, Maroc), Techniques & Culture 57, 2011/2: 166.
- Jean-Jacques Pérennes. L'eau et les hommes au Maghreb, Contribution à une politique de l'eau en Méditerranée. Editions Karthala, paris.
- Jacques Berque et Julien Couleau. "Vers la modernisation du fellah marocain," Bulletin économique et social du Maroc 7, 26 (1945)
- Hammou Blghazi, Tada chez les Zemmour, Instances , Puissance ,Evanescence, Institut royal de la culture Amazighe ,Imprimerie AL Maarif AL Jadida, rabat,2008.
- Grigori Lazarev, Les politiques agraires au Maroc 1956-2006 Un témoignage engagé Préface de Mohamed Aït Kadi Postface de Mohamed Nacir : Maquette et prépresse : Babel com. Impression : El Maârif Al Jadida, Economie critique, 2012.
- Grigori Lazarev ,Ruralité et changement social, études sociologiques, Essais et Etudes, Edition Bouregreg, rabat 2014
- Fabienne Wateau, A fleur d'eau : synthèses, hal archives-ouvertes 3 octobre 2012.
- El Jihad Moulay Driss. L'eau de la montagne et le pouvoir étatique au Maroc : entre le passé et le présent//The water from the mountains and the State power in Morocco : between past and present. In: Annales de Géographie, t. 110, n°622, 2001 p 665.
- Bruno, Romagny, Vincent Simonneaux, Said Boujrouf, Salah Er-Raki, Jeanne Riaux. Ressources en eau, sociétés et territoires méditerranéens. L'interdisciplinarité pour répondre aux défis du

changement climatique. Natures Sciences Sociétés, EDP Sciences, 2019, 27 (2), pp.219-224. ff10.1051/nss/2019025ff.ffird-02464982.

- Bied-Charreton Marcet « La gouvernance des ressources en eau dans les pays en développement : enjeux nationaux et globaux », Mondes en développement, 2006/3 no 135.
- Bédoucha(G) l'eau, l'ami du puissant, une communauté oasienne du sud Tunisien, Publication de CNRS et CNL, 1987.
- Barhoumi, Mohamed. le capitalisme agraire dans le Tadla. Cahiers du laboratoire de recherches et d'Etudes Psychologiques et sociologiques n 10 2020.
- Barbara Casciarri et Mauro Van Aken, « Anthropologie et eau(x) affaires globales, eaux locales et fluxde cultures », Journal des anthropologues [En ligne], 132-133 | 2013, mis en ligne le 08 juillet 2015, consulté le 30 avril 2019.URL :http://journals.openedition.org/jda/4903 ; DOI :10.4000/jda.4903.
- Anne-Laure Collard, Construire un regard socio hydrologique (3). Expérimenter un canevas pour engager la négociation interdisciplinaire ; Natures Sciences Sociétés 29, 1, 77-86 (2021).
- Ahmed, zar geuf, quelques coutumes et traditions de l'organisation de l'espace et de l'utilisation des eaux d'irrigation dans les tribus de la contrée d'igherm, Anti-Atlas occidental.
- -Abdelghani, kadem , Quantification, modélisation et gestion de la ressource en eau dans le bassin versant du Haut Sebou (Maroc).
- Abdelaziz, bel Faida, l'eau au Maghreb antique entre le sacré et le profane, rabat net maroc,2011.

❖ – Zakaria, Kadiri , Imprévisible et bricolée: La modernisation rurale et agricole au Maroc, Journal Indexed in Emerging Sources Citation Index Web of Science Covered in Clarivate Analytics products and services ; Hespéris-Tamuda LV (4) (2020): 173-196.
❖ – Thierry, Ruf ; Gestion sociale de l'eau January 1995.
❖ – Olivia ,Aubriot, Jeanne Riaux, Savoirs sur l'eau : les techniques a l'appui des relations de pouvoir ? Autre part (64), 2013.
❖ – Mokhtar, bensekri . données de base sur les ressources en eau dans la région maghrébine. revue l'alternative economique. issue n° 08.
❖ – la gestion sociale de l'eau par jean-luc sabatier. Enseignant-chercheur ou cnearc et thierry ruf, chercheur à l'orstom.
❖ – Annabelle ,Houdert, Les conflits autour de l'eau au Maroc: origines sociopolitiques et écologiques et perspectives pour une transformation des conflits, Hal archives-ouvertes, Université Paris VIII Vincennes-Saint Denis; Universität Duisburg-Essen, 2008.
❖ – Abdellah ,Hammoudi Sainteté, pouvoir et société : Tamgrout aux XVII ; ET XVIII, Siècles, » Annales, ESC, aout 1980.

1. فهرس الرسومات والخرائط والصور

- فهرس الرسوم

الرسم رقم 1 **رسم توضيحي لقنوات السقي بمنبع عبن السلطان**.....**ص**167
الرسم رقم 2 **رسم توضيحي لقنوات السقي بمنبع تلعينين**.....**ص182**
الرسم رقم 3 **خطاطة الأنساق**.....**ص**266

- فهرس الخرائط

الخريطة رقم1 **التوطين المجالي لميدان البحث**.....,,.....**ص156**
الخريطة رقم 2 **الشبكة المائية بمنطقة البحث**..... .....**ص**164

- فهرس الصور

الصورة رقم 1 **صورة توضح اختفاء الأشجار بسبب نهاية النظام التقليدي للسقي**..207
الصورة رقم 2 **صور توضح اختفاء الأشجار بسبب نهاية النظام التقليدي للسقي**..**ص**207
الصورة رقم 3 **صورة توضح الأراضي التي تسقى من منبع تلعينين**.....**ص**208
الصورة رقم 4 **صورة توضح الأراضي التي تسقى من منبع تلعينين**.....**ص**208
الصورة رقم 5 **صور توضح تشييد القنوات الإسمنتية**.....**ص**266
الصورة رقم 6 **صور توضح تشييد القنوات الإسمنتية**.....**ص266**
الصورة رقم 7_**منبع عين السلطان قبل النضوب غشت2022**.....**ص**275
الصورة رقم 8_**صور توضح نضوب ماء منبع عين السلطان غشت 2023**.....**ص**276
الصورة رقم 9 **صور توضح نضوب ماء منبع عين السلطان غشت 2023**.....**ص**278

2. مسرد المفاهيم والمصطلحات

-أ-	
الأرض	Terre
الأعيان	Personnalités
-ب-	
البنيات الاجتماعية	Structures sociale
البنيات الفلاحية	Structures agricoles
-ت-	
التحديث الفلاحي	Modernisation de l'agriculture
التحديث اليهدروفلاحي	Modernisation hydro-agricoles
التحولات الاجتماعية	Changements Sociaux
التدبير	Gestion
تدبير النزاع	Gestion des conflits
التراتبية الاجتماعية	Hiérarchie sociale
التشريع المائي	Législation sur l'eau
التضامن	Solidarité
التغيير الاجتماعي	Changement social
التنظيم الاجتماعي	Organisation sociale
التنظيم الثقافي	Organisation culturelle
التنمية	Développement
توزيع الماء	Distribution d'eau
-ج-	
الجفاف	Sécheresse
الجمعية	Association
الجيل الأخضر	Génération verte
-د-	
الدينامية	Dynamisme
-س-	
السدود	Barrages
السلطة	Pouvoir
-ص-	
الصراع	Conflit
-ض-	
الضخ العصري	Pompage moderne
-ظ-	
الظروف المناخية	Conditions climatiques
-ع-	
العرف	Coutume
-ق-	

القانون العقاري	Droit de l'immobilier
القبيلة	Tribu
القرابين	Offres

-م-

الماء	Eau
المجال	L'espace
المخطط الأخضر	Régime vert
الملكية العقارية	Propriété immobilière
ملكية الماء	Propriété de l'eau
الموارد المائي	Ressource en eau
المؤسسات الاجتماعية	Institutions sociales
المياه الجوفية	Eau souterraine
المياه السطحية	Eau superficielle

-ن-

النخبة	Élite
نهاية الفلاحين	La fin des paysans

-هـ-

الهبة	Don

3. مسرد معجم الماء في مجتمع البحث

–ا–	
اجماعة	Jmaa
امغار ومان	Amghar waman
الانصاف	Insafe
–أ–	
أيزم	Ayzem
–ت–	
تاحرونت	Tahrount
تارجا	Tarja
تسواطت	Tasawate
التويزة	Tawiza
–ح–	
الحق	Alhake
–ر–	
الربطة	Rabta
–س–	
الساقية	Sakiya
السلسلة	Selsla
–ص–	
الصابة	Sabaa
الصوبا	Soba
–ع–	
العار	Aar
عساس الماء	Asase Imaa
–ف–	
الفاس	Alfase
–ق–	
القطعة	Ikataa
–ل–	
الليستا	Liste
–م–	
ماجور	Majeur
–ن–	
النوبة	Nouba
–و–	
الوقاف	Lwakaf
	Waman

4- الكشافات

- كشاف الأعلام

A

Annabelle Houdert------- 137

Anne-Marie Jouve------ 221

B

Barbara C. ---------- 12

Bédoucha 11, 15, 16, 97, 254, 312

Bédoucha . G---------- 11

G

Grigori Lazarev ------ 27, 312

J

Jean- Jacques Pérennes - 35

S

Sabatier---------- 16, 143

ا

ابن خلدون- 24, 43, 58, 103, 123, 135, 308

أ

أحمد كوال ---------- 216, 300

إ

إرنست كلينر ---------- 99, 191

ا

المختار الهراس ---- 105, 148, 303

الهادي الهروي -------- 188, 303

إ

إميل دوركايم ----- 141, 237, 304

أ

أولريش بيك ------ 268, 269, 300

ا

ايفانز يريتشارد ---------- 258

إ

إيميل دوركايم ---------- 142

ب

باسكون --- 33, 90, 99, 125, 213

بوطيب الطاك--------- 133, 308

بول باسكون -- 11, 33, 34, 36, 89, 104, 111, 114, 125, 131, 133, 148, 161, 205, 208, 300

بير بورديو ------- 193, 199, 304

ج

جاك بيرك ,107 ,105 ,104 ,33 ,32
122, 142, 283

ح

حنان حمودا ---------- 35, 305

د

ديل إيكلمان ---------- 95

ر

ر.جيرار ---------- 244
رحمة بورقية – ,223 ,219 ,112 ,108
254, 255, 260, 282, 286, 301
روبير مونطاني ---------- 194

ز

زنانيكي---------- 120

ع

عبد الرحيم العطري -- ,195 ,156 ,94
301, 303
عبد الله حمودي -- 303 ,274 ,98 ,96

غ

غاستون باشلار ---------- 8, 302
غريغوري لازريف--- 93, 106, 225

ف

فرانز بواس ---------- 204

ل

لازريف غريغوري------- 223, 256
لتالكوت بارسونز ---------- 120
لويس دومون ---------- 94
لويس مورغان ---------- 103

م

مارسيل موس ------ 94, 193, 304
ماكس فيبر ---------- 120
محمد حنداين --------- 195, 304
محمد زرنين --- ,229 ,127 ,90 ,46
259, 293, 303, 310
محمد مهدان– 134 ,121 ,42 ,36 ,34
مشيل كروزيه ---------- 120

ن

نجيب بودربالة– ,125 ,124 ,112 ,65
126, 293, 303
نوردين الزاهي ---------- 243

هـ

هنري منديرا ---------- 213

هنري منديراس---------- 216

و

وعبد الله حرزني---------- 125

- كشاف الموضوعات

-ا-

الاثنية 199, 206, 350

اجماعة 19, 32, 34, 49, 106, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 118, 120, 124, 125, 128, 132, 135, 136, 143, 150, 151, 152, 153, 171, 177, 184, 196, 222, 232, 234, 241, 253, 254, 261, 262, 263, 267, 268, 269, 270, 272, 278, 280, 281, 289, 291, 292, 295, 298, 299,302, 303, 304, 305, 307, 311, 319, 323, 324, 334, 347, 348, 350

-إ-

الإدارة الفرنسية 50, 52, 53, 58, 64, 75, 173

الإدارة الكولونيالة 15

-أ-

الأرض 4, 15, 18, 39, 46, 47, 48, 51, 52, 53, 54, 55, 58, 62, 65, 67, 76, 77, 78, 83, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 100, 101, 102, 103, 108, 109, 110, 116, 117, 120, 121, 122, 128, 129, 134, 139, 145, 146, 147, 151, 176, 177, 178, 181, 191, 194, 195, 196, 198, 199, 201, 202, 203, 205, 206, 213, 214, 215, 216, 217, 220, 221, 222, 223, 226, 227, 228, 231, 232, 234, 238, 241, 251, 256, 262, 265, 269, 271, 272, 275, 276, 277, 284, 289, 291, 294, 296, 299, 300, 301, 302, 304, 305, 306, 308, 311, 320, 321, 324, 327, 331, 346, 347, 349, 350, 351

استراتيجية الجيل الأخضر 82, 346

الأسطورة 3, 4, 6, 9, 344

الأعيان 8, 49, 88, 98, 99, 101, 184, 198, 199, 204, 206, 207, 210, 268, 269, 294, 301, 320, 324, 350

الأنثروبولوجيا 9, 13, 14, 202, 261, 262, 332
الانصهار والانشطار 202, 208, 209, 350
أيديولوجيا التنمية 243

-ب-

براديغم الجبل 44, 45, 94, 334, 346
البنيات التقليدية 10, 16, 62, 84, 96, 117, 120, 121, 133, 148, 314, 347
البنيات الفلاحية 10, 19, 55, 57, 58, 82, 84, 91, 220, 229, 236, 239, 240, 241, 242, 335, 346, 351

-ت-

تاضا والماء 255, 351
التحديث الفلاحي 31, 32, 173, 240, 242, 320, 345
التحديث الهيدروفلاحي 243
التحولات الاجتماعية 10, 13, 16, 19, 20, 50, 51, 68, 69, 70, 77, 80, 91, 116, 118, 127, 158, 168, 193, 195, 218, 219, 225, 227, 228, 230, 236, 253, 275, 277, 307, 314, 318, 323, 324, 329, 335, 347, 352
التدابير الاستعمارية 58, 346
التدبير الاجتماعي 3, 12, 13, 14, 17, 18, 19, 20, 24, 25, 26, 27, 34, 42, 83, 110, 111, 115, 131, 151, 154, 155, 160, 162, 190, 218, 262, 263, 314, 318, 320, 323, 329, 332, 345, 348, 350
تدبير الماء 3, 6, 7, 19, 27, 33, 39, 72, 106, 127, 135, 136, 140, 142, 145, 147, 159, 171, 188, 230, 289
تدبير النزاع 123, 152, 153, 154, 262
التدبير 3, 12, 13, 14, 15, 17, 18, 19, 20, 24, 25, 26, 27, 33, 34, 42, 43, 47, 48, 67, 73, 82, 83, 99, 106, 110, 111, 114, 115, 127, 131, 134, 138, 149, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 160, 162, 167, 168, 170, 178, 184, 185, 188,

190, 192, 193, 212, 216,
217, 218, 220, 223, 226,
227, 230, 244, 251, 256,
262, 263, 266, 271, 273,
278, 281, 282, 283, 286,
287, 288, 289, 293, 296,
297, 298, 299, 302, 304,
307, 310, 313, 314, 318,
319, 320, 323, 324, 325,
328, 329, 331, 332, 333,
334, 345, 348, 349, 350,
351

التراتب الاجتماعي 88, 98,
99, 100, 101, 121, 199,
202, 204, 206, 209, 294,
301, 305, 319, 320, 350

التراتبية الاجتماعية 35, 88,
98, 167, 198, 347, 349, 350

تسواطت" نظام تضامن 251, 351

التشريع المائي 63, 346

التضامن 16, 18, 19, 22, 33,
48, 101, 129, 141, 149,
150, 154, 189, 230, 250,
251, 252, 253, 254, 255,
266, 276, 296, 304, 307,
309, 324, 348, 351

التغيير الاجتماعي 31, 209,
266

التفكك 16, 111, 117, 152,
250, 266, 292, 298, 303,
307, 313, 323, 351, 352

تفكيك البنى الاجتماعية 48, 346

التنظيم الاجتماعي 15, 26,
34, 100, 107, 108, 125,
126, 127, 128, 152, 294,
319, 320, 334, 347, 348

التنمية 3, 6, 7, 16, 18, 19,
20, 22, 24, 25, 26, 27, 28,
29, 30, 31, 32, 36, 44, 45,
46, 47, 49, 50, 51, 65, 66,
68, 69, 71, 72, 78, 79, 81,
83, 85, 95, 97, 112, 114,
117, 119, 142, 145, 148,
154, 158, 204, 216, 217,
220, 221, 223, 230, 236,
237, 238, 241, 243, 244,
245, 246, 248, 249, 262,
266, 272, 279, 293, 309,
314, 315, 318, 319, 320,
321, 323, 328, 330, 331,
332, 333, 345, 351

التهيئة الهيدروفلاحية 19, 20, 46, 213, 236, 238, 240, 276, 296, 300, 301, 305, 310, 314, 315, 324, 325, 351

-ج-

الجفاف 3, 7, 12, 16, 17, 19, 20, 30, 42, 43, 44, 52, 73, 74, 75, 85, 96, 132, 134, 139, 147, 154, 159, 167, 178, 212, 215, 222, 224, 229, 231, 232, 233, 235, 241, 242, 244, 247, 251, 279, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 297, 302, 306, 310, 313, 314,315, 320, 321, 325, 350, 352

-ح-

حفر الآبار 59, 75, 76, 77, 78, 222, 225, 268, 272, 346

-د-

دينامية تدبير الماء 10, 235, 288, 297

الدينامية 12, 19, 23, 24, 145, 154, 156, 188, 215, 229, 242, 251, 266, 345

دينامية 3, 6, 8, 10, 14, 17, 18, 19, 20, 22, 24, 31, 36, 51, 63, 69, 111, 117, 154, 166, 198, 217, 229, 235, 242, 249, 266, 286, 288, 297, 312, 314, 315, 318, 331, 335, 344

-ز-

الزاوية 89, 102, 103, 104, 105, 164, 232, 350

-س-

الساقية 103, 104, 116, 124, 125, 134, 135, 136, 137, 139, 143, 151, 159, 168, 169, 173, 175, 176, 179, 180, 182, 183, 184, 187, 191, 192, 193, 203, 208, 214, 254, 279, 285, 293, 296, 300, 301, 302, 303, 305, 307, 308, 309, 310, 327, 348, 349

السلطات الكولونيالية 45, 47, 240

السوسيولوجيا 9, 10, 13, 17, 28, 131, 344
سياسية تشيد السدود 74, 346

-ص-

صراع 15, 19, 20, 22, 47, 92, 94, 102, 103, 117, 127, 142, 143, 145, 146, 147, 148, 150, 153, 157, 160, 165, 166, 169, 186, 187, 188, 198, 202, 207, 208, 209, 210, 213, 232, 237, 251, 254, 256, 258, 262, 263, 264, 265, 266, 270, 277, 300, 304, 310, 313, 314, 348, 349, 350, 351

-ظ-

الظاهرة الاستعمارية 52
الظروف المناخية 40, 253, 346
ظهير 50, 51, 54, 55, 57, 58, 59, 60, 63, 64, 65, 66, 70

-ع-

العرف 14, 18, 19, 26, 34, 47, 50, 62, 63, 65, 71, 75, 89, 90, 92, 110, 113, 114, 115, 117, 124, 128, 129, 130, 131, 133, 136, 145, 167, 173, 179, 184, 194, 210, 251, 252, 269, 270, 272, 273, 281, 289, 303, 315, 318, 332, 334, 348, 349

-ف-

الفترة الكولونيالية 15, 45, 46, 74, 86, 103, 268, 317

-ق-

القانون العقاري 49, 50, 52, 53, 54, 58, 84, 206, 346
قانون الماء 71, 86, 94, 142
القبيلة 19, 26, 47, 49, 51, 53, 90, 92, 93, 94, 95, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 118, 120, 121, 122, 124, 127, 128, 129, 131, 133, 135, 138, 147, 149, 153, 156, 164, 169, 171, 172, 176, 181, 187, 192, 195, 196, 198, 199, 202, 203, 204, 205, 207, 208, 209, 217, 232, 252, 253, 257, 263,

,264 ,265 ,267 ,268 ,269
,270 ,271 ,276 ,278 ,280
,292 ,294 ,298 ,299 ,300
,301 ,303 ,304 ,305 ,307
,308 ,309 ,315 ,323 ,324
330, 332, 334, 347

-م-

ما بعد الكولونيالية 66, 346

ماء فلسفيا. 4

الماء والقربان 258

الماء 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9,
10, 11, 12, 13, 14, 15, 16,
17, 18, 19, 20, 22, 23, 24,
25, 26, 27, 30, 32, 33, 34,
35, 36, 38, 39, 42, 43, 44,
45, 46, 56, 58, 59, 60, 61,
62, 63, 65, 66, 67, 68, 71,
72, 73, 74, 75, 76, 78, 80,
81, 82, 84, 85, 86, 88, 89,
90, 91,92, 93, 94, 95, 96,
97, 98, 99, 100, 101, 102,
103, 104, 105, 106, 109,
110, 111, 112, 114, 115,
116, 118, 119, 120, 121,
122, 123, 124, 125, 127,
128, 130, 131, 132, 133,

134, 135, 136, 137, 138,
139, 140, 141, 142, 143,
144, 145, 146, 147, 148,
149, 150,151, 152, 153,
154, 155, 156, 157, 158,
159, 160, 161, 162, 163,
166, 167, 168, 169, 170,
171, 172, 173, 174, 175,
176, 177, 178, 179, 181,
182, 183, 184, 185, 186,
187, 188, 189, 190, 191,
192, 193, 194, 195, 196,
197, 198, 199, 200, 201,
202, 203, 204, 205, 206,
207, 208, 209, 210, 211,
212, 213, 214, 215, 217,
218, 219, 220, 221, 222,
223, 224, 225, 227, 228,
229, 230, 231, 232, 233,
234, 235, 236, 237, 239,
241, 242, 243, 244, 245,
246, 248, 249, 250, 251,
252, 254, 255, 256, 258,
259, 260, 261, 262, 263,
264, 265, 266, 270, 271,
272, 275, 279, 280, 281,

282, 283, 284, 285, 286,
287, 288, 289, 290, 291,
292, 293, 294, 295, 296,
297, 298, 299, 300, 301,
302, 303, 304, 305, 306,
307, 308, 309, 310, 311,
312, 313, 314, 315, 316,
318, 319, 320, 321, 323,
324, 325, 326, 327, 328,
329, 330, 331, 332, 333,
334, 335, 336, 344, 345,
346, 347, 348, 349, 350,
351, 352
المخزن 47, 60, 88, 102,
103, 104, 105, 137, 164,
165, 182, 194, 195, 198,
201, 223, 230, 231, 232,
235, 248, 268, 273, 274,
303, 304, 307, 321, 330,
347, 350
مخطط المغرب الأخضر 79, 81,
83, 346
المخطط الوطني للماء 82, 346
المعرفة الكولونيالية 48
ملكية الماء 16, 20, 88, 94,
95, 96, 97, 145, 169, 188,
195, 196, 198, 230, 231,
233, 234, 235, 272, 291,
298, 313
الموارد المائية 3, 6, 7, 8, 11,
12, 15, 18, 26, 27, 30, 33,
36, 39, 40, 41, 42, 43, 44,
46, 55, 58, 59, 60, 62, 63,
64, 71, 72, 73, 77, 78, 80,
82, 86, 89, 105, 114, 115,
134, 138, 142, 143, 144,
146, 148, 150, 153, 156,
170, 175, 220, 222, 223,
234, 256, 266, 309, 312,
323, 329, 333, 335, 345,
346, 347
المؤسسات الاجتماعية 15, 87,
106, 212, 346
المؤسسات الاجتماعية 16, 19,
23, 25, 34, 36, 64, 86, 88,
105, 106, 122, 123, 133,
152, 212, 220, 251, 263,
266, 267, 268, 270, 275,
276, 281, 282, 292, 303,
310, 319, 320, 323, 347,
352
مؤسسة الجمعية 116, 347

-ن-

نزع الملكية 39, 49, 50, 52, 54, 346

نظام التدبير الاجتماعي 15, 157, 167, 185, 188, 190, 218, 271, 349

نظام التويزة 124, 150, 151, 253, 348

النظام المائي 13, 65, 116, 125, 127, 130, 156, 267, 329

نظام كولونيالي 209, 350

نهاية التوزيع التقليدي 282, 352

-هـ-

الهيمنة الذكورية 210, 211, 212, 35

- **كشاف الأماكن**

جماعة ايت سبع.....309 289 168 166 161 160 159

جماعة ايموزار كندر.....159، 160، 161، 166،168،172، 203،251، 293،301.

منبع عين السلطان..... 160 166 167 173 182 224 249 258 264 269 271 280 281 301

منبع تلعينين..... 181،203،212،224

صفرو .....354،254

عين بطيط.....160،253،254،274

ابن صميم.....133،160

ضاية عوا.....251،292

الفهرس

تقـــديم عـــام.....3

1.الماء من الأسطورة إلى الدين.....4

2.الماء كإشكال فلسفي.....5

3.دينامية تدبير الماء كموضوع راهني.....6

4.الماء كمعطى سوسيوأنثروبولوجي.....8

5.أهمية السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا في دراسة إشكالية الماء..... 11

6.التخريج العام للدراسة..... 15

/.البناء المنهجي للدراسة..... 16

1.أهداف الدراسة 16

2.أهمية الدراسة:..... 16

3.أسباب اختيار الموضوع..... 17

4.إشكالية البحث..... 17

5.الفرضية العامة..... 19

6.المنهج..... 20

7.أدوات جمع المعطيات..... 21

8.المقاربات النظرية المعتمدة في البحث..... 21

1.المقاربة السوسيولوجية..... 22

2.المقاربة الأنثروبولوجية..... 22

3.المقاربة الاقتصادية..... 22

II.المفاهيم البحثية..... 23

1.مفهوم الدينامية 23

2. مفهوم التدبير الاجتماعي للماء 23
3.مفهوم التـــنـــمـيـة..... 26
4.مفهوم التحديث/التجديد الفلاحي..... 30
III.الدراسات السابقة. 32
- التعقيب على الدراسات السابقة 34
- موقع الدراسة من الدراسات السابقة..... 35
المنطلقات النظرية للبحث..... 37
الفصل الأول الماء: الإنسان والتاريخ والمجال 38
تمهيد: 38
المبحث الأول: الموارد المائية؛ الواقع والامتدادات..... 38
المطلب الأول: الظروف المناخية في المغرب..... 39
المطلب الثاني: الموارد المائية بالمغرب..... 41
المطلب الثالث: براديغم الجبل كمدخل تحليلي لتدبير الماء..... 43
المبحث الثاني: الفعل الكولونيالي وتحولات الأرض والماء في تاريخ المغرب. .. 45
المطلب الأول: تفكيك البنى الاجتماعية والسيطرة على الأرض. 46
المطلب الثاني: القانون العقاري ومشروعية الاستعمار. 49
المطلب الثالث: استراتيجية نزع الملكية وإعادة التمليك..... 51
المطلب الرابع: تحولات البنيات الفلاحية في المغرب..... 54
المطلب السادس: اللبنات الأولى للتشريع المائي..... 61
المبحث الثالث: ما بعد الكولونيالية؛ الاستقلال وتحديات تدبير الماء. 64
المطلب الأول: تدبير الماء بعد الاستقلال..... 65
المطلب الثاني: المكتب الوطني للري. 68

المطلب الثالث: قانون الماء 10.95..... 69
المطلب الرابع: سياسية تشيد السدود في المغرب. 72
1. المخطط الوطني للماء..... 79
2. استراتيجية الجيل الأخضر. 80
خلاصة..... 84
الفصل الثاني: الأرض والماء والمؤسسات الاجتماعية..... 85
تمهيد 85
المبحث الأول: الماء والأرض كمحرار اجتماعي..... 85
المطلب الأول: الأرض كمتغير اجتماعي. 86
المطلب الثاني: جدلية الأرض والماء. 89
المطلب الثالث: ملكية الماء. 92
المطلب الرابع: الأرض والماء والتراتبية الاجتماعية. 94
المطلب الخامس: الماء صديق القوي: المخزن والزاوية..... 98
المبحث الثاني: المؤسسات الاجتماعية وتدبير الماء..... 101
المطلب الأول: القبيلة كتنظيم لتدبير الماء..... 102
1. نظرة مختصرة حول مفهوم القبيلة..... 102
2. القبيلة وتدبير الماء. 105
المطلب الثاني: اجماعة مؤسسة اجتماعية لتدبير الماء. 107
1. شرعية مؤسسة "اجماعة"..... 109
2. اجماعة: مؤسسة تدبير الموارد المائية..... 111
3. التحولات الاجتماعية: من مؤسسة اجماعة إلى مؤسسة الجمعية. 112
4. الماء والأرض كمدخل لفهم البنيات التقليدية. 116

خلاصة..... 119

الفصل الثالث: الماء: التوزيع وآليات إعادة التماسك والصراع الاجتماعي ... 120

تمهيد:..... 120

المبحث الأول: التنظيم الاجتماعي والعرف وآليات تدبير واستغلال الماء..... 120

المطلب الأول: التنظيم الاجتماعي وتدبير الماء..... 120

1. مفهوم التنظيم...... 120

2. التنظيم الاجتماعي للماء..... 122

المطلب الثاني: العرف: قانون اجماعة لتدبير الماء..... 124

1. مفهوم العرف...... 124

2. العرف وتدبير الماء..... 125

المبحث الثاني: طرق وآليات توزيع الماء..... 128

المطلب الأول: حقوق تدبير الماء بين العالية والسافلة. 128

المطلب الثاني: من يدبر الماء؟..... 130

المطلب الثالث: الساقية كواقع تنظيمي..... 131

المطلب الرابع: طرق توزيع الماء: نظام النوبة..... 133

المطلب الخامس: النوازل الفقهية والماء..... 136

المبحث الثالث: الماء: الصراع والتضامن وتدبير النزاع. 138

المطلب الأول: الماء والصراع...... 138

- الماء كبؤرة حرب...... 143

المطلب الثاني: الماء كآلية لإنتاج التضامن الاجتماعي..... 144

1.**نظام التويزة:**..... 145

2.مؤسسة الجماعة وتدبير النزاع. 146

خاتمة..... 149

الإطار الميداني..... 150

مقـدمــة:..... 151

1. **عينة البحث ومجال الدراسة**..... 153

1.1 **الميدان في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا** 153

2.1 **عينة البحث.**..... 154

2.مجال الدراسة: المعطيات المجالية والديموغرافية لإيموزار كندر. 156

3. المعطيات المجالية والسكانية للمنطقة..... 157

الفصـــل الأول: نظام التدبير الاجتماعي والثقافي للماء: النظام التقليدي والتحولات السوسيوثقافية والتراتبية الاجتماعية. 161

تمهيد:..... 161

المبحث الأول: الساقية: نظام التدبير والتوزيع في مجتمع البحث. 161

المطلب الأول: نظام السواقي بمنبع عين السلطان..... 162

- **أشكال التدبير العرفي والتقليدي للماء**..... 164

- **الوقاف: أو المسؤول عن تدبير الماء**..... 165

- **العرف ونظام التوزيع بالمنطقة**..... 167

- **الليستا –** la liste **بقايا النظام الكولونيالي**..... 169

- **ماجور نظام تدبير اجتماعي تضامني**..... 171

- **النوبة: نظام التدبير العرفي الرئيسي.**..... 172

المطلب الثاني: نظام التدبير الاجتماعي والثقافي للسقي بمنبع تلعينين...... 178

1.**أصل التسمية 'الكوف وتلعينين**..... 179

-الكوف..... 179

- تلعينين:..... 179
2.الماء: الصراع والسلطة السياسية..... 180
3.نظام التدبير الاجتماعي للماء بالمنطقة..... 181
4.المياه والغابات: هبة الأرض مقابل الماء..... 187
المطلب الثالث: حقوق الماء وعلاقتها بالأرض..... 188
- كراء حق الماء..... 190
- بيع وشراء الماء..... 190
المبحث الثاني: الأرض والماء: التراتبية الاجتماعية وعلاقات الصراع والسلطة.
..... 191
المطلب الأول: الماء والتراتبية الاجتماعية..... 191
المطلب الثاني: من الأمغار إلى الأعيان: الماء وصناعة النخبة..... 197
المطلب الثالث: الاثنية وتدبير الماء: التراتب الاجتماعي بين الكندري والأمازيغي.
..... 199
المطلب الرابع: التحايل والتحالف: الانصهار والانشطار أثناء توزيع الماء... 200
المطلب الخامس: "الليستا" نظام كولونيالي يعمق التراتب الاجتماعي..... 202
المطلب السادس: الهيمنة الذكورية: المرأة وامتلاك الماء..... 203
المبحث الثالث: التدبير التقليدي والتحولات الاجتماعية والثقافية. 205
خلاصة..... 210
الفصل الثاني: الماء والتنمية: التدبير الاجتماعي من التقليدي إلى الحديث.. 211
المبحث الأول: أنظمة الضخ باعتبارها آلية للترقي الاجتماعي في المجتمعات الفلاحية..... 212
المطلب الأول: البئر آلية الترقي الاجتماعي في مجتمع البحث..... 212

المطلب الثاني: أنظمة الضخ والتحولات السوسيو ثقافية والتنمية. 216

المطلب الثالث: الاعتماد على آلية البئر والســقي التقليدي في كل من المجتمعين. 218

المبحث الثاني: تحولات ملكية الماء: ماء الدولة أم ماء الجماعة والفرد..... 221

المطلب الأول: ماء الله/ السماء..... 222

المطلب الثاني: ماء المخزن/ اجماعة/ الزاوية..... 223

المطلب الثالث: الملكية الفردية للماء..... 224

المطلب الرابع: تهديدات الجفاف أو ملكية الدولة للماء..... 224

خلاصة..... 227

المبحث الثالث: البنيات الفلاحية وتدبير الماء: التهيئة الهيدروفلاحية والتنمية. 228

المطلب الأول: التهيئة الهيدروفلاحية والتنمية..... 228

المطلب الثاني: التقني(الفاعل) والتحديث الهيدروفلاحي..... 233

المطلب الثالث: الماء من أيديولوجيا التنمية إلى التنمية. 235

المطلب الرابع: قانون الاستثمار الفلاحي..... 238

خلاصة..... 240

الفصل الثالث: الماء والتغير الاجتماعي والثقافي: آليات التضامن والصراع وإشكالية التفكك والاستمرار. 241

تمهيد..... 241

المبحث الأول: التضامن والصراع حول الماء: المظاهر وميكانزمات التدبير.. 241

المطلب الأول: "تسواطت" نظام تضامن أثناء عدم التوافق..... 241

المطلب الثاني: التويزة: في نظام صيانة السواقي 243

المطلب الثالث: تاضا والماء: مؤسسة السلم الاجتماعي..... 245
المطلب الرابع: الكارثة والماء والقربان..... 248
المطلب الخامس: الماء وتدبير العنف: من (الأنصاف –الحق) إلى المحكمة. 250
1. **الصراع بين آيت صالح وآيت عياش**..... 253
2. **الصراع ايت صالح وآيت واد فل 1983**..... 253
3. **الصراع بين قبيلة كندر وايت صالح 1987**..... 253
4. **صراع قبيلة ايت سغروشن ضد شركة عين السلطان**..... 254
5. **صراع قبيلة ايت سغروشن ضد الجماعة/ والسلطة المحلية** 254
6. **الماء جوهر الصراع على الأرض في المنطقة**..... 254
خلاصة..... 255
المبحث الثاني: تدبير الماء والتنمية والتغيير الاجتماعي والثقافي 256
المطلب الأول: المؤسسات الاجتماعية وتدبير الماء: التفكك أو الاستمرارية. 256
1. **الفردانية كعامل مساهم في تفكك المؤسسات التقليدية** 256
2. **عامل الأمان كشعور مشترك** 257
3. **تراكم الثروة والتنافسية** 258
4. **نظام تلعينين وصمود المؤسسات الاجتماعية**..... 260
5. **الدولة وتفكيك المؤسسات التقليدية**..... 262

المطلب الثاني: التحولات الاجتماعية والثقافية والتنمية: مقارنة بين مجتمعات الدراسة..... 264
خلاصة..... 271
المطلب الثالث: نهاية التوزيع التقليدي للماء في ظل أزمة الجفاف..... 272
1. **الماء والجفاف كقضية اجتماعية**..... 272

2.مآل مجتمعات المياه السطحية والجوفية 276
تحليل المعطيات الكيفية لبعض المقابلات..... 280
- التحقق من الفرضيات: 300
- تجربة الميدان وصعوبات البحث..... 303
خلاصات واستنتاجات:..... 306
بيبليوغرافيا..... 310
المراجع باللغة العربية..... 310
أولا: الكتب الفردية..... 310
ثانيا: الكتب الجماعية..... 315
ثالثا: المجلات 320
رابعا: القوانين 321
خامسا: الأطروحات الجامعية 321
مراجع باللغة الأجنبية..... 322
1. فهرس الرسومات والخرائط والصور..... 327
2. مسرد المفاهيم والمصطلحات..... 328
3. مسرد معجم الماء في مجتمع البحث..... 330
4. الكشافات..... 331
الفهرس 342
الملاحق..... 351

الملاحق

الملحق رقم :1

- معجم الماء في مجتمع البحث.

- **الفاس/ أيزيم:** صـــبيب الماء الذي يحدد كمية الماء التي تجري في الســـاقية، ويأخذ معناه من القدرة الفرد على تدبير السـقي بدون مسـاعدة من أي شـخص اخر، بتعبير آخر "فاس واحد" يسـاوي عاملا واحدا، وكلما زادت كمية "الفؤوس" كلما كانت الحاجة ملحة في إضافة العمال.
- **الربطة/ تاحرونت:** هي حاجز ترابي يمنع الماء تســرب الماء من ســاقية إلى أخرى، وهي المكان الذي يتم من خلاله توزيع الماء إلى الضـــيعات، وغالبا من تكون لها تسميات خاصة، مرتبطة بالأساس بالأعيان أو بملكية الأرض.
- **الســاقية/ تارجا:** عبارة عن مجموعة من القنوات التي تقوم بنقل الماء من المنبع إلى ضيعات، وهي عبارة عن سلسلة من الامتدادات موضوعة بدقة وهندسة مائية للتوزع الماء بالتساوي أو حسب الحقوق الموضوعة مسبقا بالعرف أو بالوثائق المخزنية.
- **القطعة:** هي آخر صبيب ماء يجري في الساقية، أي نهاية حصة الماء.
- **الوقاف:** هو الشخص المسؤول عن تدبير الماء في الساقية، وتمتلك كل ساقية وقافا يكون قائدا على الساقية، وملما بحقوق الماء.
- **ســلســلة:** هي المكان الذي يتوزع فيه الماء على ســاقيتين أو أكثر، يجتمع "الوقافة" المسؤولون على تلك السواقي للتوزيع الماء بينهم.
- **تسواطت:** هي نظام تضامني بين الأفراد، حيث يقتسمون المدة الزمنية التي استغرقها الماء للوصول إلى "ربطتهم" أو المكان الذي ستقتسم منه حصص الماء.
- **أماجور:** نظام سقي تضامني، يهدف إلى منع المزروعات من الموت.
- الليستا: نظام سقي يعتمد على وثيقة خلقتها الإدارة الاستعمارية، وتحتوي هذه القائمة على مجموعة من الفلاحين الذين يستفيدون من الماء بموجب هذه الوثيقة.
- **الأرض الصايمة:** هي الأرض التي لا تملك حق من النوبة خلال تلك السنة.
- **الصابة:** الأداة التي تستعمل في السقي، المعول باللغة العربية

الملحق رقم : 2.

- دليل المقابلة

تقديم:

تندرج هذه المقابلة ضـمن بحث ينجز من أجل نيل شـهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، مختبر " **الدراســات النفســية والاجتماعية والثقافية**"، تخصــص علم الاجتماع، وذلك تحت عنوان "**الماء والتحولات المجتمعية: دراسة سوسيو أنثروبولوجية لأشكال التدبير الاجتمـاعي والثقـافي منطقـة صـــفرو**"، ونهـدف من خلالـه إلى فهم أنظمـة التـدبير الاجتماعي والثقافي للماء، وعلاقتها بالتحولات المجتمعية في منطقة صفرو، ونؤكد لكم بأن المعطيات التي سـتقدمونها، إضـافة إلى هويتكم الشـخصـية، سـتبقى سـرية للغاية، وسنعتمد عليها فقط في التحليل والتفسير المرتبط بالإشكالية البحثية.

هوية المبحوث:

الجنس: .....المهنة: ..... السن: .....القبيلة: .....

- **الماء وأشكال تدبير وتحول تصور الامتلاك: ماء الدولة أم ماء الجماعة.**
  - في نظرك هل الماء ملك للجماعة أم للدولة؟
  - من يتحكم في الماء اليوم؟
- **القبيلة واجماعة: تدبير الماء: التفكك والاستمرارية.**
  - ما مدى صمود الجماعة اجماعة أمام التحولات الاجتماعية؟
  - ماهي العوامل التي ساهمت في تفكك المؤسسات الاجتماعية؟
  - هل توجد جمعيات تدير الأشغال المتعلقة بتدبير الماء؟
- **التدبير التقليدي والتحولات الاجتماعية والثقافية.**
  - هل للقبيلة/ اجماعة دور في تدبير الموارد المائية؟
  - لمن تفوض اجماعة هذه المهمة؟
  - ماهي الشروط التي يجب أن تتوفر في هذا المسؤول؟
  - كيف تنتقل مسؤولية تدبير الماء؟
  - كيف تتم عملية التدبير؟
  - ما هي الأشكال المختلفة لحقوق المياه؟

- لماذا لا تشارك المرأة في عملية تدبير الماء؟
- هل حقق التدبير التقليدي تنمية (زيادة الإنتاج –تراكم الرأسمال...)؟
- في نظرك ما هي التحولات الاجتماعية والثقافية التي مست المجتمع؟
- **الأرض والماء: التراتبية الاجتماعية وعلاقات السلطة والصراع**
- هل توزيع الماء لديه علاقة بالأرض؟
- هل من يمتلك حصة كبيرة من الماء يعتبر من الأعيان؟
- هل يصنع الماء الوجاهة الاجتماعية؟
- هل تعتقد أن الماء ساهم في تراكم الثروة خلال السنوات الماضية؟
- هل للماء والأرض علاقة بالسلطة والنفوذ؟
- ما هي الحوادث التي كان الماء سبب فيها؟
- هل يطبق على المخالف لأعراف اجماعة "بالانصاف"؟
- هل ترى أن توزيع الماء يتم بطريقة ديموقراطية أم أنه ينبني على اعتبارات اخرى؟
- هل لديك معرفة بالصراعات التي حدثت قديما؟

– ***الماء والتضامن الاجتماعي.***

– ماهي صيغ التضامن التي يكون الماء سببا فيها؟

– ما مدى صلابة هذا التضامن اليوم؟

– في نظرك هل يساهم الماء في وحدة وتماسك القبيلة؟

– **تدبير الماء: التهيئة الهيدروفلاحية والتقنية والآبار.**

- ماذا تقدم الدولة للفلاح في مجال تدبير الماء؟
- هل استفدت من هذه التهيئة؟
- هل تغير الإنتاج بعد التهيئة الهيدروفلاحية؟
- أي طريقة للسقي تفضل: التقليدية 'الغمر' أم العصرية "التنقيط؟
- منذ متى تمتلك بئرا؟
- لماذا في نظرك الدولة ترشد استعمال الابار؟
- ماهي تكلفة زيادة الحفر؟
- ماذا غيرت الآبار؟ هل ساهمت في الرفع من الإنتاجية؟

- كيف ترى التدبير العصري للمياه اليوم؟
- **الماء والجفاف: مآل مجتمعات المياه السطحية والجوفية.**
- في نظرك ما الجفاف؟ وما أثره على واقع المجتمع.
- ما الذي يعيق تدبير الماء؟
- كيف ترى مستقبل تدبير الماء بالطريقة التقليدية؟
- ما هي نظرتك للماء في المستقبل خصوصا في ظل أزمة الجفاف؟

شكرا على تعاونكم.

الملحق رقم :3

- شبكة الملاحظة المعتمدة في البحث

المحور	الملاحظات	التحليل
تدبير الماء في اجتماعات التوزيع		
حضور المرأة أو غيابها		
طرق التوزيع		
حضور الأعيان		
من يوزع الماء؟		
تدخلات من طرف الفاعلين أثناء التوزيع		
النزاع أثناء التوزيع		
التحالفات أثناء التوزيع		
التراتب حسب امتلاك الحصص		
طرق السقي في الضيعات (بين التقليدي والحديث)		
ملاحظة حالة الضيعات (نوع الزراعات بعد الجفاف		

الملحق رقم 4:

- صور ميدانية.



صورة أثناء القيام ببعض المقابلات الميدانية



صورة توثق زيارة لمتحف الماء بمراكش